غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات
لـجهة طنجـة - تطـوان - الحسيـمة
Chambre de Commerce d'Industrie et de Services
RÉGION TANGER - TÉTOUAN - AL HOCEIMA

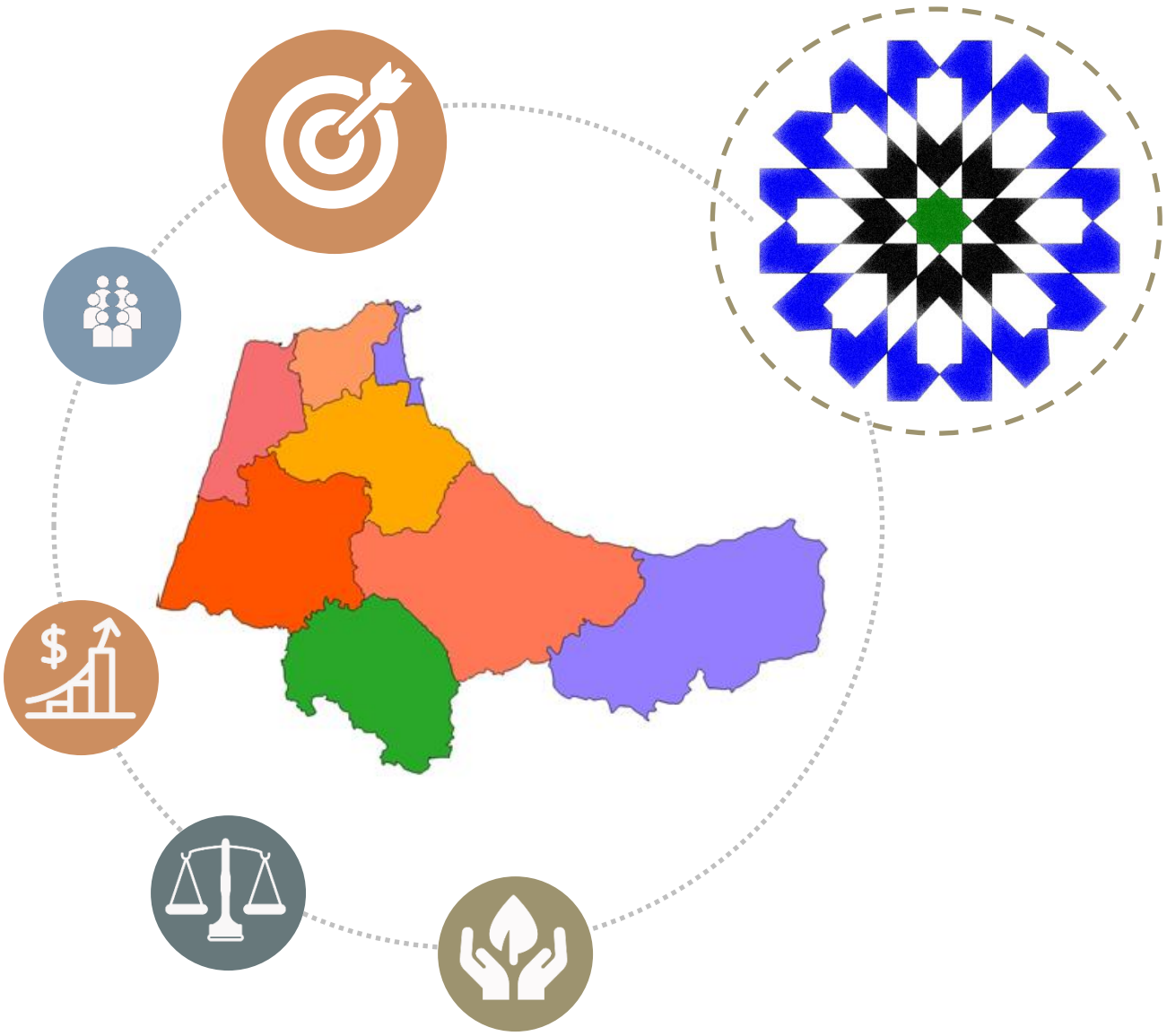

المنظومات الاقتصادية

لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة

نوفمبر 2017

جدول المحتويات

المحتويات

المقدمة 6

منهجية الدراسة 7

1. البيئة الطبيعية والتقسيم الإداري 10

1.1. البيئة الطبيعية 10

1.1.1. مجال طنجة (Tangerois) 10

2.1.1. الساحل واحواض البحر الأبيض المتوسط 10

3.1.1. حوض اللوكوس 10

4.1.1. المنتزهات والمناطق المحمية 11

2.1. التقسيم الاداري 11

2. ديموغرافية الجهة 13

3. البطالة والتشغيل 15

1.3. النشاط 16

1.1.3. السكان البالغون 15 سنة فأكثر حسب نوع النشاط ووسط الإقامة 16

2.1.3. السكان النشيطون البالغون 15 سنة فأكثر 16

3.1.3. معدل النشاط حسب الجنس 17

4.1.3. معدل النشاط حسب الفئات العمرية 17

5.1.3. معدل النشاط حسب مستوى الشهادة 19

6.1.3. معدل النشاط حسب عمالات وأقاليم الجهة 19

2.3. الشغل 20

1.2.3. معدل الشغل حسب الجنس 20

2.2.3. السكان النشيطون المشتغلون حسب مستوى الشهادة 21

3.2.3. السكان النشيطون المشتغلون حسب الفئات العمرية 22

4.2.3. السكان النشيطون المشتغلون حسب الحالة في المهنة 23

5.2.3. السكان النشيطون المشتغلون حسب فروع النشاط الاقتصادي 24

جدول المحتويات

6.2.3. السكان النشيطون المشتغلون حسب قطاعات الشغل 24

7.2.3. السكان النشيطون المشتغلون حسب الجهات وفروع النشاط الاقتصادي 25

3.3 البطالة 25

1.3.3. السكان العاطلون ومعدل البطالة حسب وسط الإقامة 25

2.3.3. معدل البطالة حسب الجنس 26

3.3.3. معدل البطالة حسب الفئات العمرية 26

4.3.3. معدل البطالة حسب الشهادة 28

5.3.3. معدل البطالة حسب عمالات وأقاليم الجهة 28

4. التعليم 31

1.4 التعليم العالي 31

1.1.4. العرض التربوي 35

2.4 التكوين المهني 40

5. البنية التحتية 43

1.5 الطرق الوطنية – الجهوية – الإقليمية 43

2.5 الطرق السيارة 44

3.5 شبكة السكك الحديدية 45

4.5 المطارات 46

5.5 الموانئ 47

6.5 الماء والكهرباء 49

1.6.5. الماء الصالح للشرب 49

2.6.5. الكهرباء 52

7.5 البنية التحتية الداعمة لخلق القيمة 54

6. الأنشطة الاقتصادية 56

1.6 المؤشرات الاقتصادية 56

2.6 القطاعات الاقتصادية 57

1.2.6. الصناعة 57

جدول المحتويات

2.2.6. الفلاحة والمنتجات المجالية 63

4.2.6. السياحة 81

5.2.6. الصناعة التقليدية 81

3.6. المخططات والبرامج القطاعية 84

1.3.6. الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 84

2.3.6. مخطط النجاعة الطاقية 85

3.3.6. مخطط المغرب الرقمي 86

4.3.6. رؤية 2020 للسياحة 87

5.3.6. رؤية 2015 للصناعة التقليدية 87

6.3.6. مخطط المغرب الاخضر 90

7.3.6. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 91

7. التشخيص والوضعية الراهنة حسب الإقليم 93

1.7. إقليم الحسيمة 93

1.1.7. التقسيم الإداري لإقليم الحسيمة 93

1.1.7. البنية التحتية 95

3.1.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل 103

4.1.7. التشخيص الإقليمي 105

2.7. إقليم شفشاون 107

1.2.7. التقسيم الإداري لإقليم شفشاون 107

2.2.7. البنية التحتية 108

3.2.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل 114

4.2.7. التشخيص الإقليمي 116

3.7. إقليم وزان 118

1.3.7. التقسيم الإداري لإقليم وزان 118

2.3.7. البنية التحتية 119

3.3.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل 121

جدول المحتويات

4.3.7. التشخيص الإقليمي 123

4.7. إقليم العرائش 124

1.4.7. التقسيم الإداري لإقليم العرائش 124

2.4.7. البنية التحتية 126

3.4.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل 131

4.4.7. التشخيص الإقليمي 132

5.7. إقليم تطوان 134

1.5.7. التقسيم الإداري لإقليم تطوان 134

2.5.7. البنية التحتية 135

3.5.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل 142

4.5.7. التشخيص الإقليمي 143

6.7. عمالة طنجة ـ أصيلة 145

1.6.7. التقسيم الإداري لعمالة طنجة ـ أصيلة 145

2.6.7. البنية التحتية 146

3.6.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل 153

4.6.7. التشخيص الإقليمي 153

7.7. إقليم الفحص – أنجرة 155

1.7.7. التقسيم الإداري لإقليم الفحص - أنجرة 155

2.7.7. البنية التحتية 156

3.7.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل 160

4.7.7. التشخيص الإقليمي 160

8.7. عمالة المضيق ـ الفنيدق 162

1.8.7. التقسيم الإداري لعمالة طنجة – أصيلة 162

2.8.7. البنية التحتية 163

3.8.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل 166

4.8.7. التشخيص الإقليمي 166

جدول المحتويات

8. التحليل الرباعي SWOT وتحليل بيستل 148

1.8. منهجية التحليل الرباعي SWOT 148

2.8. منهجية أداة التحليل بيست (PEST) 148

3.8. نتائج التحليل الرباعي (SWOT) 149

9. المنظومات الاقتصادية المقترحة 153

1.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم العرائش 163

1.1.9. منظومة الصناعات الغذائية 163

2.1.9. منظومة الصيد البحري 164

2.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم تطوان 165

1.2.9. منظومة السياحة 165

3.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم الحسيمة 170

1.3.9. منظومة السياحة 170

2.3.9. منظومة الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 172

4.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم شفشاون 174

1.4.9. منظومة السياحة 174

5.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم وزان 177

1.5.9. منظومة الصناعة الخضراء 177

2.5.9. منظومة السياحة البيئية والدينية 178

6.9. المنظومات الاقتصادية في عمالة المضيق الفنيدق 179

1.6.9. منظومة السياحة 179

2.6.9. منظومة الصيد البحري 180

3.6.9. منظومة التجارة 182

7.9. إنشاء منظومة جهوية لتثمين وتسويق المنتجات المجالية 182

10. المشاريع الأولية والدعامات الأساسية 186

1.10. منظومة الصناعات الغذائية 186

1.1.10. المشاريع الأولية 186

جدول المحتويات

2.1.10. الدعامات الأساسية 189

2.10. منظومة الصيد البحري 193

1.2.10. المشاريع الأولية 193

2.2.10. الدعامات الأساسية 194

3.10. منظومة السياحة 199

1.3.10. المشاريع الأولية 199

2.3.10. الدعامات الأساسية 206

المراج 215

جدول المحتويات

جدول 1: تقسيم الجماعات الحضرية والقروية لجهة طنجة تطوان الحسيمة 12

جدول 2: بنية الساكنة (ب%) البالغة 15 سنة فأكثر حسب نوع النشاط ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 16

جدول 3: معدل نشاط (ب%) الساكنة البالغة 15 سنة فأكثر حسب الجنس ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 17

جدول 4: معدل نشاط (ب%) حسب الفئات العمرية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 18

جدول 5: معدل نشاط (ب%) حسب مستوى الشهادة ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 19

جدول 6: السكان النشيطون المشتغلون حسب الجنس ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 21

جدول 7: توزيع النشيطين المشتغلين (ب%) حسب الفئات العمرية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 23

جدول 8: توزيع النشيطين المشتغلين (ب%) حسب الحالة المهنية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 23

جدول 9: توزيع النشيطين المشتغلين (ب%) حسب فروع النشاط الاقتصادي ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 24

جدول 10: السكان العاطلون ومعدل البطالة (ب%) حسب ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 26

جدول 11: معدل البطالة (ب%) حسب الجنس ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 26

جدول 12: توزيع العاطلين (ب%) حسب الفئات العمرية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 27

جدول 13: معدل البطالة (ب%) حسب الشهادة المحصل عليها ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 28

جدول 14: العرض التربوي حسب المؤسسات الجامعية 35

جدول 15: الشبكة الطرقية حسب العمالات والأقاليم وحسب النوعية 43

جدول 16: تقسيم الشبكة الطرقية حسب العمالات والأقاليم والكثافة السكانية وكم^2 44

جدول 17: عدد المسافرين حسب مطارات الجهة 2015-2016 47

جدول 18: احتياجات الموارد المائية للجهة 51

جدول 19: سعة التخزين الحالية حسب سدود الجهة والمشاريع التي هي في طور الإنجاز 52

جدول 20: الإجراءات الاستراتيجية في PDAIRE لحفظ وتطوير إمكانات المياه على الصعيد الجهوي 52

جدول 21: توزيع المناطق الصناعية والانشطة الاقتصادية في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة 54

جدول 22: التقسيم الإقليمي للوحدات الصناعية حسب مؤشرات 2013 58

جدول 23: الهيكل الصناعي لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة حسب القطاعات - مؤشرات 2013 58

جدول 24: التوزيع الإقليمي للصناعات الغذائية - مؤشرات 2013 60

جدول المحتويات

جدول 25: التوزيع الإقليمي للصناعات الكيمائية وشبه الكيمائية - مؤشرات 2013 60

جدول 26: التوزيع الإقليمي لصناعة الاجهزة الكهربائية والإلكترونية - مؤشرات 2013 61

جدول 27: التوزيع الإقليمي للصناعة الميكانيكية والمعدنية - مؤشرات 2013 62

جدول 28: التوزيع الإقليمي لصناعة الجلد والنسيج - مؤشرات 2013 62

جدول 29: تطور حجم وإنتاج الزراعة بجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 64

جدول 30: التوزيع الجهوي للقطيع حسب الصنف لسنة 2015 66

جدول 31: الأسطول البحري لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2016 79

جدول 32: البطاقة التقنية لموانئ جهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2016 80

جدول 33: الطاقة الإيوائية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2016 81

جدول 34: التقسيم الإداري لإقليم الحسيمة 94

جدول 35: التقسيم الإداري لإقليم الحسيمة 95

جدول 36: خطة التنمية الهيكلية المتكاملة لإقليم الحسيمة (2015-2019) 97

جدول 37: تصنيف المنشآت الإيوائية في إقليم الحسيمة لسنة 2013 98

جدول 38: تربية النحل في إقليم الحسيمة 100

جدول 39: الأرقام الكبرى لقطاع الصناعة بإقليم الحسيمة بآلاف درهم - 2013 102

جدول 40: حدة العجز حسب الجماعات 103

جدول 41: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية 105

جدول 42: التقسيم الإداري لإقليم شفشاون 108

جدول 43: خطة التنمية الهيكلية المتكاملة لإقليم شفشاون (2015-2019) 110

جدول 44: تصنيف المنشآت الإيوائية في إقليم شفشاون لسنة 2015 111

جدول 45: تربية النحل في إقليم شفشاون 114

جدول 46: حدة العجز حسب الجماعات 115

جدول 47: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية 116

جدول 48: التقسيم الإداري لإقليم وزان 119

جدول 49: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لإقليم وزان 120

جدول المحتويات

جدول 50: تصنيف المنشآت الإيوائية في إقليم تطوان لسنة 2015 120
جدول 51: حدة العجز حسب الجماعات 122
جدول 52: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية 123
جدول 53: التقسيم الإداري لإقليم العرائش 126
جدول 54: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لإقليم العرائش 128
جدول 55: تقسيم الأراضي الفلاحية في إقليم العرائش 128
جدول 56: أسطول الصيد البحري في إقليم العرائش 129
جدول 57: الإنتاج السمكي حسب الأسطول 130
جدول 58: حدة العجز حسب الجماعات 131
جدول 59: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية 132
جدول 60: التقسيم الإداري لإقليم تطوان 135
جدول 61: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لإقليم تطوان 137
جدول 62: تصنيف المنشآت الإيوائية في إقليم تطوان لسنة 2015 137
جدول 63: نتائج قطاع الصناعة حسب الأنشطة بإقليم تطوان لسنة 2013 (القيمة بألف درهم) 141
جدول 64: حدة العجز حسب الجماعات 142
جدول 65: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية 143
جدول 66: التقسيم الإداري لعمالة طنجة - أصيلة 145
جدول 67: توزيع الوحدات الصناعية حسب القطاع 148
جدول 68: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لعمالة طنجة - أصيلة 149
جدول 69: تصنيف المنشآت الإيوائية في عمالة طنجة – أصيلة لسنة 2015 150
جدول 70: حدة العجز حسب الجماعات 153
جدول 71: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية 153
جدول 72: التقسيم الإداري لإقليم الفحص - أنجرة 156
جدول 73: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لإقليم الفحص - أنجرة 158
جدول 74: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية 160
جدول 75: التقسيم الإداري لعمالة المضيق - الفنيدق 162
جدول 76: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لعمالة المضيق - الفنيدق 164

جدول المحتويات

جدول 77: تصنيف المنشآت الإيوائية في عمالة المضيق-الفنيدق لسنة 2015 164
جدول 78: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية 166
جدول 79 مقارنة بين المشروعات الصغرية والمتوسط وبين المشروعات الكبيرة 156
جدول 80: عملية تحسين سمعة المنتج النموذجي - أمثلة على الأنشطة التي تقوم بها الاتحادات لتثمين المنتجات المجالية 184

جدول المحتويات

مبيان 1: المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية حسب الأقاليم 11

مبيان 2: عدد الجماعات والكثافة السكانية حسب الإقليم (نسمة لكل كم^2) 12

مبيان 3: مجموع التركيبة السكانية حسب الإقليم (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014) 13

مبيان 4: تقسيم سكان الجهة حسب فئة السن (%) 13

مبيان 5: التركيبة السكانية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة حسب الجنس 14

مبيان 6: معدل نشاط (ب%) حسب الفئات العمرية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015 18

مبيان 7: معدل النشاط (%) حسب عمالات وأقاليم الجهة لسنة 2014 20

مبيان 8: نسبة السكان النشيطين المشتغلين حسب الجنس ووسط الإقامة 21

مبيان 9: نسبة السكان النشيطين المشتغلين حسب مستوى الشهادة 22

مبيان 10: معدل البطالة (%) بالجهة حسب الفئة العمرية ووسط الإقامة لسنة 2015 27

مبيان 11: معدل البطالة (%) حسب عمالات وأقاليم الجهة لسنة 2014 29

مبيان 12: عدد المسجلين في جامعة عبد المالك السعدي، حسب مجال الاختصاصات لسنة 2016 – 2017 (دون الدكتوراه) 32

مبيان 13: تطور عدد الخريجين وعدد المسجلين في جامعة عبد المالك السعدي منذ 2003 (دون الدكتوراه) 33

مبيان 14: عدد الخريجين في جامعة عبد المالك السعدي حسب المؤسسة الجامعية 2015-2016 33

مبيان 15: عدد الخريجين في جامعة عبد المالك السعدي حسب الدبلوم 2015-2016 34

مبيان 16: تطوير عدد المتدربين ومؤسسات التكوين المهني في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة 40

مبيان 17: توزيع عدد مؤسسات التكوين المهني في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة 41

مبيان 19: حاجيات التوظيف في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة لسنة 2016 42

مبيان 18: اليد العاملة المتوفرة حسب القطاع المهني (م.ت.م.إ.ش 2016) 42

مبيان 20: حصة الموانئ في حركة النقل البحري (ما عدا إعادة الشحن) 49

مبيان 21: نسبة الربط بالماء الصالح للشرب حسب العمالات والأقاليم 50

مبيان 22: نسبة الربط بالماء الصالح للشرب حسب جهات المملكة 50

جدول المحتويات

مبيان 23: نسبة الربط بشبكة الكهرباء حسب العمالات والأقاليم 53

مبيان 24: نسبة الربط بشبكة الكهرباء حسب جهات المملكة 53

مبيان 25: المناطق الصناعية والأنشطة الاقتصادية حسب أقاليم الجهة 55

مبيان 26: نسبة الناتج الداخلي الإجمالي حسب النشـــاط الاقتصـــادي لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 56

مبيان 27: المساهمة الجهوية في الناتج الداخلي الإجمالي الوطني 2014 56

مبيان 28: الناتج الداخلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 57

مبيان 29: وزن القطاعات الصناعية في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة حسب مؤشرات 2013 59

مبيان 30: تطور صادرات الفراولة 1000 طن 65

مبيان 31: التوزيع الإقليمي للماشية حسب صنف القطيع 66

مبيان 32: مساهمة طنجة – تطوان في رقم المعاملات الإجمالي 2015 82

مبيان 33: مساهمة طنجة – تطوان في التشغيل 2015 83

مبيان 34: توزيع التشغيل بطنجة – تطوان حسب الحرف 2015 83

مبيان 35: توزيع رقم المعاملات حسب الحرف 2015 83

مبيان 36: تطور الصادرات في طنجة – تطوان (مليون درهم) 84

مبيان 37: معطيات عامة لإقليم الحسيمة حسب إحصائيات 2014 93

مبيان 38: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحة المصنفة بعمالة طنجة – أصيلة من سنة 2009 إلى 2013 99

مبيان 39: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري 99

مبيان 40: الإنتاج الزراعي لإقليم الحسيمة 2015-2016 100

مبيان 41: توزيع أسطول الصيد والوزن والقيمة حسب موانئ الإقليم 101

مبيان 42: الأسطول البحري لميناء الحسيمة 102

مبيان 43: الأسطول البحري لميناء كالا إيريس 102

مبيان 44: الهيكل الصناعي لإقليم الحسيمة 103

جدول المحتويات

مبيان 45: معطيات عامة لإقليم شفشاون حسب إحصائيات 2014 107

مبيان 46: تطور نسبة الملء بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بإقليم شفشاون من سنة 2010 إلى 2015 112

مبيان 47: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بإقليم شفشاون من سنة 2010 إلى 2015 112

مبيان 48: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري..... 113

مبيان 49: الإنتاج الزراعي لإقليم شفشاون 2015-2016..... 113

مبيان 50: معطيات عامة لإقليم وزان حسب إحصائيات 2014 118

مبيان 51: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري..... 121

مبيان 52: الإنتاج الزراعي لإقليم وزان 2015-2016..... 121

مبيان 53: معطيات عامة لإقليم العرائش حسب إحصائيات 2014..... 125

مبيان 54: الإنتاج الزراعي لإقليم العرائش 2015-2016 129

مبيان 55: معطيات عامة لإقليم تطوان حسب إحصائيات 2014 134

مبيان 56: تطور نسبة الملء بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بإقليم تطوان من سنة 2010 إلى 2015..... 138

مبيان 57: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بإقليم تطوان من سنة 2010 إلى 2015 138

مبيان 58: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري..... 139

مبيان 59: الإنتاج الزراعي لإقليم تطوان 2015-2016..... 139

مبيان 60: الهيكل الصناعي لإقليم تطوان لسنة 2013..... 140

مبيان 61: معطيات عامة لعمالة طنجة – أصيلة تطوان حسب إحصائيات 2014..... 145

مبيان 62: تطور نسبة الملء بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بعمالة طنجة – أصيلة من سنة 2010 إلى 2016 150

مبيان 63: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحة المصنفة بعمالة طنجة – أصيلة من سنة 2010 إلى 2015 151

مبيان 64: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري..... 151

مبيان 65: الإنتاج الزراعي لعمالة طنجة-أصيلة 2015-2016 152

جدول المحتويات

مبيان 66: معطيات عامة لعمالة الفحص - أنجرة حسب إحصائيات 2014..... 155

مبيان 67: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري..... 159

مبيان 68: الإنتاج الزراعي لإقليم الفحص-أنجرة 2015-2016 159

مبيان 69: معطيات عامة لعمالة المضيق - الفنيدق حسب إحصائيات 2014..... 162

مبيان 70: تطور نسبة الملء بمؤسسات الإيواء السياحة المصنفة بعمالة المضيق-الفنيدق من سنة 2010 إلى 2015 165

مبيان 71: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بعمالة المضيق-الفنيدق من سنة 2010 إلى 2015 165

مبيان 72: تثمين المنتجات المجالية شاملة ومستدامة - أمثلة للأنشطة التي تقوم بها اتحاد تثمين المنتجات المحلية 185

مبيان 73: مشتقات الصناعات الغذائية لتثمين الفواكه 186

مبيان 74: منظومة الصناعات الغذائية للمنتجات الفلاحية..... 187

المقدمة

تعتبر التنمية الجهوية والإقليمية مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسلطات العمومية ولجميع المواطنين بشكل عام، نظرا لتأثيرها بشكل مباشر على الحياة اليومية للسكان، وارتباطها ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وبالتنمية البشرية بشكل خاص.

دمج المجتمعات المحلية والتنمية الجهوية والإقليمية في إطار استراتيجية التنمية الوطنية، تحقق تدريجيا وبالتوازي مع التغيرات على مستوى التنمية العامة للبلد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في هذا السياق و في إطار الجهوية الموسعة و الإصلاحات الدستورية والسياسية التي خولت للغرف الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات صلاحيات كبيرة فيما يخص الإدارة وترويج الشؤون الاقتصادية المحلية والجهوية، تتشرف غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة بإجراء دراسة كلفت بها مكتب الدراسات Medpa Services التي تهدف الى تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجهها الجهة من حيث الإقلاع الاقتصادي على المستوى الاقليمي والبحث عن أفضل المقترحات الاستراتيجية لتحديد وتطوير المنظومات الاقتصادية التي تأتي مكملة للنظم الاقتصادية الوطنية ولزيادة القدرة التنافسية للشركات في سياق جهوي من خلال تطوير وتعزيز بيئة ملائمة لتطوير الأعمال وخلق فرص الشغل، فضلا عن تعزيز جاذبية المنطقة أيضا من خلال اقتراح مسارات وتوجيهات التي تخول لصانعي القرارات ومسؤولي الأقطاب التنافسية جلب شراكات استراتيجية على أسس مرجعية ومنهجية.

تستند هذه الدراسة إلى المقومات المحلية والإقليمية وإلى تحليل دقيق للموارد المتاحة والاحتياجات المستقبلية وخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية والاحتياجات التكوينية كأمر ضروري لدعم تطوير القاعدة الاقتصادية للجهة.

تتلخص الأهداف الرئيسية للدراسة على الشكل التالي:

1. تحليل الامكانات على الصعيد الإقليمي والمحلي من حيث الموارد الطبيعية والبشرية لفهم أفضل للوضع الحالي والآفاق المستقبلية لتلبية الاحتياجات والتوقعات المحددة؛
2. تشخيص القطاعات الاقتصادية القائمة على الصعيد الإقليمي والمحلي لجهة طنجة تطوان الحسيمة. هذا التشخيص سيخول التحديد الكمي والميداني للروابط الإنتاجية القادرة على إخراج منظومات اقتصادية شاملة وقوية؛
3. تحديد الاحتياجات التكوينية لصياغة المهارات المطلوبة لتوفير متطلبات سوق الشغل. وصف التكوين المقترح، يجب أن يكون مدعما من قبل منهجية البحث والتطوير، وتوافر البنى التحتية المخصصة والعروض المصادقة لتعزيز القدرات القائمة؛
4. النتائج والاستنتاجات العامة لتنمية إقليمية ديناميكية ومستدامة والتي ستمكن من تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية وبيئية مهمة.

منهجية الدراسة

مُشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على تساؤل رئيسي وهو:

كيفية زيادة القدرة التنافسية للشركات من خلال تعزيز بيئة ملائمة لتطوير الأعمال وخلق فرص الشغل، فضلا عن تعزيز جاذبية المنطقة.

اقتراح مسارات وتوجيهات التي تخول لصانعي القرارات ومسؤولي الأقطاب التنافسية جلب شراكات استراتيجية على أسس مرجعية ومنهجية.

أهداف الدراسة

يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى هذه الد ا رسة إلى الوصول إليها، في النقاط التالية:

1. تحليل الامكانات على الصعيد الإقليمي والمحلي من حيث الموارد الطبيعية والبشرية؛
2. تشخيص القطاعات الاقتصادية القائمة على الصعيد الإقليمي والمحلي لجهة طنجة تطوان الحسيمة؛
3. تحديد الاحتياجات التكوينية لصياغة المهارات المطلوبة لتوفير متطلبات سوق الشغل؛
4. النتائج والاستنتاجات العامة لتنمية إقليمية ديناميكية ومستدامة والتي ستمكن من تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية وبيئية مهمة.
5. إبراز أهمية المنظومات الاقتصادية واعتبارها من أهم المحدّدات للتنمية سوسيواقتصادية؛

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة لكونها تهدف الى ابراز المقومات التي تحظى بها القطاعات الاقتصادية الغير المستغلة وتوظيفها كدافعة لتحقيق نمو اقتصادي عن طريق تطوير وتحديد منظومات اقتصادية على الصعيد الجهوي والإقليمي، وفقاً لأسس علمية مبنية على استخدام نموذج متعمق وهو تحليل البيئة الداخلية والخارجية، اعتمادا على مجموعة من الدراسات السابقة و التركيز على الشق الاقتصادي منها بغرض تجميعها في وثيقة واحدة نضرا لشبه غياب نوعية هده الدراسات بالجهة ، ومن ثم تقدم الدراسة بدائل استراتيجية تسهم بشكل واضح في التنمية المستقبلية للقطاعات الاقتصادية جهويا و اقليميا.

وبهذا تكتسي الدراسة أهمية بالغة نظرًا لما يلي:

- ✓ تكمن أهمية الدراسة في الربط بين الجوانب التسييرية والاقتصادية وهو ما يميزها ويعطيها قيمة إضافية؛
- ✓ إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظومات الصناعية في بناء نسيج اقتصادي متكامل؛
- ✓ إبراز أن التقارب والتعاون بين المؤسسات يمثل العامل الرئيس لنجاحها وتحسين قدرتها على المنافسة؛
- ✓ اهتمام السلطات العمومية بتطوير وتعزيز قدرة مؤسساتها على المنافسة من خلال تشجيعها لإنشاء المنظومات الصناعية؛
- ✓ توفير معلومات للمهتمين والباحثين في هذا المجال للإطلاق نحو أبحاث أخرى والتوسع فيها أكثر.

مبررا ت ودوافع اختيار الموضوع

أهمية وحداثة الموضوع باعتباره موضوع الساعة ويشغل مختلف الأوساط الاقتصادية الوطنية والمحلّية؛
توعية أصحاب المؤسسات والمشاريع على المستوى المحلّي بوجود برامج دولية جديدة تندرج في إطار توجه المنظومات الاقتصادية تساهم في تحقيق تفوقها والتغلب على مختلف مشاكلها؛

أسلوب الدراسة

التحقيق الميداني والمعلوماتي:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي والذي يقوم على جمع البيانات من مصادرها الثانوية والتحليل الكمي ومصادرها الأولية، حيث تتبع الدراسة المزج بين التحليل الكيفي للبيانات بنوعيها (الثانوية والأولية) للوصول إلى نتائج شديدة الدقة والأهمية.

- ✓ تقييم مجموعة من المعطيات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية؛
- ✓ فعالية المنظومات الإنتاجية الموجودة في كل منطقة، ولا سيما الأنشطة الأساسية والصناعة والسياحة؛
- ✓ الاحتياجات الاجتماعية، كالتعليم والتكوين والشغل والصحة.

مُجتمع وعينة الدراسة

لتحديد المميزات الخاصة لمختلف أقاليم الجهة تم تنظيم عدد من مقابلات فردية وجماعية لجمع البيانات الأولية بهدف:

- ✓ وضع توصيف دقيق لحالة الاقاليم محل الزيارة؛
- ✓ التحديد الدقيق لأهم المشكلات التي تعاني منها الأقاليم؛
- ✓ التعرف على الإمكانيات والمقومات التي تمتلكها الاقاليم محل الزيارة.

تمثل مجتمع الدراسة في الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بكل من قطاع الصناعة، الفلاحة والصيد، البحري السياحة والصناعة التقليدية التعليم العالي والتكوين، واعتمدت هده المقابلات على المقاربة التشاركية من اجل تحديد وتشخيص المشاكل التنموية الحقيقية التي تعيشها مجموعة من هده القطاعات وإيجاد نقط الالتقاء لبلورة روئ مشتركة حول مُشكلة الدراسة.

مصادر وأدوات جمع البيانات

من أجل الإحاطة بجوانب إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على منهج بحث مناسب للد را سات الإستراتيجية وهو المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يهتم بتحليل المضامين الفعلية لظواهر سلوكية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية في المجتمعات، والذي يهدف إلى التعرف على كافة المستجدات التي طرأت على المجتمع والاقتصاد في فترة زمنية معينة لأجل التنبؤ بالمستجدات المحتملة في السنوات القادمة، وبناءاً على ذلك فقد تمّ الاعتماد في جمع البيانات والمعلومات على:

الأسلوب الوصفي: يتم من خلاله جمع البيانات الثانوية للبحث بالاعتماد على المسح المكتبي لمختلف المراجع المتوفرة لدى الوزرات والقطاعات الحكومية: مثل الكتب والمنشورات والتقارير وقواعد البيانات وغيرها، قصد الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وامتدادها؛

الأسلوب التحليلي: نُحاول من خلاله ربط العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على البيانات الأولية والتي يتمّ الحصول عليها من المؤسسة محّل الدراسة، وفي مختلف الأطراف التي تتوفر على معلومات حول موضوع الدراسة،

وتتمثل على قائمة من الدراسات ومصادر المعلومات اقتبست من خلال التقييم الاولي ومن خلال الاجتماعات التي أجريت مع مختلف المصالح والإدارات العمومية، لنعتمد عليها في تحليل المتغيرات (المستقلة والتابعة) قيد الدراسة وتحليل العلاقة بينها.

الزيارات الميدانية

تم تنظيم عدد من الزيارات الميدانية لجمع البيانات الأولية بهدف وضع توصيف دقيق لحالة المناطق محل الزيارة التحديد الدقيق لأهم المشكلات التي تعاني منها مناطق الزيارة التعرف على الإمكانيات والمقومات التي تمتلكها المناطق محل الزيارة وأثناء تلك الزيارات تم التركيز على عدة عناصر وهي:

حالة الخدمات والتسهيلات والمستوى المهني للعاملين والبنية الأساسية المحيطة بالمكان.

ورش العمل

حيث تم عقد أربعة أوراش عمل بمشاركة عدد من الأكاديميين في التخصصات المختلفة وممثلي القطاع الحكومي وممثلي القطاع الخاص من الجهات المعنية بالقطاع السياحي والسكان المحليين، ويلخص الجدول 3 تصنيف وأعداد الفئات المشاركة بورش العمل، وكذلك الأهداف الرئيسية من انعقادها.

صعوبات الدراسة

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا أثناء إعداد بحثنا هذا ومن أبرزها ما يلي:

- ✓ قلة المرا جع المتعلقة بموضوع الدراسة خاصة المتعلقة المنظومات الاقتصادية؛
- ✓ صعوبة الحصول على الإحصائيات من بعض المرا كز والهيئات والمديريات المتخصصة، وإن حصلنا عليها ت لن يتم تحديث المعطيات؛
- ✓ النقص الكبير للمعلومات والإحصاءات وعدم توفر المعلومات الدقيقة حول تطور التكتلات والمنظومات الاقتصادية للمؤسسات الناشطة في القطاعات التي تم اختيارها لتطوير المنظومات؛

البيئة الطبيعية والتقسيم الإداري

1. البيئة الطبيعية والتقسيم الإداري

1.1. البيئة الطبيعية

جهة طنجة تطوان الحسيمة هي إحدى الجهات الإدارية في التقسيم الجهوي الجديد للمملكة المغربية منذ 2015.

تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يكمن في مضيق جبل طارق وكذلك تقع على بعد حوالي خمسة عشر كيلومترا من إسبانيا، بالإضافة إلى شريط ساحلي غني بالثروات البحرية ومناطق إنتاج محاصيل زيت الزيتون وغيرها، وبها ميناء للمسافرين والبضائع يصنف الأول في المغرب وإفريقيا على حد سواء، تتوفر الجهة على بنية تحتية جعلتها القطب الثاني الاقتصادي في المغرب بعد جهة الدار البيضاء سطات.

تعتبر مدينة طنجة عاصمة لها، مساحتها تقدر ب 16.010 كم²، أي 2,25% من المساحة العامة للمملكة. يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، والمحيط الأطلسي من الغرب، وجهة الشرق من الشرق، وجهة الرباط - القنيطرة من الجنوب.

1.1.1. مجال طنجة (Tangerois)

يقع في مضيق جبل طارق، بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، يمثل مجال طنجة منطقة داخلية طبيعية لمدينة طنجة. ويتطابق تقريبا مع حوض واد المهرهر.

جيولوجيا يعتبر مجال طنجة وحدة نوميدية بسبب دعاماته الشمال الغربية بحيث أنتجت هذه الركيزة الجيولوجية منطقة ذات تلال وأودية مغطاة برواسب الطمي.

تسيطر على المنطقة زراعة الحبوب المكثفة نوعا ما، والتي حلت محل الغطاء النباتي الطبيعي ولكن ما تزال هناك مخلفات كالغابة الدبلوماسية، على سبيل المثال، التي تم توسيعها من خلال إعادة التشجير وكذلك جبل المنزلة. تمتد الأحواض المكونة لمجال طنجة على مساحة 2.400 كم².

1.1.2. الساحل واحواض البحر الأبيض المتوسط

تمتد احواض البحر الأبيض المتوسط بين حوض وادي غيس-النكور إلى حوض وادي الفنيدق بحيث تتراوح مساحتها 7.775 كم² ومتوسط الارتفاع حوالي 550 مترا.

تتميز المنطقة بكونها منطقة وعرة جدا، وتتكون من سلسلة من الوديان والجبال (الريف). السهول تتميز بكونها ساحلية بصفة عامة، أهمها وادي غيس-النكور ومرتيل-عليلة وواد لاو.

1.1.3. حوض اللوكوس

يقع حوض اللوكوس في الشمال الغربي للمملكة، ما بين منطقتي طنجة والغرب على منتصف الطريق الرابط بين الرباط وطنجة، وهو عبارة عن مجال ترابي خصيب مساحته تغطي حوالي 4.771 كم² وينقسم إلى حوضين فرعيين هما:

- Dradère-Soueire-MDA ويبلغ مساحته 1.041 كم²، يشمل الاحواض المائية لواد الدرادر، واد Soueire والجزء المنبع لواد MDA.

- اللوكوس ويمتد على مساحة إجمالية قدرها 3.730 كم²، يشمل الاحواض المائية لواد اللوكوس، واد ورور وواد وادي المخازن والتي تنشأ في سلسلة جبال الريف.

4.1.1. *المنتزهات والمناطق المحمية*

تعرف جهة طنجة تطوان الحسيمة ثروة بيئية غنية سواء كانت نباتية او حيوانية. لحفظ هذه الثروة وضعت عدة من المناطق كمحميات طبيعية بحيث تعرف الجهة 19 موقعا ذات قيمة بيولوجية وإيكولوجية. من اهم المحميات الطبيعية في المنطقة توجد منتزه تلاسمطان، منتزه بوهاشم، تهدارت، غابة بردكاريس، كاب سبارطيل، المنتزه الوطني الحسيمة، الخ.

مبيان 1: المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية حسب الأقاليم

2.1. التقسيم الاداري

تنقسم جهة طنجة تطوان الحسيمة إلى 6 أقاليم وعمالتين تتكون ممّا مجموعه 129 جماعة قروية و16 جماعة حضرية، موزعة على النحو التالي:

جدول 1: تقسيم الجماعات الحضرية والقروية لجهة طنجة تطوان الحسيمة

الجماعات	القروية	الحضرية	المجموع
الحسيمة	31	5	36
شفشاون	27	1	28
الفحص - انجرة	7	-	7
العرائش	17	2	19
المضيق - الفنيدق	2	3	5
وزان	16	1	17
طنجة - أصيلة	9	3	11
تطوان	20	2	22
المجموع	129	16	146

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء، مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية)

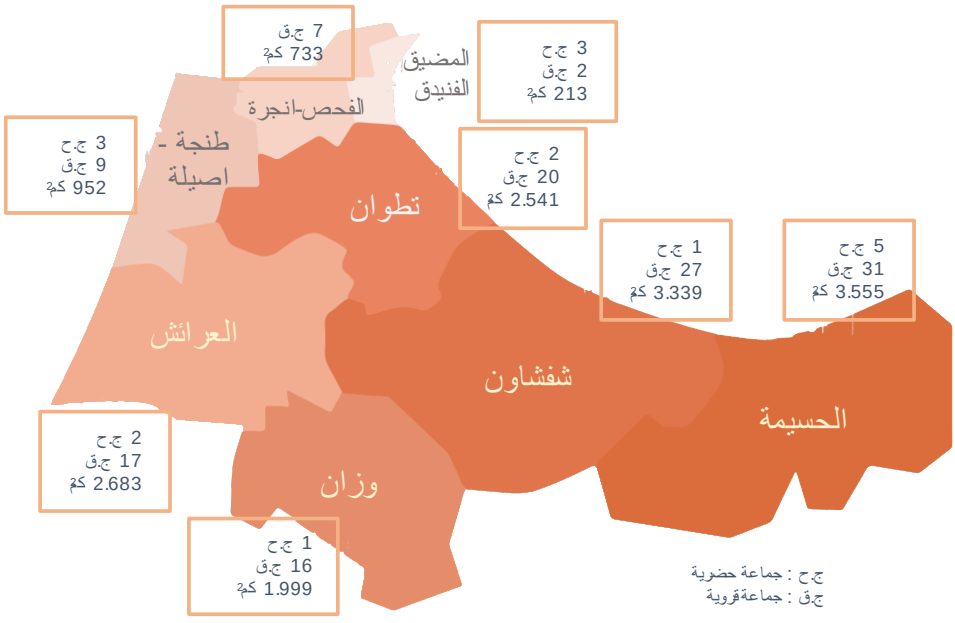

مبيان 2: عدد الجماعات والكثافة السكانية حسب الإقليم (نسمة لكل كم²)

التركيبة السكانية للجهة

2. ديموغرافية الجهة

يبلغ عدد سكان جهة طنجة-تطوان-الحسيمة أكثر من 3,55 مليون نسمة منها 60% في المناطق الحضرية. ويبين التوزيع الإقليمي أن ما يقرب من 30% من الساكنة الجهوية تتركز في عمالة طنجة-أصيلة، يليها بفارق واسع إقليم تطوان (15,5%). كما تعرف عمالة طنجة-أصيلة أكبر عدد من الساكنة الحضرية للجهة، بنسبة تفوق 47%. أما بالنسبة للساكنة القروية، فإن إقليم شفشاون يعرف أكبر نسبة، بحصة تفوق 28%. يليها إقليم الحسيمة بنسبة تفوق 18%.

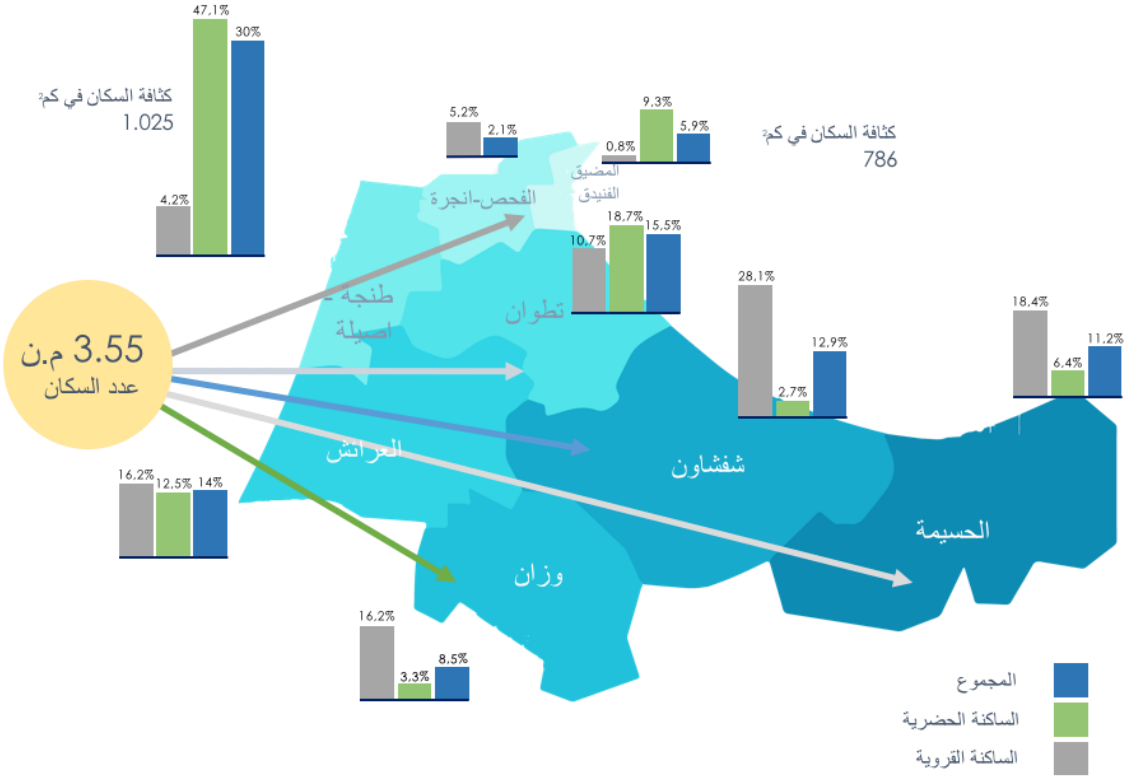

مبيان 3: مجموع التركيبة السكانية حسب الإقليم (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014)

الترتيب الوطني	
عدد السكان (3.540.012 نسمة)	5 ème
المساحة (16.010 كم²)	12 ème
معدل التحضر	8 ème
فئة السن من 15 الى 59 سنة	5 ème
معدل الخصوبة (2,2)	5 ème
معدل الامية (31%)	8 ème

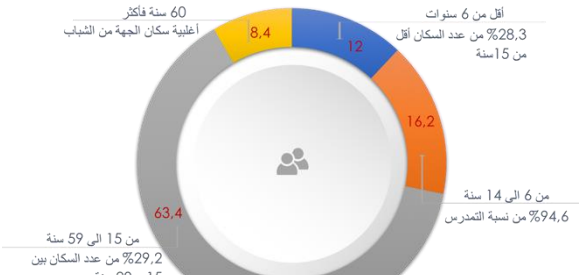

مبيان 4: تقسيم سكان الجهة حسب فئة السن (%)

مونوغرافيا جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

من خلال تحليل التركيبة السكانية حسب الجنس، يمكن ان نستخلص ايضا ان سكان الجهة ينقسمون بالتساوي تقريبا بين الذكور والنساء. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تختلف بشكل كبير إذا تطرقنا الى نسبة النشاط بحيث انه يوجد تفاوت كبير بين نسبة النشاط عند الذكور التي تقدر ب 74% وتلك النسبة عند النساء بحيث لا تتراوح 19%.

مبيان 5: التركيبة السكانية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة حسب الجنس

3. البطالة والتشغيل

حسب نتائج البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2015، بلغ حجم السكان النشيطين البالغين 15 سنة فأكثر 1.203.629 شخصا بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، ليستقر معدل النشاط في حدود 46%، وهي نسبة لا تتجاوز مثيلتها المسجلة على المستوى الوطني والذي بلغت به 47,4%.

وفيما يتعلق بالتشغيل، فقد بلغ معدل الشغل خلال نفس السنة 41,1 % على صعيد الجهة، 35,6 % بالوسط الحضري و48,6% بالوسط القروي.

أما حسب فروع النشاط الاقتصادي، فقد ساهم قطاع "الفلاحة والغابات والصيد البحري" في تشغيل يد عاملة تصل إلى 464.025 شخصا بالجهة، متبوعا بقطاع "الخدمات" ب 373.350 منصبا، بينما توزعت اليد العاملة المتبقية بين قطاع "الصناعة" الذي شغل 127.022 شخصا وقطاع "البناء والأشغال العمومية" ب 108.400 منصبا.

حسب الحالة في المهنة، أبرزت معطيات البحث أن فئة المستأجرين تشكل 42,7% من مجموع النشيطين المشتغلين بالجهة تليها فئة المشغلين ب 34,3% أما فئة الذين يمارسون شغلا غير مؤدى عنه فتمثل 23,0 %.

أما بخصوص البطالة، فقد بلغ معدل البطالة بالجهة 10,7% سنة 2015 مقابل 9,7% على الصعيد الوطني، كما بلغ هذا المعدل 16,3% بالوسط الحضري بينما لم يتجاوز 4,4 % بالوسط القروي بالجهة.

ويخفي هذا المعدل تفاوتا بين الجنسين حيث فاق معدل البطالة عند الإناث نظيره لدى الذكور بنقطتين مئويتين (1,9 نقطة) (12,3% و10,4% على التوالي). كما أبانت معدلات البطالة حسب الشهادة المحصل عليها أن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي فئة حاملي الشواهد العليا بمعدل 25,6%، تليها الفئة الحاصلة على شهادة متوسطة ب 19,2%، في حين تبقى الفئة الأقل عرضة للبطالة هي فئة "بدون شهادة" بمعدل بلغ 5,2% سنة 2015.

وفيما يتعلق بالشغل الناقص لدى النشيطين المشتغلين بالجهة البالغين 15 سنة فأكثر، فقد بلغ معدله 11,1% سنة 2015 مقابل 10,8% على الصعيد الوطني. أما على مستوى حواضر وبوادي الجهة فقد بلغ بهما معدل الشغل الناقص 7,9% و14,4% على التوالي.

1.3. النشاط

1.1.3. *السكان البالغون 15 سنة فأكثر حسب نوع النشاط ووسط الإقامة*

يقدر سكان جهة طنجة-تطوان-الحسيمة البالغون 15 سنة فأكثر سنة 2015 ب 2.614.880 نسمة أي ما يمثل 10,5% من نفس الساكنة على الصعيد الوطني، 57,8% منهم يقيمون بالوسط الحضري.

وتبرز تركيبة هذه الساكنة حسب نوع النشاط هيمنة فئة غير النشيطين بنسبة 54,0% متبوعة بفئة النشيطين المشتغلين بنسبة 41,1%، فيما لا تتعدى نسبة السكان العاطلين 4,9% منها.

حسب وسط الإقامة، بلغت هذه النسب عند غير النشيطين والنشيطين المشتغلين والعاطلين على التوالي 57,5% و35,6% و6,9% بالوسط الحضري، بينما تراوحت بالوسط القروي بين 49,2% عند غير النشيطين و48,6% عند النشيطين المشتغلين و2,2% عند العاطلين.

جدول 2: بنية الساكنة (ب%) البالغة 15 سنة فأكثر حسب نوع النشاط ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

نوع النشاط	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
النشيطون المشتغلون	35,6	35,4	48,6	54,4	41,1	42,8
العاطلون	6,9	6,1	2,2	2,3	4,9	4,6
غير النشيطين	57,5	58,6	49,2	43,3	54,0	52,6
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

2.1.3. *السكان النشيطون البالغون 15 سنة فأكثر*

يمثل السكان النشيطون البالغون 15 سنة فأكثر 46,0 % من الساكنة في سن النشاط بالجهة، بينما النسبة المتبقية غير نشيطة. كما أن أزيد من نصف الساكنة النشيطة (53,4%) تستقر بالوسط الحضري.

3.1.3. معدل النشاط حسب الجنس

بلغ معدل النشاط لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 46,0 % بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، مقابل 47,4% على المستوى الوطني خلال سنة 2015، حيث فاق معدل النشاط الحضري بالجهة نظيره المسجل وطنيا (42,5% مقابل 41,4%) بينما وصل الفارق في الوسط القروي بين المستويين الجهوي والوطني إلى ما يقارب 6 نقط.

جدول 3: معدل نشاط (ب%) الساكنة البالغة 15 سنة فأكثر حسب الجنس ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

الجنس	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
الذكور	70,7	67,3	77,7	78,2	73,7	71,5
الاناث	22,1	17,4	15,4	36,6	18,2	24,8
المجموع	42,5	41,4	50,8	56,7	46,0	47,4

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

أما حسب الجنس، تظل معدلات النشاط لدى الذكور بالجهة أعلى من مثيلاتها المسجلة على الصعيد الوطني، بمعدلات متتالية تبلغ 73,7% و71,5%، بينما يختلف الأمر لدى الإناث بمعدلات 18,2% و24,8% على التوالي. ويسجل معدل النشاط بالجهة أعلى مستوى له عند الذكور القرويين بمعدل 77,7% بينما يسجل أدنى معدل له عند الإناث القرويات ب 15,4%. إذ تجدر الإشارة إلى أن معدل النشاط لدى الذكور بالجهة يقارب 4 أضعاف نظيره لدى الإناث مسجلا على التوالي 73,7% و18,2%.

4.1.3. معدل النشاط حسب الفئات العمرية

باستثناء الفئة العمرية 15-24 سنة، يلاحظ أن معدلات النشاط حسب الفئات العمرية المسجلة على المستوى الجهوي تقل بشكل متفاوت عن نظيراتها المسجلة على الصعيد الوطني، إذ أن الفارق بين المعدلات الجهوية والوطنية يبلغ على التوالي 3 و5,4 نقطة مئوية عند الفئتين العمريتين 35-44 سنة و45 سنة فـأكثر، بينما يظل معدلا النشاط الجهوي والوطني متقاربين عند الفئة العمرية 25-34 سنة بفارق لا يتعدى 0,8 نقطة مئوية.

كما تبرز معطيات الجدول أسفله أن معدل النشاط يرتفع بشكل ملحوظ إذا ما انتقلنا من الفئة العمرية 15-24 سنة إلى 25-34 سنة حيث يبلغ أقصاه بحوالي 60,3% على المستوى الجهوي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار وسط الإقامة، نجد أن معدلي النشاط بالوسط الحضري والقروي يسجلان أعلى معدل لهما لدى الفئة العمرية 25-34 سنة وذلك بنسب 57,5% و63,8% على التوالي. علاوة على ذلك، يلاحظ أن معدل النشاط بالوسط القروي يفوق نظيره الحضري أيا كانت الفئة العمرية.

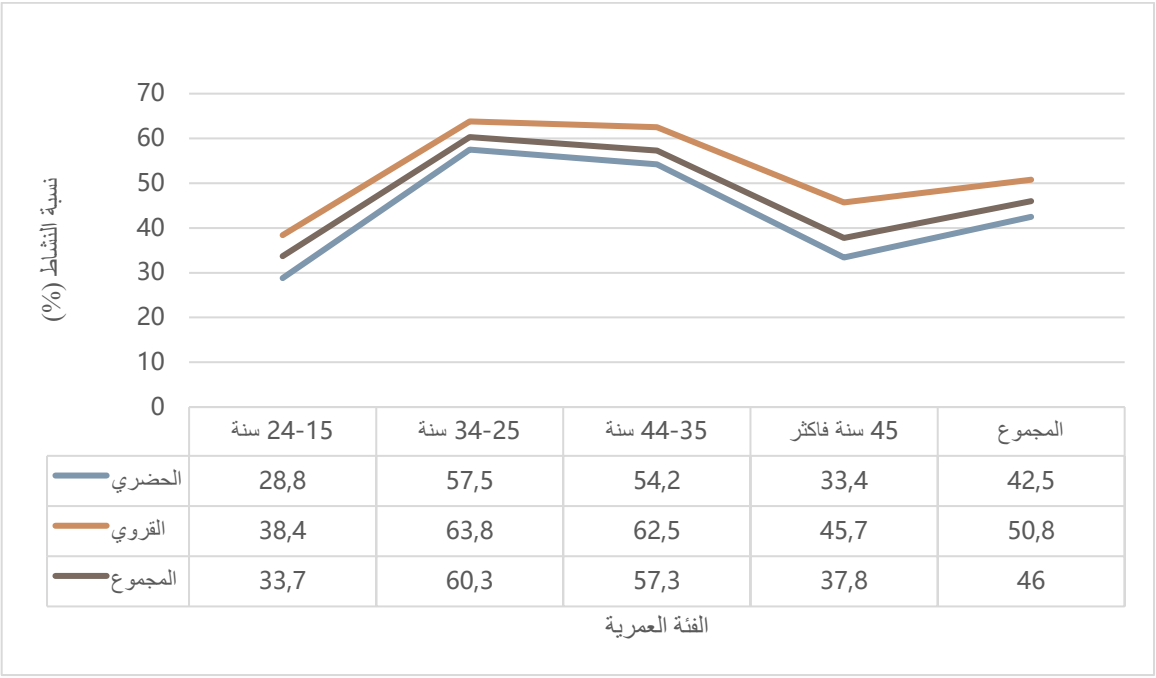

	15-24 سنة	25-34 سنة	35-44 سنة	45 سنة فاكثر	المجموع
الحضري	28,8	57,5	54,2	33,4	42,5
القروي	38,4	63,8	62,5	45,7	50,8
المجموع	33,7	60,3	57,3	37,8	46

مبيان 6: معدل نشاط (ب%) حسب الفئات العمرية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

جدول 4: معدل نشاط (ب%) حسب الفئات العمرية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

الفئات العمرية	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
15-24 سنة	28,8	21,6	38,4	41,4	33,7	30,5
25-34 سنة	57,5	58,1	63,8	65,6	60,3	61,1
35-44 سنة	54,2	55,9	62,5	68,3	57,3	60,3
45 سنة فأكثر	33,4	35,3	45,7	57,7	37,8	43,2
المجموع	42,5	41,4	50,8	56,7	46,0	47,4

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

5.1.3. معدل النشاط حسب مستوى الشهادة

على غرار نظيره الوطني، يعرف معدل النشاط على صعيد الجهة تفاوتا حسب مستوى الشهادة المحصل عليها، فهو يبلغ أعلى مستوى له (59,6%) عند الأشخاص الحاصلين على شواهد عليا في حين يسجل أدنى معدل له (43,6%) لدى الأشخاص الحاصلين على شواهد متوسطة. أما الأشخاص الذين لا يتوفرون على أية شهادة فيبلغ معدل نشاطهم 45,5%.

حسب وسط الإقامة يلاحظ أن أزيد من ستة أشخاص من بين عشرة متوفرون على شهادة عليا هم نشيطون بالوسط الحضري بنسبة 61,0%، في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة 49,3% فقط بالوسط القروي. كما أن أكبر فارق بين الوسطين يسجل عند الأشخاص بدون شهادة ب 15,2 نقطة مئوية.

ويستخلص من معطيات الجدول أدناه، أن معدلات النشاط حسب مستوى الشهادة المحصل عليها المسجلة على المستوى الوطني تفوق نظيراتها في الجهة بالنسبة للأشخاص بدون شهادة وذوي الشهادات المتوسطة إذ يبلغ الفارق بين المعدلين 2,1 و0,2 نقطة مئوية على التوالي بالنسبة لهتين الفئتين. بينما يسجل الأشخاص الحاملون لشهادة عليا مستويات نشاط أكبر على الصعيد الجهوي بفارق 3,4 نقطة مئوية.

جدول 5: معدل نشاط (ب%) حسب مستوى الشهادة ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

مستوى الشهادة	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
بدون شهادة	37,5	35,6	52,7	59,0	45,4	47,5
مستوى متوسط	44,2	41,8	41,9	49,0	43,6	43,8
مستوى عالي	61,0	56,4	49,3	58,4	59,9	56,5
المجموع	42,5	41,4	50,8	56,7	46,0	47,4

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

6.1.3. معدل النشاط حسب عمالات وأقاليم الجهة

سجلت عمالة طنجة-أصيلة أكبر معدل النشاط ب 55,2% على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، متبوعا بعمالة المضيق-الفنيدق ب 51,4% ثم إقليمي شفشاون وتطوان بمعدلي النشاط على التوالي 51,0% و50,1%، ثم في الأخير إقليم وزان بأقل معدل النشاط (45,8%).

ويحجب هذا المعدل تباينات حسب وسط الإقامة حيث يتراوح الفارق بين الوسطين الحضري والقروي بين ما يقارب 3,1 نقطة مئوية بعمالة طنجة-أصيلة (55,3% مقابل 52,2% على التوالي) و(-)2,3 نقطة مئوية بإقليم وزان (44,1%

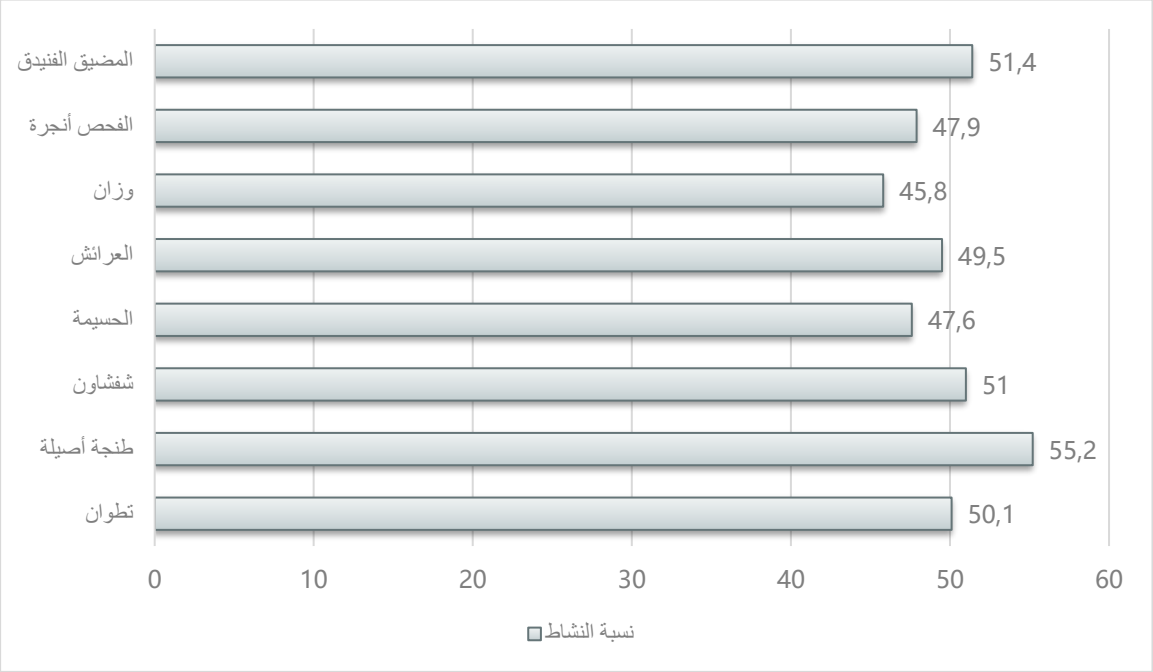

مبيان 7: معدل النشاط (%) حسب عمالات وأقاليم الجهة لسنة 2014

مقابل 46,4% على التوالي).

2.3. الشغل

1.2.3. معدل الشغل حسب الجنس

بلغ حجم اليد العاملة المشتغلة بالجهة 1.074.370 شخصا سنة 2015، وهو ما يمثل 10,0% من نفس الفئة على الصعيد الوطني (10.678.729 شخصا)، وتتوزع هذه الفئة مناصفة بين الوسطين كالآتي: 537.971 نشيطا مشتغلا بالوسط الحضري و536.399 نشيطا مشتغلا بالوسط القروي.

جدول 6: السكان النشيطون المشتغلون حسب الجنس ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

الجنس	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
الذكور	446.463	4.327.282	420.322	3.484.356	866.785	7.811.638
الاناث	91.508	1.074.548	116.077	1.792.543	207.585	2.867.091
المجموع	537.971	5.401.830	536.399	5.276.899	1.074.370	10.678.729

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

حسب الجنس، يساهم ذكور الجهة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، إذ يسجل ما يقارب 81 ذكرا من بين كل 100 نشيط مشتغل، وهي نفس النسبة المسجلة تقريبا بوسطي الإقامة بالجهة.

وهكذا بلغ معدل الشغل بالجهة 41,1% سنة 2015، لكن يظل هذا المعدل أقل ب 1,7 نقطة مئوية من المعدل الوطني (42,8%). ونظرا لطبيعة الأنشطة الاقتصادية المزاولة بالوسط القروي، فإن هذا الأخير يتيح فرصا أكثر للعمل مقارنة مع الوسط الحضري، حيث يقدر معدل الشغل به ب 48,6% مقابل 35,6% بالوسط الحضري.

2.2.3. السكان النشيطون المشتغلون حسب مستوى الشهادة

يظهر من خلال تحليل بنية الشغل حسب مستوى الشهادة المحصل عليها، أن 68,8% من الساكنة النشيطة المشتغلة بالجهة لا تتوفر على أية شهادة، وهي نسبة تفوق تلك المسجلة على الصعيد الوطني ب 7,6 نقطة مئوية، كما أن هذه النسبة تبلغأقصاها بالوسط القروي ب 86,3%. وتبين المعطيات كذلك أن 7,9% فقط من السكان النشيطين المشتغلين لديهم مستوى شهادة عليا، وتبقى هذه النسبة أقل من تلك المسجلة على الصعيد الوطني حيث تقدر ب 11,6%

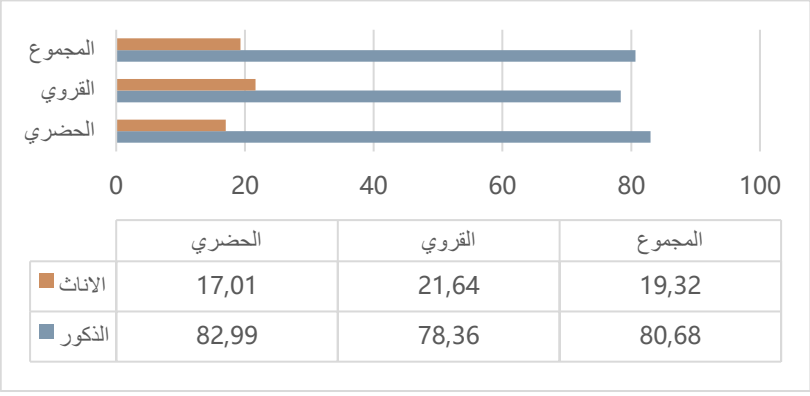

مبيان 8: نسبة السكان النشيطين المشتغلين حسب الجنس ووسط الإقامة

3.2.3. *السكان النشيطون المشتغلون حسب الفئات العمرية*

تبين بنية السكان النشيطين المشتغلين حسب الفئات العمرية، أن الساكنة النشيطة المشتغلة بالجهة هي ساكنة شابة على اعتبار أن أكثر من نصف السكان النشيطين المشتغلين بالجهة (50,7%) لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة، وهي نسبة أكبر من نظيرتها الوطنية بفارق يقارب 8 نقط مئوية.

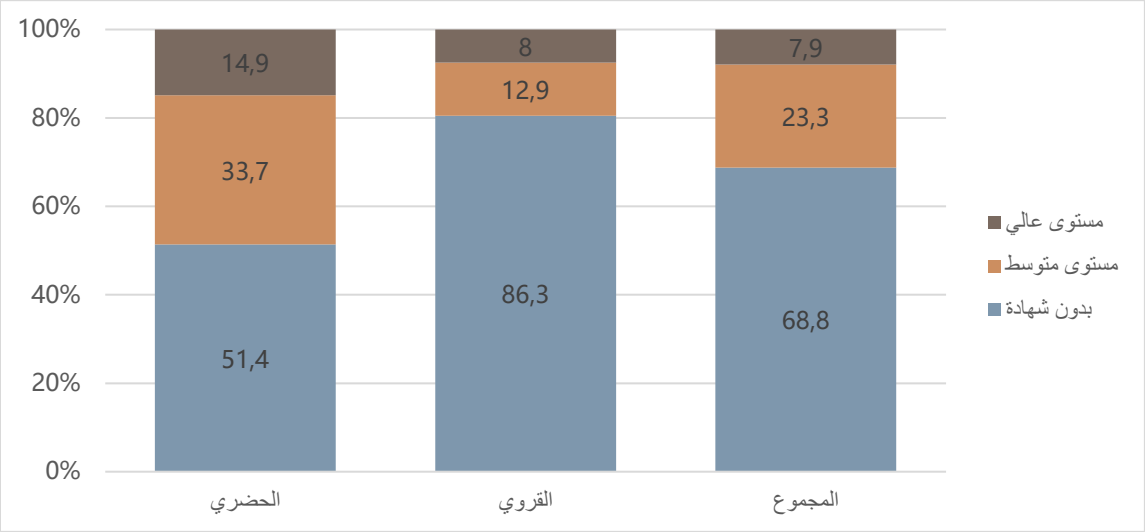

مبيان 9: نسبة السكان النشيطين المشتغلين حسب مستوى الشهادة

كما أن 83% من السكان النشيطين المشتغلين بالجهة يفوق سنهم 25 سنة مقابل 86% على المستوى الوطني، وأن أزيد من الربع منهم (26,6%) يفوق سنهم 45 سنة.

على المستوى المجالي، يلاحظ أن أزيد من 59% من السكان النشيطين المشتغلين بالوسط الحضري بالجهة تتراوح أعمارهم بين 25 و44 سنة وهي نسبة تبلغ بالوسط القروي 53,5%، وأن 11,1% من الحضريين المشتغلين يتراوح سنهم بين 15 و24 سنة، في حين تبلغ هذه النسبة الضعف تقريبا بالوسط القروي.

وتجدر الإشارة أيضا أن أعلى نسبة للسكان النشيطين المشتغلين سجلت بالجهة لدى الفئة العمرية 25–34 سنة، إذ بلغت بالوسط الحضري 32,5% وبالوسط القروي 34,4%، بينما عرفت الفئة العمرية 45 سنة فأكثر أعلى نسبة للسكان النشيطين المشتغلين على الصعيد الوطني (33,0%) بنسبة 34% بالوسط الحضري و31,9% بالوسط القروي.

جدول 7: توزيع النشيطين المشتغلين (ب%) حسب الفئات العمرية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

الفئات العمرية	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
24-15 سنة	11,1	8,3	22,9	19,8	17,0	14,0
34-25 سنة	32,9	29,7	34,4	27,9	33,7	28,8
44-35 سنة	26,4	28,1	19,1	20,4	22,8	24,3
45 سنة فأكثر	26,6	34,0	23,5	31,9	26,6	33,0
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

4.2.3. *السكان النشيطون المشتغلون حسب الحالة في المهنة*

يوزع النشيطون المشتغلون حسب الحالة في المهنة على الصعيدين الجهوي والوطني بنفس البنية. وهكذا تهيمن فئة المستأجرين بأربعة مشتغلين من بين كل عشرة، متبوعة بفئة المشتغلين لحسابهم الخاص ب 34,3 % بينما تصل نسبة الشغل الغير مؤدى عنه إلى 23% بالجهة. وقد بلغت هذه النسب وطنيا 46,3% و31,7% و21,9% على التوالي. كما سجلت تفاوتات جد هامة بين وسطي الإقامة، خاصة عند فئتي المستأجرين والمزاولين لشغل غير مؤدى عنه، حيث يتسم الشغل بالوسط الحضري بهيمنة العمل المأجور ب 67,6% متبوعا بالعمل للحساب الخاص ب 28,7%، في حين لا يمثل الشغل الغير مؤدى عنه سوى 3,6%، هذا في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسب بالوسط القروي 17,8% و39,8% و42,4% على التوالي مبرزة هيمنة الشغل الغير مؤدى عنه بهذا الوسط.

جدول 8: توزيع النشيطين المشتغلين (ب%) حسب الحالة المهنية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

الحالة المهنية	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
مستأجرون	11,1	8,3	22,9	19,8	17,0	14,0
حساب خاص	32,9	29,7	34,4	27,9	33,7	28,8
شغل غير مؤدى عنه	26,4	28,1	19,1	20,4	22,8	24,3
آخر	26,6	34,0	23,5	31,9	26,6	33,0
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

5.2.3. السكان النشيطون المشتغلون حسب فروع النشاط الاقتصادي

حسب فروع النشاط الاقتصادي يتبين أن قطاع "الفلاحة، الغابات والصيد البحري" هو المشغل الرئيسي للسكان النشيطين بالجهة، إذ يشغل 43,2% من مجموع السكان النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فأكثر، متبوعا بقطاع "الخدمات" بحصة 34,8%، أما 21,9% المتبقية فيتقاسمها بشكل متقارب قطاعا "الصناعة" و"البناء والأشغال العمومية" ب 11,8% و10,1% على التوالي. أما على الصعيد الوطني فيلاحظ أن قطاع "الخدمات" يعتبر أول قطاع في تشغيل اليد العاملة إلى جانب قطاع "الفلاحة والغابات والصيد البحري " ب 40,3% و39,0% على التوالي، في حين تتقاسم القطاعات الأخرى الحصة المتبقية من اليد العاملة بنسب متقاربة.

حسب وسط الإقامة، يستحوذ قطاع "الفلاحة والغابات والصيد البحري"على 82,3% من اليد العاملة النشيطة المشتغلة بالوسط القروي للجهة. في حين يحتل قطاع "الخدمات" بالوسط الحضري المرتبة الأولى ب 60,4%، يليه قطاع "الصناعة" ب 21,1% ثم "البناء والأشغال العمومية" ب 14,1 %، فيما لم تتجاوز حصة قطاع "الفلاحة والغابات والصيد البحري" 4,2%.

جدول 9: توزيع النشيطين المشتغلين (ب%) حسب فروع النشاط الاقتصادي ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

فروع النشاط الاقتصادي	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
الفلاحة، الغابات والصيد البحري	4,2	4,7	82,3	74,1	43,2	39,0
الصناعة	21,1	18,1	2,6	4,1	11,8	11,2
البناء والأشغال العمومية	14,1	11,1	6,1	7,7	10,1	9,4
الخدمات	60,4	66,0	9,0	14,1	34,8	40,3
آخر	0,2	0,2	0,1	0	0,1	0,1
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

6.2.3. السكان النشيطون المشتغلون حسب قطاعات الشغل

خلال سنة 2015، وصلت نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة بالقطاع الخاص إلى 92,2% مقابل 6,7% بالقطاع العام، وتبلغ هتان النسبتان على الصعيد الوطني 90,3% و8,4% على التوالي.

أما حسب وسط الإقامة، يبرز تفاوت كبير بين الحواضر والقرى حيث أن نسبة النشيطين المشتغلين بالقطاع العام تصل إلى 12,1% بحواضر الجهة، فيما لا تتجاوز هذه النسبة 1,3% بالقرى.

7.2.3. *السكان النشيطون المشتغلون حسب الجهات وفروع النشاط الاقتصادي*

مقارنة بباقي جهات المملكة، احتلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة المرتبة الرابعة في خلق فرص العمل بالنسبة لقطاع "الفلاحة، الغابات والصيد البحري" بحصة تصل إلى 11,1%، بعيدة بذلك عن جهة مراكش-آسفي التي احتلت المرتبة الأولى وطنيا فيما يخص هذا القطاع.

وبخصوص قطاعات "الصناعة" و"البناء والأشغال العمومية" و"الخدمات"، احتلت الجهة المرتبة الخامسة وطنيا بحصص بلغت على التوالي 10,7% و10,8% و8,7%، حيث تظل جهة الدار البيضاء-سطات الجهة الأولى الموفرة لفرص العمل على الصعيد الوطني في هاته القطاعات ب 32,8% و14,5% و25,3% على التوالي.

أما حسب قطاعي الشغل، يساهم القطاع الخاص بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة سنة 2015 ب 10,3% من مجموع النشيطين المشتغلين بنفس القطاع على الصعيد الوطني، إذ تظل جهة الدار البيضاء-سطات الرائدة في هذا المجال بحصة بلغت 21,7%. أما بخصوص القطاع العام، فقد بلغت نسبة مساهمة الجهة 8,0% من مجموع النشيطين المشتغلين بالقطاع العام الوطني، محتلة بذلك المرتبة الخامسة بعد جهات الرباط-سلا-القنيطرة (21,5%) وجهة الدار البيضاء-سطات (18,0%) وجهة فاس-مكناس (11,6%) ثم مراكش-آسفي (11,3%).

3.3. البطالة

1.3.3. *السكان العاطلون ومعدل البطالة حسب وسط الإقامة*

بلغ عدد العاطلين بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة سنة 2015، 129.259 عاطلا وهو ما يمثل 11,3% من مجموع العاطلين على الصعيد الوطني، ويتمركز أكثر من 8 عاطلين من بين عشرة بالوسط الحضري للجهة، كما أن 77,5% منهم ذكور.

وهكذا بلغ معدل البطالة بالجهة 10,7% سنة 2015، وهو معدل فاق المسجل وطنيا بنقطة مئوية، وهو الشأن بالنسبة لوسطي الإقامة حيث فاق معدلا البطالة الحضري والقروي بالجهة نظيريهما الوطنيين: 16,3% مقابل 14,6% و4,4% مقابل 4,1% على التوالي.

وتعتبر البطالة ظاهرة حضرية لكون معدل البطالة المسجل بهذا الوسط يفوق نظيره بالوسط القروي ب 11,9 نقطة مئوية (16,3% مقابل 4,4%) وهو نفس المنحى المسجل وطنيا (14,6% مقابل 4,1%).

جدول 10: السكان العاطلون ومعدل البطالة (ب%) حسب ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

الجنس	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
السكان العاطلون	104.714	924.290	24.545	224.077	129.259	1.148.367
معدل البطالة	16,3	14,8	4,4	4,1	10,7	9,7

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

2.3.3. معدل البطالة حسب الجنس

ويلاحظ تقارب في معدلات البطالة بين الجنسين على صعيد الجهة، بينما تتباين هاته المعدلات حسب الجنس بين وسطي الإقامة حيث يصبح الذكور أكثر عرضة للبطالة من الإناث بالوسط القروي (5,1% مقابل 1,5%)، في حين تتفشى البطالة لدى الإناث مقارنة مع الذكور بالوسط الحضري (23,0% مقابل 14,8%).

كما يلاحظ أن معدلات البطالة الجهوية حسب الجنس أعلى من نظيراتها المسجلة على الصعيد الوطني ما عدا بالنسبة لإناث الجهة القرويات (1,5% مقابل 2,1%).

جدول 11: معدل البطالة (ب%) حسب الجنس ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

الجنس	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
الذكور	14,8	12,6	5,1	5,1	10,4	9,4
الاناث	23,0	21,7	1,5	2,1	12,3	10,5
المجموع	16,3	14,8	4,4	4,1	10,7	9,7

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

3.3.3. معدل البطالة حسب الفئات العمرية

يبين تحليل بنية الساكنة العاطلة حسب الفئات العمرية لسنة 2015، أن 82,7% و77,6% من العاطلين بالتتالي على الصعيدين الجهوي والوطني لا يتجاوز سنهم 35 سنة، وقد بلغت هذه النسب حسب الوسط 64,9% و79,0% على التوالي بالوسط القروي و81,5% و77,2% على التوالي بالوسط الحضري.

جدول 12: توزيع العاطلين (ب%) حسب الفئات العمرية ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

الفئات العمرية	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
24-15 سنة	36,2	31,0	55,6	47,6	39,9	34,2
34-25 سنة	44,7	46,2	34,5	31,5	42,8	43,4
44-35 سنة	12,6	13,4	4,7	11,4	11,1	13,0
45 سنة فأكثر	6,5	9,3	5,1	9,5	6,2	9,4
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

كما يوضح المبيان أسفله أن معدل البطالة يتغير حسب الفئة العمرية ووسط الإقامة. وهكذا سجل أعلى معدل بطالة لدى الفئة العمرية 15-24 سنة ب 15,9% (37,1% بالوسط الحضري و5% بالوسط القروي) في حين سجل أدنى معدل ب 2% لدى الفئة العمرية 45 سنة فأكثر (3,2% و0,6% على التوالي بالوسطين الحضري والقروي).

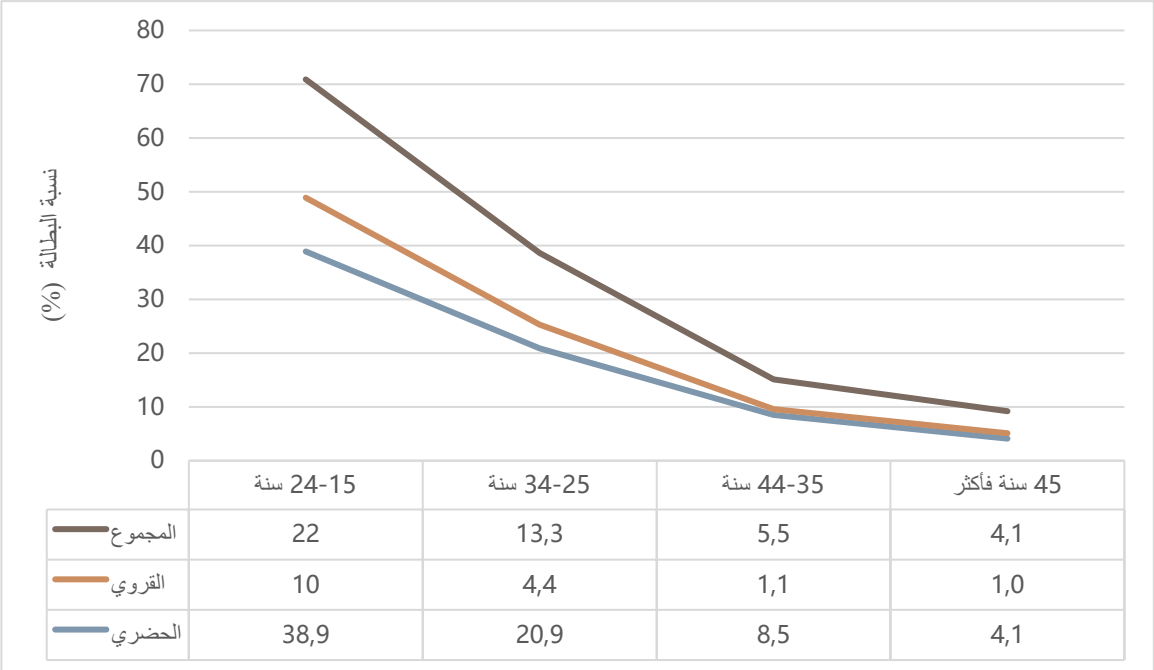

	24-15 سنة	34-25 سنة	44-35 سنة	45 سنة فأكثر
المجموع	22	13,3	5,5	4,1
القروي	10	4,4	1,1	1,0
الحضري	38,9	20,9	8,5	4,1

مبيان 10: معدل البطالة (%) بالجهة حسب الفئة العمرية ووسط الإقامة لسنة 2015

4.3.3. معدل البطالة حسب الشهادة

يلاحظ أن معدل البطالة يتغير بشكل طردي مع مستوى الشهادة المحصل عليها، إذ يرتفع معدل البطالة بارتفاع مستوى هذه الشهادة، وذلك على المستويين الجهوي والوطني وكذا الوسطين الحضري والقروي.

ومنه يكون حاملو الشواهد العليا الأكثر عرضة للبطالة مقارنة مع غيرهم، حيث بلغ معدل البطالة لدى هذه الفئة 25,6% على مستوى الجهة (23,7% بالوسط الحضري و49,1% بالوسط القروي).

جدول 13: معدل البطالة (ب%) حسب الشهادة المحصل عليها ووسط الإقامة بالجهة، لسنة 2015

مستوى الشهادة	وسط الإقامة					
	حضري		قروي		المجموع	
	جهوي	وطني	جهوي	وطني	جهوي	وطني
بدون شهادة	9,5	7,3	2,4	2,3	5,2	4,1
مستوى متوسط	21,8	18,6	11,3	8,9	19,2	15,6
مستوى عالي	23,7	20,9	49,1	25,2	25,6	21,2
المجموع	16,3	14,6	4,4	4,1	10,7	9,7

المصدر: معطيات البحث الوطني حول التشغيل (مديرية الإحصاء)

5.3.3. معدل البطالة حسب عمالات وأقاليم الجهة

سجل إقليم تطوان أكبر معدل للبطالة ب 18,7% على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، متبوعا بعمالة المضيق-الفنيدق ب 18,0% ثم إقليمي الحسيمة والفحص-أنجرة بمعدلي البطالة على التوالي 16,3% و15,6%، ثم في الأخير إقليم شفشاون بأقل معدل للبطالة (7,9%).

ويحجب هذا المعدل تباينات حسب وسط الإقامة حيث يتراوح الفارق بين الوسطين الحضري والقروي بين ما يقارب 10,4 نقطة مئوية بإقليم تطوان (21,4% مقابل 11,0% على التوالي) و11,9 نقطة مئوية بإقليم الحسيمة (18,3% مقابل 6,4% على التوالي).

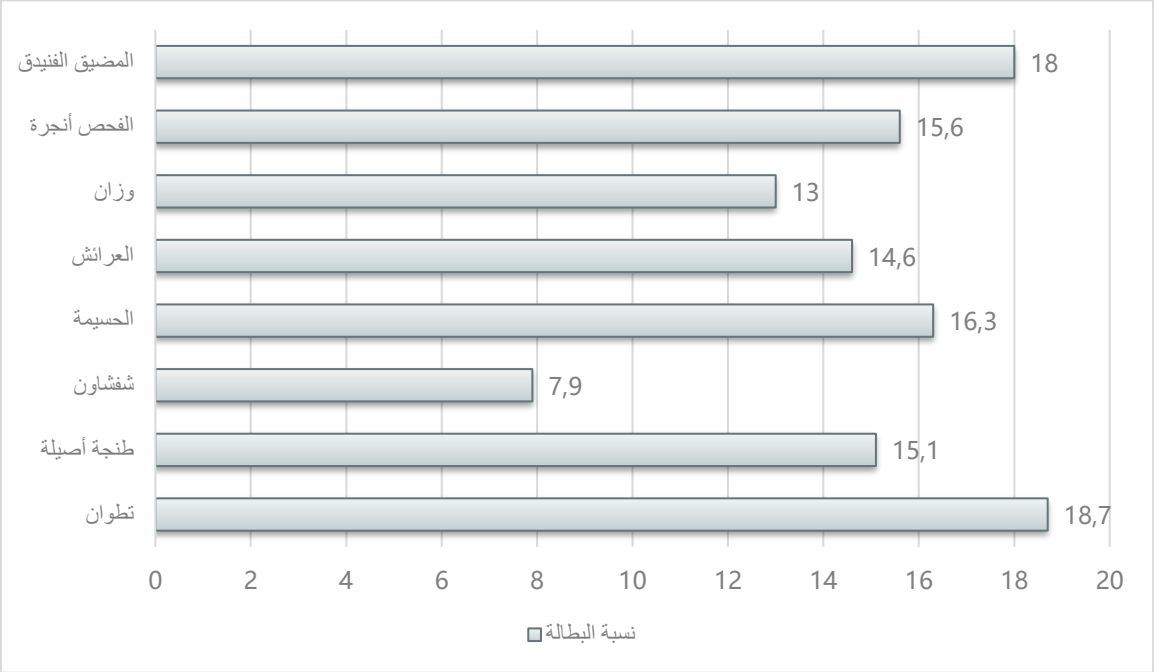

مبيان 11: معدل البطالة (%) حسب عمالات وأقاليم الجهة لسنة 2014

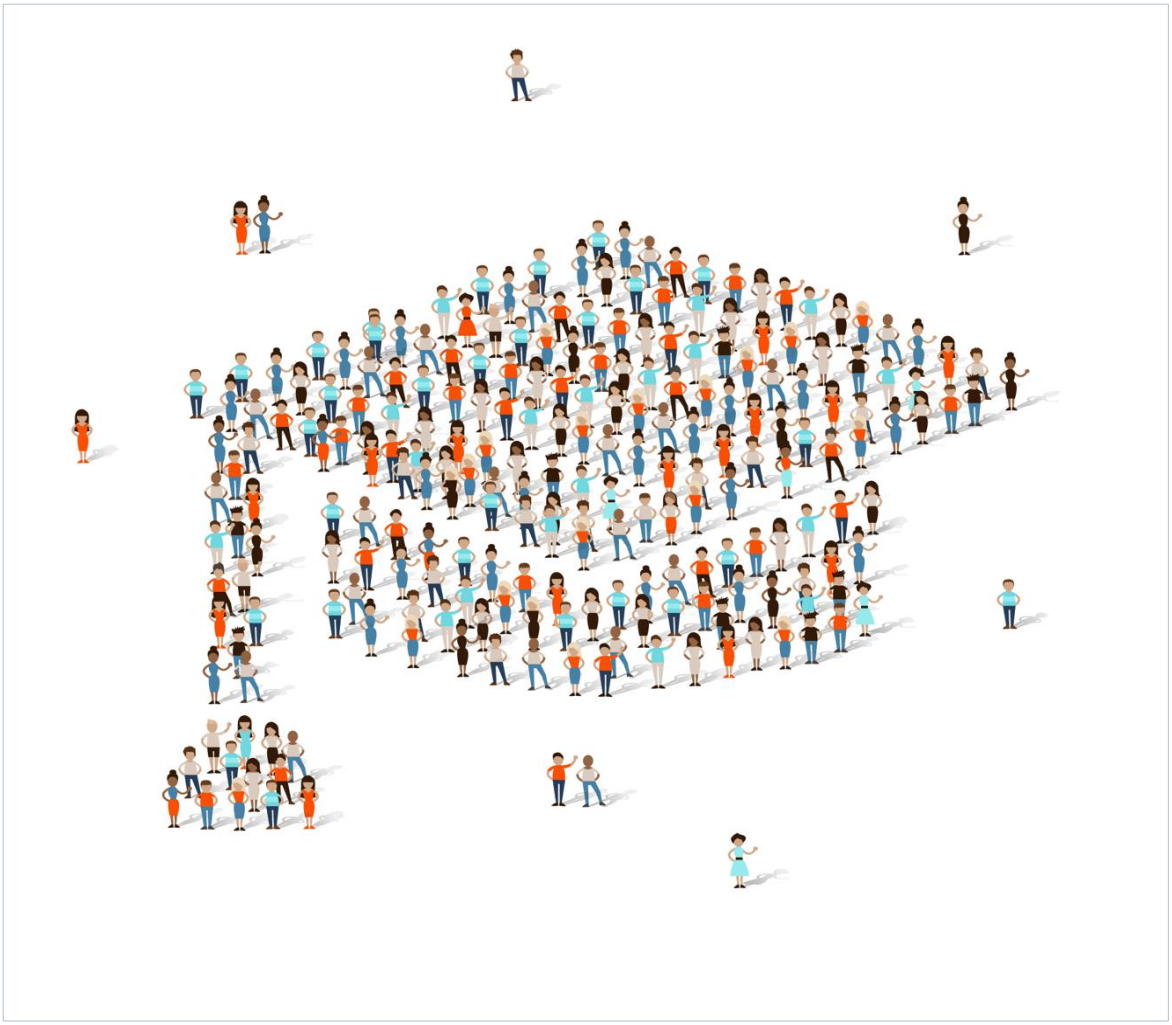

التعليم والتكوين

4. التعليم

تتألف شبكة التعليم والتكوين المهني من 1.070 مؤسسة للتعليم الابتدائي منهم 539 في المجال القروي و292 مؤسسة للتعليم الثانوي الإعدادي (86 في المجال القروي) و150 مؤسسة للتعليم الثانوي التأهيلي (35 في المجال القروي)، 38 مركزا للتكوين المهني و17 مؤسسة للتعليم العالي، منهم 13 منتمية إلى جامعة عبد المالك السعدي.

1.4. التعليم العالي

تتوفر جهة طنجة تطوان الحسيمة على جامعة عبد المالك السعدي والتي تتكون من 13 مؤسسة جامعية أهمها:

- الكلية المتعددة التخصصات بتطوان (FP)
- كلية العلوم بتطوان (FS)
- المدرسة العليا للأساتذة بتطوان (ENS)
- المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بتطوان (ENSA)
- كلية أصول الدين (FOD)
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان (FLSH)
- كلية العلوم والتقنيات بطنجة (FST)
- المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بطنجة (ENCG)
- مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة (ESRFT)
- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة (FSJES)
- المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بطنجة (ENSA)
- كلية الطب والصيدلية بطنجة (FMP)
- الكلية المتعددة التخصصات بالعرائش (FP)

حلت جامعة عبد المالك السعدي في المرتبة 81 من بين أفضل الجامعات العربية، والمركز 3.312 من بين نحو 25 ألف مؤسسة تعليمية على مستوى العالم، لعام 2015. وبحسب ما كشف عنه تصنيف مؤسسة ويبومتركس الإسبانية، لأفضل الجامعات في العالم، جاءت الجامعة ذاتها في الرتبة الثامنة كأفضل الجامعات المغربية.

بلغ عدد المدرسين الباحثين 954 مدرس و539 إداري ومهندس وتقني كما بلغ عدد المسجلين في الجامعة من غير الدكتوراه لسنة 2016-2017، 83.457 طالبا متوزعون على النحو التالي:

- ✓ 113 طالب في العلوم الطبية و الصيدلية
- ✓ 16.063 طالب في العلوم والتكنولوجيا

- ✓ 19.655 في العلوم الإنسانية والآداب والفنون
- ✓ 47.626 في القانون والاقتصاد والتسيير

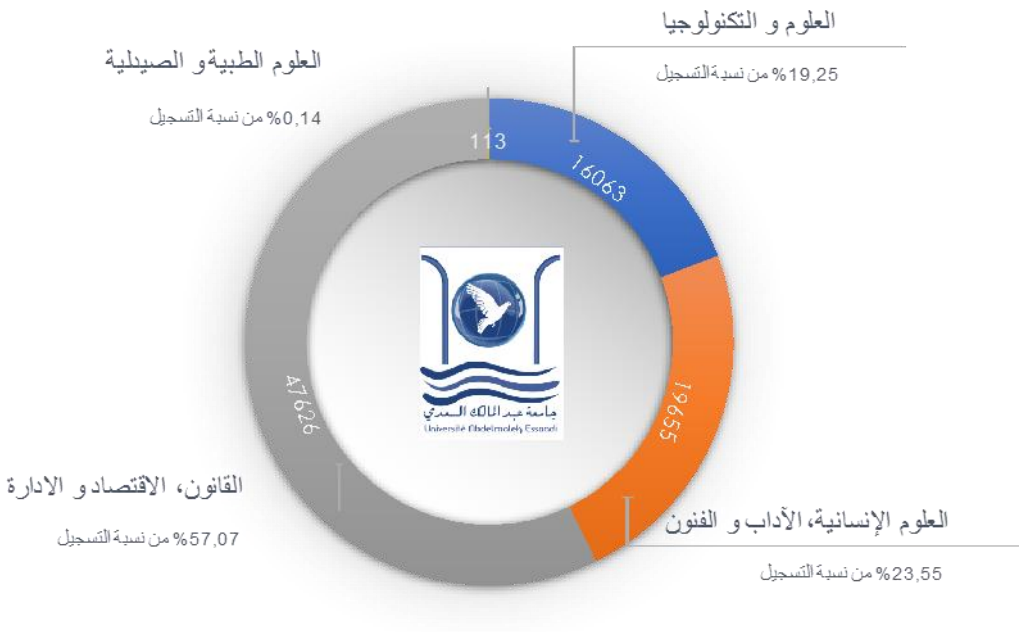

مبيان 12: عدد المسجلين في جامعة عبد المالك السعدي، حسب مجال الاختصاصات لسنة 2016 – 2017 (دون الدكتوراه)

بلغ عدد الشعب في جامعة عبد المالك السعدي لسنة 2016 – 2017 (دون الدكتوراه)، 197 شعبة دراسية بحيث سجلت اختصاصات العلوم والتكنولوجيا أعلى نسبة ب 46,19% و91 شعبة، تليها اختصاصات القانون والاقتصاد والإدارة ب 29,95% و59 شعبة، ثم اختصاصات العلوم الإنسانية والآداب والفنون ب 23,35% و46 شعبة وتأتي في المرتبة الأخيرة العلوم الطبية والصيدلية ب 0,51% وشعبة واحدة.

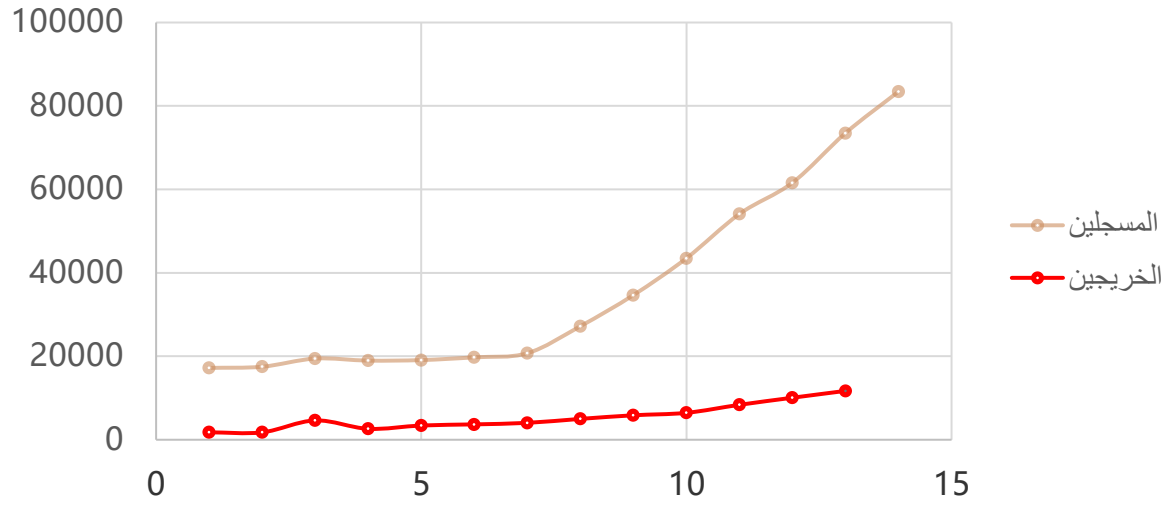

مبيان 13: تطور عدد الخريجين وعدد المسجلين في جامعة عبد المالك السعدي منذ 2003 (دون الدكتوراه)

كما يوضح المبيان أعلاه، فإن عدد المسجلين في جامعة عبد المالك السعدي سجل تطورا متواصلا منذ 2003 بحيث انتقل من 17224 طالبا في السنة الدراسية 2004-2003 الى 83.457 طالبا في السنة الدراسية 2017-2016. كما عرف عدد الخريجين بدوره نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بحيث انتقل من 1.782 طالبا في السنة الدراسية 2004-2003 الى 11.709 طالبا في السنة الدراسية 2017-2016.

تصدرت المؤسسات الجامعية بتطوان نسبة عدد الخريجين على الصعيد الجهوي ب 7.083 طالبا (60,49%)، تليها المؤسسات الجامعية بطنجة ب 4.204 طالبا (35,90%) ثم الكلية المتعددة التخصصات بالعرائش ب 422 طالبا (3,60%).

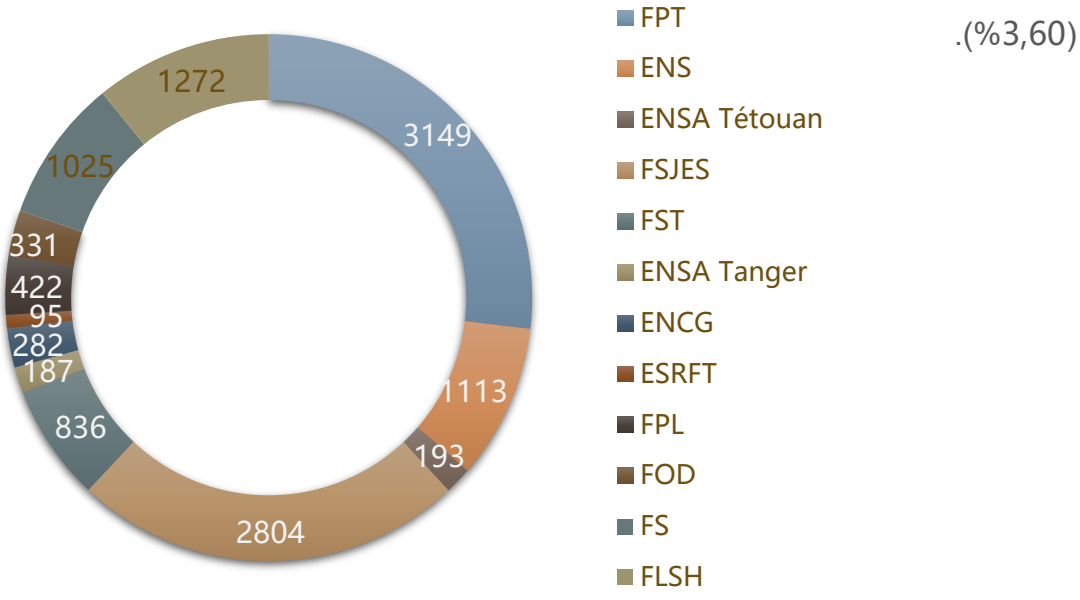

مبيان 14: عدد الخريجين في جامعة عبد المالك السعدي حسب المؤسسة الجامعية 2016-2015

أما من ناحية الخريجين حسب الديبلوم فنجد ان أكبر نسبة سجلتها الإجازة في الدراسات الأساسية (LEF) ب 6.633 مجاز (56,65%)، يليها الماستر ب 1.223 طالبا (10,44%) ثم الإجازة المهنية-الشعبة الجامعية للتربية (LP-FUE) والماستر المتخصص (MS) بعدد الخريجين على التوالي ب 700 (5,98%) و671 (5,73%). من خلال المبيان اسفله نستعرض ملخص الخريجين حسب الدبلوم.

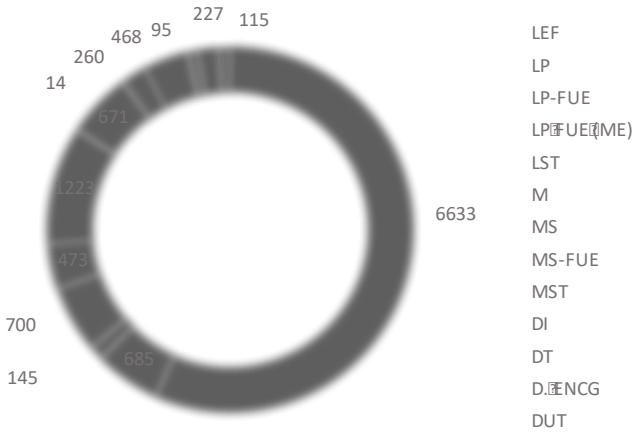

مبيان 15: عدد الخريجين في جامعة عبد المالك السعدي حسب الدبلوم 2015-2016

1.1.4. العرض التربوي

جدول 14: العرض التربوي حسب المؤسسات الجامعية

المؤسسة	LEF	LP	LST	M	MS	MST	DI	DT	D.ENCG	LP-FUE	MS-FUE	LP-ME	DUT	DDM	CP	المجموع
FS	6	4		7	12											29
FLSH	9	2		12	2											25
FPT	3	7		7	3											20
ENS		2		1	3					5	2	7	5			25
ENSA Tétouan				1	1		5								1	8
FSJES	5	2		11	7											25
FST			11			9	4									24
ENSA Tanger				3			5								1	9
ENCG					2				5							7
ESRFT					1			4								5
FP Larache	7	5		2												14
FOD	2			3												5
FMP														1		1
المجموع	32	22	11	47	31	9	14	4	5	5	2	7	5	1	2	197

المصدر: إحصائيات جامعة عبد المالك السعدي 2016-2017

أنواع الديبلومات

إجازة في الدراسات الأساسية (LEF) – إجازة مهنية (LP) – إجازة في العلوم والتقنيات (LST) – ماستر(M) – ماستر متخصص (MS) – ماستر في العلوم والتقنيات (MST) – دبلوم مهندس (DI) – دبلوم مترجم (DT) – شهادة المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير (DENCG) – إجازة مهنية - الشعبة الجامعية للتربية (LP-FUE) – ماستر متخصص - الشعبة الجامعية للتربية (MS-FUE) – الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا (DUT) – إجازة مهنية - مهن التدريس (LP-ME) – دروس تحضيرية للدراسات الهندسية (CP) – دبلوم دكتور في الطب (DDM).

مونوغرافيا جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

كلية العلوم بتطوان (29)

الإجازة في الدراسات الأساسية (6)

- علوم الكيمياء
- علوم الفيزياء
- علوم الحياة
- علوم الأرض والكون
- الرياضيات والتطبيق
- العلوم الرياضية والمعلومات

الإجازة المهنية (4)

- إدارة وأمن شبكات المعلومات الإلكترونية
- العلوم الالكترونية للأنظمة المدمجة (E.O.E.S)
- الطاقة
- السياحة البيئية والتنمية المستدامة

الماستر (7)

- البيولوجيا، التغذية والصحة
- الكيمياء
- فيزياء المادة والاشعاع
- الرياضيات والتطبيق
- الرياضيات التطبيقية في المالية
- الصحة والبيئة
- العلوم الالكترونية والاتصالات

الماستر المتخصص (12)

- علوم الأرض والبيئة
- هندسة نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية
- الكيمياء الصناعية
- هندسة البيئة وإدارة التنوع البيولوجي
- الجودة، السلامة والبيئة
- السياحة المسؤولة والتنمية البشرية
- الهندسة الحيوية والبيئية
- الميكاترونيك
- هندسة وإدارة المياه والصرف الصحي
- جودة البرمجيات
- هندسة الاعلاميات
- تكنولوجيا الانتاج الميكانيكي

كلية الآداب والعلوم الانسانية بتطوان (25)

الإجازة في الدراسات الأساسية (9)

- الجغرافيا وإعداد المجال
- الدراسات الإسلامية
- التاريخ والحضارة
- الدراسات العربية
- علم الاجتماع
- الفلسفة
- الدراسات الاسبانية
- الدراسات الانجليزية
- الدراسات الفرنسية

الإجازة المهنية (2)

- الدراسات السنيمائية والسمعية البصرية
- سياحة، تواصل وتنمية مستدامة

الماستر (12)

- الادب العربي في المغرب العلوي: الأصول والامتدادات
- النص النثري العربي القديم: دراسة في الأشكال والأنواع
- المجالات الانتقالية وقواعد التهيئة
- العقيدة الإسلامية: علوم وحضارة
- شمال المغرب المتوسطي: التاريخ والمجتمع
- لسانيات النص وتحليل الخطاب
- الكتابة النسائية في المغرب
- علوم الترجمة واللسانيات
- المغرب الراهن وتحديات بناء "الدولة الوطنية الحديثة"
- الثقافة الاسبانية والتواصل
- الأدب الفرنسي
- الأدب الإنجليزي وتاريخ الفكر

الماستر المتخصص (2)

- هندسة التنمية الإقليمية والحكامة
- الدراسات السينمائية: السينما الوثائقية

المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بتطوان (8)

دبلوم مهندس (6)

- هندسة الاعلاميات
- هندسة نظم الاتصالات والشبكات
- إدارة السلسلة اللوجستية
- هندسة الميكاترونيك
- الهندسة المدنية
- الدروس التحضيرية للدراسات الهندسية

الماستر (1)

- معالجة الإشارات والتعليم الآلي

الماستر المتخصص (1)

- الاتصالات المعتمدة والمحمولة

مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة (5)

دبلوم مترجم (4)

مونوغرافيا جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

- ترجمة: عربي-فرنسي- إنجليزي
- ترجمة: عربي-إنجليزي-فرنسي
- ترجمة: عربي-إسباني-فرنسي
- ترجمة: عربي-ألماني-فرنسي

الماستر المتخصص (1)

- الترجمة الانجليزية

كلية أصول الدين بتطوان (5)

الإجازة في الدراسات الأساسية (2)

- أصول الدين والدراسات القرآنية والحديثية
- الفكر الإسلامي والفلسفة وعلوم الأديان

الماستر (3)

- أصول الدين والدراسات الشرعية في الغرب الإسلامي
- العقيدة والفكر في الغرب الإسلامي
- الفكر الإسلامي والحضارة بالمغرب

الكلية المتعددة التخصصات بتطوان (20)

الإجازة في الدراسات الأساسية (3)

- العلوم الاقتصادية والتسيير
- القانون الخاص
- القانون العام

الإجازة المهنية (7)

- الصحافة والإعلام
- القانون وإدارة الشركات
- تسيير المؤسسات
- المعلومات الإدارية
- تسيير اللوجستيك والنقل
- البنك والتأمين
- التسيير السياحي والفندقي

الماستر (7)

- النظام المالي الإسلامي
- النظام المالي، مراجعة الحسابات والإشراف الإداري
- التسيير اللوجستي والاستراتيجية
- القانون الإداري وتدبير التنمية
- القانون ووسائل الإعلام
- قانون الأعمال
- الحكامة وسياسة الجماعات الترابية

الماستر المتخصص (3)

- تسيير النظم المعلوماتية ومتعددة الوسائط
- إدارة تقنية المعلومات في الشركة
- المهن القانونية والقضائية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة (25)

الإجازة في الدراسات الأساسية (5)

- العلوم الاقتصادية والتسيير
- القانون الخاص
- القانون العام
- roit PublicD
- Droit Prive

الإجازة المهنية (2)

- النظام المالي والحسابات
- تسيير اللوجستيك والجودة

الماستر (11)

- اللامركزية والحكامة المحلية
- القانون الاقتصادي والتجارة الدولية
- التعاون الدولي والبناء الديمقراطي
- الاقتصاد وتسيير الشركات
- العلاقات الاورو-متوسطية: البعد المغربي الاسباني
- قانون الشركات
- الدراسات العقارية
- النظام الجمركي
- القانون المدني والاعمال
- حقوق الانسان
- تدبير الشأن العام المحلي

الماستر المتخصص (7)

- اللوجستيك في الموانئ والنقل الدولي
- المهن القانونية والقضائية
- النظام المالي، الأبناك والأسواق
- الهندسة وتسيير الجودة
- النوع وحقوق المرأة على جانبي البحر الأبيض المتوسط
- النظام المالي والضريبي والحسابات
- الاقتصاد والحكامة الجهوية والحضرية

كلية العلوم والتقنيات بطنجة (24)

إجازة في العلوم والتقنيات (11)

- هندسة الاعلاميات
- الهندسة الصناعية
- الهندسة المدنية
- الرياضيات والتطبيق
- الطاقات المتجددة
- تقنيات التحليل الكيمائي
- التكنولوجيا الحيوية

مونوغرافيا جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

- التصميم الصناعي والإنتاج
- هندسة العمليات
- علوم الأرض التطبيقية
- الالكترونيات والكهرباء التقنية

ماستر في العلوم والتقنيات (9)

- الهندسة المدنية
- النظم المعلوماتية والشبكات
- علوم البيئة
- الأسس الجزيئية والخلوية في التكنولوجيا الحيوية
- البيئة البحرية / استغلال الأحياء المائية البحرية
- مواد متعددة الوظائف والتطبيقات
- الهندسة الرياضية
- النظم المعلوماتية ودعم اتخاذ القرار
- الهندسة الطاقية

دبلوم مهندس (4)

- المعلومات الجغرافية
- الالكترونيات والكهرباء التقنية
- الهندسة الصناعية
- برامج والانظمة المعلوماتية

المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير طنجة (7)

دبلوم)5(ENCG

- التسيير: التسيير المالي والحسابات
- التسيير: مراجعة الحسابات والرقابة الادارية
- التسيير: إدارة الموارد البشرية
- التجارة: التسويق والترويج
- التجارة: التجارة الدولية

الماستر المتخصص (2)

- اللوجستيك والنقل
- المشورة ومراجعة المؤسسات

المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية طنجة (9)

دبلوم مهندس (6)

- الدروس التحضيرية للدراسات الهندسية
- هندسة نظم الاتصالات والشبكات
- هندسة الاعلاميات
- الهندسة الصناعية واللوجستيك
- الهندسة البيئة-حيوية والبيئة الصناعية
- هندسة النظم الالكترونية والأتوماتيكية

الماستر (3)

- الاعلاميات الحيوية والنظم المعقدة
- الاتصالات والانظمة الالكترونية
- الأمن والجريمة السيبرانية.

المدرسة العليا للأساتذة بتطوان (25)

الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا (5)

- الوسائط المتعددة وتصميم مواقع الإنترنت
- تطوير وتطبيق الاعلاميات
- مساعد مدير
- التخطيط العمراني والبيئة
- الهندسة البيولوجية: التحاليل البيولوجية والبيوكيماوية

الإجازة المهنية (2)

- إدارة المياه والتخطيط الحضري
- البرمجيات وتطوير شبكة الإنترنت

الإجازة المهنية - الشعبة الجامعية للتربية (5)

- الفيزياء والكيمياء
- اللغة والأدب الفرنسي
- علوم الحياة والأرض
- التاريخ والجغرافيا
- اللغة والأدب الاسباني

الماستر (1)

- مقاربة النص الأدبي وفنونه

الماستر المتخصص (3)

- الهندسة البيداغوجية المتعددة الوسائط
- التكنولوجيا التربوية
- منهجية تعليم الفرنسية كلغة أجنبية

الماسترالمتخصص-الشعبة الجامعية للتربية (2)

- علوم الحياة والأرض
- التربية والدراسات الإسلامية

الإجازة المهنية - مهن التدريس (7)

- الرياضة البدنية
- علوم الحياة والأرض
- اللغة العربية وآدابها
- التاريخ والجغرافيا
- اللغة والأدب الفرنسي
- اللغة والأدب الاسباني
- الفيزياء والكيمياء

الكلية المتعددة التخصصات بالعرائش (14)

الإجازة في الدراسات الأساسية (7)

- العلوم الاقتصادية والتسيير
- علوم المادة الفيزيائية

- العلوم الرياضية والاعلاميات
- العلوم الرياضية والتطبيقية
- علوم الحياة
- القانون الخاص
- القانون العام

الإجازة المهنية (5)

- تربية الاسماك
- الصناعة الغذائية
- الاعلاميات الادارية
- التسويق الفندقي والسياحي
- التسويق والإدارة التنفيذية

الماستر (2)

- الرياضيات التطبيقية
- التكنولوجيات المتقدمة

كلية الطب والصيدلية بطنجة (1)

دبلوم دكتور في الطب (1)

- التكوين لدبلوم دكتور في الطب.

2.4. التكوين المهني

يعتبر نظام التكوين المهني حاليا رافعة أساسية من أجل:

- تلبية حاجيات المقاولات من المؤهلات؛
- إنعاش تشغيل الشباب بتمكينهم من الحصول على مؤهلات مهنية تسهل اندماجهم في الحياة العملية؛
- الحفاظ على الشغل وتمكين العمال من الترقية المهنية والاجتماعية.

ويشمل التكوين المهني التكوين الأساسي والتكوين أثناء العمل بحيث ينظم التكوين الأولي او الأساسي في أربع مستويات وحسب أنماط مختلفة وهي: التكوين داخل المؤسسات والتكوين بالتمرس المهني والتكوين بالتدرج المهني، بينما يوجه التكوين أثناء العمل لأجراء المقاولات لتطوير كفاءاتهم ومؤهلاتهم لتتوافق مع تطورات سوق الشغل والاستفادة من الترقية.

وينظم التكوين المهني حاليا في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة 135 شعبة تغطي قطاعات التكوين (صناعة السيارات، صناعة الطيارات، السياحة والفندقة، النقل واللوجستيك، الإدارة والتسيير والتجارة، الكهرباء، الميكانيك، الطاقة والمعادن، الألبسة والنسيج، الأوفشورينغ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC)، الفنون التشكيلية...).

مبيان 16: تطوير عدد المتدربين ومؤسسات التكوين المهني في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة

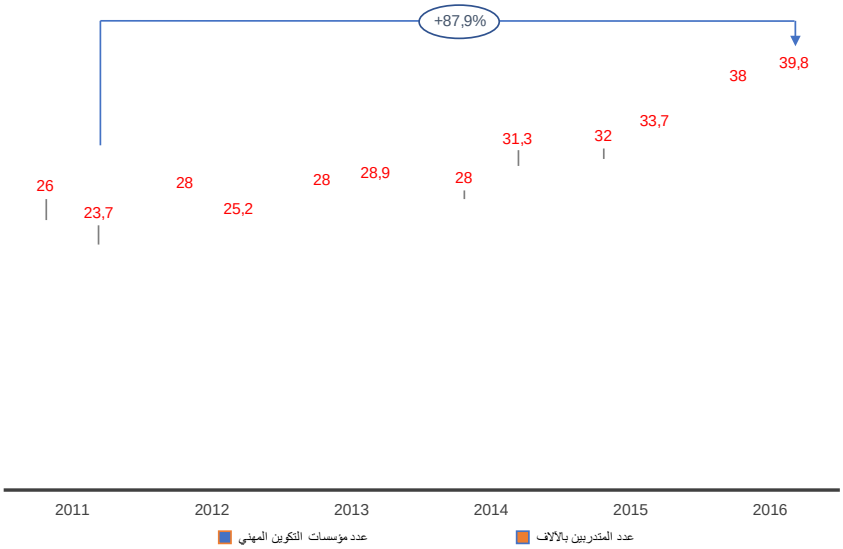

- 44440 أماكن للتكوين
- 135 شعب و 56 تكوين المهارات

المصدر: إحصائيات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل 2016

عرف عدد المتدربين ومؤسسات التكوين المهني نموا ملحوظا منذ 2011 الى 2016 بحيث سجلا على التوالي نسب نمو87,9% و46%. توفر مؤسسات التكوين المهني طاقة استيعابية تقدر ب 44.440 (نصف الطاقة الاستيعابية للتعليم

العالي) كما أن عدد المسجلين يمثلون نسبة ضعيفة بالنسبة لعدد الساكنة للجهة ومقارنة مع المعدل الوطني على التوالي 1,12% و1,25%.

على الصعيد الإقليمي تتوزع مؤسسات التكوين المهني على النحو التالي:

مبيان 17: توزيع عدد مؤسسات التكوين المهني في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة

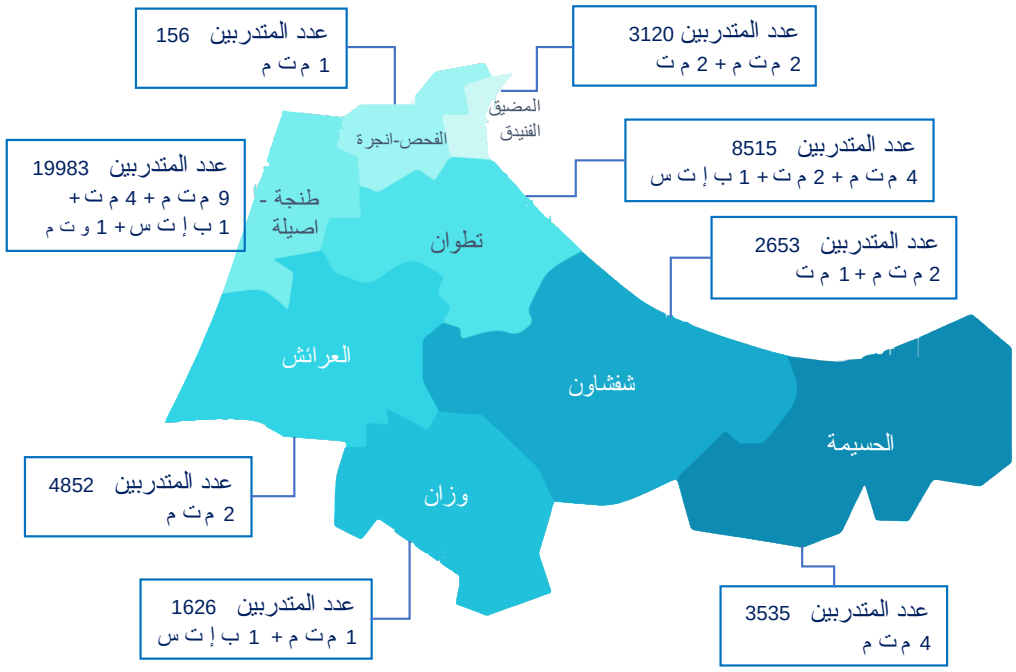

- 25 مؤسسة للتكوين المهني (م ت م)
- 9 مراكز التعاقد (م ت)
- 3 برامج إعادة تأهيل السجناء (إ ت س)
- 1 وحدة تكوين متنقلة (و ت م)

المصدر: إحصائيات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل 2016

ترتكز دينامية الشغل في الجهة بشكل رئيسي على قطاعي صناعة السيارات والخدمات. في الواقع ومن خلال معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات (ANAPEC) فإن أكثر من 67% من عروض العمل التي تم جمعها من مختلف شركات الجهة وأكثر من 57% من الإدراج المهني سجلت في هذين القطاعين (من يناير 2014 إلى سبتمبر 2015). المناطق التي سجلت أكبر نسب التشغيل هي عمالة طنجة-أصيلة وإقليم الفحص-أنجرة بحصة بلغت ما يقرب من 73% من إجمالي عروض العمل في الجهة وأكثر من 70% من إجمالي الإدراج المهني.

من خلال المبيان أسفله، نلاحظ أن نسبة اليد العاملة التي يوفرها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) هي جد ضعيفة مقارنة مع احتياجات الفاعلين الاقتصاديين في الجهة (7% من اليد العاملة المتوفرة مقابل 57% من احتياجات التوظيف لقطاعي السيارات / الطائرات).

مبيان 19: حاجيات التوظيف في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة لسنة 2016

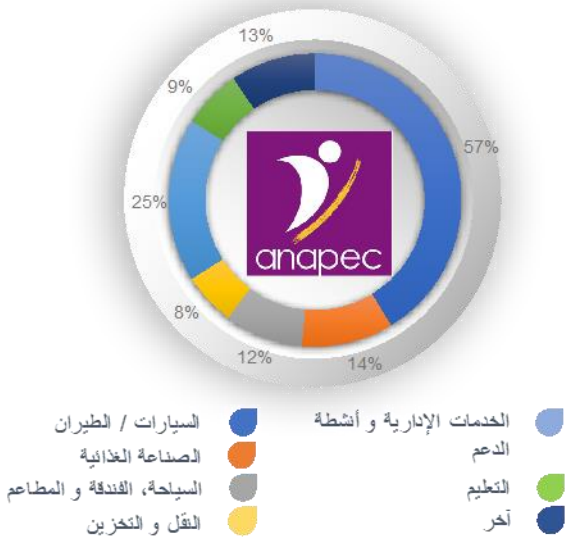

مبيان 19: اليد العاملة المتوفرة حسب القطاع المهني (م.ت.م.إ.ش 2016)

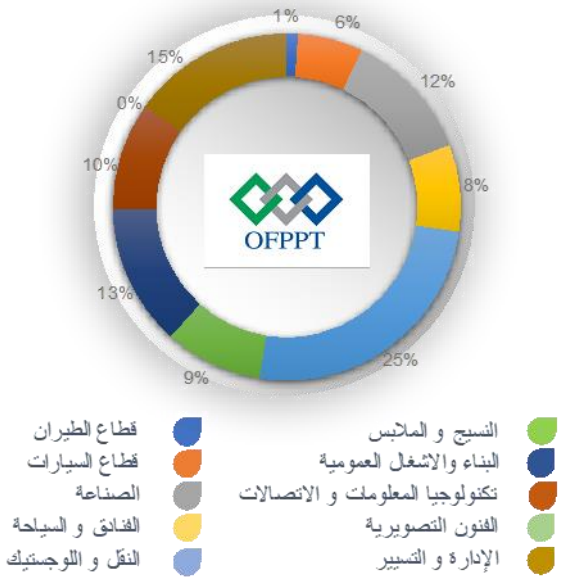

المصدر: إحصائيات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل 2016

البنية التحتية

5. البنية التحتية

يناهز الطول الإجمالي للشبكة الطرقية في جهة طنجة تطوان الحسيمة ما يقرب من 2.745 كم، نصفها طرق إقليمية، و38% طرق وطنية وما تبقى منها فهي طرق جهوية. أيضا تعبر الجهة طريق سريع بطول 108 كم، في اتجاه طنجة-الدار البيضاء وطنجة-تطوان، بجزء منها بين الفنيدق والمضيق.

1.5. الطرق الوطنية – الجهوية – الإقليمية

تتوزع الشبكة الطرقية في الجهة على النحو التالي:

- الطريق الوطنية: 956,10 كم
- الطريق الجهوية: 391,20 كم
- الطريق الإقليمية: 1.397,6 كم

باستثناء الطرق الحضرية والمسارات الزراعية والغير المصنفة. وذلك ما يعادل تقريبا 6,5% من الشبكة الوطنية.

يتوفر إقليم وزان على أطول شبكة من الطرق الإقليمية 317,3 كم او 22,7% من الإجمالي الجهوي.

جدول 15: الشبكة الطرقية حسب العمالات والأقاليم وحسب النوعية

عمالة/إقليم	الطريق الوطنية	الطريق الجهوية	الطريق الإقليمية	مجموع الشبكة الطرقية
طنجة – أصيلة	80,7	24,0	136,1	240,8
الفحص – أنجرة	58,9	0,00	94,4	153,3
المضيق – الفنيدق	50,7	0,00	6,8	57,50
تطوان	131,3	23,8	153,8	308,9
العرائش	62,3	118,0	221,1	401,4
شفشاون	230,0	101,2	212,1	543,3
وزان	56,2	78,2	317,3	451,7
الحسيمة	323,0	46,7	274,0	643,7
المجموع	956,1	391,2	1.397,6	2.744,9

المصدر: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

أكبر نسبة من الطرق الوطنية والجهوية يسجلها إقليمي شفشاون والحسيمة بينما تأتي عمالة المضيق – الفنيدق في المرتبة الاخيرة بعد إقليم الفحص – أنجرة. من المتوقع أن تتحسن هذه الوضعية مع إطلاق البرنامج الوطني الثالث للطرق القروية (PNRR).

تعتبر شبكة الطرق في الجهة من أقل الشبكات ازدحاما على الصعيد الوطني، بحيث تقدر كثافة الطرق الاجتماعية 0,77 كم لكل 1.000 نسمة (مقابل 1,2 كم / 1.000 نسمة على الصعيد الوطني)، وكثافة حيزية 159 لكل 1.000 كم². في هذا

السياق، يتوفر إقليم الحسيمة على شبكة غير متطورة وفي حالة سيئة، بحيث تتسم المنطقة بتضاريسها الوعرة كما ان بعض المواقع لا تزال تعاني من مشكل العزلة.

جدول 16: تقسيم الشبكة الطرقية حسب العمالات والأقاليم والكثافة السكانية وكم²

عمالة/إقليم	مجموع الطرق المعبدة (كم)	عدد السكان 2014	الكثافة	
			الاجتماعية (كم/1.000 نسمة)	الحيزية (كم/1.000 كم²)
طنجة – أصيلة	240,8	1.065.601	0,22	271,8
الفحص – أنجرة	153,3	76.447	2,01	191,9
المضيق – الفنيدق	57,5	209.897	0,27	322,1
تطوان	297,1	550.374	0,54	120,1
العرائش	401,4	496.687	0,81	149,6
شفشاون	531,8	457.432	1,16	157,8
وزان	438,5	300.637	1,46	242,7
الحسيمة	588,0	399.654	1,47	121,6
المجموع الجهوي	2.708,4	3.556.729	0,76	159,0
المجموع الوطني	40.632	33.848.242	1,20	57,16

المصدر: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

2.5. الطرق السيارة

تمثل الطرق السيارة 6% من شبكة الطرق الجهوية. إنجاز مشروع مدار المتوسط (طنجة – السعيدية)، الطريق السيار تطوان – الفنيدق وازدواج طريق طنجة – تطوان وتطوان – الفنيدق، مكنت من ربط أفضل بين مناطق مختلفة داخل وخارج الجهة.

تتوفر جهة طنجة تطوان الحسيمة على بنية تحتية للطريق السيار مكونة من ثلاثة محاور رئيسية: الرباط - طنجة، طنجة - ميناء طنجة المتوسط وتطوان - الفنيدق.

الطريق السيار A1 ويسمى "الطريق السيار الشمال" الذي يربط بين الرباط وطنجة والذي يبلغ طوله 223 كم. أنشأ بين 1995 و2005:

- 1996: الطريق السيار القنيطرة-العرائش 110 كم
- 1999: الطريق السيار العرائش سيدي اليماني 28 كم
- 2002: الطريق السيار سيدي اليماني-أصيلة 15 كم
- 2005: الطريق السيار طنجة-أصيلة 30 كم

الطريق السيار A4 على طول 54 كم، ويربط طنجة والقصر الصغير ويوصل إلى مجمع ميناء طنجة المتوسط. بالتوازي مع الطريق السريع، مددت الطريق الوطنية N16 في العرض من 5 الى 7 أمتار. وقد تم ذلك في تحسين الخصائص الهندسية وأشغال مهمة أجريت في محيطها، كما أنشأت طريق ثالثة في بعض المقاطع خاصة للشاحنات.

الطريق السيار A6 أو الطريق السيار تطوان-الفنيدق، أقصر الطرق السيارة بالمغرب والتي تربط بين مدينتي تطوان والفنيدق على ساحل البحر المتوسط. توصل الى عدة منتجعات منها رستينكة، كابيلا وكابو نيغرو، مناطق سياحية بامتياز. هذا المحور هو من أكبر المحاور على الصعيد الوطني من حيث حركة المرور، ما يزيد على 30.000 سيارة يوميا في فترة الصيف. بالتوازي مع الطريق السريع، فقد تم تحويل الطريق الوطنية N16 إلى طريق سريع على طول 28 كم.

في مايو 2015، قدمت وزارة التجهيز الممر الذي سيتم عليه بناء الطريق السيار الذي سيربط مستقبلا فاس / مكناس وطنجة / تطوان.

ووفقا للأرقام رئيسية للشركة الوطنية للطرق السيارة في المغرب (ADM)، فإن حركة المرور في الطريق السريع الرباط –القنيطرة–شرق طنجة شهدت بين 2011 و2012 ارتفاعا ب 4,4%، في حين أن القسم شرق طنجة وميناء طنجة المتوسط سجل ارتفاعا ب 8,87%. كما أن متوسط حركة المرور اليومية على الطريق السيار تطوان-الفنيدق يواصل اتجاهه التصاعدي بنسبة 14,2%.

3.5. شبكة السكك الحديدية

تحتوي جهة طنجة-تطوان-الحسيمة على بنية تحتية حديثة للسكك الحديدية و9 محطات للقطار:

- 5 محطات في عمالة طنجة-أصيلة: طنجة المغوغة، مدينة طنجة، العقبة الحمراء، أصيلة وسيدي اليماني
- 4 محطات في إقليم العرائش (القصر الكبير مولاي المهدي، القصر الكبير المدينة، السواكن وثلاثاء ريصانة)

وهكذا يمتد خط السكك الحديدية على طول 112 كم منها 56 كم في عمالة طنجة-أصيلة، 44 كم في إقليم العرائش، و12 كم في إقليم الفحص انجرة. وتقدر حركة المرور ب 10 قطارات يومية و70 رحلات أسبوعية، والتي يتم استكمالها باستخدام الحافلات لضمان الاتصال مع مدينة تطوان، التي لا تخدمها شبكة القطارات.

محطة طنجة المدينة تضمن تقريبا جل حركة السكك الحديدية لنقل الركاب على الصعيد الجهوي. أعيد فتحها في 10 غشت 2015 بعد الانتهاء من تعديلها ووضع خطوط السكك الحديدية جديدة التي أطلقت في يناير 2015.

خط سكة حديد جديد بين طنجة وميناء طنجة المتوسطي قيد الاستخدام حاليا.

بهدف مواصلة تطوير نظام النقل الوطني وتمييز النقل الجماعي ومتعدد الأساليب مع حماية البيئة، يعتبر القطار فائق السرعة (TGV) من خلال مزاياه المتعددة، حلا مبتكرا وخيارا طبيعيا بالنسبة للمغرب. هذا المشروع هو استمرار لتطوير شبكة السكك الحديدية في البلاد بحيث أصبح من انجح وسائل النقل بالنسبة للمسافات المتوسطة والطويلة. مما لا شك فيه، هي المنافع الاجتماعية والاقتصادية الهامة من حيث:

تقريب المناطق: من خلال زيادة تنقل المواطنين، وإعادة تطوير المناطق المنعزلة، وتحسين جاذبية المدن المعابر ... الخطوة الأولى من مشروع خط السكك الحديدية عالية السرعة سيجعل توفير الوقت حوالي 2,58 ساعة بين طنجة والدار البيضاء.

ديناميكية الشغل: المشروع له تأثير مزدوج على الشغل: بالإضافة إلى 30 مليون يوم عمل المباشرة وغير المباشرة أثناء مرحلة البناء، سيسمح المشروع أيضا بخلق 2.500 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال مرحلة التشغيل.

الاقتصاد الذكي: هذا المشروع له تأثير لا يمكن إنكاره على الأنشطة الاقتصادية للمدن والمناطق. سيصبح هذا المشروع حجة هامة في اختيار مواقع أو نقل الشركات. وفي الوقت نفسه، فإنه سيتم تعزيز تنمية السياحة الداخلية من خلال تطوير الإقامة لمدة قصيرة.

فرص جديدة لنقل البضائع من خلال حوافز للزيادة في التجارة، باعتبار الشحن بالسكك الحديدية هو وسيلة رائعة لتخفيف حركة المرور الطرقي.

4.5. المطارات

من حيث الخدمات الجوية، يتم ربط جهة طنجة-تطوان-الحسيمة إلى الشبكة الوطنية والدولية من خلال ثلاثة مطارات (ابن بطوطة في طنجة وسانية الرمل بتطوان والشريف الادريسي بالحسيمة).

- مطار ابن بطوطة في طنجة هو مطار دولي يقع في بوخالف، على بعد 10 كم في جنوب طنجة. وقد تم تجديده بالكامل. افتتح في يوليو 2008، وله طاقة استيعابية لمليون مسافر سنويا، وتبلغ مساحته 12.000 م^2. في 2016 صنف هذا المطار حسب المسافرين كسادس مطار للمملكة بعد مطار محمد الخامس في الدار البيضاء، المنارة في مراكش، المسيرة بأكادير، مطار الرباط سلا ومطار فاس سايس الدولي.

- مطار سانية الرمل في تطوان هو مطار دولي يقع في مرتيل على بعد 6 كم شمال مدينة تطوان، تم تجديده في عام 2008، وتبلغ مساحته 3.000 م² وقدرته الاستيعابية 50.000 مسافر سنويا.
- مطار الشريف الإدريسي، هو مطار دولي يقع بالقرب من الحسيمة في شمال المغرب. تبلغ مساحته 1.350 م²، وقدرته الاستيعابية 300.000 مسافر سنويا.

في 2016، تم تسجيل 918.979 كعدد الركاب على الصعيد الجهوي، 5% من إجمالي حركة النقل الجوي الوطني.

جدول 17: عدد المسافرين حسب مطارات الجهة 2015-2016

المطارات	عدد المسافرين 2015	عدد المسافرين 2016	% 2015/2016	% الحصة جهويا
طنجة ابن بطوطة	787.399	848.643	7,78	92,35
الحسيمة الشريف الادريسي	47.276	45.560	3,63-	4,96
تطوان سانية الرمل	22.143	24.776	11,89	2,69
المجموع الجهوي	856.818	918.979	0,77	100,00
المجموع الوطني	17.607.491	18.237.272	3,58	5,04

المصدر: المكتب الوطني للمطارات (ONDA)

5.5. الموانئ

تتميز جهة طنجة تطوان الحسيمة بانفتاحها على واجهتين ساحليتين، البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، بحيث يبلغ طولها 447 كم. من حيث التجهيزات والبنية التحتية، يتوفر الشريط الساحلي على أحد عشر ميناءا (ميناء طنجة المتوسطي، مدينة طنجة، ميناء مارينا سمير الحسيمة، العرائش، المضيق، ميناء أصيلة، كابيلا، القصر الصغير، الجبهة، كالا ايريس) ثلاثة منها لنقل البضائع والركاب (اثنان في طنجة وآخر في الحسيمة) وأخرى للصيد البحري ومارينا.

الموانئ الرئيسية في الجهة هي:

- **ميناء طنجة المتوسطي**، المحور الاستراتيجي الجديد للبحر الأبيض المتوسط : تشهد المنطقة طفرة اقتصادية مع المشاريع الهيكلية الكبرى، مثل مشروع طنجة المتوسط بحيث معتبر واحدا من أكبر الموانئ في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تم افتتاح الجزء الأول من الميناء في يوليو 2007، وبدأ العمل في مشروع الجزء الثاني، والذي سيمكن الميناء من مضاعفة طاقته الاستيعابية الى ثلاث مرات، مع إنشاء رصيف لوجستي ضخم (الطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية) في طور الإنجاز.

  يقع ميناء طنجة المتوسطي في قصر المجاز في شمال المغرب، على بعد 22 كيلومترا شرق مدينة طنجة و46 كم من شمال تطوان، على مضيق جبل طارق في البحر الأبيض المتوسط على بعد 14 كم من الساحل الاسباني،

على طريق التجارة البحرية العالمية بين الشرق والغرب بين آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وبفضل هذا الموقع الاستراتيجي، أصبح ميناء طنجة المتوسط مركز لوجستي على أبواب أوروبا.

يقع الميناء على ثاني طريق بحرية ازدحاما في العالم، مضيق جبل طارق بأكثر من 100.000 سفينة سنويا. نشاطه الرئيسي هو إعادة شحن الحاويات.

- يقع **ميناء طنجة المدينة** عند مدخل مضيق جبل طارق على الطرف الغربي بِمَرْفأ طنجة مفتوح في اتجاه الشمال الغربي. يوجد الميناء في مدينة طنجة التي تُعتَبر بوابة المغرب البحرية الرئيسية المطلة على البحر المتوسط ويقع عند تقاطع المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط على مستوى خليج يقع بين رأس سبارتل ورأس مالاباطا. وقد جعل هذا الموقع الفريد والاستراتيجي منذ فترة طويلة من ميناء طنجة الميناء المغربي الاول لحركة المسافرين والنقل الدولي عبر الطرق. وكان يعرف بخطوطه المنتظمة التي تربطه بمختلف الموانئ الأوروبية: الجزيرة الخضراء وبرشلونة وطريفة في اسبانيا وسيت ومرسيليا وميناء فوندر في فرنسا وجنوة بإيطاليا. ويتميز أيضا بوجود منطقة حرة تقع مباشرة على المسطحات التابعة له والتي جذبت شحنات ذات قيمة مضافة عالية.

وبدأ العمل في مشروع إعادة توظيف الميناء من قبل شركة تهيئة ميناء طنجة في سنة 2010. ويهدف إلى إعطاء الميناء وجهة جديدة نحو سياحة الرحلات البحرية وركوب القوارب.

سَتُمَكِّن أشغال اعادة توظيف وتأهيل الميناء التي بدأت في 2011 وستستمر حتى 2016 مدينة طنجة من أن تصبح وجهة رائدة للسياحة.

- يقع **ميناء الحسيمة** على ساحل البحر المتوسط حوالي 150 كم غرب الناظور. يوجد الميناء في الطرف الغربي من خليج الحسيمة ويشكل المنفتح الوحيد على البحر المتوسط للمنطقة الشمالية الوسطى. ويوجد في منطقة مغلقة خلف سلسلة جبال الريف ذات التضاريس الحادة. قبل سنة 2007 كانت الأنشطة الرئيسية تتمثل في الصيد وركوب القوارب. ومع تشغيل المحطة البحرية في يوليوز 2007 أصبحت حركة المسافرين قاطرة أساسية لتطوير الحركة التجارية.
- يقع **ميناء العرائش** للصيد البحري على الساحل الأطلسي الشمالي للمغرب على بعد 90 كيلومترا جنوب طنجة. ويوجد على الضفة اليسرى لوادي اللوكوس على نحو 750 متر من مصبه ويفضي مباشرة إلى شبكة الطرق التي تربط الرباط بطنجة. بفضل توفره على 45 هكتارا من المسطحات وحوض مساحته 20 هكتارا بالإضافة الى طول أرصفة يصل 1.138 مل فهو يعتبر ثاني أكبر ميناء صيد في المنطقة. ويلعب دورا بالغ الاهمية في التنمية الاقتصادية للإقليم ويساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
- شُيِّد **ميناء ومرينا أصيلة** في سنة 1992 في إطار سياسة تهيئة الأقاليم الشمالية للمملكة. وهو يقع وسط المدينة على ساحل المحيط الأطلسي على بعد 40 كلم جنوب طنجة و30 كم شمال العرائش في عمالة طنجة أصيلة. ويعد الميناء حماية للمدينة القديمة المهددة بتعرية الساحل. يتوفر حوض المارينا على طاقة استيعابية تصل الى 100 وحدة. يتمثل النشاط الأساسي لميناء أصيلة في الصيد ويمكن بلوغه عبر الطريق الاقليمية رقم 2 الرابطة بين أصيلة وطنجة.
- يقع **ميناء كالا إيريس** على بعد 57 كم غرب مدينة الحسيمة وعلى بعد 3 كم غرب طوريس القلعة. ويشتهر الموقع بشاطئه الفردوسي وجزره الصغيرة وميناء صيده الصغير. تقع منطقة كالا إيريس على الحدود مع منطقة

الريف الغربي والريف الشرقي وتحدها تلال ومنحدرات مغطاة بغابات الارز الكثيفة. وتشكل كالا إيريس الحدود الغربية للمنتزه الوطني للحسيمة الذي يتميز بوجود ساحل صخري قليل الاستغلال مع وجود خلجان محمية من جانب إلى آخر ومنحدرات يسكنها الصيادون بشكل عام.

- يقع **ميناء المضيق** على بعد 25 كلم من مدينة سبتة المحتلة و13 كم من مدينة تطوان. ويعتبر رافعة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في المدينة. تتمثل أنشطته الرئيسية في الصيد وركوب القوارب. عرف ميناء المضيق في سنة 2009 توسعة مهمة لإنجاز المارينا الجديدة. وبعد تهيئ هذا الميناء الجديد تم الانتهاء من إعادة تطوير ميناء الصيد في سنة 2012.

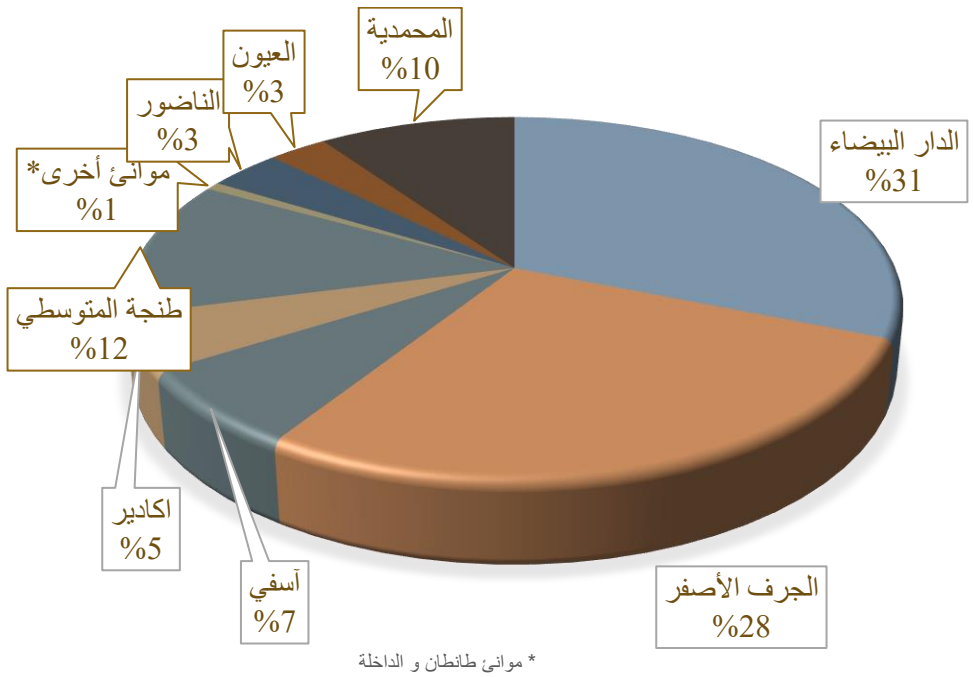

مبيان 20: حصة الموانئ في حركة النقل البحري (ما عدا إعادة الشحن)

6.5. الماء والكهرباء

1.6.5. الماء الصالح للشرب

لتلبية الاحتياجات المتزايدة من السكان بالماء الصالح للشرب في جهة طنجة تطوان الحسيمة، بذلت جهود لمعالجة المياه السطحية والمياه الجوفية. في هذا السياق، أنتج المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب 122 مليون م^3 من المياه الصالحة للشرب في 2011، موزعة على النحو التالي: 60 مليون م^3 في عمالة طنجة-أصيلة، 15 مليون م^3 في إقليمي

العرائش وتطوان وما يقرب من 13 مليون م³ في عمالة المضيق-الفنيدق وأكثر من 8 ملايين م³ في الحسيمة. بلغ عدد المشتركين المستهلكين 94.759 مشترك.

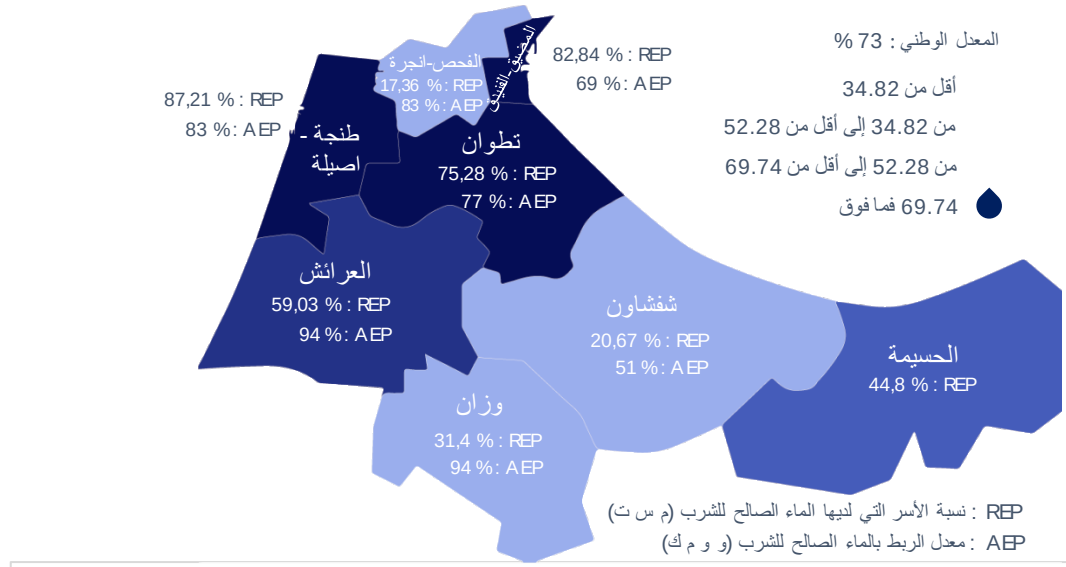

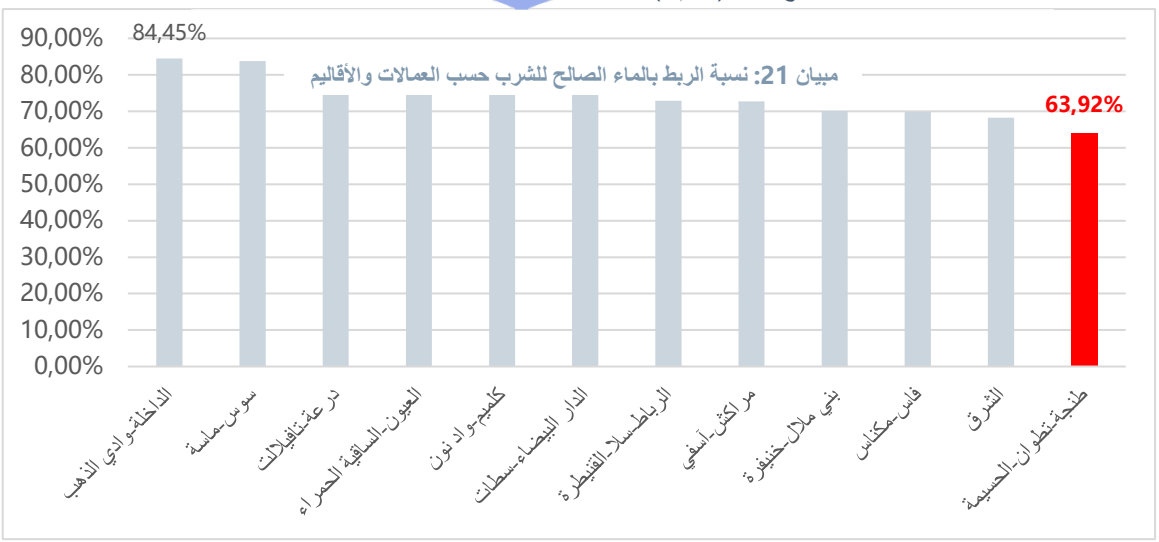

مبيان 22: نسبة الربط بالماء الصالح للشرب حسب جهات المملكة

من خلال البيانين 22 و23 نلاحظ ان جهة طنجة تطوان الحسيمة مصنفة في أسفل الترتيب (63,92%) في حين ان المعدل الوطني سجل في 2014 حوالي 73%. كما سجلت الجهة أدنى ترتيب على الصعيد الوطني في المجال القروي بحيث ان 129 جماعة تمثل نسب اقل من المعدل الوطني. من خلال تحليل المعطيات، لاحظنا ان هناك تفاوت بين نسب ربط المياه الصالحة للشرب للمندوبية السامية للتخطيط ومعدل الوصول لمياه الشرب للوكالة الوطنية للماء والكهرباء.

1.1.6.5. *الموارد المائية*

تعرف جهة طنجة تطوان الحسيمة إمكانيات مائية هامة نظرا لهطول أمطار مهمة تقدر ب 730 ملم سنويا موزعة بطريقة غير متساوية على مختلف الأحواض والعديد من المياه الجوفية.

يقدر معدل إمكانيات التخزين ب 3,6 مليار م³ / سنة بحيث تخسر تقريبا 3/2 (سعة تخزين محدودة إلى 1,2 مليار متر مكعب منها 0,5 مليار للماء الصالح للشرب والفلاحة وسعة 0,6 مليار م³ في طور التنفيذ).

تظل الفلاحة النشاط المستهلك لمعظم الموارد المائية في المنطقة: أكثر من 30.400 هكتار مجهزة بالحاجيات الهيدروليكية.

تنتشر المياه الجوفية في ثلاث مناطق متميزة: منطقة اللوكوس ومنطقة Tangerois والأحواض الساحلية للبحر المتوسط.

جدول 18: احتياجات الموارد المائية للجهة

الاحتياجات بمليون م³/سنة	2010	2020	2030
AEP الحضري	116	146	*177
AEP القروي	22	25	29
الصناعات المنعزلة	23	24	25
السياحة المنعزلة	3	4	4
المجموع	164	199	235
الري	262		**620

المصدر: وكالة الحوض المائي اللوكوس

* تطور حاجيات الحوض للمراكز الحضرية يتعلق أساسا بمنطقة طنجة تطوان
** تطور حاجيات مياه الري هو نتيجة لمشاريع التنمية المائية الزراعية الجديدة في إطار مخطط المغرب الأخضر

الاستخدام الحالي للموارد المائية:

يتوفر حوض اللوكوس على عشرات من السدود يبلغ إجمالي السعة التخزينية الحالية 1.200 مليون م³. تستغل المياه المستخرجة (126 مليون م³) على النحو التالي:

- ✓ الري: 89 مليون م³/سنة
- ✓ AEP: 35,5 مليون م³/سنة
- ✓ الصناعة: 1,2 مليون م³/سنة

جدول 19: سعة التخزين الحالية حسب سدود الجهة والمشاريع التي هي في طور الإنجاز

		السدود	واد	انجاز	السعة بالمليون م³/سنة	متوسط المساهمة بالمليون م³/سنة
سعة التخزين الحالية	اللوكوس	واد المخازن	اللوكوس	1979	699	760
	Tangérois	9 ابريل 1979	الحاشف	1995	300	76
		ابن بطوطة	المهرهر	1977	31,8	52
		طنجة المتوسط	الرمل	2008	24,9	11,8
	الاحواض المتوسطية الغربية	النخلة	النخلة	1961	4,3	55,5
		سمير	سمير	1991	40,7	23,7
		مولاي الحسن بن المهدي	الروز	2005	28,8	16,4
	الاحواض المتوسطية الشرقية	عبد الكريم الخطابي	النكور	1981	11,6	32
		Tangérois	غيس	1991	5	2,8
سعة التخزين الاجمالية الحالية بالمليون : 1146,1 م³/سنة						
في طور الإنجاز	Tangérois	الخروب	الخروب	2018	180	79
	اللوكوس	المخازين	الحاشف	2015	357	209,4
	الاحواض المتوسطية الغربية	مرتيل	محاجرات	2017	122	175
		مولاي بوشتى	مولاي بوشتى	2016	12	16
سعة التخزين الاضافية بالمليون : 671 م³/سنة						

المصدر: وكالة الحوض المائي اللوكوس

- سوف يمكن سد مرتيل سد للحد من نقص المياه الذي يعاني منه إقليم تطوان
- من المقرر أيضا محطة لتحلية المياه في إقليم الحسيمة
- على الرغم من إنشاء عدد مهم من السدود، يوجد تهديد من عدم احترام المواعيد النهائية لإنهاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (بدعم من الوكالة الوطنية للماء الصالح للشرب)
- وفيما يتعلق بنقل المياه بين جهة طنجة تطوان الحسيمة وغيرها من الجهات، سيتم إنشاء سدين، تفير وأولاد علي منصور (في طور الدراسة) بهدف استغلال وتعبئة مياه السدود القائمة والتي تطرح في البحر.

جدول 20: الإجراءات الاستراتيجية في PDAIRE لحفظ وتطوير إمكانات المياه على الصعيد الجهوي

المصدر: وكالة الحوض المائي اللوكوس

مجالات التدخل PDAIRE	ميزانية الاستثمار م.د
إدارة الطلب وكفاءة استخدام المياه	6.898 م.د
إدارة وتطوير إمدادات المياه	7.392 م.د
تعبئة الموارد المائية الشرطية: 3 سدود في طور الإنشاء، 4 سدود كبيرة متوقعة في 2030 (سعة = 2.335 م.م³)	
حماية الموارد المائية والبيئة والتكيف مع التغيرات المناخية	3.516 م.د
مجموع PDAIRE*	17,8 مليار درهم

* الاطار الرئيسي للتطوير المتكامل للموارد المائية.

2.6.5. *الكهرباء*

تعتبر جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ثالث جهة على الصعيد الوطني من حيث نسبة الربط بشبكة الكهرباء ب 93,49%

وثاني جهة على الصعيد الوطني في المجال القروي بحيث ان 79 جماعة تمثل نسب أدنى من المعدل الوطني.

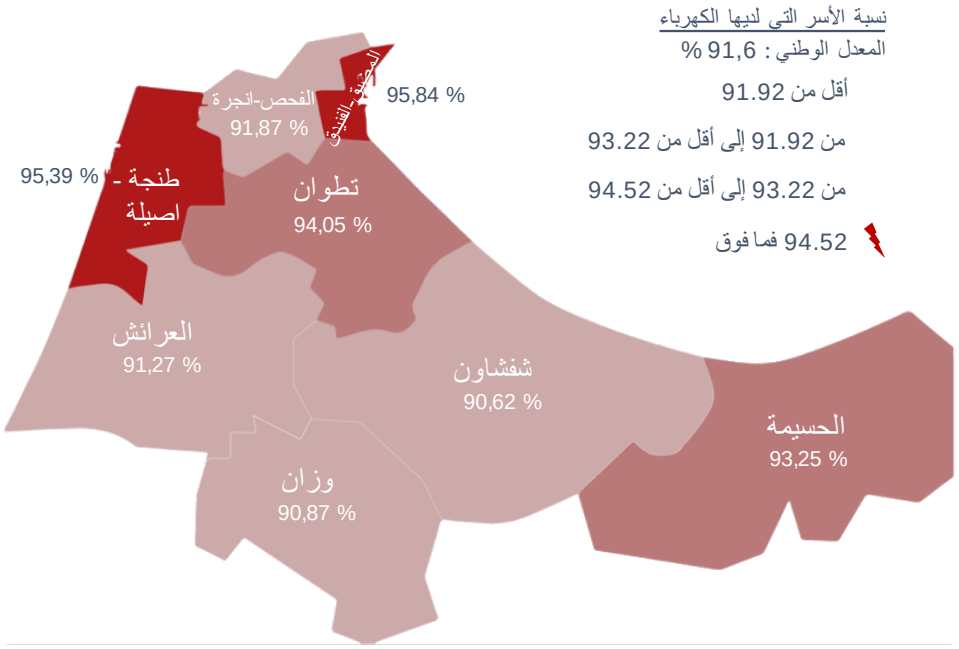

ميبان 23: نسبة الربط بشبكة الكهرباء حسب العمالات والأقاليم

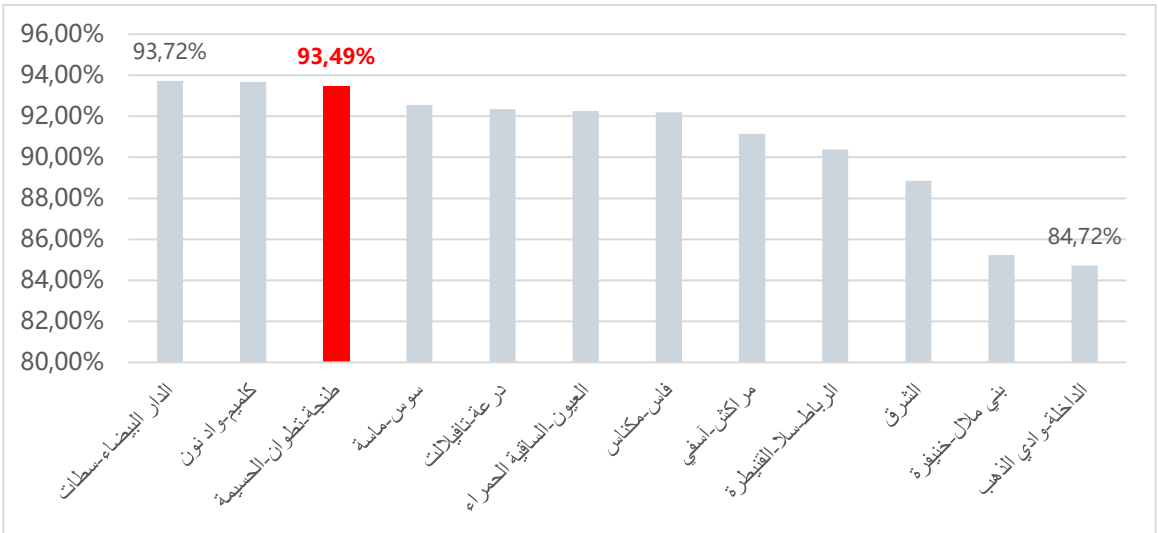

ميبان 24: نسبة الربط بشبكة الكهرباء حسب جهات المملكة

برنامج الكهربة القروية الشاملة

برنامج الكهربة القروية الشاملة من الأوراش الكبرى على المستوى الوطني لما يكتسيه من أهمية بالغة في حياة الساكنة. وقد عرف انطلاقة حقيقية ابتداء من سنة 1996 وعرف اختصارا ب PERG.

يتمثل برنامج الكهربة الشاملة بكهربة 3.369 قرية على الصعيد الجهوي، تشمل 224.680 أسرة، انجز منها 3.278 قرية (الحسيمة ب 729 قرية، قرى شفشاون 820، الفحص أنجرة ب 156 قرية، العرائش ب 359 قرية، المضيق الفنيدق 16، وزان 558، طنجة - أصيلة 177 وتطوان ب 463 قرية) بميزانية اجمالية قدرها 568 مليون درهم.

7.5. البنية التحتية الداعمة لخلق القيمة

تمتلك الجهة شبكة هامة من البنى التحتية التي تدعم خلق قيمة موجهة نحو أنشطة مختلفة بما في ذلك صناعة السيارات، وصناعة الطائرات، والإلكترونيات، والخدمات اللوجستية أو الخدمات الخارجية. ويتركز توزيع هذه البنى التحتية بشكل رئيسي على مستوى محور طنجة تطوان.

جدول 21: توزيع المناطق الصناعية والانشطة الاقتصادية في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة

	المناطق الصناعية و الأنشطة الاقتصادية	المساحة	التشغيل
المناطق الصناعية المندمجة P2I	طنجة المغوغة	138 هكتار	30000
	طنجة اكزناية	130 هكتار	35000
	طنجة المجد	65 هكتار	7000
	تطوان	47 هكتار	9000
	تطوان بارك	150 هكتار	----
	العرائش	27 هكتار	5000
	آيت يوسف أوعلي	5,5 هكتار	----
	الحسيمة آيت قمرة	40 هكتار	----
	مجموع المساحة P2I	602,5 هكتار	
المناطق الصناعية ذات نظام خاص	المنطقة الحرة لطنجة	350 هكتار	45000
	تطوان شور	20 هكتار	10000
	منطقة طنجة للسيارات	300 هكتار	----
	رونو طنجة المتوسط	300 هكتار	----
	المنطقة الحرة اللوجستيكية	250 هكتار	----
	مجموع المساحة	1220 هكتار	
مناطق أنشطة اقتصادية جديدة	عين الدالية	1190 هكتار	----
	المنطقة التجارية الفنيدق	140 هكتار	----
	مجموع المساحة	1330 هكتار	

المصدر: المركز الجهوي للاستثمار (CRI)

مونوغرافيا جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

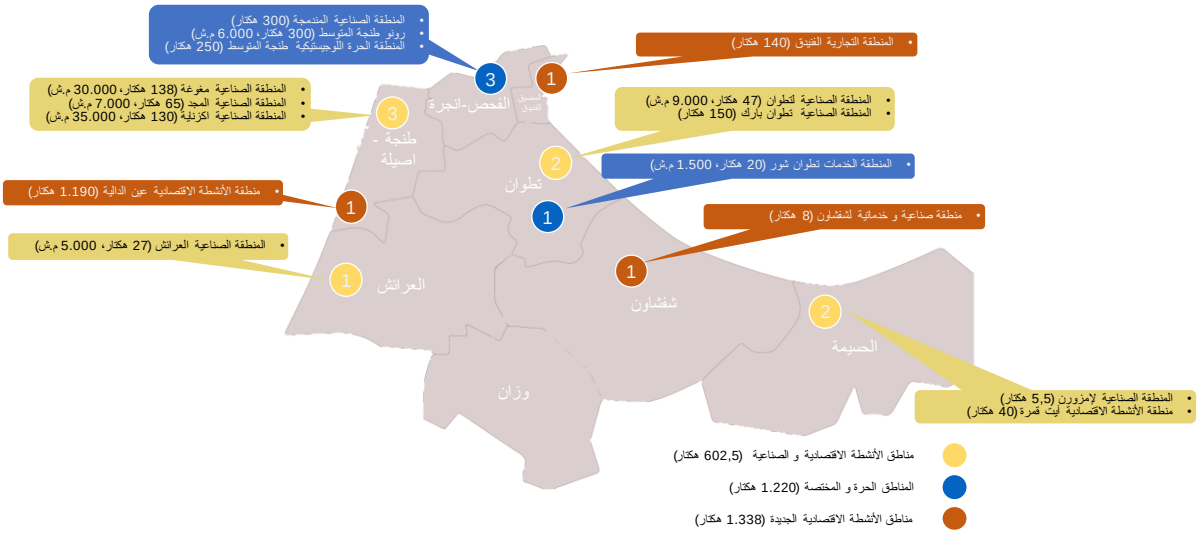

مبيان 25: المناطق الصناعية والأنشطة الاقتصادية حسب أقاليم الجهة

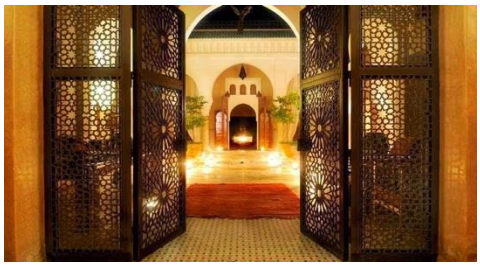

الأنشطة الاقتصادية

6. الأنشطة الاقتصادية

1.6. المؤشرات الاقتصادية

عرف الاقتصاد الوطني سنة 2014، كما هو معلوم، تسجيل ناتج داخلي إجمالي بقيمة 923,7 مليار درهم، محققا بذلك ارتفاعا بمعدل 2,9% مقارنة مع سنة 2013. وتظهر الحسابات الجهوية توزيع هذا الناتج بين الجهات وحسب مجموعات فروع الأنشطة الاقتصادية وكذا نفقات الاستهلاك النهائي للأسر خلال نفس السنة.

وهكذا سجلت خمس جهات معدلات نمو أعلى من المعدل الوطني ويتعلق الأمر بكل من جهات كلميم-واد نون (15,4%) والرباط-سلا-القنيطرة (7,1%) والدار البيضاء-سطات (5,3%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (4%) والجهة الشرقية (3,3%).

وهكذا، ساهمت جهتا الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة، لوحدهما، في خلق حوالي نصف الثروة الوطنية (48,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة) بمساهمة بلغت 32% لجهة الدار البيضاء-سطات و16,3% لجهة الرباط-سلا-القنيطرة. كما ساهمت خمس جهات ب 40,3% من الناتج الداخلي الإجمالي ويتعلق الأمر بجهات **طنجة-تطوان-الحسيمة** بقيمة 9,4% (87.213 مليون درهم)، فاس-مكناس (9,4%)، مراكش-آسفي (9%)، سوس-ماسة (6,6%) وبني ملال-خنيفرة (5,8%).

في ظل هذه الشروط، اتسعت الفوارق بين الجهات من حيث خلق الثروات حيث انتقل متوسط الفارق المطلق بين الناتج الداخلي الإجمالي لمختلف الجهات ومتوسط الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي من 50,4 مليار درهم سنة 2013 إلى 53,2 مليار درهم سنة 2014.

الناتج الداخلي الاجمالي الجهوي حسب الفرد

بلغ الناتج الداخلي الإجمالي حسب الفرد للجهة، 24.650 درهم/فرد مسجلا انخفاضا (المرتبة السادسة) بالنسبة للمعدل الوطني (27345 درهم/فرد). كما ساهمت جهة طنجة – تطوان – الحسيمة ب 11,4% في نفقات الاستهلاك النهائي للأسر على المستوى الوطني.

مبيان 26: نسبة الناتج الداخلي الإجمالي حسب النشـــاط الاقتصـــادي لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة

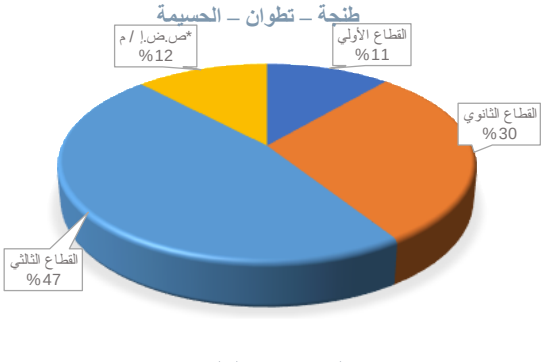

* صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

مبيان 27: المساهمة الجهوية في الناتج الداخلي الإجمالي الوطني 2014

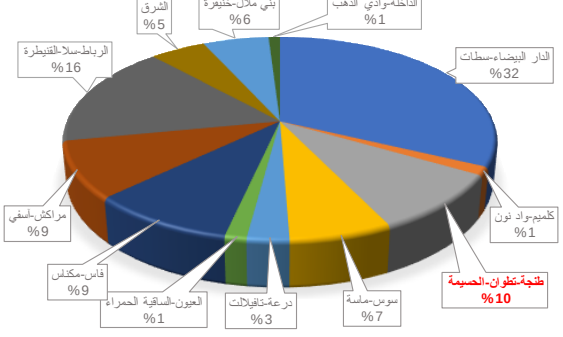

الأنشطة الاقتصادية حسب الجهات

ساهمت أنشطة القطاع الأولي (الفلاحة والصيد) في خلق 11,7% من الثروة الوطنية لسنة 2014. وقد سجلت مساهمة هذا القطاع في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة انخفاضا نسبيا بحيث بلغ المعدل نسبة 11,3%.

تمثل الأنشطة الثانوية (الصناعة، المعادن، توزيع الكهرباء، الماء والبناء والأشغال العمومية) 26,4% في الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى الوطني سنة 2014. وقد سجلت مساهمة هذا القطاع في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (29,5%) نسبة تفوق المعدل الوطني.

تمثل أنشطة القطاع الثالثي (التجارة، الفنادق والمطاعم، النقل، البريد والمواصلات...) 51,7% في الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى الوطني سنة 2014. وقد سجلت مساهمة هذا القطاع في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (47%) نسبة تفوق المعدل الوطني.

تمثل الجهة بفضل بنيتها التحتية (ميناء طنجة المتوسط، محطات الطاقة الريحية...) ثاني قطب صناعي على الصعيد الوطني، من خلال إنشاء المصنع الأول المخصص لتركيب السيارات "رونو" وتطوير المناطق الحرة (الصناعية واللوجستية).

مبيان 28: الناتج الداخلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة

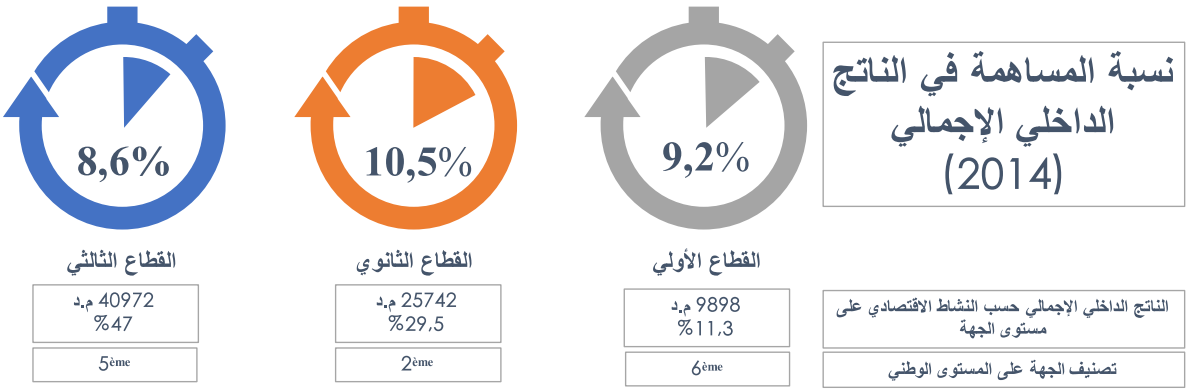

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات الجهوية 2014)

2.6. القطاعات الاقتصادية

1.2.6. الصناعة

تتوفر جهة طنجة تطوان الحسيمة على 914 مؤسسة صناعية تمثل أكثر من 11% من مجموع المؤسسات الصناعية المغربية. يوفر النسيج الصناعي للجهة ما يقارب 112.363 منصب عمل وبمشاركة 10% من الإنتاج الصناعي الوطني

وما يقرب من 25% من الصادرات الصناعية الوطنية. على هذا النحو، فإن الجهة تؤكد قوتها الصناعية في المرتبة الثانية بعد القطب الأول الممثل بين الدار البيضاء وسطات.

وتقع معظم المنشآت الصناعية في عمالة طنجة – أصيلة وإقليم تطوان بحيث تتركز قوة عاملة كبيرة في طنجة. معظم الطاقة الانتاجية والصادرات تتمحور في عمالة طنجة – أصيلة وإقليم الفحص – أنجرة بحيث اكتسب هذا الأخير زخما في المخطط الصناعي للمنطقة في السنوات الأخيرة وخصوصا مع إنشاء مصنع رونو.

جدول 22: التقسيم الإقليمي للوحدات الصناعية حسب مؤشرات 2013

الأقاليم	وحدات	العمال	الإنتاج	التصدير
إقليم الحسيمة	91	957	216.344	1.302
إقليم شفشاون	18	196	18531	-
إقليم الفحص - أنجرة	20	8.351	11.370.822	10.372.399
إقليم العرائش	76	10.869	1.886.136	958.186
عمالة طنجة - أصيلة	370	80.080	23.563.746	16.529.635
إقليم وزان	13	145	44.129	15.470
إقليم تطوان	326	11.765	3.417.895	592.820
المجموع	**914**	**112.363**	**40.517.603**	**28.469.812**

إقليم تطوان: بما في ذلك عمالة المضيق-الفنيدق / الإنتاج والتصدير ب 1000 درهم

المصدر: مندوبية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

تمثل صناعة النسيج والجلد أول مشغل بالجهة بنسبة 43% من القوى العاملة، تليها صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات ب 21%.

من حيث الإنتاج، ومن الملاحظ أن قطاعي الصناعات الميكانيكية والمعدنية وصناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية يتصدران نسبة الانتاج في الجهة، حيث يمثلان نسب 36% و26% على التوالي. وهما أيضا أكبر المصدرين في الجهة، حيث ارتفعت نسب كل منهما الى 43% و36%، وذلك بفضل مساهمة قوية من الشركات في صناعة الأسلاك والسيارات.

جدول 23: الهيكل الصناعي لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة حسب القطاعات - مؤشرات 2013

الأقاليم	وحدات	العمال	الإنتاج	التصدير
الصناعة الغذائية	241	19.420	5.598.297	1.327.454
الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية	229	7.719	4.505.177	644.451
صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونية	34	23.569	10.495.677	10.369.968
الصناعة الميكانيكية والمعدنية	182	13.276	14.722.212	12.136.626

صناعة الجلد والنسيج	228	48.379	5.196.240	3.991.313
المجموع الجهوي	**914**	**112.363**	**40.517.603**	**28.469.812**
المجموع الوطني	**7.784**	**571.177**	**391.904.201**	**115.679.233**
م. الجهوي/م. الوطني	**%11,7**	**%19,7**	**%10,3**	**%24,6**

المصدر: مندوبية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

الإنتاج والتصدير ب 1.000 درهم

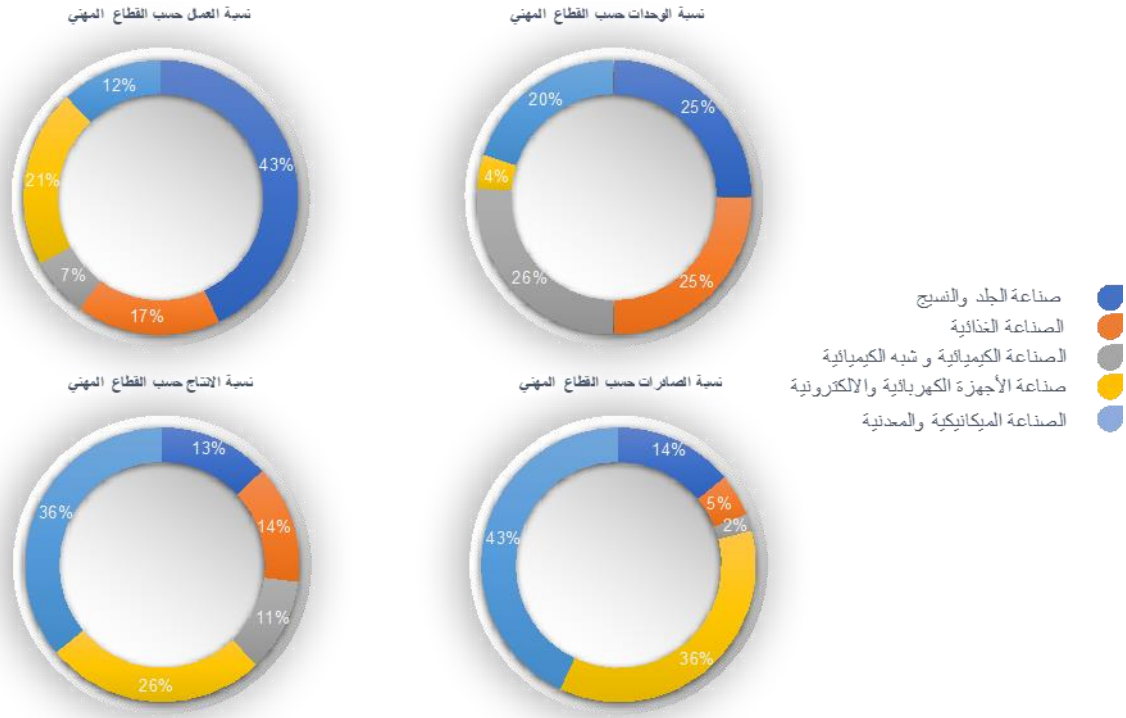

مبيان 29: وزن القطاعات الصناعية في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة حسب مؤشرات 2013

1.1.2.6. الصناعة الغذائية

من حيث عدد الوحدات تتصدر صناعة المنتجات النشوية (الدقيق) المرتبة الأولى على مستوى الجهة بنسبة 64% تليها بفارق شاسع تحويل الحبوب بنسبة 12%.

فيما يخص اليد العاملة تشغل صناعة تحويل السمك أكثر من 55% وتليها صناعة تحويل وحفظ الفواكه والخضروات بنسبة 12,4%، وصناعة منتجات الألبان ب 10%.

من حيث الإنتاج، تؤمن أربعة أنشطة معظم القيمة المضافة للقطاع: صناعة منتجات الألبان 34%، وتحويل الحبوب 18,6%، تحويل السمك 17,7% وصناعة المشروبات بنسبة 13,7%.

يصدر فرع تصنيع المنتجات النشوية نسبة 72% من إجمالي صادرات القطاع ويليه فرع صناعة الفواكه والخضروات بنسبة 20,9%.

جدول 24: التوزيع الإقليمي للصناعات الغذائية - مؤشرات 2013

الأقاليم	وحدات	العمال	الإنتاج	التصدير
إقليم الحسيمة	41	690	184.316	1.302
إقليم شفشاون	10	73	9.403	-
إقليم الفحص - أنجرة	1	71	8.181	-
إقليم العرائش	30	5.231	1.224.271	647.049
عمالة طنجة - أصيلة	34	7.274	2.914.006	225.093
إقليم تطوان	112	5.936	1.213.991	438.540
المجموع	**228**	**19.275**	**5.554.168**	**1.311.984**

المصدر: مندوبية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

الإنتاج والتصدير ب 1000 درهم

2.1.2.6. الصناعة الكيمائية وشبه الكيميائية

تتميز بنية الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية من حيث عدد الوحدات، بسيادة فرع صناعة منتجات أخرى معدنية الغير الفلزية بنسبة تفوق 40% ويليها فرع النجارة وصناعة المنتوجات الخشبية بنسبة 18,8% ثم الطباعة ونسخ التسجيلات بنسبة 18,3% وصناعة المواد المطاطية والبلاستيكية بنسبة 13,1%.

من حيث اليد العاملة، فان نسبة التشغيل في فرع صناعة منتجات أخرى معدنية الغير الفلزية تفوق نسبة 50%، تليها صناعة المواد المطاطية والبلاستيكية بنسبة تراوح 30% في حين أن نشاط الصناعات الكيميائية يشغل فقط 7,3%.

تغطي ثلاث أنشطة تقريبا كافة صادرات القطاع بحصص 59% لصناعة المواد المطاطية والبلاستيكية ثم 20,7% لصناعة منتجات أخرى معدنية الغير الفلزية و19,8% للصناعات الكيماوية.

جدول 25: التوزيع الإقليمي للصناعات الكيمائية وشبه الكيمائية - مؤشرات 2013

الأقاليم	وحدات	العمال	الإنتاج	التصدير
إقليم الحسيمة	30	173	19.648	-
إقليم شفشاون	4	63	3.703	-
إقليم الفحص - أنجرة	-	-	-	-
إقليم العرائش	18	246	68.001	-

عمالة طنجة - أصيلة	70	4.528	2.623.420	631.552
إقليم تطوان	107	2.709	1.790.405	12.899
المجموع	**229**	**7.719**	**4.505.177**	**644.451**

المصدر: مندوبية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي — الإنتاج والتصدير ب 1000 درهم

3.1.2.6. صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية

تتكون صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات من فرعين رئيسيين:

- صناعة الأجهزة و الأسلاك الكهربائية التي تمثل 91% من إجمالي وحدات القطاع و 98% من القوى العاملة
- صناعة الأجهزة الإلكترونية والمعلوماتية والبصرية التي تمثل 9% من إجمالي وحدات القطاع و2% من القوى العاملة

جدول 26: التوزيع الإقليمي لصناعة الاجهزة الكهربائية والإلكترونية - مؤشرات 2013

الأقاليم	وحدات	العمال	الإنتاج	التصدير
إقليم الحسيمة	-	-	-	-
إقليم شفشاون	-	-	-	-
إقليم الفحص - أنجرة	-	-	-	-
إقليم العرائش	1	5	1.174	-
عمالة طنجة - أصيلة	25	23.469	10.480.260	10.367.241
إقليم تطوان	8	95	14.243	2.727
المجموع	**34**	**23.569**	**10.495.677**	**10.369.968**

المصدر: مندوبية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي — الإنتاج والتصدير ب 1000 درهم

4.1.2.6. الصناعة الميكانيكية والمعدنية

رغم أن معظم الوحدات الصناعية تتمحور حول صناعة المعادن بما يقرب 55%، يبقى فرع صناعة السيارات المشغل الاول للقطاع بما يقرب من 69% تليه بفارق صناعة الآلات المكتبية والتجهيزات المعلوماتية بنسبة 8%.

يؤمن قطاع صناعة السيارات الجزء الأكبر من الإنتاج والتصدير، بنسب 84% و92% على التوالي.

جدول 27: التوزيع الإقليمي للصناعة الميكانيكية والمعدنية - مؤشرات 2013

الأقاليم	وحدات	العمال	الإنتاج	التصدير
إقليم الحسيمة	20	94	12.380	-
إقليم شفشاون	3	12	2.827	-
إقليم الفحص - أنجرة	2	6.094	11.070.248	10.174.528
إقليم العرائش	20	193	111.273	-
عمالة طنجة - أصيلة	59	5.915	3.275.479	1.953.664
إقليم تطوان	78	968	250.005	8.434
المجموع	**182**	**13.276**	**14.722.212**	**12.136.626**

المصدر: مندوبية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

الإنتاج والتصدير ب 1000 درهم

5.1.2.6. صناعة الجلد والنسيج

يهيمن على القطاع فرع صناعة الملابس والفراء الذي يتألف أساسا من شركات صنع الملابس الداخلية وملابس العمل وغيرها من الملابس بالقياس. يمثل هذا الفرع 70% من عدد الوحدات الناشطة في القطاع، و78% من العاملين، و60% من إنتاج القطاع و70% من صادراتها.

ثاني أكبر فرع يكمن في صناعة النسيج (إتمام تجهيز المنتوجات، صناعة منتوجات اخرى، صناعة الزرابي، وما إلى ذلك) مع 24% من المنشآت، 26% من الإنتاج و18% من صادرات القطاع.

جدول 28: التوزيع الإقليمي لصناعة الجلد والنسيج - مؤشرات 2013

الأقاليم	وحدات	العمال	الإنتاج	التصدير
إقليم الحسيمة	-	-	-	-
إقليم شفشاون	1	48	2.598	-
إقليم الفحص - أنجرة	17	2.186	292.393	197.871
إقليم العرائش	7	5.194	481.417	313.137
عمالة طنجة - أصيلة	182	38.894	4.270.581	3.352.085
إقليم تطوان	21	2.57	149.251	130.220
المجموع	**228**	**48.379**	**5.196.240**	**3.993.313**

المصدر: مندوبية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

الإنتاج والتصدير ب 1000 درهم

2.2.6. الفلاحة والمنتجات المجالية

يلاحظ أن زراعة الحبوب هو النوع المهيمن في المساحة المستغلة داخل الجهة بنسبة 51,67%، تليها زراعة الخضروات ب 5,30% وزراعة البقول ب 2,13%، ثم العلف ب 1,22%، وأخيرا الأغراس ب 0,96%. وتتميز الجهة بتربية المواشي كنشاط أساسي إلى جانب النشاط الفلاحي حيث تختزل الجهة ثروة حيوانية مهمة، تأتي في المرتبة الثانية وتتشكل مما يلي: المعز: 6.068 رأس، الأغنام: 5.354 رأس ثم الأبقار: 3.654 رأس. أما تربية النحل فهو نشاط مدر للدخل لكنه غير منظم ويحتاج إلى تنمية القدرات.

1.2.2.6. الزراعة

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم الأنشطة الاقتصادية بالجهة بحيث تمثل الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة 9% من مجموع تراب الجهة.

تنتج جهة طنجة تطوان الحسيمة نسبة 6,1% من المحصول الإجمالي الوطني لزراعة الحبوب بنسبة عالية فيما يخص القمح الصلب (14,3% من الإنتاج الوطني) والشعير (11,3% من الإنتاج الوطني). ويحتل إقليم الحسيمة المرتبة الأولى بنسبة 29,3%، ثم العرائش 20,5% وإقليمي شفشاون ووزان (نحو 16% و15% على التوالي).

كما تساهم الجهة إلى حد كبير على المستوى الوطني من حيث زراعة البقوليات، بحصة تزيد على 27% ويلاحظ على نطاق واسع هذه المساهمة بالنسبة للجلبانة 51,8%، والقطاني بحصة بلغت 35%.

ويتركز معظم إنتاج البقوليات في ثلاث أقاليم: العرائش 27,2%، تطوان 23,6% والحسيمة 22,3%.

بالنسبة لزراعة المحاصيل الزيتية في الجهة، يبرز إقليم العرائش الذي ترتكز به 92% من الإنتاج الجهوي على مساحة 81% من مجموع الأراضي الزراعية المخصصة لهذا المنتوج إضافة الى ذلك يشتهر الإقليم بالإنتاج المكثف للفُول السُوداني بنسبة 93% من الإنتاج.

من جانبه، إقليم وزان هو أكبر منتج لعباد الشمس بحصة 41% من الإنتاج على مساحة تشمل نصف المساحة الجهوية المخصصة لهذا المنتوج.

إقليم العرائش هو الوحيد الذي طور الزراعات السكرية التي تتكون من ثلثي الإنتاج من قصب السكر والباقي من الشمندر السكري.

جدول 29: تطور حجم وإنتاج الزراعة بجهة طنجة – تطوان – الحسيمة

النوع	2009-2008		2015-2014		التغير في المساحة	التغير في الإنتاج
	المساحة*	الإنتاج (طن)	المساحة	الإنتاج (طن)		
الحبوب	264.552	345.153	379.160	766.808	%43	%122
البقوليات	24700	14.734	38.873	21.280	%57	%44
الزيتيات	10.600	20.574	6.965	16.520	%34-	%20-
الزراعات العلفية	42.575	1.388.970	53.862	1.146.567	%27	%14-
المحاصيل السكرية	11.200	409.490	5.357	262.705	%52-	%36-
زراعة الخضراوات	1.813	93.504	2.832	110.782	%56	%18
الزراعة الموسمية	25.568	519.342	25.872	463.663	%1	%11-
اللوز	27.573	3.164	29.564	3.634	%7	%15
زراعة الزيتون	110.280	46.780	151.602	117.625	%37	%151
الحمضيات	1.948	27.883	1.941	33.497	%0	%20
أشجار الفواكه	**26.752**	**52.551**	**28.502**	**101.786**	**%7**	**%94**
مجموع الانتاج	**547.560**	**2.872.144**	**724.529**	**3.044.866**	**%32**	**%6**

المصدر: مندوبية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات * المساحة بالهكتار

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قطاع زراعة الزيتون عرف نموا ملحوظ بنسبة 151% ويعزى هذا النمو أساسا إلى إدماج مقاطعة وزان في الجهة سنة 2009.

كما عرف قطاعي الحبوب وأشجار الفاكهة نموا قويا بفضل الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار برنامج المغرب الأخضر.

2.2.2.6. الفواكه الحمراء

بلغت المساحات المزروعة بالفواكه الحمراء بمنطقة اللوكوس إقليم العرائش خلال السنة الفلاحية 2016، 4.000 هكتار.

هذا النوع من الزراعة ذات القيمة المضافة ورغم حداثته نسبيا، فإنه يشغل مساحة إجمالية تقدر ب 4.000 هكتار، منها 2.800 هكتار من فاكهة الفراولة (توت الأرض) و800 هكتار من التوت الأزرق و400 هكتار من فاكهة توت العليق، ويتم معالجتها على مستوى 550 ضيعة.

ويمثل إنتاج الفاكهة الحمراء بمنطقة اللوكوس 80% من الإنتاج الوطني، ب 130 ألف طن يبلغ سنويا، فيما يصل رقم المعاملات إلى 1,6 مليار درهم سنويا.

وتوفر هذه الزراعة الحديثة في المغرب على مستوى منطقة اللوكوس أكثر من 4 ملايين يوم عمل خلال تسعة أشهر من السنة وتوفر ما يقرب من 18 ألف منصب شغل قار في الضيعات المختصة في هذا النوع من الإنتاج الفلاحي.

تصدر إلى خارج المغرب 75% من الفراولة و90% من توت العليق و95% من التوت الأزرق إلى 16 دولة من مختلف القارات، خاصة إلى 16 دولة من دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة الخليج العربي وأستراليا ودول أفريقيا الشمالية وأمريكا اللاتينية.

ويسعى مهنيو القطاع الى الرفع من حجم المساحات المزروعة والانتاج والصادرات مستقبلا بفضل دعم مخطط المغرب الاخضر وبرامج الدعم الجهوية لإعطاء دينامية جديدة للقطاع، حتى تصل المساحات المزروعة بتوت العليق الى نحو 1.000 هكتار بمنتوج يبلغ 15 ألف طن والمساحة الزراعية الخاصة بالتوت الازرق الى 1.000 هكتار بمنتوج يبلغ نحو 10 آلاف طن سنويا.

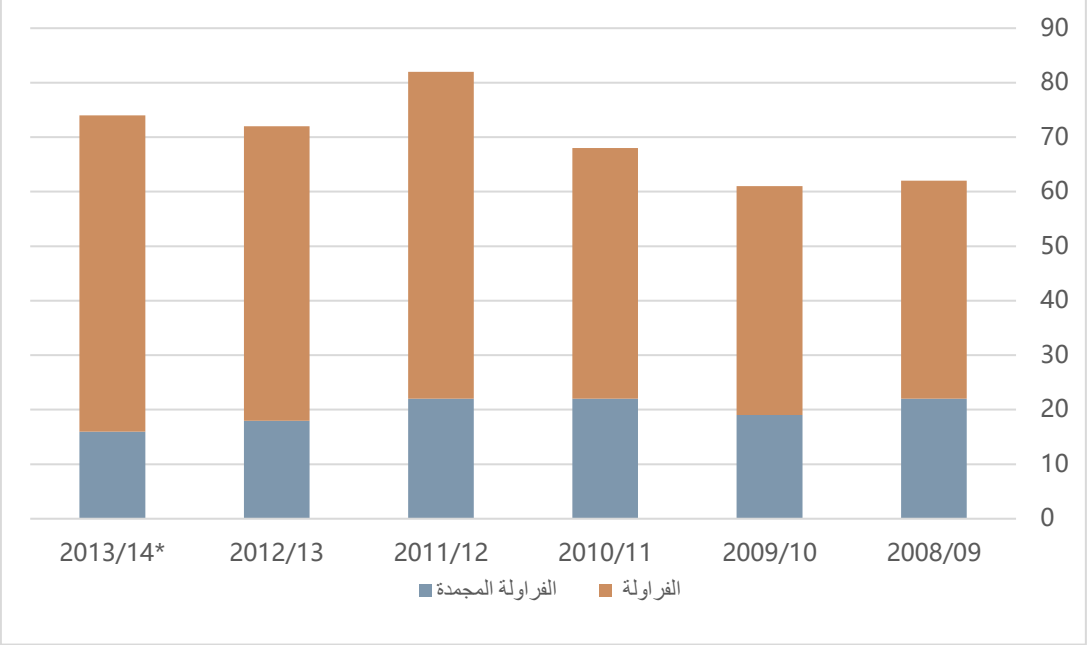

مبيان 30: تطور صادرات الفراولة 1000 طن

3.2.2.6. تربية الماشية

تمثل الجهة تقريبا 5,7% من تربية الماشية على المستوى الوطني ما يقرب 1,6 مليون رأس. يمتاز إقليم شفشاون بتربية الماعز بنسبة 43% وتطوان 23,6%.

يتصدر إقليم العرائش تربية البقر والغنم بنسب 38,3% و30,9% على التوالي ويليه إقليم الحسيمة في تربية الغنم (حوالي 28,9%). بينما يتصدر إقليم شفشاون تربية الماعز ب 82,4%.

جدول 30: التوزيع الجهوي للقطيع حسب الصنف لسنة 2015

الأقاليم	الماعز	الغنم	البقر	المجموع
مجموع الجهة	947,4	897,9	460,6	2.306,6
المجموع الوطني	6.231,4	18.509,6	3.291,1	28.032,1
م. الجهة/م. الوطني	%15,20	%4,85	%14,0	%8,23

المصدر: مندوبية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (1.000 رأس ماشية)

مبيان 31: التوزيع الإقليمي للماشية حسب صنف القطيع

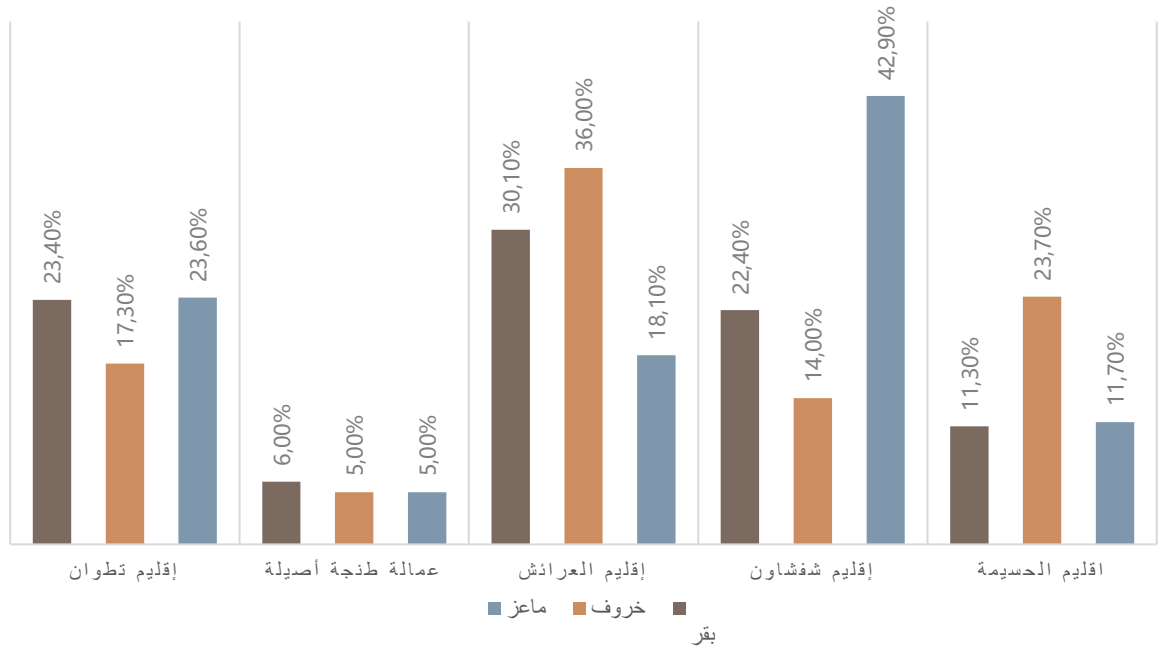

4.2.2.6. *المنتوجات المجالية*

إن التنوع الثقافي المتوارث من جيل لأخر والتنوع البيولوجي المتمثل في تعدد المنظومات البيئية، يجعلان من المغرب خزانة غنية بالمنتجات المحلية. وعيا بمؤهلات المملكة من المنتجات المحلية، خصصت وزارة الفلاحة والصيد البحري حيزا مهما لهذه المنتجات في إطار استراتيجيتها الجديدة للتنمية الفلاحية، مخطط المغرب الأخضر، التي أعلن انطلاقتها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس في شهر أبريل سنة 2008 بمكناس.

وهكذا، تمت بلورة مخطط خاص لتنمية هذه المنتجات يرتكز اساسا على المحاور التالية:

1. إعداد ونشر سنة 2008 للقانون رقم 06 – 25 المتعلق بالعلامات المميزة لمصدر وجودة المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية.

2. تحديد المنتجات المحلية وتحليل سلاسل قيمها وتشخيص مجالات إنتاجها وبلورة مخططات جهوية خاصة لتنمية المنتجات المحلية إضافة إلى إعداد مخطط للترويج وتسويق هذه المنتجات على الصعيدين الوطني والدولي.
3. إعداد أول رزمة من مشاريع الدعامة الثانية تهدف الى تكثيف وتحسين عرض المنتجات المحلية.
4. دعم برامج مواكبة وتأطير المنتجين..
5. تحسيس ومواكبة المنتجين على أهمية ترميز هذه المنتجات.

لكنه من أجل إعطاء دفعة إضافية لقطاع المنتجات المحلية، تمت بلورة وتفعيل، ابتداء من سنة 2012، استراتيجية خاصة بترويج وتسويق المنتجات المحلية على نطاق واسع، ترتكز على الاسس التالية:

- التنمية القبلية في سلسلة الانتاج وإعداد شراكات متوازنة في التجميع
- إنشاء فضاءات لوجستية جهوية لتثمين وتسويق المنتجات
- تنمية تسويق المنتجات على الصعيدين الوطني والدولي
- دعم ترميز المنتجات
- تنظيم حملات تواصلية وإشهارية

ومن أجل تفعيل البرامج التنموية والاستراتيجية المعدة لدعم التسويق والترويج، أحدثت الوزارة مصالح مركزية وجهوية تعنى بتأطير وقيادة تنمية قطاع المنتجات المحلية. وهكذا، تم خلق قسم للمنتجات المحلية وقسم للترميز بمديرية تنمية سلاسل الانتاج و16 مصلحة جهوية تواكب القطاع عن قرب، تم دعمها فيما بعد بمديرية بالوكالة الوطنية للتنمية الفلاحية، تواكب ترويج وتسويق المنتجات المحلية. في هذا السياق، يعتبر الترميز من الركائز الأساسية الاستراتيجية الوطنية لتنمية المنتجات المحلية ويهدف إلى:

1. تثمين التنوع الكبير وإنعاش جودة المنتجات المحلية والرصيد المعرفي للساكنة المحلية
2. تنمية فرص تسويق المنتجات المحلية على الصعيدين الوطني والدولي
3. دعم الروابط بين الساكنة القروية ومجالها من أجل فلاحة تضامنية منتجة ومستدامة وخصوصا بالمناطق ذات الظروف الطبيعية الصعبة

لقد مكنت الدراسات المنجزة على صعيد جهات المملكة من تعداد أكثر من 200 تجمع لمنتجي المنتجات المحلية وتحديد أزيد من 100 منتوج محلي أعدت لها بطائق تعريفية تبرز أهم المعطيات المتعلقة بنوعية المنتوج وخاصياته واستعمالاته إضافة الى خصوصيات مجالات الانتاج.

لقد قطع المغرب أشواطا كبيرة في مجال ترميز المنتجات الفلاحية منذ نشرالقانون رقم 06 – 25 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية، المفعل بالظهير رقم 1 – 08 – 56 بتاريخ 23 ماي 2008. يعتبر الترميز من الركائز الأساسية الاستراتيجية الوطنية لتنمية المنتجات المحلية ويهدف إلى:

- تثمين التنوع الكبير وإنعاش جودة المنتجات المحلية والرصيد المعرفي للساكنة المحلية
- تنمية فرص تسويق المنتجات المحلية على الصعيدين الوطني والدولي

- دعم الروابط بين الساكنة القروية ومجالها من أجل فلاحة تضامنية منتجة ومستدامة وخصوصا بالمناطق ذات الظروف الطبيعية الصعبة

ويمكن هذا الإطار القانوني من وضع نظام جيد ومتناسق للاعتراف وحماية هذه المنتجات ويرتكز على مرحلتين:

1) الاعتراف بالعلامات المميز ة للمنشأ والجودة
2) المصادقة على المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية المستفيدة من هذه العلامات.

كما يمكن هذا النظام أيضا، منتجاتنا من اختراق الأسواق والحماية من أي تزوير أو غش محتملين لها وطنيا ودوليا.

وهكذا تم اعتماد ثلاث رموز مميزة هي البيان الجغرافي وتسمية المنشأ وعلامة الجودة الفلاحية

لقد تم منذ دخول القانون رقم 06 – 25 حيز التنفيذ، الاعتراف ب 21 علامة مميزة للنشأ والجودة وبينها 3 علامات على مستوى جهة طنجة – تطوان – الحس

جبن الماعز لشفشاون

يحضر جبن الماعز الحامل للبيان الجغرافي المحمي «أجبان الماعز شفشاون» من حليب الماعز الأصيل. إنه جبن دائري الشكل وأبيض اللون ولين الملمس وذو نكهة خفيفة ومذاق خاص. يعد هذا الجبن على شكلين يزنان 120 و240 غرام للوحدة.
يحتوي هذا الجبن على ما بين 60 و70 في المائة من الماء وبين 32 و40 في المائة من المادة الجافة ونسبة المادة الذهنية على المادة الجافة بين 45 و65 في المائة.
مع حوالي 36 مربيا تضمن لهم القبض المنتظم وتشغل 5 عامل وتقني مؤهل إضافة إلى ارتباطها بجمعية ANOC كتجمع وطني قوي بشريا وماليا. والمجبنة لا تشتغل بكامل طاقتها: 95% في فترة ذروة تدفق الحليب و40% عند انخفاض التدفق (أي أزيد من ستة أشهر في السنة) وهذا يطرح موضوع موسمية إنتاج الحليب. إن إخضاع المجبنة للمعايير العصرية يفصح عن إرادة واضحة لتغطية الأسواق الحضرية (شفشاون، طنجة، تطوان ومدن أخرى خارج الجهة) وتزويد زبائن أكثر انشغالا بالنظافة وطرق الإنتاج العصرية.

الامتداد الجغرافي

يمتد الموقع الجغرافي لجبن الماعز الحامل للبيان الجغرافي المحمي «أجبان الماعز شفشاون» على جل تراب إقليم شفشاون المكون من 27 جماعة قروية تابعة لدوائر باب تازة وباب برد والجبهة وبني أحمد وبو أحمد. كما يتوفر إقليم شفشاون على غابة كثيفة وصعبة الولوج في بعض المناطق بحيث تتميز بغطاء نباتي طبيعي كثيف ومتنوع حيث يتواجد أزيد من 2.000 صنف نباتي جزء منه متوطن بالمنطقة ويميز المنتجات من أصل حيواني كاللحم والحليب بمذاق خاص.
إن الطبوغرافية الصعبة إضافة الى التساقطات المطرية التي تتعدى 1.000 ملم ،سنويا تجعل من إقليم شفشاون مجالا ملائما لتربية الماعز الذي يشكل غالبية قطيع المنطقة.
يتوفر إقليم شفشاون على غابات ومراعي ذات غطاء نباتي طبيعي كثيف ومتنوع حيث يتواجد أزيد من 2.000 صنف نباتي جزء منه متوطن بالمنطقة ويميز المنتجات من أصل حيواني كالحم والحليب بمذاق خاص.

الأهمية السوسيو اقتصادية المحلية

يندرج تصنيع الجبن بالنسبة لمربي الماعز ضمن الأنشطة التكميلية لمداخيل الأسرة. فالقطيع مخصص بالأساس لإنتاج اللحوم والحليب؛ وصنع الاجبان يسمح بتثمين الحليب؛ كما أن الكميات المنتجة قليلة (من 100 الى 150 وحدة أسبوعيا) وتسوق بأسواق المنطقة. بالمقابل، فان الاهمية الاقتصادية لمجبنة "أجبان شفشاون" ملموسة، فهي تشتغل بالتعاون
إن لعسل الحسيمة سمعة وقيمة غذائية وتجارية عالية يكتسيها من نوعية النباتات الرحيقية المتواجدة بكثر ة في المنطقة وبالخصوص نبات زعيتر ة المعروف محليا باسم زوي الذي يعتبر عسله الأكثر شهرة محليا. يسوق عسل المنطقة محليا وقد بدأ مؤخرا يتواجد بالمراكز التجارية داخل عدة مدن أخرى.

العسل

إنتاج العسل نشاط قديم في بلاد جبالة، واهم الأصناف المنتجة محليا هي: عسل القطلب، الخروب، الشوك وعسل النباتات المختلطة. من اهم المناطق المنتجة للعسل في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة توجد أقاليم الحسيمة وشفشاون والعرائش بعضها يحمل علامة التمييز، كعسل القطلب جبل مولاي عبد السلام.

عسل القطلب جبل مولاي عبد السلام

إن العسل الحامل للبيان الجغرافي المحمي «عسل القطلب جبل مولاي عبد السلام» عسل مر ذو لون مسمر ومتوسط الحلوة. إنه عسل ذو مذاق ونكهة شجيرة القطلب «بخنو».

يشترط أن يتكون هذا العسل بأزيد من 50% من لقاح «بخنو» ونسبة رطوبة أقل من 23% ونسب الفركتوز والكلوكوز تتراوح بين 32% و40% و28% و35% على التوالي.

الامتداد الجغرافي

يشمل الموقع الجغرافي المعني بالبيان الجغرافي المحمي «عسل القطلب جبل مولاي عبد السلام» الموقع الذي توضع فيه خلايا النحل إبان إزهار شجيرة القطلب «بخنو».

يشترط أن تتم عمليات استخراج العسل وتعبئته داخل الموقع المحدد والممتد على 4 جماعات قروية تابعة لإقليم العرائش وهي جماعات تازروت وبني عروس وزعرورة وعياشة.

عسل الحسيمة

ينتج العسل على صعيد كافة الجماعات التابعة لإقليم الحسيمة حيث يصل مستوى الانتاج الى 100 طن سنويا. تتواجد بمنطقة الحسيمة أزيد من 10.000 خلية نحل، منها 6.000 خلية عصرية والباقية تقليدية.

تعتبر تربية النحل نشاطا قديما بالمنطقة حيث راكمت الساكنة المحلية رصيدا معرفيا مشهودا له في هذا المجال.

إن العسل المنتج بالحسيمة متنوع وذو ألوان مختلفة ونكهات خاصة يقدرها المستهلك.

الأهمية السوسيو اقتصادية المحلية

تربية النحل نشاط اقتصادي هام بالنسبة للمنطقة وهو نشاط تكميلي مدر للدخل بالنسبة للعديد من الأسر بحيث ان أغلب الوحدات الانتاجية تكونها تعاونيات عائلية وتغطي مجالا جغرافيا محدودا (دوار مثلا). وإضافة الى الاستهلاك الذاتي، فان الترويج يعتمد طرقا عدة كالبيع المباشر لزبائن ثابتين أو السياح العابرين وفي الأسواق الأسبوعية والمدينة (الحوانيت أو دكاكين التجارة المتضامنة) وكذلك أثناء المعارض الجهوية والوطنية. أما ثمن العسل فانه مرتفع جدا خاصة عسل القطلب، مما يجعل منه مصدر دخل مغر لمربي النحل وانتاجه لا يتطلب إلا مصاريف ضئيلة.

مونوغرافيا جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

زيت الزيتون

تاريخيا، تعتبر زراعة أشجار الزيتون من الزراعات الأساسية بجهة طنجة – تطوان – الحسيمة كما تشهد على ذلك المساحات المزروعة بالزيتون جنوب المنطقة ومناطقها الخلفية. يمتد مجال إنتاج زيت الزيتون على جل المناطق الجبلية والشبه الجبلية لأقاليم وزان وشفشاون (45.000 هكتار) وتطوان (10.125 هكتار) والعرائش على حوالي 2.500 هكتار.

تتكون غالبية بساتين أشجار الزيتون المتواجدة بالمنطقة من صنف Picholine Marocaine بحيث تتميز زيت زيتون هذه المنطقة بخاصيات حسية وغذائية تكتسيها من الظروف البيئية المحلية ونمط الإنتاج التقليدي الخاص بالمنطقة.

تكتسي زيت الزيتون مكانة هامة في التقاليد الغذائية والعلاجية بالمنطقة وتتجلى هذه الاهمية في كون زيت الزيتون دائم التواجد في الطبخ المحلي حيث تعتبر ساكنة المنطقة من أكثر المستهلكين لزيت الزيتون على الصعيد الوطني.

يتأرجح لون زيت زيتون هذه المنطقة بين الأصفر والأخضر حسب مستوى نضج الفاكهة المحولة.

يستخلص زيت الزيتون بثلاث طرق مختلفة بحسب اختلاف الأسلوب: الطريقة التقليدية والطريقة الشبه العصرية والطريقة العصرية.

زيت الزيتون البكر الممتازة وزان

تتميز زيت الزيتون ذات البيان الجغرافي «زيت الزيتون البكر الممتازة وزان» بلون أخضر ذهبي ومذاق فاكهي متوسط ومتوازن بمعدل يساوي أو يفوق 3 ومرورة تتراوح بين 2 و4 على سلم التذوق للمجلس الدولي للزيتون.

الامتداد الجغرافي

يتمركز الموقع الجغرافي المعني بالبيان الجغرافي المحمي «زيت الزيتون البكر الممتازة وزان» في قلب مقدمة جبال الريف. هذا التحديد الجغرافي، هو خلاصة دراسة ارتكزت على الموقع الطبيعي ونظم الإنتاج.

يتميز هذا الموقع بطبوغرافية تلية وبارتفاع أقل من 350 متر باستثناء منطقة مقريصات التي يفوق ارتفاعها 600 متر. وينتمي هذا الموقع الى مقدمة جبال الريف وسديمة وزان، الذي تعود إلى العصر الحديث، حيث التربة في مجملها ذات طابع كلسي غني بالمغنيسيوم والمناخ متوسطي خاضع لتأثيرات «الشرقي»

يمتد مجال البيان الجغرافي «زيت الزيتون البكر الممتازة وزان» على 16 جماعة قروية بإقليم وزان.

الأهمية السوسيو اقتصادية المحلية

توظف صناعة الزيتون عدة فاعلين باعتبارها أحد الأنشطة الأكثر مزاولة ومردودية بالمنطقة، وهي لذلك تحظى، غالبا، بالدعم من مشاريع التعاون لأنها نشاط باق طالما ان زيت الزيتون غذا أساسي بالمنطقة. أما على مستوى النسيج الاجتماعي فقد ظهرت مجموعة من التعاونيات المرتبطة بزيت الزيتون تهدف الى تحسين الإنتاج. وبخصوص المعاصر التقليدية عائلية في الاغلب وبما ان إنتاجها لا يخضع لمعايير النظافة، فان تسويقه يعتمد على الثقة التي تجمع بين المنتج والمستهلك وان كان ذلك يحد من مجال ترويجه في حدود الدواوير القريبة من المعصرة.

زيتون المائدة

يمتد مجال إنتاج زيتون المائدة على كافة تراب إقليم وزان حيث تتواجد أزيد من 34.000 شجرة زيتون تمكن من إنتاج ما يناهز 517 طن من الزيتون يثمن غالبيته تقليديا.
تشكل غالبية بساتين أشجار الزيتون المتواجدة بإقليم وزان من صنف Picholine Marocaine .
يمكن اعتبار الزيتون المنتج بهذا المجال منتوجا بيولوجيا لان المنتجون لا يستعملون المبيدات كما يعتمدون على كمية جد محدودة من السماد الكيميا ئي..
يعد زيتون المائدة بفضل رصيد معر في نسا ئي، قديم ومتوارث من جيل آ لخر، يكمن في تحويل الزيتون ذو المذاق المر بطرق طبيعية حيث يلجأ نساء هذه المنطقة إلى
استعمال الماء والملح ل ترقيد هذا الزيتون وإزالة مرارته، ولا يستهلك إلا بعد مضي. أزيد من ستة أشهر من إعداده.

الأهمية السوسيو اقتصادية المحلية

توظف صناعة الزيتون عدة فاعلين باعتبارها أحد الأنشطة الأكثر مزاولة ومردودية بالمنطقة، وهي لذلك تحظى، غالبا، بالدعم من مشاريع التعاون لأنها نشاط باق طالما ان زيت الزيتون غذا أساسي بالمنطقة. أما على مستوى النسيج الاجتماعي فقد ظهرت مجموعة من التعاونيات المرتبطة بزيت الزيتون تهدف الى تحسين الإنتاج. وبخصوص المعاصر التقليدية عائلية في الاغلب وبما ان إنتاجها لا يخضع لمعايير النظافة، فان تسويقه يعتمد على الثقة التي تجمع بين المنتج والمستهلك وان كان ذلك يحد من مجال ترويجه في حدود الدواوير القريبة من المعصرة.

الأهمية السوسيو اقتصادية المحلية

بفضل إقليمي شفشاون والحسيمة وهما على التوالي ثاني ورابع المنتجين في المغرب، أصبحت جهة طنجة – تطوان – الحسيمة ثاني جهة منتجة للكرموص بالمغرب بعد جهة فاس – مكناس (خصوصا تاونات ب 22.230 هكتار)؛ بحيث وصلت مساحة أشجار الكرموص بإقليم شفشاون إلى حوالي 7.050 هكتار والحسيمة إلى 5.000 هكتار ووزان إلى 3.150 هكتار وتطوان إلى 2.000 هكتار؛ كما ان متوسط المردود للهكتار يناهز 1,2 طن. لكن ورغم لجودة المنتوج الا انه يعاني من ضعف التثمين كما صار عرضة الإهمال والتهديد المتزايد للقنب الهندي ومنافسة المنتوج الخارجي وخصوصا التين المجفف التركي.

التين أو "الكرموس"

طرية أو مجففة، بكرية أو متأخرة، فان الكرموص فاكهة متوسطية بامتياز باعتبارها المنتوج الأول لبلاد جبالة بجهة طنجة – تطوان – الحسيمة. أشجار الكرموص والكروم من الأشجار المثمرة التاريخية بالمنطقة بدليل كثرة الأنواع المحلية والنادرة (المستوطنة) المعروضة فيها (83 صنفا تم حصرها مؤخرا بالجهة).

تنمو أشجار التين بشكل جيد في المناطق ذات الرطوبة المنخفضة والحرارة المرتفعة مع فصل صيف حار وجاف. إنها أشجار تتحمل شدة الحرارة وتتأقلم بالأراضي الجافة والفقيرة يتميز التين من صنف الغدان بعدم احتياجه للتلقيح وهي صفة لا تتوفر في الاصناف الاخرى من التين ويتميز أيضا هذا الصنف بإمكانية الانتاج مرتين في السنة.

تشتهر جهة طنجة – تطوان – الحسيمة بإنتاجها لتين ذات خاصيات حسية ومذاقية مميزة وبالخصوص صنفي الغدان والبيضة الذين يحظيان بإقبال كبير لدى المستهلك في شكليها الطري أو المجفف. كما يستهلك التين كفاكهة مجففة تقليديا ومعبئة أو في شكل عجين يمزج في بعض الاحيان بفاكهة اللوز.

عصير العنب أو الصامت

حاضر بمنطقة شفشاون منذ القرن السادس عشر على الأقل؛ فان الصامت او مشروب العنب سقط، تدريجيا، في طي النسيان بحيث صار إنتاجه مقتصرا فقط على بعض دواوير المنطقة. فالصامت الذي كان ينتج قديما بمناطق الكروم (الدوالي) بباب تازة ومقريصات، هو طريقة لحفظ الكميات الأخيرة او الأقل جودة من العنب التي تنتجها الدوالي؛ لكن مرض الفيلوكسيرا (قمل النبات) أباد كروم المنطقة خلال السبعينات، فتم تعويضها بزراعات أخرى أكثر قدرة على الصمود.

الأهمية السوسيو اقتصادية المحلية

ما يزال الإنتاج المحلي للصامت قائما ويباع في الأسواق المحلية وفي دكان "ريف شاون" (بكميات ضعيفة) كما يتم تقديمه في بعض مآوي المنطقة؛ وإنتاجه، عموما، موجه نحو الاستهلاك الشخصي. وبذلك فهو لا يشكل فارقا في الاقتصاد المحلي. ولكنه يقدم إمكانات اقتصادية مؤكدة بل يمكن ان يشكل رافعة لدينامية المجال باعتباره قيمة مضافة جديرة بالاهتمام؛ ففي الوقت الذي يباع اللتر الواحد منه بمائتي درهم فان ثمن الكيلو الواحد من العنب يتراوح ثمنه بين 8 الى 10 دراهم فقط. علما أن لتر الصامت لا يتطلب سوى ثلاثة لترات من عصير العنب وتثمين الصامت هو بالضرورة تثمين لغرس الكروم بالمنطقة، الذي أهمل لصالح زراعة القنب الهندي؛ من هنا فان الترويج للصامت حري بأن تكون له إسقاطات اقتصادية واسعة قد تدفع للعودة الى الزراعات المشروعة.

تحويل الزيتون ذو المذاق المر بطرق طبيعية حيث يلجأ نساء هذه المنطقة إلى استعمال الماء والملح لترقيد هذا الزيتون وإزالة مرارته، ولا يستهلك إلا بعد مضي أزيد من ستة أشهر من إعداده.

الأعشاب العطرية والطبية

بفضل تنوع مناخها الشبه الجاف على الواجهة المتوسطية إلى شبه رطب، تتواجد الأعشاب الطبية والعطرية بجميع غابات جهة طنجة – تطوان – الحسيمة وبعض الحقول التابعة لمربي النحل بالمنطقة. ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: القستوس اللاذني، المرددوش، الخزامى، الزعتر، إكليل الجبل، ألآس، النعناع، الفستق المصطكي، نعناع الجبل، البابونج، الانيولا، العفصية، المرارة، الغار، غار الخليج وأنواع أخرى.

إن الأعشاب الطبية والعطرية، والتي يعتبر بعضها متوطنا بجهة طنجة تطوان الحسيمة، نباتات معروفة لدى جميع الفاعلين في قطاع الأعشاب الطبية والعطرية وشريحة كبيرة من الساكنة المحلية حيث تشكل مصدرا لدخلها.

تسوق الأعشاب الطبية والعطرية مجففة أو مقطرة في شكل زيوت أساسية أو ماء ورد حيث توجه غالبية الإنتاج للتصدير أو تباع للوسطاء.

إن الأعشاب المجففة يتم استعمالها محليا في إعداد المشروبات الساخنة أو الباردة كما يتم استعمالها في الطبخ وتعطير الزيتون ومشتقاته إضافة إلى استعمالها في حفظ التي ن والفواكه الجافة.

أما الزيوت الأساسية فتجد استعمالاتها في مستحضرات التجميل في حين يلجأ الى ماء الورد للعلاج ضد بعض الأمراض الموسمية.

الى عهد قريب كان جمع الأعشاب العطرية والطبية يتم بغاية الاستهلاك الذاتي للأسر الجبلية، وأحيانا كان جزء منها يباع في الأسواق أو للخواص أو لبعض وسطاء العشابين بالمدن. ورغم ضعف الأهمية التسويقية لتلك الأعشاب فإنها حظيت دائما بمكانة معتبرة لدى الاسر لفوائدها العلاجية، ولأن تلك التي كانت تسوق بالمدن استخرجت منها وصفات للعلاج الطبيعي مطلوبة من طرف النساء يستعملنها في الحمام. ولقد عمدت السياسات المحلية والوطنية مؤخرا الى دعم مبادرات تثمين تلك الأعشاب كنشاط للدخل بالنسبة للنساء.

الصبار "الهندية" الدلاحية

يتواجد الصبار من صنف الدلاحية حصريا في إقليم الحسيمة بمجال يمتد على جماعات بني بوفراح وبني جميل مستاسة وبني جميل مكسولين والسنادة.

تبلغ مساحة صبار الدلاحية 900 هكتار منها 200 هكتار طبيعية تواجدت منذ زمن بعيد. ينتج مجال صبار الدلاحية 4.000 طن من الفاكهة سنويا توجه غالبيتها الى الاستهلاك الذاتي ولا يسوق منها الا 30 في المائة من الإنتاج الإجمالي. إن صبار الدلاحية صنف متأقلم مع الظروف البيئية لجبال المنطقة ويتميز بمقاومته للحرارة المرتفعة وكذلك للبرودة.

لقد مكنت الظروف الطبيعية المحلية صبار الدلاحية من التميز بخاصيات لا تتوفر في أصناف أخرى من الصبار. ففاكهة صبار الدلاحية تنفرد بلب بذوره قليلة وصغيرة الحجم كما تتميز هذه الفاكهة بكثرة حلاوتها وغناها بالأملاح المعدنية إضافة الى احتوائها على نسبة كبيرة من الماء زيادة على هذه المميزات، فإن لفاكهة صبار الدلاحية قدرات تمكنها من الحفظ في البرودة لمدة تصل الى 15 يوما. تحظى فاكهة صبار الدلاحية بشهرة وإقبال كبيرين لدى ساكنة إقليم الحسيمة حيث تستهلك غالبية الانتاج كفاكهة طرية.

إن نسبة الماء المرتفعة في لب فاكهة صبار الدلاحية دفع المنتجين المحليين الى تثمين هذا المنتوج عبر إنتاج عصير الدلاحية ذو النكهة والذوق المميزين.
تستغل أظلاف صبار الدلاحية في تغذية الماشية كما يحول جزء منها في شكل شرائح موجهة للاستهلاك المطبخي.

الأهمية السوسيو اقتصادية المحلية

في إطار مخطط المغرب الأخضر، أطلقت وزارة الفلاحة الوصيد البحري، مشروعا لزراعة 990 هكتار من الصبار "الهندي" بإقليم الحسيمة؛ وسيشمل الشطر الاول من هذا المشروع زراعة 214 هكتار من نبتة الصبار من نوع "الدلاحية" التي تشتهر بها المناطق الغربية للإقليم بكل من جماعتي بني حذيفة واسنادة.

ويعتبر الصبار من النباتات الأكثر مردودية اقتصاديا، يمكن الفلاحين من تنويع الأنشطة المدرة للدخل كتربية النحل واستخراج زيوت الصبار وبيع فاكهته سواء طرية أو مجففة، فضلا عن مزاياه الغذائية الكبرى.

وكشفت الدراسات أن فاكهة الصبار من بين المواد الغذائية المتكاملة والغنية بالأملاح المعدنية والفيتامينات المفيدة لصحة الانسان، ويمكن تناولها طرية أوجافة، أو تحويلها لعصير أو طحين أو مربى أوزيت.

جلبان آيت قمرة

يمتد مجال إنتاج جلبانة آيت قمرة على المجال الترابي لجماعات آيت قمرة وإمزورن وبني عبد الله التابعة لإقليم الحسيمة.

تبلغ المساحة المخصصة لهذا النوع من الجلبان حوالي 1.000 هكتار تنتج سنويا ما يناهز 50 طن من مادة الجلبان. تتميز جلبانة آيت قمرة بليونة غشائها وكثرة حلاوتها.

تحظى هذه الجلبانة بشهرة كبيرة لدى الساكنة المحلية ويكثر عليها الإقبال حيث غالبا ما ينفذ المحصول في مدة وجيزة بعد الجني الذي يبتدأ من أواسط شهر فبراير إلى شهر أبريل.

تستهلك جلبانة آيت قمرة كخضرة في العديد من الاطباق المنزلية. خلال فترة تواجدها، تكون هذه الجلبانة دائمة الحضور في الطبخ. يسوق هذا الجلبان محليا، لكن شهرته جعلته مطلوب حتى من خارج الجهة.

الأهمية السوسيو اقتصادية المحلية
اللوز

يمتد مجال إنتاج اللوز بإقليم الحسيمة على مساحة 25.000 هكتار تتمركز غالبيتها بدائرة بني اورياغل.

ينتج هذا المجال حوالي 800 طن من فاكهة اللوز سنويا تسوق غالبيتها محليا على مدار السنة.

يتميز لوز الحسيمة بحجم صغير ومذاق حلو ونكهة خاصة تكتسيها الفاكهة من الظروف البيئية المحلية.

تنتج فاكهة اللوز بمجال الحسيمة على النمط البيولوجي بالمناطق البورية دون اللجوء الى أي مدخلات وتحظى بسمعة وإقبال كبيرين لدى الساكنة المحلية.

يستهلك اللوز كفاكهة جافة كما يتم استعماله في إعداد الحلويات وبعض الاكلات المحلية.

برتقال الزغيري

يشمل مجال إنتاج برتقال الزغيري مناطق تروال وأحمد الشريف والزغيرة بإقليم وزان.

تبلغ المساحة الكلية لبساتين برتقال الزغيري 90 هكتار تنتج سنويا 680 طن من فاكهة البر تقال. تتميز فاكهة برتقال الزغيري بصغر حجمها وقوة نكهتها وكثرة حلاوتها إضافة الى احتوائها على نسبة مرتفعة من الماء.

يستهلك ويسوق برتقال الزغيري كفاكهة موسمية طرية.

الصيد البحري

تتوفر جهة طنجة – تطوان – الحسيمة على خط الساحلي طوله 447 كم (جزء في البحر الأبيض المتوسط وآخر في المحيط الأطلسي) بحيث يساهم قطاع الصيد البحري بحوالي 631 مليون درهم أو ما يعادل 9,2% من القيمة الإجمالية الوطنية. من ناحية الإنتاج، تساهم الجهة ب 32.776 طن او ما يعادل نسبة 2,4% من إجمالي الإنتاج الوطني وذلك حسب إحصائيات وتقارير المكتب الوطني للصيد البحري لسنة 2016.

كما يشغل قطاع الصيد البحري 16.819 من اليد العاملة معظمهم في موانئ طنجة والحسيمة والعرائش والمضيق. ويتكون أسطول الصيد أساسا من 2.335 وحدة بحيث 74,1% (1.732 وحدة) منها تمثل وحدات الصيد التقليدي و24,8% (579 وحدة) تمثل وحدات الصيد الساحلي أما بالنسبة للصيد في أعالي البحار فيمثل فقط نسبة 1% (24 وحدة).

جدول 31: الأسطول البحري لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2016

الموانئ	الصيد بالجر	صيد السردين	الصيد بالخيط	القوارب	المجموع
العرائش	70	53	47	118	**288**
طنجة	66	11	137	128	**342**
أصيلة			5	124	**129**
القصر الصغير			73		**73**
المضيق	16	33	13	180	**242**
الفنيدق				73	**73**
مرتيل				85	**85**
واد لو				113	**113**
الجبهة	1	7	4	413	**425**
الحسيمة	17	39	11	498	**565**
المجموع	**170**	**143**	**290**	**1.732**	**2.335**

المصدر: مندوبية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

مونوغرافيا جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

معظم المنتجات السمكية تفرغ بميناء العرائش بما يقرب من 31,1% من إجمالي الإنتاج من حيث الوزن و28,2% من القيمة. يليه ميناء طنجة ب 30,8% من الوزن و35,3% من حيث القيمة وميناء الحسيمة ب 14% من حيث الوزن و13,8% في القيمة.

جدول 32: البطاقة التقنية لموانئ جهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2016

الموانئ	المساحة (م²)	الوزن (طن)	القيمة (كيلو درهم)
العرائش	3.460	10.196	178.055
أصيلة	290	105	7.701
طنجة	1.400	10.084	222.942
القصر الصغير		117	5.726
بليونش		4	291
الفنيدق		78	3.756
المضيق	884	3.627	73.723
مرتيل		159	7.190
واد لو		228	5.553
تارغة		85	1.768
قاع اسراس		367	5.477
الشماعلة	80	197	4.460
أمتار		34	1.184
الجبهة	289	2.165	14.336
كالا ايريس	276	730	10.599
انوارن		24	1.288
الحسيمة	1.033	4.576	86.894
المجموع		**32.776**	**630.943**

المصدر: المكتب الوطني للصيد – إحصائيات 2016

4.2.6. السياحة

تمتاز جهة طنجة تطوان الحسيمة بالعديد من المؤهلات السياحية، التي تتجلى في المواقع التاريخية، ومناطق التنوع البيئي والجغرافي والاجتماعي والاثنوغرافية بحيث تعرف الجهة إقبالا كبيرا من قبل السياحة الساحلية والمناطق الجبلية إضافة إلى السياحة الروحية. تتوفر الجهة على منطقتن سياحيتين ضمن برنامج استراتيجية التنمية السياحية (رؤية 2020) لوزارة السياحة هما كاب الشمال والمغرب المتوسطي الغنيان بالتراث الثقافي والطبيعي ولكن يتطلبون تعزيز جاذبية هذه المقومات.

نشاط الإيواء السياحي في المنطقة يعتمد على شبكة مما يقرب من 240 مؤسسة مصنفة وغير مصنفة والتي تبلغ سعتها أكثر من 19.000 أسرة (2013). هذا العرض مركز للغاية في عمالة طنجة-أصيلة 60%، تليها تطوان 25%.

جدول 33: الطاقة الإيوائية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2016

الأقاليم او العمالات	الفنادق	الغرف	عدد الأسرة
إقليم الحسيمة	70	53	47
إقليم شفشاون	66	11	137
إقليم العرائش			5
عمالة طنجة – أصيلة			73
مجموع الجهة	16	33	13
المجموع الوطني			
% الجهة/الوطني			

5.2.6. الصناعة التقليدية

1.5.2.6. المؤشرات الاستراتيجية

تكتسي الصناعة التقليدية أهمية خاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمساهمتها الملموسة في شق التنمية البشرية المرتبط أساسا بالممارسين لها والمحافظين على استمراريتها كمنتوج وطني ومحلي معد للتسويق على المستويين المحلي والخارجي وأيضا لارتباطها بقطاعات أخرى كالسياحة والتجارة وغيرها...

تتوفر الجهة على 27.000 صانع تقليدي فرادى متخصصين في الحرف الفنية و90 مقاولة تعمل بالقطاع إضافة الى عدد مهم من التعاونيات التي تواجه صعوبات في التسيير وتسويق منتجاتها لضعف الاستهلاك المحلي لمنتجات الحرف اليدوية وضعف جاذبية المنتجات المحلية من قبل السياح كما أن محدودية نظام التكوين وعدم ربطه بمفهوم الابتكار والتجديد يحد من قدرته التنافسية على المستوى الوطني والدولي (فقط 0,8% من صادرات المملكة في القطاع)، هذا

بالإضافة إلى محدودية مصادر التمويل وضعف اهتمام القطاع البنكي بالصناعة الحرفية والمهن. ومن ضمن المعوقات الأساسية التي يجب التركيز عليها هو غياب تنظيمات حرفية كفيلة بتبني البعد التنموي للقطاع.

- أصبحت جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، الجهة الاقتصادية الثانية للمملكة وقطباً مهماً في الإنتاج الصناعي
- بتواجد أغلبية الحرف التقليدية فيها، تمثل جهة طنجة – تطوان – الحسيمة تخصصا إنتاجيا قويا في حرفة الملابس التقليدية وبدرجة أقل، في مهنة الخشب والحديد المطروق
- يتمتع قطب طنجة – تطوان كذلك بسمعة حرفية تقليدية خصوصا في الصياغة وفي حرفة الخزف الفنية.

خلال سنة 2015، احتلت طنجة – تطوان المرتبة الرابعة من بين الأقطاب الرئيسية لإنتاج الصناعة التقليدية حيث ساهمت ب 7,2% من رقم المعاملات الإجمالي وب 5,9% من مجموع الشغيلة في القطاع. سجل النشاط الحرفي بطنجة – تطوان خلال سنة 2015، نموا إيجابيا مقارنة مع سنة 2014 سواء من حيث رقم المعاملات الذي تطور بنسبة 3,3%، (1,61 مليار درهم) ومن حيث التشغيل 1,37%.

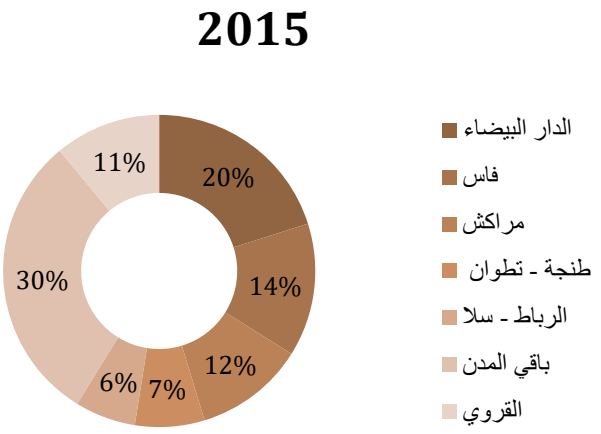

مبيان 32: مساهمة طنجة – تطوان في رقم المعاملات الإجمالي 2015

عرف رقم المعاملات الإجمالي لقطاع الصناعية التقليدية ذات الحمولة الثقافية القوية ارتفاعا ملحوظا خلال 2015 يقدر ب 4,5% مقارنة مع 2014، محققا بذلك 22,4 مليار درهم. في هذا السياق، حققت طنجة – تطوان حوالي 1.617 مليون درهم أي نسبة زيادة تقدر ب 10,1% مقارنة مع سنة 2014.

تطور التشغيل بقطاع الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية خلال سنة 2015 بنسبة بلغت 1,61% مقارنة مع سنة 2014، هذا مع وجود فوارق حسب الفاعلين بحيث تطور التشغيل بالمجالين الحضري (1,62%) والقروي (1,59%) بنفس الوتيرة سنة 2015.

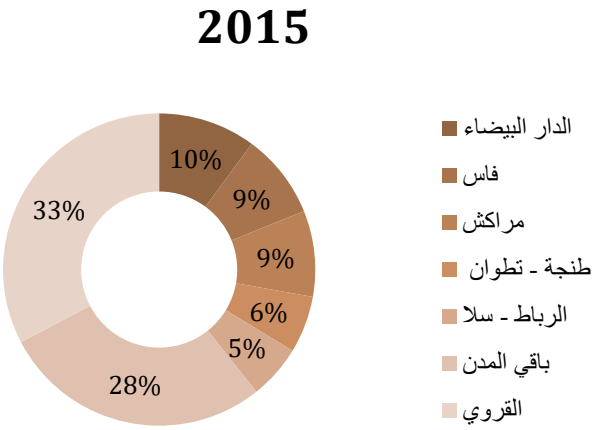

مبيان 33: مساهمة طنجة – تطوان في التشغيل 2015

يتمركز التشغيل في المناطق الحضرية (67% من مجموع شغيلة القطاع) خاصة بالأقطاب الخمسة الرئيسية للإنتاج: (58% من اليد العاملة الحضرية و40% من شغيلة القطاع) على رأسها الدار البيضاء (10,1%) تليها مراكش (8,9%) ثم فاس (8,8%) ثم طنجة – تطوان (5,9%) وأخيرا الرباط – سلا (5,6%).

عرفت وتيرة التشغيل في طنجة – تطوان ارتفاعا نسبيا خلال سنة 2015 يقدر ب 3,3% مقارنة مع 2014، محققا بذلك 24.354 عاملا.

يتضح من خلال الأرقام الخاصة بالحرف أن قطب طنجة – تطوان يبرز تخصصا أكبر مقارنة مع باقي الأقطاب. فالملابس التقليدية تحقق 31% من رقم المعاملات وتستحوذ على 45% من مجموع اليد العاملة بهذا القطب. تليها حرف الخشب والحديد المطروق من حيث رقم المعاملات ب 22,1% و13% على التوالي. ومن حيث التشغيل 18,7% و10,5% على التوالي.

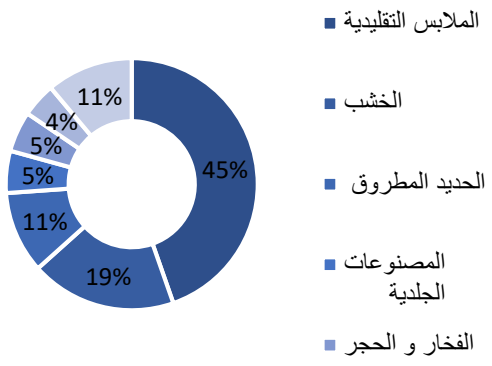

مبيان 34: توزيع التشغيل بطنجة – تطوان حسب الحرف 2015

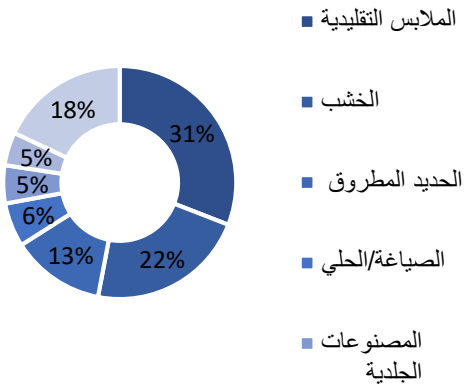

مبيان 35: توزيع رقم المعاملات حسب الحرف 2015

من بين الأقطاب الرئيسية الخمسة للإنتاج. يعتبر قطب طنجة – تطوان الأقل تصديرا. وذلك على الرغم من التطور الذي أحرزه رقم المعاملات التصدير خلال 2015 حيث تضاعف مقارنة مع 2014. محققا بذلك 11 مليون درهم. وتشكل الأغطية أهم منتوج يصدره القطب. اذ تحتكر 81% من الصادرات.

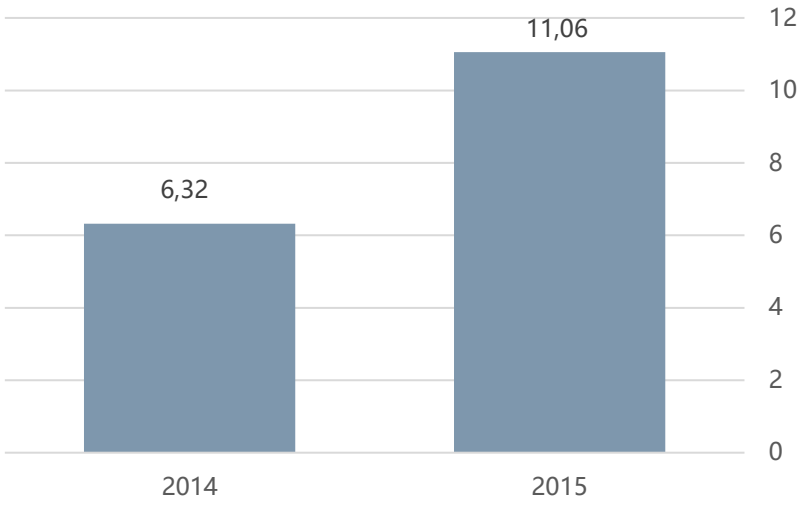

مبيان 36: تطور الصادرات في طنجة – تطوان (مليون درهم)

3.6. المخططات والبرامج القطاعية

1.3.6. الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي

يعتبر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي برنامجا تعاقديا تم توقيعه برعاية صاحب الجلالة الملك "محمد السادس" سنة 2009 بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تفعيل الاستراتيجية التنموية بالمغرب، وهو يهدف إلى تحقيق إقلاع اقتصادي متوازن ومنسجم تلعب فيه الصناعة دور الرافعة الأساسية في أفق الرقي بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الاقتصادات الصاعدة.

وقد حدد الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي المهن العالمية الست للمغرب، والمتمثلة في: صناعات السيارات وصناعة الطائرات وترحيل الخدمات والصناعة الإلكترونية وقطاع النسيج والجلد والصناعات الغذائية. وهي الصناعات التي سَجلت بفضل هذا الميثاق، ارتفاعا ما بين 2009 و2012 بأزيد من 16 مليار درهم في القيمة المضافة و36%من الصادرات.

وركزت توصيات هذا الميثاق على النهوض بالمناطق الحرة والحوافز الجبائية، واعتماد البرامج الكبرى للبنية التحتية في المملكة، كالموانئ والقطار الفائق السرعة، والطاقات المتجددة، مع فتح الاقتصاد المغربي أمام الرساميل الأجنبية.

وجاء تبني هذا الميثاق التعاقدي بين الدولة والقطاع الخاص، بعد ميثاق "انبثاق" لسنة 2005 الذي حدد المجالات الواعدة التي يمكن للمغرب أن يرسي فيها قاعدة صناعية تنافسية وقوية، وذلك بالموازاة مع تبني العديد من الإصلاحات في المجال الجبائي والإعلان عن تحفيزات في مجال الاستثمار.

المغرب يعلن عن توجه جديد في المجال الصناعي 2014-2020:

يعلن المغرب عن توجه جديد في المجال الصناعي يتمثل في المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية 2014-2020، إنه برنامج وازن يأتي كامتداد لاستراتيجية الإقلاع الصناعي كخطة طموحة تهدف بالخصوص إلى تعزيز مسار المهن العالمية للمغرب وإدماج مختلف فروع النسيج الصناعي الوطني. وستتم مواكبة هذا المخطط بتدابير وإجراءات محورية حتى يتسنى تعبئة الطاقات وتنسيق مبادرات وجهود مختلف المتدخلين في أفق الوصول إلى نتائج ملموسة

تعبئة استثمارات بقيمة 20 مليار درهم:

في خطوة غير مسبوقة، تم تعبئة استثمارات بقيمة 20 مليار درهم، في إطار صندوق للتنمية الصناعية، سيشكل الذراع المالي لبرنامج التسريع الصناعي، حيث سيتولى بالخصوص مواكبة المقاولات وتمكين النسيج الصناعي من تمتين أسسه وتحديث هياكله وتطوير قدراته، وتمكين القطاع من التوفر على وسائل تحقيق طموحات وتطلعات المهنيين وبالتالي تأهيل هذا القطاع وتطويره في أفق الارتقاء به نحو العالمية.

إرساء أسس لقاعدة صناعية متكاملة ومندمجة:

تم اعتماد تدابير جديدة بهدف العمل على التقليص من ظاهرة التجزئة القطاعية في المجال الصناعي، والعمل بالموازاة مع ذلك، على إرساء أسس لقاعدة صناعية أكثر تكاملا واندماجا، وتشكيل فريق عمل من الخبراء والمهنيين في مجال الوساطة في مختلف القطاعات ينكب على دراسة عدد من الاستراتيجية عبر استكشاف فرص العمل المستقبلية، وبحث سبل الحفاظ على مصالح الفاعلين الوطنيين، عند التفاوض بشأن اتفاقيات تجارة حرة، وكذا عند تفعيل الاتفاقيات المماثلة. وتستهدف مجموع هذه التدابير في أفق سنة 2020 خلق نصف مليون فرصة شغل، والرفع من حصة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام إلى 9% لينتقل من 14% حاليا إلى 23% سنة 2020، وهو ما سيمكن المغرب من التموقع في مصاف البلدان الصاعدة.

2.3.6. مخطط النجاعة الطاقية

تستورد المملكة المغربية حوالي 96% من حاجياتها من الطاقة، ففاتورة الواردات تعرف ارتفاعا مطردا بسبب الطلب الداخلي المتزايد، واستقرا ر أثمانها في مستويات عالية تخل بالميزان التجاري المغربي، مما حدا بالدولة المغربية إلى اعتماد استراتيجية طاقية بمناسبة انعقاد المناظرة الوطنية الاولى للطاقة في مارس 2009 ، تروم وضعَ برامج و مخططات عمل على المدى القصير والمتوسط والبعيد وتشتمل على مشاريع تستهدف توفير وتأمين الطاقة بأسعار مقبولة و ضمان

التنافسية مع ترشيد استعمالاتها والحفاظ على البيئة؛ وتهدف الاستراتيجية الطاقية إلى وضع خارطة طريق لتطوير الطاقات المتجددة وتحقيق نجاعة طاقية ذات أبعاد ثلاثة :

- التنمية الاقتصادية
- التنمية الاجتماعية
- المحافظة على البيئة

وفي هذا الصدد تم القيام بإصلاحات هامة تجلت في إصدار مجموعة قوانين في الفترة الممتدة بين 2009 و2016 في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ويندرج هذا في إطار بلورة استراتيجية وطنية تهدف إلى تقليص الاستهلاك الوطني من الكهرباء بنسبة 12% في أفق 2020 ، وإنتاج 42% من الاحتياج الكهربائي من الطاقات المتجددة (11% مصدر شمسي، 11% مصدر هوائي و11% مصدر مائي) ، كما تم إحداث مؤسسات وطنية مختصة كالوكالة المغربية للطاقة الشمسية سنة 2009، ووكالة تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة بالمغرب، ويستهدف هذا البرنامج خلق دينامية على المستوى المحلي و الجهوي من جهة و الوطني و الدولي من جهة أخرى.

هذه البرامج والاستراتيجية تستوجب على المستوى المحلي وضع برامج النجاعة الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة على مستوى الجماعات الترابية.

3.3.6. مخطط المغرب الرقمي

تعتبر تكنولوجيا الاعلاميات من القطاعات ذات الأهمية في الاقتصاد المغربي والاقتصاد الرقمي المعروفة بخطة المغرب الرقمي التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا الاعلاميات عصَبَ الاقتصاد ومصدرا للإنتاجية والقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العمومية، كما تروم تحقيق التنمية البشرية وذلك بتعميم دمج تكنولوجيا الاعلاميات على نطاق واسع، وستواصل تعزيز تموقع المغرب كمركز إقليمي للتكنولوجيا من خلال إحداث تطور من يساعد إفراز "تحول اجتماعي" ومواكبة المقاولة ومختلف أوراش الحكامة الإلكترونية.

وتتمحور هذه الخطة حول الأولويات الاستراتيجية التالية:

- التحول الاجتماعي: تمكين شرائح واسعة من المواطنين من الاستفادة من خدمات الإنترنت ذي الصبيب العالي وتعزيز تبادل المعلومات والخدمات والمعرفة
- تنفيذ الخدمات العامة وذلك بتقريب الإدارة وإضفاء الجودة والشفافية على الخدمة الموجهة للمواطن تعميم استعمال الحاسوب لتحسين الإنتاجية
- تطوير صناعة التكنولوجيا المعلوماتية من خلال تشجيع الفاعلين المحليين وتشجيع ظهور أقطاب ذات طاقة تصديرية عالية
- تعزيز ثقافة الآمن المعلوماتي، وذلك من خلال الاستعمال الأمثل لهذه الوسائط من قبل المجتمع، والمصالح التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

4.3.6. رؤية 2020 للسياحة

تقوم رؤية 2020 على الاستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب. ويتمثل طموحها في أن تكون البلاد من بين أكبر عشرين وجهة عالميه بحلول عام 2020 وفرض نفسها كمرجع في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض التوسط.

وتهدف رؤية 2020 إلى مضاعفة حجم القطاع وطاقته الاستيعابية بتوفير 200.000 سرير، ومن المتوقع أن تساعد هذه الطاقة الاستيعابية الجديدة على مضاعفة عدد السياح الوافدين من أوروبا والبلدان الناشئة. وستمكن من خلق 470.000 وظيفة مباشرة جديدة في جميع أنحاء البلاد (1 مليون بحلول عام 2020). ومن المتوقع أن تصل عائدات السياحة إلى 140 مليار درهم في عام 2020 (أي بمبلغ إجمالي قدره 1.000 مليار درهم). وتعتزم رؤية 2020 أيضا دمقرطة السياحة في البلاد ومضاعفة رحلات السكان المحليين ثلاث مرات.

هكذا فقد تم إطلاق سياسة جديدة للتهيئة والتنمية، حيث تم إنشاء ثمانية مناطق منسجمة تجعل كل هذه الأقطاب تتبوأ مكانة دولية مرموقة وتساعدها في أن تكون وجهة سياحية قائمة بذاتها في هذا الإطار وعلى المستوى الجهوي تم توقيع عقد برنامج خاص بجهة طنجة تطوان لتفعيل رؤية 2020 جهويا وذلك باعتبار أن الجهة تتوفر على مقومات السياحية الثقافية لاسيما بمدينتي طنجة وتطوان والسياحة الطبيعية (الجبلية والشاطئية) خاصة على مستويات مدن شفشاون وأصيلة والعرائش.

في هذا الصدد يتمحور التطوير السياحي في الجهة على المحاور الثالثة التالية:

- تثمين العرض الثقافي والطبيعي على المستوى الجهوي
- تطوير عروض خاصة ومحددة ترتكز على المحركات الاساسية للتنمية الاقتصادية بالجهة
- تثمين العرض السياحي الشاطئي خاصة على صعيد الواجهة المتوسطية في أفق يراهن على الجودة والاستدامة طيلة السنة.

وبشكل عام، فإن طموح الجهة يراهن على الوصول إلى 3,1 مليون سائح في سنة 2020، وهو هدف يستوجب خلق 26 ألفا و247 سرير إضافي حتى تصل السعة الإجمالية إلى 11 ألفا و672 سرير.

5.3.6. رؤية 2015 للصناعة التقليدية

الأهداف والتوجهات الاستراتيجية

ثلاثة توجهات كبرى تمثل الأساس الذي ترتكز عليه الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية. فباعتبارها جزءا من المقاربة الإرادية التي اعتمدتها الدولة المغربية، ترمي هذه الاستراتيجية أولا وقبل كل شيء إلى خلق مناصب جديدة للشغل بهدف استيعاب جزء من العاطلين وتمكينهم من شروط عيش كريم. إلا إن هذا التوجه لا يمكن أن يحقق غاياته إلا في ارتباط وثيق بتوجهين آخرين، يتمثل أولهما في إعادة تأهيل القطاع باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية، ويتمثل ثانيهما في تغيير دور الإدارة والعمل على الانتقال بها من إدارة تتولى التدبير إلى إدارة تعمل من أجل التنمية. إدارة تقود، تبني التوجهات الاستراتيجية، تشرف وتؤطر، بينما تسند التنفيذ والتفعيل إلى مختلف الفاعلين في القطاع.

أما السبل التي تم نهجها من أجل النهوض بالقطاع فتتمثل في:

تطوير نسيج إنتاجي قوي ومهيكل

مما لا شك فيه أن مردودية القطاع ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرته على تحقيق أرقام معاملات كافية، بدونها لا يمكنه أن يساهم في خلق مناصب للشغل. فالطلب الكبير بالنسبة لمنتوج الصناعة التقليدية المغربية، وللمنتوج ذي الحمولة الثقافية بوجه خاص، والذي رصدته الدراسة التحليلية التي كانت المنطلق للاستراتيجية المذكورة، يتطلب بالفعل تكثيف الإنتاج وملاءمة المنتوج للأسواق والفئات المستهدفة من الزبناء، لاسيما منهم الذين يعيشون داخل التجمعات الكبرى الوطنية والدولية. إلا أن النسيج الإنتاجي في الحال التي كان عليها سنة 2006، لم يكن بإمكانه الاستجابة لهذه المعايير، لذا جعلت "رؤية 2015" لتنمية الصناعة التقليدية من تطوير النسيج الإنتاجي وهيكلته، إحدى أولوياتها.

ولقد تمثلت السبل التي اعتمدها قطاع الصناعة التقليدية لتحقيق هذا الهدف في:

- العمل على توفير جميع الوسائل الضرورية من أجل بروز فاعلين مرجعيين كبار، قادرين على الإنتاج بالكمية والجودة الكافية للاستجابة للطلب، وعلى تطوير القطاع وإعطائه الدينامية اللازمة، وعلى الرفع من رقم المعاملات، وكذا على اختراق شبكات التوزيع الحديثة بالداخل والخارج. فاعلون يمثلون قاطرة بالنسبة للقطاع، ونموذجا لقدرته على التحديث والتموقع بين القطاعات الواعدة على مستوى الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، تم انتقاء دفعتين من الفاعلين، بناء على إمكاناتهم المالية وعلى حسن تدبيرهم وقدرتهم على الإنتاج بحجم كبير وجودة عالية، ترتب عنه توقيع "عقد تنمية" بينهم وبين الدولة، يحدد التزامات كلا الطرفين: واجب تحقيق نتائج محددة ومرقمة بالنسبة للفاعلين، وواجب تقديم الدعم للإنتاج والتسويق بالنسبة للدولة؛
- العمل، بالموازاة مع ذلك، على توسيع النسيج الإنتاجي من أجل زيادة الطلب واستدامته، الأمر الذي لا يمكن للفاعلين المرجعيين أن يحققوه بمفردهم نظرا لحجم الطلب وتنوعه. لذلك التزمت الدولة بالمساعدة على تطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة بالقطاع، وعلى خلق مقاولات جديدة، وذلك عن طريق تقديم الدعم اللازم، سواء في صورة خدمات مجانية، أو خدمات مدعومة في مجال الإنتاج والتسويق والتمويل، وذلك من أجل التوفر على عدد هام من المقاولات الصغرى والمتوسطة المهيكلة والقادرة على الإنتاج بالحجم الكافي؛
- إعادة الاعتبار للصناع الفرادى نظرا لدورهم الهام في تنمية القطاع بصفتهم منتجين مباشرين للسوق، وأرضا خصبة لتزويد المقاولات المهيكلة بالمنتجات وباليد العاملة، وذلك بمواكبتهم في جهدهم من أجل الرفع من إنتاجيتهم وتطوير جودة منتوجهم

إنعاش وتسويق منتوج الصناعة التقليدية

لا يكفي الرفع من الإنتاج للحصول على أرقام معاملات إضافية، بل لا بد أيضا من ارتفاع مشتريات منتوجات الصناعة التقليدية المغربية بالأسواق الداخلية والخارجية. لذلك جعلت "رؤية 2015" من الإنعاش والتسويق أداة أساسية لتطوير

الصناعة التقليدية وركيزة للعمل بالقطاع، عبر المؤسسة العمومية "دار الصانع" التي تختص في الإنعاش والمساعدة على التسويق.

الترويج

تتطلب عملية تشجيع الطلب على منتوجات الصناعة التقليدية، في إطار السياق التنافسي الحالي، بذل مجهودات هامة من أجل إحداث انطباع ايجابي وتغيير سلوك الزبناء الاستهلاكي لفائدة هذه المنتوجات. لذا راهنت الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع على سياسة تهدف إلى تلميع صورة الصناعة التقليدية المغربية داخل الأسواق المستهدفة وعلى تكثيف حضور منتوجاتها وبروزها بتلك الأسواق.

التسويق

يمر رفع رقم معاملات القطاع أيضا عبر عملية مهمة هي التوزيع والبيع. ونظرا للدور المركزي الذي يلعبه اختراق شبكات التوزيع العصرية، ولكون هذا الاختراق يشكل إحدى الصعوبات التي تواجهها المقاولات المغربية، بالخارج بوجه خاص، فقد جعلت استراتيجية تنمية القطاع من أولوياتها، إدخال منتوجات الصناعة التقليدية المغربية إلى شبكات التوزيع العصرية، والبحث عن شبكات جديدة لتوزيعها وخاصة على المستوى الدولي، ومساعدة المقاولات على معرفة الأسواق وسلوكيات المستهلكين المستهدفين و المحيط التنافسي، والعمل على الربط بين منتجي ومموني منتوجات الصناعة التقليدية من جهة وقنوات التوزيع الوطنية والدولية من جهة أخرى.

كما أن هناك مبادرات أخرى لفائدة الصناع الفرادى، منها الرفع من عدد الزبناء المتوافدين على فضاءات بيع منتوجات الصناعة التقليدية المتواجدة وتوسيع نقط الاتصال بين الصناع الفرادى والزبائن وكذا تيسير عمليات البيع.

تتوخى هذه التوجهات تحقيق نتائج على مدى عشر سنوات تم تحديدها رقميا لكي تمثل لوحة قيادة بالنسبة للقطاع في أفق 2015.

رؤية 2015 مشروع تنمية اقتصادية واجتماعية

ترتكز رؤية 2015 على أهداف مرقمة:

- تنمية رقم المعاملات بالقطاع

رفع رقم المعاملات إلى 24 مليار درهما للرفع من المعاملات عبر التصدير 10 مرات، مضاعفة مداخيل المبيعات للسياح 4 مرات

- إبراز نسيج مقاولاتي ديناميكي

رفع حجم النسيج المقاولاتي من نحو 100 مقاولة إلى 300 مقاولة من بينها 15 إلى 20 فاعلا مرجعيا

- نمية وتحسين جودة التكوين المهني

60.000 خريجا في أفق 2015

- التشغيل
- إحداث 115.000 منصب شغل في أفق 2015

6.3.6. *مخطط المغرب الاخضر*

تفعيلا للتوجهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تبنى قطاع الفلاحة بوزارة الفلاحة والصيد البحري مخطط المغرب الأخضر كاستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي، تهدف بالخصوص الى:

- إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة متوازنة مع مراعاة الخصوصيات
- تثمين الإمكانات واستثمار هوامش التطور
- مواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيواقتصادية
- مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العلمي

وتتمحور هذه الاستراتيجية الطموحة حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين بمختلف توجهاتهم في القطاع الفلاحي. وقد ارتكزت الاستراتيجية على دعامتين أساسيين هما: الفلاحة العصرية والفلاحة التضامنية.

الدعامة الأولى: تنمية قوية وجريئة لمحركات جديدة للنمو ذي القيمة المضافة العالية و/أو المنحى الإنتاجي حول أشكال جديدة للفاعلين المندمجين/المجمَّعين ذوي قدرات تسييرية قوية وعادلين اجتماعيا

الدعامة الثانية: التأهيل التضامني للفاعلين الأكثر هشاشة حول برامج للتأطير على الإنتاج/ التثمين والتجميع الاجتماعي والتحويل بكل جهة. وقد أولى مخطط المغرب الأخضر أهمية خاصة للفلاحة الصغيرة التضامنية ("الفلاحة العائلية") من خلال مواكبة وفق مقاربة تختلف حسب المنطقة. واحد من الأهداف هو تحويل هذا النوع من الفاعلين من الزراعات المعاشية نحو الزراعات المستدامة ذات دخل أفضل

كذلك، تم وضع إطار تحفيزي لتشجيع وتوفير التأمين للاستثمار الفلاحي الخاص، بهدف بلوغ استثمار إجمالي يزيد عن 150 مليار درهم في أفق 2020.

الأبعاد البيئية و"التكيف مع المتغيرات المناخية" توجدان في نفس مصاف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا، فإن المشاريع الموجهة إلى الفلاحة التضامنية تهدف إلى إحداث توازن بين التنمية البشرية والتدبير المعقلن للموارد الطبيعية.

مخطط المغرب الأخضر يضع ويحمل مشاريع فلاحية تشاركية ومندمجة ومستدامة لفائدة الساكنات الهشة. المشاريع الموجهة إلى الفلاحة الصغيرة تستجيب للحاجيات العملية لمجموع الفئات الاجتماعية، خاصة لفائدة النساء القرويات:

- تدعيم تنظيم النساء القرويات وتمثيليتهم داخل هيآت القرار بالجمعيات والتعاونيات التي تدير المشاريع من القمة على السافلة؛
- إحداث موارد للدخل المباشر في مختلف مكونات المشاريع (التشجير، تربية المواشي، تدعيم القدرات، تحويل المنتوجات، الولوج إلى التسويق)؛
- تدعيم قدراتهم ورصيدهم المعرفي التقليدي بواسطة التكوين وعمليات للمواكبة

ويرجى عموما من هذا المخطط المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل ومحاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي وكذا ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل.

7.3.6. *المبادرة الوطنية للتنمية البشرية*

"إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعا مرحليا، ولا برنامجا ظرفيا عابرا، وإنما هي ورش مفتوح ومستمر". من خطاب صاحب الجلالة 20 ماي 2005.

هكذا تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خطة تجعل الإنسان في صلب السياسات العمومية، ترتكز على منظومة قوية من القيم المتمثلة أساسا في احترام كرامة الإنسان وتقوية الشعور بالمواطنة، وتعزيز الثقة والانخراط المسؤول للمواطن. حيث تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والقضاء على الفقر والهشاشة ومجابهة كافة أشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. وللمبادرة الوطنية للتنمية البشرية اجهزة حكامة تتدرج من الوطني الى الجهوي ثم الاقليمي والمحلي، حيث تتجلى أهمية الدور الحكومي بالمبادرة باعتبارها الجهة المكلفة رسميا بتفعيلها ومتابعتها، حيث تم تكليف رئيس الحكومة بالسهر على الإشراف عليها، على أن تنكب الحكومة بكاملها على تجسيد هذه المبادرة ضمن برامج مندمجة وملموسة، كما أن الحكومة مطالبة بتخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة و بإنتاج مساطر المقاربة التشاركية واليات تدبير المشاريع من اجل نجاح هذا الورش الملكي الموجه للفئات الفقيرة في المجتمع المغربي او التي تعاني من الهشاشة والاقصاء وعدم المساواة ، وذلك انطلاقا من سنة 2005 الى يومنا هذا.

وعلى المستوى الإقليمي يترأس السيد والي طنجة اللجنة الاقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهي جهاز يبث في

المشاريع المقدمة من اللجان المحلية للمبادرة.

وتتجلى المهام المنوطة لها في:

- تجميع المبادرات المحلية للتنمية البشرية على صعيد العمالة
- التعاقد السنوي مع المستوى المركزي حول الموارد اللازمة للمبادرات المحلية للتنمية البشرية
- إعداد تقرير للجهاز المركزي حول مؤشرات تتبع الإنجازات وتطور مؤشرات التنمية البشرية.

وعلى المستوى المحلي تتكون اللجنة المحلية للتنمية البشرية بالمستوى المحلي من ممثلي منتخبي المقاطعة، رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، النسيج الجمعوي، المصالح التقنية اللاممركزة، السلطة المحلية.

ويترأس أشغالها رئيس المقاطعة وتتحدد مهامها في:

- المصادقة على المبادرات المحلية للتنمية البشرية
- إعداد اتفاقيات تمويل المبادرات المحلية للتنمية البشرية بتنسيق مع مختلف الشركاء المحليين المنخرطين في العملية
- فتح الاعتمادات المرصودة للمبادرات المحلية للتنمية البشرية المصادق
- الإشراف على تنفيذ البرامج والتتبع والمراقبة
- يسند إنجاز المشاريع بصفة تعاقدية إلى مسؤولي المصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية المعنية والجماعات المحلية والجمعيات.

ولقد عملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالجهة على انجاز مشاريع جد مهمة على المستوى الترابي مند سنة 2005 الى غاية سنة 2017 وذلك عبر دعم النسيج الثقافي والرياضي والبيئي ... عبر تشييد مجموعة من المرافق وخاصة ملاعب القرب ومراكز دعم قدرات الشباب والنساء ومراكز لدعم وادماج ذوي الاحتياجات الخاصة، واحداث مؤسسات التعليم الاولى بالإضافة الى الربط الاجتماعي للماء والكهرباء وتأهيل مجموعة من المرافق التعليمية والصحية وهو ما انعكس ايجابا على دعم التماسك الاجتماعي وتقليص اسباب الفقر والهشاشة والاقصاء الاجتماعي.

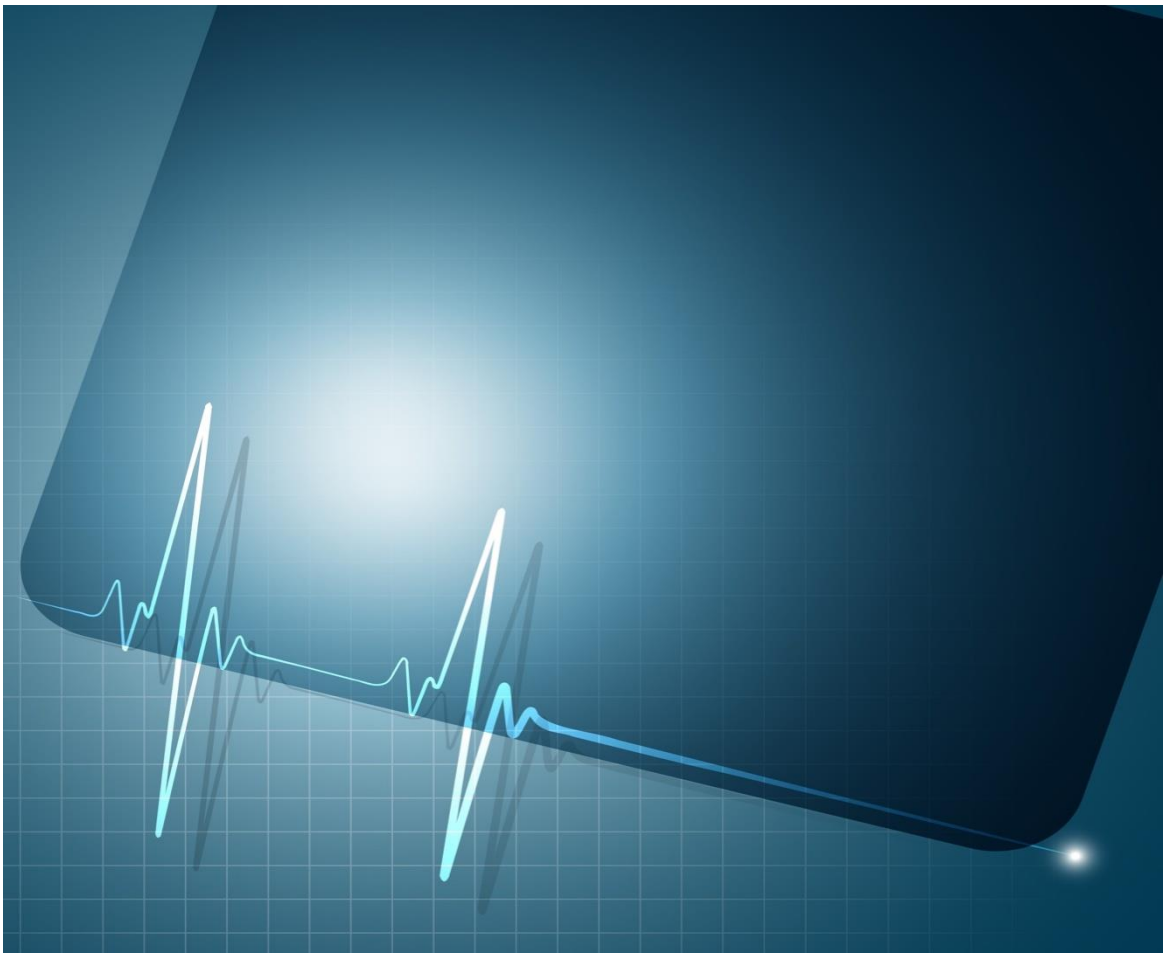

التشخيص والوضعية الراهنة

7. التشخيص والوضعية الراهنة حسب الإقليم

1.7. إقليم الحسيمة

1.1.7. التقسيم الإداري لإقليم الحسيمة

هو أحد الأقاليم الاستراتيجية الذي يكون جهة طنجة - تطوان - الحسيمة ويقع شمال البلاد، على الساحل المتوسطي. يحد شرقا بإقليم الدريوش وغربا بإقليم شفشاون وجنوبا بإقليميي تازة وتاونات. يضم الإقليم 5 جماعات حضرية بالإضافة الى 31 جماعة قروية. تبلغ نسبة التحضر في الإقليم 34% (4ème جهويا) بحيث تمثل فقط 6,4% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال الحضري، بعكس 18,4% التي تمثل النسبة من مجموع الساكنة الجهوية في المجال القروي. يعتمد اقتصاد الإقليم على قطاعين بالأساس: الصيد البحري والسياحة والتي سنتطرق اليهما فيما بعد.

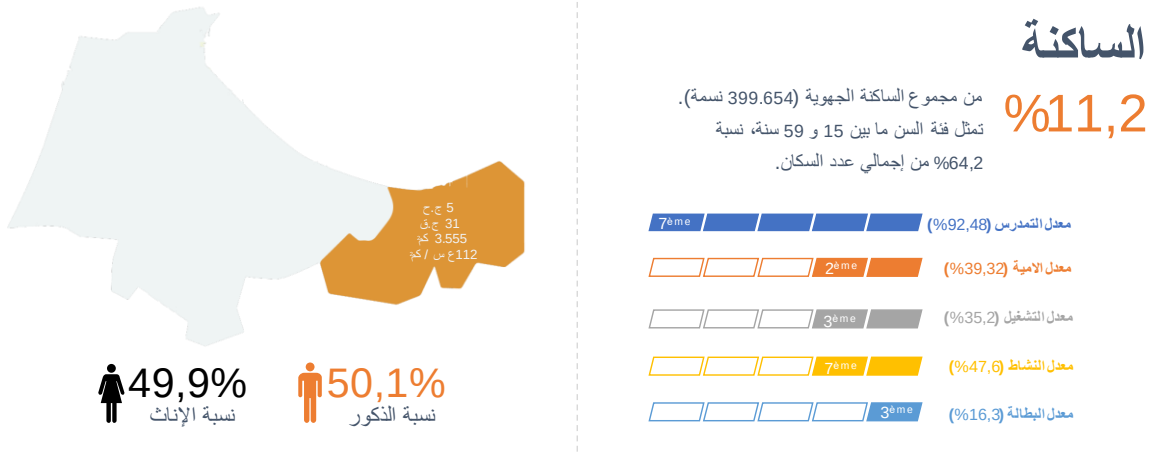

مبيان 37: معطيات عامة لإقليم الحسيمة حسب إحصائيات 2014

جدول 34: التقسيم الإداري لإقليم الحسيمة

الإقليم	الجماعات	القيادات	الدوائر
الحسيمة	بلدية الحسيمة		
	بلدية بني بوعياش		
	بلدية امزورن		
	بلدية تارجيست		
	بلدية أجدير		
	بني بوفراح	بني بوفراح	بني بوفراح
	سنادة		
	بني جميل	بني جميل	
	بني جميل مكسولين		
	أربعاء تاوريرت	أربعاء تاوريرت	بني اورياغل
	شكران		
	نكور	نكور	
	تيفروين		
	بني حذيفة	بني حذيفة	
	زاوية سيدي عبد القادر		
	بني عبد الله	بني عبد الله	
	آيت يوسف أو علي	آيت يوسف أو علي	
	لوطا		
	إيمرابتن	إيمرابتن	
	ازمورن	ازمورن	
	آيت قمرة		
	رواضي	رواضي	
	بني عمارت	بني عمارت	تارجيست
	سيدي بوزينب		
	سيدي بوتميم	سيدي بوتميم	
	زرقت		
	بني بشير		
	بني بونصر	بني بونصر	
	بني احمد اموكزان		
	كتامة	كتامة	كتامة
	تمزاوت		
	إيساغن	إيساغن	
	مولاي أحمد الشريف		
	تاغزوت	تبرانت	
	بني بوشبت		
	عبد الغاية سواحل	اكاون	

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 6147 الصادرة بتاريخ 29 أبريل 2013

1.1.7. *البنية التحتية*

الشبكة الطرقية: تمتد شبكة الطرق في إقليم الحسيمة على 643,7 كم، 588,7 كم منها معبدة ومتمركزة في منطقة ذات تضاريس وعرة وذات ركيزة هشة. لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع التي مازال بعضها يعرف عزلة كبيرة. معدل المسافة إلى أقرب طريق معبدة في المجال القروي: 4,98 كم (فوق المعدل الوطني: 3 كم).

جدول 35: التقسيم الإداري لإقليم الحسيمة

فئة الطرق	طرق معبدة (كم)	طرق غير معبدة (كم)	المجموع
الطريق الوطنية	286	37,02	323,02
الطريق الجهوية	46,68	-	46,68
الطريق الإقليمية	256	17,98	273,98
المجموع	**588,68**	**55**	**643,68**

المصدر: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

متوسط المسافات ومدة الرحلات بين مدينة الحسيمة وباقي مدن الجهة يتلخص كما يلي:

	طنجة		تطوان		المضيق		العرائش		وزان		القصر الكبير		شفشاون		باب تازة		اصيلا		زومي		بني منصور		باب برد	
	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)	المدة	المسافة (كم)
الحسيمة	H5 03	291	H4 06	234	H4 13	242	H5 38	344	H5 03	270	H6	367	H4 07	239	H3 48	195	H5 14	328	H5 41	280	H3 34	191	H2 50	151

لتعزيز شبكة الطرق في إقليم الحسيمة وفك العزلة، عدة مشاريع توجد في طور الإنجاز أهمها:

1. **قسم شفشاون – الحسيمة (غير مبرمج)**

- شفشاون – تارجيست: 149 كم (5 مليار درهم)

- تارجيست – اجدير: 64 كم (1,5 مليار درهم)

2. **الطريق السريع الحسيمة – تازة**: 148,5 كم في طور الإنجاز (3,3 مليار درهم).

- ستضمن ربط إقليم الحسيمة بالمناطق النائية وشبكة الطرق السيارة. كما انه سيعمل على ضمان تدفق حركة المرور (15.000 سيارة في اليوم). في طور الإنجاز قسم بني بوعياش - واد نكور على طول 14 كم بميزانية 275,8 مليون درهم.

3. **الحسيمة – الناظور غرب المتوسط:**

- ربط الناظور غرب المتوسط بالطريق السيار وجدة – فاس: في طور الدراسة (90 كم لربط الاقليم بالطريق

السيار منها 10 كم في نطاق جهة طنجة تطوان الحسيمة).

الموانئ: يحتل ميناء الحسيمة المركز الخامس على المستوى الوطني من حيث الإنتاج السمكي. الميناء مجهز لاستقبال السفن ذات الحمولة الإجمالية حتى 2.500 طن. عرف ميناء الحسيمة عدة مشاريع لتوسيع البنية التحتية في إطار تنمية قطاع الصيد والنقل البحري. من المشاريع التي أنجزت في 2007، إنشاء رصيف جديد بمساحة 11 هكتار وحوالي 3 هكتار من المساحات المفتوحة. أيضا تم افتتاح محطة ركاب جديدة من قبل الملك محمد السادس في يوليو 2007 والتي تربط الحسيمة بالميريا وملقة.

وعلاوة على ذلك، استفادت قرية الصيد لكالا إيريس، من برنامج التعاون المغربي- الياباني والذي يتضمن ما يلي:

مأوى الصيد - سوق السمك - مصنع للثلج - إدارات عمومية - محلات للصيادين - إضافة الى وحدة لتربية الأسماك.

المطارات: يلعب مطار الشريف الإدريسي الذي يقع على بعد 17 كم من مدينة الحسيمة، دورا هاما في التنمية الاقتصادية والسياحية للإقليم. لقد تم تجهيز المطار لاستقبال طائرات متوسطة المدى من نوع B737 وDC9 التي تربط المغرب وأوروبا.

القدرة الاستيعابية: 300.000 مسافر سنويا

الحركة الجوية: 47.276 طائرة في 2015

الشحن: 1,5 طن (65% كنسبة النمو بين 2013 و2014)

الماء الصالح للشرب: لدى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب مراكز الإنتاج والتوزيع في 26 مركز و387 دواوير التي يبلغ عدد سكانها حوالي 338.000 نسمة منها 218.000 في المجال القروي.

تصل إمدادات الماء الصالح للشرب في المناطق الحضرية الى جميع الجماعات الحضرية (الحسيمة، إمزورن، بني بوعياش، تارجيست، أجدير) وتشمل أيضا 3 مراكز شبه حضرية: بني حذيفة، ايساغن، تماسينت. مكن برنامج الاستثمار بين فترة 2000 و2016 (288,49 مليون درهم) من الوصول الى نسبة التغطية للماء الصالح الشرب في المناطق الحضرية الى 100%. لتعزيز هاته الإمدادات وضع برنامج الاستثمار 2016 – 2018 بميزانية 347,92 مليون درهم.

تشمل إمدادات الماء الصالح للشرب في المناطق القروية 18 مراكز اهمها: ايت قمرة، سيدي بوتميم، ازمورن، حد الرواضي، قلعة طوريس، كالا ايريس، الخ. بما فيها 367 دواوير تستهلك من امدادات جهوية. مكن برنامج الاستثمار بين فترة 2000 و2016 (387,293 مليون درهم) من الوصول الى نسبة التغطية للماء الصالح الشرب في المناطق

القروية 82% في نهاية 2016. لتعزيز هاته الإمدادات وضع برنامج الاستثمار 2016 – 2018 بميزانية 439,935 مليون درهم.

جدول 36: خطة التنمية الهيكلية المتكاملة لإقليم الحسيمة (2015-2019)

المشاريع والأهداف	الميزانية (م.د)
تحديث مستوى الربط لمدينة الحسيمة	15
تحديث مدينة أجدير: إعادة تأهيل وتوسيع شبكات مياه الشرب	5
الحفاظ على البيئة: إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي لأجدير وتوسيع محطة المعالجة لإمزورن وبني بوعياش	80
برنامج تعزيز الموارد المائية لتوريد الماء الصالح للشرب: تاغزوت، عبد الغاية السواحل، تمساوت، كتامة، إيساغن، بني أحمد اموكزان وبني بونصار	200
تعزيز الموارد المائية: محطة تحلية مياه البحر محطة	300
مجموع المشاريع	**600**

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء (ONEE)

الكهرباء: وصلت مبيعات المكتب الوطني للماء والكهرباء في إقليم الحسيمة لسنة 2014 الى 151,9 مليون كيلوواط ساعة مسجلا نسبة ربط بالشبكة 93,25% (أعلى من المعدل الوطني 91,6%). من ناحية برنامج الكهربة الشاملة (PERG) فقد تمت كهربة 731 قرية بإقليم الحسيمة.

مناطق الأنشطة الاقتصادية: يعتبر القطاع الصناعي في إقليم الحسيمة قطاعا ثانويا بحيث يتمحور أساسا على القطاعات التالية: الصناعة الغذائية التي تمثل 44,4% من الوحدات الصناعية والتي تتكون بالأساس من المخابز وصناعة الحلويات (33% من أجمالي الوحدات). ثاني قطاع صناعي هو قطاع الخشب الذي يمثل 21% من المنشئات الصناعية في الإقليم. من أهم المناطق الصناعية نعد:

- **المنطقة الصناعية إمزورن**

تم إنشاء أول منطقة صناعية في إقليم الحسيمة في 1998 في الجماعة الحضرية لإمزورن على مساحة إجمالية قدرها 55.426 م^2. تتكون المنطقة من 66 وحدة أرضية بحيث ان أكثر من 90% منها مشغلة. تحتوي المنطقة على 11 وحدة صناعية (مطحنة، ومصنع السميد، و3 وحدات لصنع الحلويات، ووحدة صغيرة لصناعة الأجور، ومصنع نجارة، ووحدة لحام، ووحدة لتعبئة وتغليف القطاني والتوابل، ووحدة لتعبئة وتغليف الفواكه الجافة، ووحدة للتبريد).

- **منطقة الأنشطة الاقتصادية أيت قمرة**

تقدم منطقة الأنشطة الاقتصادية أيت قمرة، المنجزة سنة 2011 على مساحة إجمالية قدرها 41 هكتارا، فضاء مناسبا لفائدة المستثمرين في القطاع الصناعي حيث توفر بنيات تحتية ذات جودة عالية، أثمنة تنافسية وتتواجد بأيت قمرة على

بعد 20 كم من مدينة الحسيمة. يتمحور تطوير هاته المنطقة على قطاعين أساسيين: الصناعة الغذائية (المنتوجات المجالية، الكبار، البقوليات، الصيد البحري وتربية الأحياء المائية) ومواد البناء والنجارة (الرخام ومواد البناء والنجارة والصناعة التقليدية المتعلقة بقطاع البناء).

القطاعات الاقتصادية: يتميز إقليم الحسيمة باقتصاد يعتمد بالأساس على قطاعين أساسيين هما قطاعي السياحة والصيد البحري مع وجود قطاع الصناعة هش وقطاع فلاحي معاشي بالأساس.

- **السياحة**

يتوفر إقليم الحسيمة على 26 وحدة إيوائية مصنفة موزعة على الشكل التالي:

جدول 37: تصنيف المنشآت الإيوائية في إقليم الحسيمة لسنة 2013

نوع المؤسسة	الصنف	العدد	عدد الأسرة
الفنادق	فنادق 1*	05	143
	فنادق 2*	05	256
	فنادق 3*	03	214
	فنادق 4*	06	822
	فنادق 5*	-	-
نزول		01	16
منازل		03	28
الإقامات السياحية		03	232
المجموع		26	1.711

المصدر: وزارة السياحة (إحصاءات السياحة في المغرب 2013)

كما تم إطلاق برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة (2015-2019)، والذي أطلق عليه اسم "الحسيمة، منارة المتوسط" والذي يتضمن عدة مشاريع سياحية وثقافية وبنيوية كبنا مطار الشريف الادريسي وتهيئة فضاءات ثقافية كبناء مسرح ومعهد موسيقى ودار للثقافة. وقد رصدت لهذا المشروع ميزانية 6,515 مليار درهم.

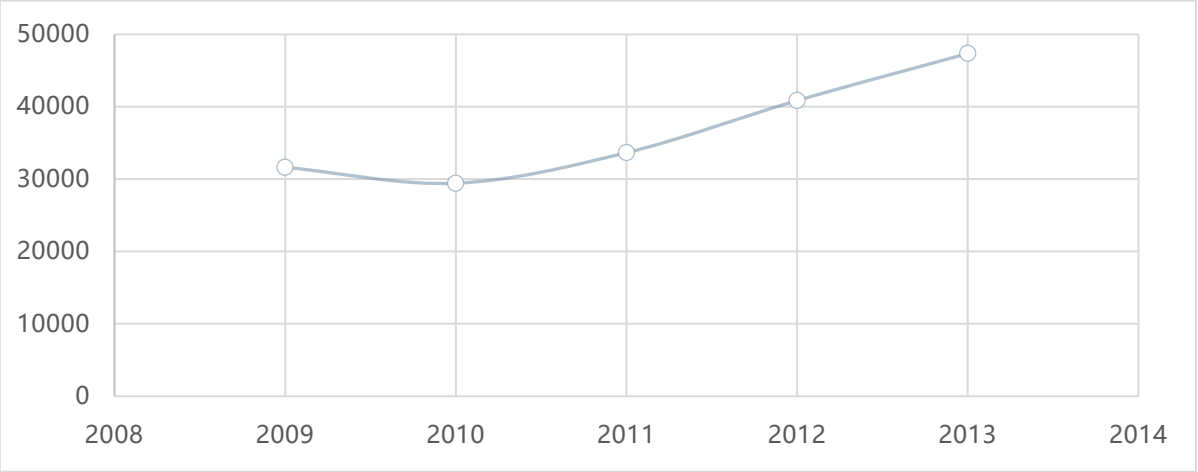

مبيان 38: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحة المصنفة بعمالة طنجة – أصيلة من سنة 2009 إلى 2013

خلال الفترة الممتدة من 2010 و2013، نلاحظ أن ليالي المبيت عرفت نموا ملحوظا، وذلك في حدود 1,7 ليال/الإقامة في 2013 كما بلغ عدد السياح الوافدين على الفنادق المصنفة بإقليم الحسيمة في نفس السنة 27.948 وافد (80,3% من السياحة الداخلية).

- **الفلاحة**

الموارد الطبيعية (الأراضي الفلاحية)

تمتد المساحات الصالحة للزراعة بإقليم الحسيمة على مساحة إجمالية تقدر ب 173.400 هكتار منها 172.081 هكتار تمثلها أراضي الملك، و343 و953 هكتار من الأراضي الجماعية والحبوس على التوالي. و23 هكتار كأراضي ملك الدولة. الأراضي المسقية تمثل فقط 16.029 هكتار (9,24% من المساحات الصالحة للزراعة) مما يدل على الطابع المعاشي الذي يتميز به قطاع الفلاحة بالإقليم. بينما الأراضي البورية تمتد على مساحة 157.371 هكتار.

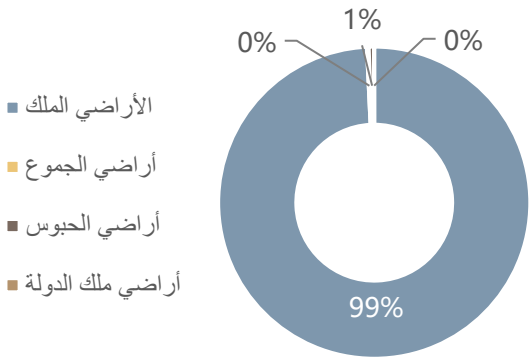

مبيان 39: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري

الإنتاج الفلاحي

تمثل الحبوب أكبر نسبة مزروعة بحيث تمتد على 83.420 هكتار، تليها أشجار الفواكه على مساحة 40.670 هكتار ثم زراعة القطاني على مساحة 1.020 هكتار والزراعات العلفية على مساحة 1.360 هكتار، وزراعات البواكر على مساحة 4.340 هكتار وزراعة الورديات على مساحة 5.870 هكتار.

فيما يخص تربية الماشية، سجل الإقليم في سنة 2015 نسبة 17,2% على الصعيد الجهوي بما يقرب 397.500 رأس (47.300 رأس من الأبقار، 235.400 رأس من الأغنام و114.800من الماعز).

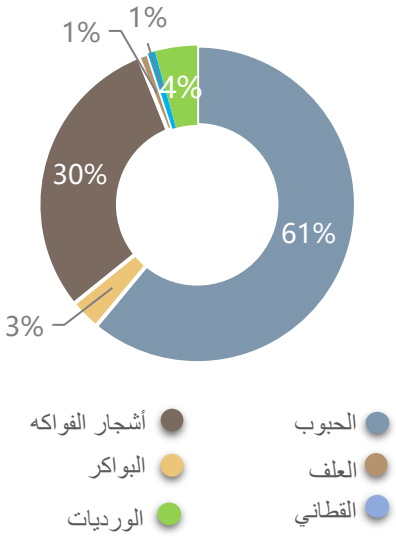

مبيان 40: الإنتاج الزراعي لإقليم الحسيمة 2015-2016

فيما يخص تربية النحل وإنتاج العسل، يتميز إقليم الحسيمة بمنتوج جيد ذو قيمة غذائية وتجارية عالية يكتسيها من نوعية النباتات الرحيقية المتواجدة بكثرة في المنطقة وبالخصوص نبات زعيترة المعروف محليا باسم زوي الذي يعتبر عسله الأكثر شهرة محليا.

جدول 38: تربية النحل في إقليم الحسيمة

عدد الاستغلاليات والإنتاج في إقليم الحسيمة

	عدد الخليات	عدد مربي النحل	إنتاج العسل بكغ	إنتاج الشمع بكغ
الاستغلاليات التقليدية	1.500	150	1.500	**1.500**
الاستغلاليات العصرية	11.308	500	45.232	**11.308**
المجموع	**12.808**	**650**	**46.732**	**12.808**

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة

- **الصيد البحري**

تمتد سواحل الدائرة البحرية لإقليم الحسيمة على طول 103 كم، من واد سيدي مفتوح غرب الإقليم نواحي إقليم شفشاون إلى حدود واد سيدي صالح بالجهة الشرقية ضواحي سيدي حساين إقليم الناظور. ويمتاز الشريط الساحلي بعدد كبير من نقط التفريغ مثل ميناء صغير بإنوارن تلا يوسف، وميناء كالا ايريس، بالإضافة إلى ملاجئ أخرى للقوارب، منها بادس، طوريس، أدوز، تقيت، الموجودة غرب الإقليم.

وفي غرب الإقليم، هناك عدد من القوارب يستقر البعض منها بساحل السواني ودوار أحديد وباذو ولعزيب وسامر ورأس كيلاطي وأولاد أمغار وسيد ادريس إجطي بحدود واد سيدي صالح، (المنطقة من دوار احديد إلى واد سيدي صالح تابعة

لإقليم عمالة الدريوش ترابيا، وبحرا لإقليم الحسيمة)، حسب المعطيات الواردة في الورقة التقنية عن قطاع الصيد البحري بالحسيمة.

ويجري تسويق منتوج الأسماك بالأسواق المحلية والإقليمية والوطنية، خاصة الأسماك السطحية مثل السردين والماكرو والشرن والشطون، ما عدا سمك التونة والرخويات منها (الأخطبوط) فهي تصدر إلى خارج الوطن عبر مدينة طنجة أو الناضور، وفق معلومات من المكتب الوطني للصيد، تتعلق بمبيعات السمك.

كما يمثل قطاع الصيد البحري دعامة أساسية للاقتصاد المحلي للمنطقة ولخلق فرص الشغل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. يوفر هذا القطاع حاليا في إقليم الحسيمة حوالي 7.000 منصب شغل، بينهم 3.200 بحارا، منهم 1.900 في وحدات الصيد الساحلي، و1.300 في قوارب الصيد التقليدي. كما يتوفر الإقليم على ثلاث موانئ، ميناء الحسيمة، ميناء كالا إيريس وميناء انوارن.

ورغم أن متوسط الإنتاج السنوي يقدر ب 12.000 طن، فإن هذا العدد عرف تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ الإنتاج السنوي في 2016 حوالي 5.330 طن بقيمة إجمالية قدرها 98,8 مليون درهم، مسجلا بذلك تراجعا ب 31% بالوزن و16% في القيمة مقارنة بعام 2015.

مبيان 41: توزيع أسطول الصيد والوزن والقيمة حسب موانئ الإقليم

المصدر: مندوبية المكتب الوطني للصيد البحري بالحسيمة

يستوعب ميناء الحسيمة عددا مهما من مراكب الصيد الساحلي الذي يتكون من ثلاثة أصناف التي تتجاوز حمولتها من 5 طن إلى ما فوق، مراكب صيد السردين ومراكب الصيد بالجر ومراكب الصيد بالخيط والذي بلغ عددها 80 مركبا في 2016، أما قطاع الصيد التقليدي بالدائرة البحرية، لميناء الحسيمة، فيشمل عددا من قوارب الصيد التقليدية التي يبلغ عددها حوالي 498 قارب صيد والتي لا تتعدى حمولتها طنين، ويشغل الأسطول أكثر من 1500 بحري.

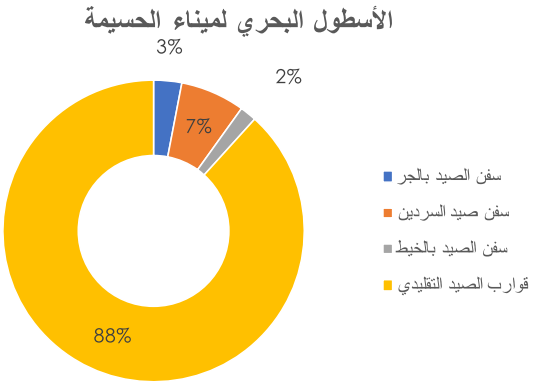

مبيان 42: الأسطول البحري لميناء الحسيمة

تستوعب قرية الصيد لكالا إيريس عددا مهما من مراكب الصيد الساحلي الذي يتكون من صنفين والتي تتجاوز حمولتها من 5 طن إلى ما فوق، مراكب صيد السردين ومراكب الصيد بالجر والذي بلغ عددها 18 مركبا في 2016، أما قطاع الصيد التقليدي بالدائرة البحرية، لميناء كالا ايريس، فيشمل عددا من قوارب الصيد التقليدية التي يبلغ عددها حوالي 74 قارب صيد.

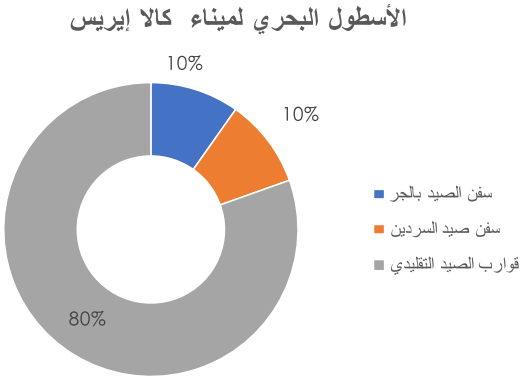

مبيان 43: الأسطول البحري لميناء كالا إيريس

يمثل ميناء إنوارن نقطة إفراغ استراتيجية بحيث يستوعب 28 قارب للصيد التقليدي مسجلا في 2016، 23,9 طنا و1,26 مليون درهم محققا ارتفاعا بنسبة 56% من الوزن و99% من القيمة بالنسبة لسنة 2015.

- **الصناعة والتجارة**

يتميز قطاع الصناعة بإقليم الحسيمة بكونه قطاعا ثانويا وضعيفا بحيث أنه يتكون من 90 وحدة صناعية مشغلة 905 عاملا ومسجلة 215,06 مليون درهم كرقم المعاملات.

جدول 39: الأرقام الكبرى لقطاع الصناعة بإقليم الحسيمة بآلاف درهم - 2013

الأرقام الكبرى لقطاع الصناعة بإقليم الحسيمة

عدد الوحدات الصناعية	رقم المعاملات	الصادرات	الإنتاج	الاستثمار	القيمة المضافة	مناصب الشغل
90	215.056	**1.302**	**215.056**	**1.507**	**50.050**	**905**

المصدر: مندوبية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمارات والاقتصاد الرقمي بالحسيمة

الهيكل الصناعي لإقليم الحسيمة

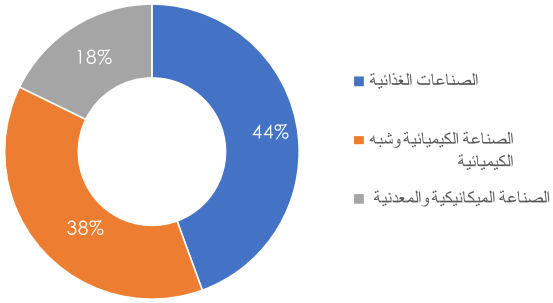

مبيان 44: الهيكل الصناعي لإقليم الحسيمة

يتكون قطاع الصناعة بالإقليم من وحدات صغيرة متوزعة بالأساس على 3 قطاعات، 40 وحدة في الصناعات الغذائية (مخبزات والبسكويت)، 34 وحدة في الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية (مصانع النجارة)، و16 وحدة في الصناعة الميكانيكية والمعدنية. 30 من هاته الوحدات متمركزة في مدينة الحسيمة و34 منها في دائرة بني اورياغل و20 في دائرة تارجيست و6 في دائرة بني بوفراح.

يعتبر قطاع التجارة في إقليم الحسيمة، قطاعا حيويا بحيث يستقطب نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات كما يشغل حوالي 13% من الساكنة النشيطة. يتميز قطاع التجارة بموسميته حيث يعرف أوج نشاطه في فصل الصيف بقدوم السياح الأجانب والمغاربة القاطنين بالخارج، لكن في فصل الشتاء يعرف فتورا حادا بسبب رحيل الزوار وأيضا بسبب ضعف القدرة الشرائية للساكنة المحلية. يتوفر الإقليم على 26 سوقا أسبوعيا ومنهم 4 في المدار الحضري، و4 أسواق جماعية في الحسيمة، وتارجيست، وإمزورن، وبني بوعياش. بالنسبة لأسواق الجملة، يتوفر الإقليم على سوق الجملة للأسماك، و16 مذابح، وسوق الخضر والفواكه.

3.1.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل

استند تعريف مساحات التدخل إلى مؤشرات آخر احصاء عام للسكان والسكنى لسنة 2014 بشأن خمسة جوانب اجتماعية: الأمية والتعليم والإمدادات بالماء الصالح الشرب والعزلة والربط بشبكة الكهرباء بحيث تم تحديد الحد الأدنى لكل جانب على النحو التالي:

- الأمية: 45% فما فوق
- التمدرس: أقل من 90%
- إمدادات الماء الصالح للشرب: أقل من 10%
- العزلة: أكثر من 3 كم
- الربط بشبكة الكهرباء: أقل من 91,6%

جدول 40: حدة العجز حسب الجماعات

المصدر: برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2017-2022

يمثل عدد سكان الجماعات المسجلة ل 5 نقاط من أصل 5، 10.202 نسمة (2,55% من إجمالي ساكنة الإقليم)، 74.571

	الجماعات	عدد السكان	المجموع
5 نقط العجز على 5	شكران	4750 نسمة	10202 نسمة
	زاوية سيدي عبد القادر	5452 نسمة	
4 نقط العجز على 5	بني جميل	9505 نسمة	74571 نسمة
	بني جميل مكسولين	9593 نسمة	
	تمزاوت	13711 نسمة	
	عبد الغاية سواحل	25817 نسمة	
	بني بشير	6527 نسمة	
	تيفروين	4231 نسمة	
	أربعاء تاوريرت	5187 نسمة	
3 نقط العجز على 5	ايساغن	14621 نسمة	89587 نسمة
	كتامة	17351 نسمة	
	رواضي	7118 نسمة	
	سنادة	9176 نسمة	
	بني عبد الله	5983 نسمة	
	إيمرابتن	6884 نسمة	
	سيدي بوزينب	3711 نسمة	
	بني عمارت	6625 نسمة	
	بني احمد اموكزان	9086 نسمة	
	بني بوشبت	9032 نسمة	
2 نقط العجز على 5	نكور	8963 نسمة	46062 نسمة
	بني حذيفة	3423 نسمة	
	زرقت	6691 نسمة	
	بني بونصر	7660 نسمة	
	مولاي أحمد الشريف	9765 نسمة	
	تاغزوت	5132 نسمة	
1 نقط العجز على 5	لوطا	4428 نسمة	4428 نسمة

نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة ل 4 نقاط من أصل 5 فما فوق (18,66% من إجمالي ساكنة الإقليم) و89.587 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة ل 3 نقاط من أصل 5 فما فوق (22,42% من إجمالي ساكنة الإقليم). نستنتج أن أكثر من 56% من إجمالي ساكنة الاقليم تعاني نوعا من أنواع العجز مسجلا ثالث أعلى نسبة على الصعيد الجهوي.

4.1.7. *التشخيص الإقليمي*

جدول 41: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية

التعليم والتكوين	
التعليم العالي	**المؤسسات:** ▪ وجود العديد من مؤسسات التعليم العالي ولكنها ذات طاقة استيعابية ضعيفة ▪ نسبة الازدحام عالية (مثلا الطاقة الاستيعابية لكلية العلوم بتطوان تبلغ 1.500 تلميذا في حين تستقطب ما يقرب 7.000 تلميذا) ▪ عدم وجود مؤسسات التعليم العالي في إقليم الحسيمة **الموارد البشرية:** ▪ ضعف الموارد البشرية: نسب مقلقة تلاميذ/موظفون إداريون بالنسبة لمعظم المؤسسات (تتراوح بين 28 و898 تلميذ لكل مدرس) ▪ نسبة ضعيفة من عدد الخريجين من التعليم العالي (فقط 2,5% من الساكنة الجهوية) **عروض التعليم:** ▪ رغم تعدد الديبلومات والشعب التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فإن معظمها يسجل نسب إدراج جد منخفضة ▪ عدم ملائمة عروض التعليم العالي مع احتياجات سوق الشغل
التكوين المهني	**المؤسسات:** ▪ عدم التوازن في توزيع مؤسسات التكوين المهني (15 مؤسسة في عمالة طنجة-أصيلة مقابل 4 مؤسسات في إقليم الحسيمة) **الموارد البشرية:** ▪ نسبة ضعيفة من عدد المتدربين (فقط 0,9% من الساكنة الإقليمية) **عروض التكوين:** ▪ عدم ملائمة عروض التكوين المهني مع احتياجات سوق الشغل
البنية التحتية	
الطرق	▪ لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع التي مازال بعضها يعرف عزلة كبيرة ▪ متوسط المسافة إلى أقرب طريق معبدة في الوسط القروي: 4,98 كم (أعلى من المعدل الوطني 3 كم) ▪ منطقة ذات تضاريس وعرة وذات ركيزة هشة مما يجعلها من الأقاليم الأكثر عزلة على الصعيد الجهوي
الماء والكهرباء	▪ معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب جد ضعيف (44,8%) مقارنة مع المعدل الوطني (73%) وخصوصا في الوسط القروي ▪ ارتفاع ميزانية مشاريع الربط الماء الصالح للشرب نظرا لبعد وعزلة بعض القرى والمناطق ▪ معدل الربط بشبكة الكهرباء (93,25%) يفوق المعدل الوطني (91,6%)
القطاعات الاقتصادية	

الفلاحة والمنتجات المحلية	▪ تعتبر الفلاحة من أهم القطاعات بالإقليم خصوصا إنتاج الحبوب الخريفية والزيتون والتين واللوز وتربية المواشي. كما أن لها دور جد مهم في استقرار الساكنة القروية على وجه الخصوص، رغم الاكراهات والصعوبات التي يعيشها هذا القطاع. ▪ ضعف تثمين وترويج المنتجات الفلاحية واستغلال الفوضوي للموارد المائية ▪ اعتماد الفلاحة التقليدية كمصدر وحيد للعيش ▪ القنب الهندي هو المدخول الأساسي لبعض الساكنة ▪ تبقى الفلاحة المسقية ضعيفة معاشية تقليدية لا يعتمد عليها في توفير دخلا قارا للساكنة
الصيد البحري	▪ يعد القطاع العمود الفقري للمدينة ويشغل عددا مهما من اليد العاملة ▪ تكلفة باهظة للمواد الأولية لعدم وجود إعفاءات ضريبية على المعدات المستوردة كالشباك مثلا ▪ سوء المراقبة والتدبير ينتج تطور النشاط أو الصيد الغير القانوني وتدهور الأسطول الذي أصبح لا يلبي معايير الجودة والسلامة وعدم احترام سلسلة التبريد والشروط الصحية ▪ الاستغلال المفرط للموارد البحرية ناتج عن عدم احترام الراحة البيولوجية واستعمال الشباك الممنوعة ▪ سوء تنظيم قنوات التسويق وعدم اعتماد آليات وسم وتثمين المنتجات البحرية إضافة الى تعدد الوسطاء التجاريين ▪ هجرة أرباب قوارب الصيد بسبب تكاثر متسارع للدلفين الأسود (نيكرو)
الصناعة والتجارة	▪ تعتبر الصناعة الحلقة الأضعف في النسيج الاقتصادي بالحسيمة. وحسب إحصاء 2014، فقد شغل القطاع الصناعي في الحسيمة 957 عاملا (11,6% من الساكنة النشيطة) ▪ وجود منطقة صناعية ذات أهمية يمكن أن تعزز فرص العمل في الإقليم ▪ توفر العقار ومناطق صناعية مجهزة مع امكانية تمديدها ▪ تعثر مسلسل التصنيع وصعوبة الحفاظ على الوحدات الصناعية المتواجدة ▪ نسيج صناعي غير متجانس وغياب يد عاملة مؤهلة ▪ ضعف التنسيق مع الجامعة على مستوى البحث والتطوير
السياحة والصناعة التقليدية	▪ يتوفر إقليم الحسيمة على عوامل ومؤهلات جذب سياحي مهمة كالشواطئ والمناطق الجبلية، المعالم الأثرية والتاريخية، إضافة إلى تواجد متنزه وطني طبيعي ▪ مساهمة القطاع السياحي تظل هامشية، باستثناء بعض المجالات الساحلية وعلى الخصوص مدينة الحسيمة والمناطق المحيطة بها التي تمارس جاذبية موسمية على السياح خلال موسم الصيف ▪ غياب استراتيجية لتعزيز وتأهيل المنتوج السياحي وابتكار أساليب جديدة، خاصة للسياحة الخدماتية والدولية وإعطاء السياحة القروية والجبلية حقها في الاهتمام جهويا ووطنيا ▪ غياب التعريف بالقدرات السياحية للإقليم، عدم استغلال المؤهلات الطبيعية والموروث الثقافي لخلق أنشطة اقتصادية وضعف التنسيق مع الفاعلين في القطاع وعدم تثمين وتعزيز جاذبية إقليم الحسيمة السياحية ▪ القطاع السياحي يعاني من عائقين هيكليين: ضعف القطاعات المعنية بالسياحة خصوصا الطاقة الإيوائية وصعوبة الولوج إلى المنطقة ▪ غياب مبادرات تحسيسية للقرويين مالكي المنازل، والجماعات المحلية بأهمية تطوير السياحة الإيكولوجية لتنمية المنطقة ▪ المنتوج السياحي المقدم أضحى تقليديا ويقتصر على الشمس والبحر ▪ ضعف البنيات التحتية (الطرق، المطارات، وسائل النقل، الاتصال..)، غياب الثقافة السياحية، غياب الإشهار بالمنطقة، غياب جمعيات مكونة في التسيير السياحي ▪ ضعف المهارات المهنية لدى نسبة كبيرة من العاملين في القطاع السياحي.

2.7. إقليم شفشاون

1.2.7. التقسيم الإداري لإقليم شفشاون

إقليم شفشاون هو أحد الأقاليم المنتمية الى جهة طنجة تطوان الحسيمة ويقع شمال البلاد في جبال الريف، على الساحل المتوسطي بواجهة بحرية تمتد على ما يفوق 120 كم وجنوبا بإقليمي وزان وتاونات وشرقا بإقليم الحسيمة وغربا بإقليمي تطوان والعرائش. يضم الإقليم جماعة حضرية (شفشاون) بالإضافة الى 27 جماعة قروية أهمها باب برد، باب تازة، الجبهة... تبلغ نسبة التحضر في الإقليم 12% (6ème جهويا) بحيث تمثل فقط 2,7% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال الحضري، بعكس 28,1% التي تمثل النسبة من مجموع الساكنة الجهوية في المجال القروي. يعتمد اقتصاد الإقليم على قطاعين بالأساس: السياحة والصناعة التقليدية.

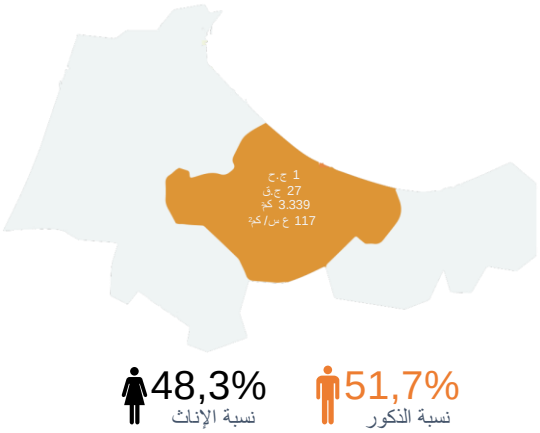

مبيان 45: معطيات عامة لإقليم شفشاون حسب إحصائيات 2014

جدول 42: التقسيم الإداري لإقليم شفشاون

الإقليم	الجماعات	القيادات	الدوائر
شفشاون	بلدية شفشاون		
	باب برد	باب برد	باب برد
	اونان		
	تمروت	تمروت	
	أمتار	الجبهة	الجبهة
	متيوة		
	واوزكان		
	بني رزين	بني رزين	
	بني سميح		
	بني أحمد الشرقية	بني أحمد	بني أحمد
	بني أحمد الغربية		
	واد المالحة	واد المالحة	
	المنصورة		
	باب تازة	باب تازة	باب تازة
	بني صالح		
	بني دركول		
	فيفي	فيفي	
	بني فغلوم		
	الدرادرة	تنقوب	
	تنقوب		
	لغدير		
	بني سلمان	أسفيان	بو أحمد
	بني منصور		
	بني بوزرة	بو أحمد	
	اسطيحة		
	تزكان		
	تلمبوط	تلمبوط	
	تاسيفت		

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 6147 الصادرة بتاريخ 29 أبريل 2013

2.2.7. البنية التحتية

الشبكة الطرقية: يتوفر إقليم شفشاون على شبكة طرقية مصنفة يبلغ طولها الإجمالي 543,20 كم، منها 531,80 كم مبنية ومعبدة (97,9%)، متمركزة في منطقة ذات تضاريس وعرة وذات ركيزة هشة.

لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع التي مازال بعضها يعرف عزلة كبيرة. معدل المسافة إلى أقرب طريق معبد في المجال القروي: 6,3 كم (فوق المعدل الوطني: 3 كم).

لتعزيز شبكة الطرق في إقليم شفشاون وفك العزلة، عدة مشاريع توجد في طور الإنجاز بإجمالي 448 كم بما في ذلك الطريق الرابطة بين ط. و2- بني منصور- ط. و16 والتي ستمتد على طول 37,73 كم بقيمة 45,3 مليون درهم. وط.ج 419 التي تربط باب تازة – حدود الإقليم على طول 52 كم بقيمة 34,7 مليون درهم وط.إ 4113 والتي تربط تمروت بالجبهة على طول 52 كيلومترا بقيمة 108 مليون درهم.

تتصنف شبكة الطرق في إقليم شفشاون كما يلي:

- ✓ 230,00 كم مصنفة في إطار الطرق الوطنية
- ✓ 101,10 كم مصنفة كطرق جهوية
- ✓ 212,10 كم مصنفة كطرق إقليمية (منها 200,70 كم معبدة)

مناطق الأنشطة الاقتصادية: سيتم إنجاز المنطقة الصناعية والخدماتية لشفشاون بشراكة بين عمالة إقليم شفشاون وبلدية شفشاون والجماعة القروية (الدردارة) ووكالة تنمية أقاليم شمال المغرب وشركاء مؤسساتيين آخرين. وسيضم المشروع، الذي سنجز على مساحة إجمالية تقدر بنحو 80 ألف متر مربع، فضاءات مخصصة للصناعات التحويلية الغذائية وتثمين النباتات الطبية والعطرية ووحدات لإنتاج الأجهزة الإلكترونية وأدوات الميكانيك إضافة الى أنشطة اقتصادية وخدماتية تتجاوب مع مؤهلات المنطقة الاقتصادية والبشرية. تقدر الميزانية الإجمالية لهذا المشروع بنحو 80 مليون درهم.

الماء الصالح للشرب: تبلغ نسبة الربط بالماء الصالح للشرب في إقليم شفشاون 51% حسب الوكالة الوطنية للماء والكهرباء بحيث نلاحظ تفاوت مهم مع معطيات المندوبية السامية للتخطيط (20,67%).

جدول 43: خطة التنمية الهيكلية المتكاملة لإقليم شفشاون (2015-2019)

المشاريع والأهداف	الميزانية (م.د)
ربط جماعات بني أحمد الشرقية، بني أحمد الغربية، بني فغلوم والمنصورة بشبكة الماء الصالح الشرب	152,1
ربط الساكنة القروية لقيادة بوحمد	280
مشاريع مبرمجة: تعزيز الربط بشبكة الما الصالح للشرب لمدينة شفشاون و14 جماعة قروية مجاورة ابتداء من سد مولاي بوشتة وطبقة المياه الجوفية لبوحمد	850
عدة مشاريع في طور الإنجاز: كهربة 58 قرية وإنجاز 1.600 تمديد	109,9
عدة مشاريع مبرمجة: كهربة 33 قرية وبناء أعمدة	247,2
مجموع المشاريع	**1639,2**

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء (ONEE)

الكهرباء: وصلت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 90,62% (أدنى نسبة على الصعيد الجهوي). من ناحية برنامج الكهربة الشاملة (PERG) فقد تمت كهربة 820 قرية بإقليم شفشاون.

القطاعات الاقتصادية: يتميز إقليم الحسيمة باقتصاد يعتمد بالأساس على قطاعين أساسيين هما قطاعي السياحة والصيد البحري مع وجود قطاع الصناعة هش وقطاع فلاحي معاشي بالأساس.

- **السياحة**

يتوفر إقليم شفشاون على 59 وحدة إيوائية مصنفة موزعة على الشكل التالي:

جدول 44: تصنيف المنشآت الإيوائية في إقليم شفشاون لسنة 2015

نوع المؤسسة	الصنف	العدد	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد المستخدمين
الفنادق	فنادق 1*	09	132	260	50
	فنادق 2*	05	113	200	49
	فنادق 3*	01	63	120	42
	فنادق 4*	01	55	110	35
الإقامات الفندقية (R. Hôtelière)	الدرجة الثانية	01	08	20	06
	الدرجة الثالثة	01	10	31	07
دور الضيافة (M. d'hôtes)	الدرجة الأولى	01	17	34	15
	الدرجة الثانية	31	246	505	159
الفنادق العائلية (Pensions)	الدرجة الثانية	01	10	20	04
المآوي (Auberges)	الدرجة الثانية	02	25	56	22
الملاجئ (Gîtes)	الدرجة الأولى	02	10	34	14
	الدرجة الثانية	03	11	39	15
المجموع		59	704	1.437	422

المصدر: وزارة السياحة (إحصاءات السياحة في المغرب 2015)

تشكل دور الضيافة لوحدها 35% من مجموع الطاقة الإيوائية المصنفة بإقليم شفشاون، مما يدل على أن هذا الشكل من الإيواء السياحي يلقى طلبا متزايدا من لدن السياح الوافدين على الإقليم. كما تشكل الفنادق من صنف نجمة واحدة ونجمتين ما يقارب 33% من الطاقة الإيوائية المصنفة بالإقليم.

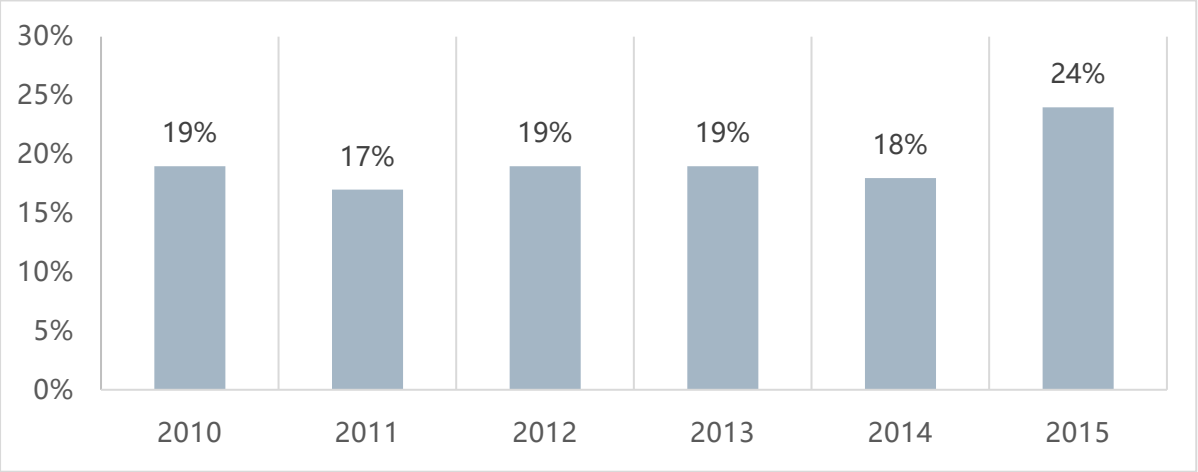

مبيان 46: تطور نسبة الملء بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بإقليم شفشاون من سنة 2010 إلى 2015

خلال الجدول يتبين أن نسبة الملء عرفت استقرارا بمعدل لا يتجاوز 24%، رغم التطور الحاصل على مستوى الطاقة الإيوائية المصنفة خلال الثلاث السنوات الأخيرة.

هذه النسبة مردها على وجه الخصوص إلى موسمية النشاط السياحي بالإقليم من جهة، ولا تعكس حقيقة عدد الوافدين على الإقليم الذين يقصدون وحدات الإيواء غير المهيكلة من جهة أخرى.

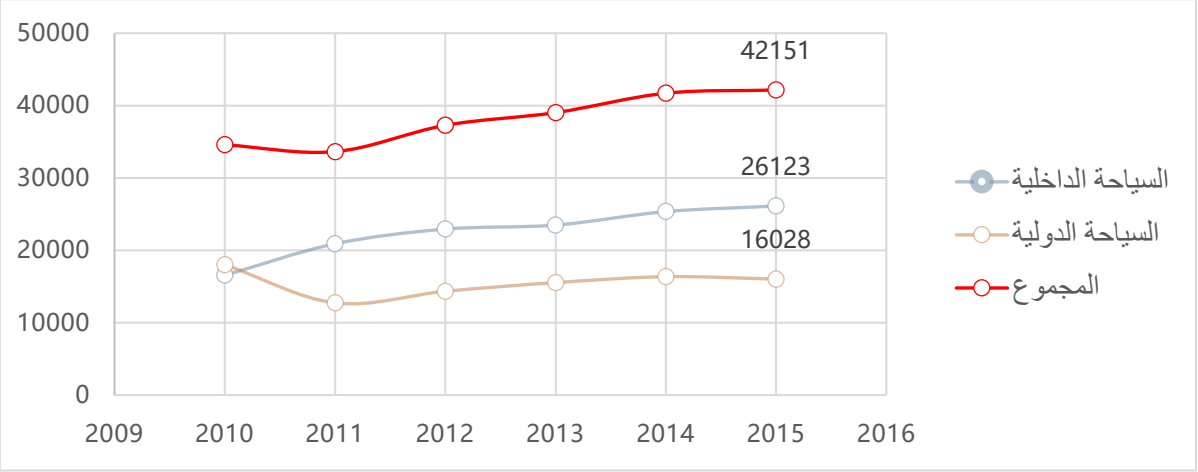

مبيان 47: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بإقليم شفشاون من سنة 2010 إلى 2015

خلال الفترة الممتدة من 2010 و2015، بلغ عدد السياح الوافدين على الفنادق المصنفة بإقليم شفشاون 228.374 سائح. قياسا مع الحجم الإجمالي للوافدين والذي تم تسجيله خلال الفترة المذكورة على مستوى الفنادق المصنفة، يلاحظ أن السياحة الداخلية تشكل حوالي 59% من المجموع العام للوافدين.

- **الفلاحة**

الموارد الطبيعية (الأراضي الفلاحية)

تمتد المساحات الصالحة للزراعة بإقليم شفشاون على مساحة إجمالية تقدر ب 106.676 هكتار منها 105.398 هكتار تمثلها أراضي الملك، و201 و748 هكتار من الأراضي الجماعية والحبوس على التوالي، 321 هكتار كأراضي ملك الدولة، و8 هكتارات كأراضي الكيش. الأراضي المسقية تمثل فقط 9.353 هكتار (8,77% من المساحات الصالحة للزراعة) مما يدل على الطابع المعاشي الذي يتميز به قطاع الفلاحة بالإقليم. بينما الأراضي البورية تمتد على مساحة 97.323 هكتار.

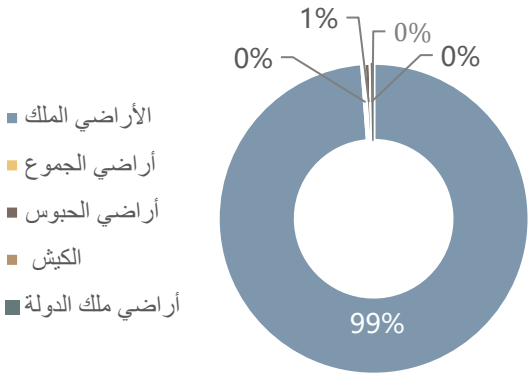

مبيان 48: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري

الإنتاج الفلاحي

تمثل الحبوب أكبر نسبة مزروعة بحيث تمتد على 34.870 هكتار، تليها أشجار الفواكه على مساحة 51.440 هكتار ثم زراعة القطاني على مساحة 3.220 هكتار والزراعات العلفية على مساحة 2.100 هكتار، وزراعات البواكر على مساحة 180 هكتار، وزراعات الورديات على مساحة 10.190 هكتار ثم الزراعات الصناعية على مساحة 30.000 هكتار.

فيما يخص تربية الماشية، يمثل الإقليم نسبة 26,7% على الصعيد الجهوي بما يقرب 615.700 رأس (101.400 رأس من الأبقار، 143.400 رأس من الأغنام و370.900 من الماعز).

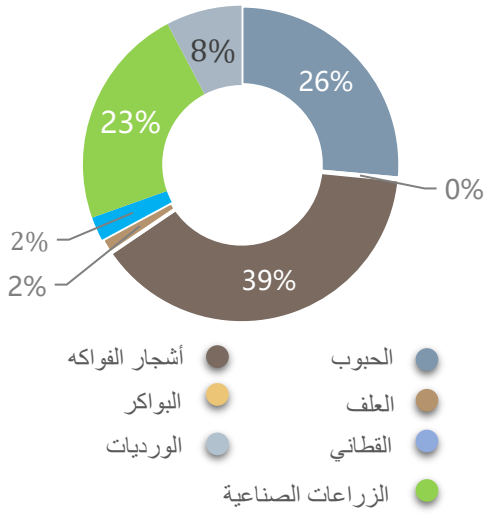

مبيان 49: الإنتاج الزراعي لإقليم شفشاون 2015-2016

فيما يخص تربية النحل وإنتاج العسل، يضم إقليم شفشاون حاليا حوالي 20 تعاونية ينضوي فيها زهاء 400 من مربي النحل كما توفر ما يقارب 80 منصب شغل قار و300 منصب موسمي، وهي تعاونيات عائلية، في الغالب، وتغطي مجالا جغرافيا محدودا. تتميز المنطقة بمنتوج جيد ذو قيمة غذائية وتجارية عالية يكتسيها من نوعية النباتات الرحيقية المتواجدة بكثرة في المنطقة.

جدول 45: تربية النحل في إقليم شفشاون

عدد الاستغلاليات والإنتاج في إقليم وزان

عدد الخليات		المجموع	عدد مربي النحل	إنتاج العسل بكغ
تقليدية	عصرية			
5.000	6.400	11.400	400	**79.000**

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة

- **الصيد البحري**

تتميز الجهة الساحلية لإقليم شفشاون، بكثرة الشواطئ على طول امتداد الطريق الوطنية الساحلية رقم 16، ابتداء من قاع أسراس وصولا إلى الجبهة. ويمتاز الشريط الساحلي بنقطة التفريغ في تارغة وقرية الصيد الشماعلة بالإضافة إلى ميناء الجبهة.

ويجري تسويق منتوج الأسماك بالأسواق المحلية والإقليمية والوطنية، خاصة الأسماك السطحية مثل السردين والماكرو والشرن والشطون، ما عدا سمك التونة والرخويات منها (الأخطبوط) فهي تصدر إلى خارج الوطن عبر مدينة طنجة أو الناضور، وفق معلومات من المكتب الوطني للصيد، تتعلق بمبيعات السمك.

كما يمثل قطاع الصيد البحري دعامة أساسية للاقتصاد المحلي للمنطقة ولخلق فرص الشغل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. يتكون الاسطول البحري من 425 وحدة بحيث تمثل قوارب الصيد البحري نسبة 97,2% من إجمالي الاسطول.

سجل متوسط الإنتاج لسنة 2016 حوالي 2.481 طن، بحيث عرف نموا ملحوظا (11%) مقارنة مع سنة 2015.

بلغت القيمة الإجمالية لسنة 2016، 21,7 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا ب 17,4% مقارنة بعام 2015.

3.2.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل

استند تعريف مساحات التدخل إلى مؤشرات آخر احصاء عام للسكان والسكنى لسنة 2014 بشأن خمسة جوانب اجتماعية: الأمية والتعليم والإمدادات بالماء الصالح الشرب والعزلة والربط بشبكة الكهرباء بحيث تم تحديد الحد الأدنى لكل جانب على النحو التالي:

- الأمية: 45% فما فوق
- التمدرس: اقل من 90%
- إمدادات الماء الصالح للشرب: اقل من 10%
- العزلة: أكثر من 3 كم

- لربط بشبكة الكهرباء: اقل من 91,6%

جدول 46: حدة العجز حسب الجماعات

	الجماعات	عدد السكان	المجموع
5 نقط العجز على 5	متيوة	9055 نسمة	34076 نسمة
	اونان	25021 نسمة	
4 نقط العجز على 5	تلمبوط	8481 نسمة	98841 نسمة
	بني بوزرة	16568 نسمة	
	أمتار	10574 نسمة	
	بني سميح	16987 نسمة	
	المنصورة	15820 نسمة	
	واد المالحة	13639 نسمة	
	واوزكان	16772 نسمة	
3 نقط العجز على 5	تزكان	12773 نسمة	132344 نسمة
	تاسيفت	7363 نسمة	
	بني سلمان	24217 نسمة	
	اونان	25021 نسمة	
	بني فغلوم	10378 نسمة	
	بني أحمد الغربية	12978 نسمة	
	بني أحمد الشرقية	12866 نسمة	
	تمروت	26748 نسمة	
2 نقط العجز على 5	باب تازة	22787 نسمة	96710 نسمة
	الدرادرة	11547 نسمة	
	تنقوب	9236 نسمة	
	بني صالح	11347 نسمة	
	باب برد	20895 نسمة	
	بني رزين	20898 نسمة	
1 نقط العجز على 5	اسطيحة	11591 نسمة	34446 نسمة
	بني دركول	14779 نسمة	
	فيفي	8076 نسمة	

المصدر: برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2017-2022

يمثل عدد سكان الجماعات المسجلة ل 5 نقاط من أصل 5، 34.076 نسمة (7,45% من إجمالي ساكنة الإقليم)، 98.841 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة ل 4 نقاط من أصل 5 فما فوق (21,61% من إجمالي ساكنة الإقليم) و132.344 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة ل 3 نقاط من أصل 5 فما فوق (28,93% من إجمالي ساكنة الإقليم). نستنتج أن أكثر من 86% من إجمالي ساكنة الاقليم تعاني نوعا من أنواع العجز مسجلة أعلى نسبة على الصعيد الجهوي.

4.2.7. *التشخيص الإقليمي*

جدول 47: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية

التعليم والتكوين	
التعليم العالي	**المؤسسات:** ▪ وجود العديد من مؤسسات التعليم العالي ولكنها ذات طاقة استيعابية ضعيفة ▪ نسبة الازدحام عالية (مثلا الطاقة الاستيعابية لكلية العلوم بتطوان تبلغ 1.500 تلميذا في حين تستقطب ما يقرب 7.000 تلميذا) ▪ عدم وجود مؤسسات التعليم العالي في إقليم شفشاون **الموارد البشرية:** ▪ ضعف الموارد البشرية: نسب مقلقة تلاميذ/موظفون إداريون بالنسبة لمعظم المؤسسات (تتراوح بين 28 و898 تلميذ لكل مدرس) ▪ نسبة ضعيفة من عدد الخريجين من التعليم العالي (فقط 2,5% من الساكنة الجهوية) **عروض التعليم:** ▪ رغم تعدد الديبلومات والشعب التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فإن معظمها يسجل نسب إدراج جد منخفضة ▪ عدم ملائمة عروض التعليم العالي مع احتياجات سوق الشغل
التكوين المهني	**المؤسسات:** ▪ عدم التوازن في توزيع مؤسسات التكوين المهني (15 مؤسسة في عمالة طنجة-أصيلة مقابل 3 مؤسسات في إقليم شفشاون) **الموارد البشرية:** ▪ نسبة ضعيفة من عدد المتدربين (فقط 0,58% من الساكنة الإقليمية) **عروض التكوين:** ▪ عدم ملائمة عروض التكوين المهني مع احتياجات سوق الشغل
البنية التحتية	
الطرق	▪ لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع التي مازال بعضها يعرف عزلة كبيرة ▪ متوسط المسافة إلى أقرب طريق معبدة في الوسط القروي: 6,3 كم (أعلى من المعدل الوطني 3 كم) ▪ منطقة ذات تضاريس وعرة وذات ركيزة هشة مما يجعلها من الأقاليم الأكثر عزلة على الصعيد الجهوي

الماء والكهرباء	▪ معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب جد ضعيف (20,67%) مقارنة مع المعدل الوطني (73%) وخصوصا في الوسط القروي ▪ ارتفاع ميزانية مشاريع الربط الماء الصالح للشرب نظرا لبعد وعزلة بعض القرى والمناطق ▪ معدل الربط بشبكة الكهرباء (90,62%) اقل من المعدل الوطني (91,6%)
القطاعات الاقتصادية	
الفلاحة والمنتجات المحلية	▪ توفر موارد طبيعية مهمة ومؤهلات غير مستغلة (الزيتون، المنتجات المحلية، الخ) ▪ غطاء غابوي ووجود بعض المجال لممارسة أنشطة فلاحية بديلة للزراعة الأحادية التي يعرفها الإقليم ▪ ضعف تثمين وترويج المنتجات الفلاحية واستغلال الفوضوي للموارد المائية ▪ ضعف دعم الفلاحين في استصلاح الأراضي واستعمال المكننة وتوفير الأسمدة ▪ تعدد الوسطاء مما يسبب في انخفاض مدخول الفلاح الصغير والمتوسط ▪ ضرورة إنشاء هيئة لترويج وتسويق المنتوجات الفلاحية والعمل على ابراز الهوية لكل إقليم حسب خصوصيته
الصيد البحري	▪ يتوفر الإقليم على ميناء مهم بالجبهة نظرا لموقعه الاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط ويستقطب عددا مهما من المراكب الآتية من المضيق، الحسيمة والناظور لتفريغ الأسماك أو للتزود بالثلج والمحروقات والماء إضافة الى ميناء الشماعلة ونقط التفريغ بكل من أمتار وقاع أسراس وتارغة ▪ يواجه القطاع إكراهات بنيوية وتنظيمية ناتجة عن نشاط غير مهيكل وتقليدي بامتياز بالرغم من أنه أساسي لساكنة الواجهة الساحلية للإقليم ▪ غياب مشاريع تربية الأسماك والصدفيات داخل مساحات مغلقة أو شبه مغلقة) البرك والأحواض والأقفاص العائمة (رغم المؤهلات الذي يوفرها الإقليم في هذا المجال
الصناعة والتجارة	▪ يتوفر إقليم شفشاون على 18 مؤسسة صناعية تمثل أقل من 2% من مجموع المؤسسات الصناعية بالجهة. ويوفر النسيج الصناعي للإقليم ما يقارب 196 منصب عمل وبمشاركة جد ضعيفة في الإنتاج الصناعي الجهوي ▪ مشروع إنجاز منطقة صناعية وخدماتية لشفشاون بالجماعة القروية (الدردارة) على مساحة إجمالية تقدر بنحو 80 ألف متر مربع، سيمكن الإقليم من تثمين مجموعة من المنتجات المحلية إضافة إلى خلق أنشطة اقتصادية وخدماتية تتجاوب مع مؤهلات المنطقة الاقتصادية والبشرية
السياحة والصناعة التقليدية	▪ ربط الشريط الساحلي بالمواقع الخلفية للإقليم فرصة ستعطي قيمة مضافة للساحل والعكس صحيح ▪ طاقة استيعابية ضعيفة 1.437 سرير ▪ عدم وجود مسارات سياحية متكاملة وجذابة (التنشيط وتعزيز التراث) ▪ عدم وجود بنية تحتية ومناطق أنشطة ملائمة ومرئية للزبناء المحليين والسياح ▪ غياب الإحصاءات الرسمية وخصوصا بالنسبة للمؤسسات الغير المصنفة مما يجعل تقييم النشاط السياحي في الإقليم أمرا صعبا ▪ تثمين منخفض للمقومات السياحية في الإقليم (التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية (محمية بو هاشم ومنتزه تلسمطان)، والثقافة، والمناطق الجبلية، الخ) وعدم وجود عروض سياحية مناسبة لخصوصيات الإقليم الطبيعية والثقافية، الشاطئ، الخ

3.7. إقليم وزان

1.3.7. *التقسيم الإداري لإقليم وزان*

إقليم وزان هو أحد الأقاليم المنتمية الى جهة طنجة تطوان الحسيمة ويقع شمال غرب المغرب، يحد شمالا بإقليمي شفشاون والعرائش وغربا بإقليم القنيطرة وجنوبا بإقليم سيدي قاسم وشرقا بإقليم تاونات. يضم الإقليم 1 جماعة حضرية (وزان) بالإضافة الى 16 جماعة قروية أهمها زومي، مصمودة، سيدي أحمد الشريف... تبلغ نسبة التحضر في الإقليم 23% (5ème جهويا) بحيث تمثل فقط 3,3% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال الحضري و16,2% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال القروي. يعتمد اقتصاد الإقليم على قطاعين بالأساس: الفلاحة والصناعة التقليدية.

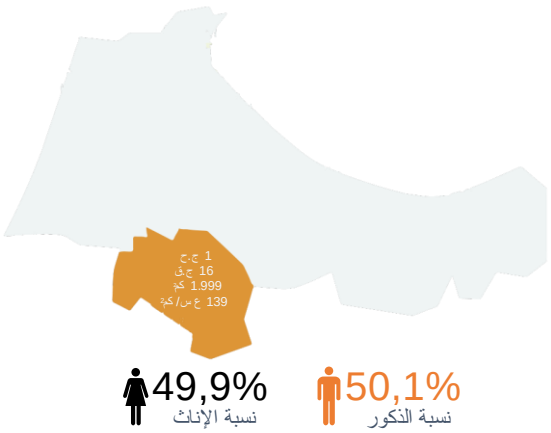

الساكنة

%8,4

من مجموع الساكنة الجهوية (300.637 نسمة).
تمثل فئة السن ما بين 15 و 59 سنة، نسبة 60%
من إجمالي عدد السكان.

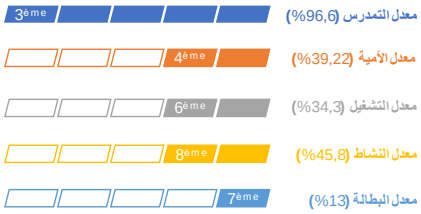

مبيان 50: معطيات عامة لإقليم وزان حسب إحصائيات 2014

جدول 48: التقسيم الإداري لإقليم وزان

الإقليم	الجماعات	القيادات	الدوائر
العرائش	بلدية وزان		
	أمزفرون	أمزفرون	وزان
	مصمودة		
	بني كلة	سيدي رضوان	
	سيدي رضوان		
	لمجاعرة	لمجاعرة	
	ونانة		
	تروال	تروال	
	ازغيرة		
	سيدي أحمد الشريف	سيدي بوصبر	
	سيدي بوصبر		
	ابريكشة	ابريكشة	مقريصات
	أسجن		
	مقريصات	مقريصات	
	عين بيضاء		
	قلعة بوقرة	قلعة بوقرة	زومي
	زومي	زومي	

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 6147 الصادرة بتاريخ 29 أبريل 2013

2.3.7. *البنية التحتية*

الشبكة الطرقية: يتوفر إقليم وزان على شبكة طرقية مصنفة يبلغ طولها الإجمالي 451,7 كم، منها 438,5 كم مبنية ومعبدة (97%). معدل المسافة إلى أقرب طريق معبد في المجال القروي: 3,87 كم (فوق المعدل الوطني: 3 كم).

تتصنف شبكة الطرق في إقليم وزان كما يلي:

- ✓ 56,20 كم مصنفة في إطار الطرق الوطنية
- ✓ 78,20 كم مصنفة كطرق جهوية
- ✓ 317,27 كم مصنفة كطرق إقليمية (منها 304,10 كم معبدة)

الماء الصالح للشرب: تبلغ نسبة الربط بالماء الصالح للشرب في إقليم وزان 94% حسب الوكالة الوطنية للماء والكهرباء بحيث نلاحظ تفاوت مهم مع معطيات المندوبية السامية للتخطيط (31,4%).

جدول 49: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لإقليم وزان

	عدد الدواوير	الساكنة المستفيدة	الميزانية م. د	الجماعات
المشاريع المنجزة	146	52755	113	بني كلة، أسجن، زومي...
المشاريع في طور الإنجاز	175	102354	275	قلعة بوقرة، زومي، مقريصات...
المشاريع في طور الدراسة	40	21673	45	سيدي بوصبر، سيدي أحمدالشريف
المجموع	**360**	**176663**	**433**	

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء

الكهرباء: سجلت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 90,87% (أقل من المعدل الوطني 91,6%).

القطاعات الاقتصادية: يتميز إقليم وزان باقتصاد يعتمد بالأساس على قطاع الفلاحة وبالخصوص على الزراعات الزيتية مع وجود قطاع صناعي ضعيف يعتمد على الصناعات الغذائية (معاصر الزيتون). ويتوفر الإقليم أيضا على صناعة تقليدية مهمة تتجلى في المنتوجات الصوفية كما يعرف الإقليم بسياحته الدينية لوجود الزاوية الوزانية وإحياء الهيلولة بالنسبة لليهود الذين يحجون كل عام إلى أسجن.

- **السياحة**

يتوفر إقليم تطوان على 03 وحدة إيوائية مصنفة موزعة على الشكل التالي:

جدول 50: تصنيف المنشآت الإيوائية في إقليم تطوان لسنة 2015

نوع المؤسسة	الصنف	العدد	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد المستخدمين
الفنادق	فنادق 1*	01	17	24	05
	فنادق 2*	01	28	64	12
ضيعة سياحية	الدرجة الثانية	01	02	08	05
المجموع		**03**	**47**	**96**	**22**

المصدر: وزارة السياحة (احصاءات السياحة في المغرب 2015)

رغم المؤهلات السياحية التي يتوفر عليها إقليم وزان، نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع السياحة بإقليم وزان يتميز بطاقة إيوائية جد ضعيفة بحيث يتوفر فقط على 3 منشآت سياحية.

- **الفلاحة**

الموارد الطبيعية (الأراضي الفلاحية)

تمتد المساحات الصالحة للزراعة بإقليم وزان على مساحة إجمالية تقدر ب 14.482 هكتار منها 13.034 هكتار تمثلها أراضي الملك، و579 و435 هكتار من الأراضي الجماعية والحبوس على التوالي.

435 هكتار تمثلها أراضي ملك الدول

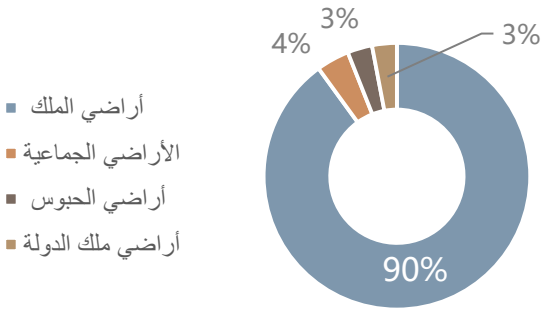

مبيان 51: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري

الإنتاج الفلاحي

تمثل الحبوب أكبر نسبة مزروعة بحيث تمتد على 82.210 هكتار، تليها وأشجار الفواكه على مساحة 55.340 هكتار، ثم القطاني على مساحة 6.600 هكتار، والورديات على مساحة 4.730 هكتار، والزراعات العلفية على مساحة 2.540 هكتار، وزراعة البواكر على مساحة 700 هكتار.

3.3.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل

استند تعريف مساحات التدخل إلى مؤشرات آخر احصاء عام للسكان والسكنى لسنة 2014 بشأن خمسة جوانب اجتماعية: الأمية والتعليم والإمدادات بالماء الصالح الشرب والعزلة والربط بشبكة الكهرباء.

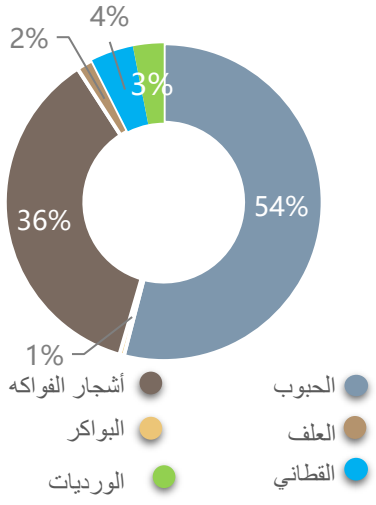

مبيان 52: الإنتاج الزراعي لإقليم وزان 2015-2016

جدول 51: حدة العجز حسب الجماعات

	الجماعات	عدد السكان	المجموع
3 نقط العجز على 5	مقريصات	8911 نسمة	90583 نسمة
	زومي	36223 نسمة	
	أمزفرون	6973 نسمة	
	مصمودة	16106 نسمة	
	ونانة	12794 نسمة	
	سيدي أحمد الشريف	9576 نسمة	
2 نقط العجز على 5	عين بيضاء	11941 نسمة	99423 نسمة
	أسجن	13027 نسمة	
	بني كلة	16049 نسمة	
	قلعة بوقرة	16163 نسمة	
	تروال	12621 نسمة	
	ازغيرة	15503 نسمة	
	لمجاعرة	14119 نسمة	
1 نقط العجز على 5	ابريكشة	9232 نسمة	38929 نسمة
	سيدي رضوان	19169 نسمة	
	سيدي بوصبر	10528 نسمة	

المصدر: برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2017-2022

يمثل عدد سكان الجماعات المسجلة ل 3 نقاط من أصل 5، 90.583 نسمة (30,14% من إجمالي ساكنة الإقليم)، 99.423 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة لنقطتين من أصل 5 فما فوق (33,08% من إجمالي ساكنة الإقليم) و38.929 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة لنقطة من أصل 5 فما فوق (12,95% من إجمالي ساكنة الإقليم). نستنتج ان أكثر من 76% من إجمالي ساكنة الاقليم تعاني نوعا من أنواع العجز مسجلة ثاني أعلى نسبة على الصعيد الجهوي.

4.3.7. *التشخيص الإقليمي*

جدول 52: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية

التعليم والتكوين	
التعليم العالي	**المؤسسات:** ▪ وجود العديد من مؤسسات التعليم العالي ولكنها ذات طاقة استيعابية ضعيفة ▪ نسبة الازدحام عالية (مثلا الطاقة الاستيعابية لكلية العلوم بتطوان تبلغ 1.500 تلميذا في حين تستقطب ما يقرب 7.000 تلميذا) ▪ عدم وجود مؤسسات التعليم العالي في إقليم وزان **الموارد البشرية:** ▪ ضعف الموارد البشرية: نسب مقلقة تلاميذ/موظفون إداريون بالنسبة لمعظم المؤسسات (تتراوح بين 28 و898 تلميذ لكل مدرس) ▪ نسبة ضعيفة من عدد الخريجين من التعليم العالي (فقط 2,5% من الساكنة الجهوية) **عروض التعليم:** ▪ رغم تعدد الديبلومات والشعب التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فإن معظمها يسجل نسب إدراج جد منخفضة ▪ عدم ملائمة عروض التعليم العالي مع احتياجات سوق الشغل
التكوين المهني	**المؤسسات:** ▪ عدم التوازن في توزيع مؤسسات التكوين المهني (15 مؤسسة في عمالة طنجة-أصيلة مقابل مؤسستين في إقليم وزان) **الموارد البشرية:** ▪ نسبة ضعيفة من عدد المتدربين (فقط 0,54% من الساكنة الإقليمية) **عروض التكوين:** ▪ عدم ملائمة عروض التكوين المهني مع احتياجات سوق الشغل
البنية التحتية	
الطرق	▪ لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع ▪ متوسط المسافة إلى أقرب طريق معبدة في الوسط القروي: 3,87 كم (أعلى من المعدل الوطني 3 كم)
الماء والكهرباء	▪ معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب جد ضعيف (31,40%) مقارنة مع المعدل الوطني (73%) وخصوصا في الوسط القروي ▪ ارتفاع ميزانية مشاريع الربط الماء الصالح للشرب نظرا لبعد وعزلة بعض القرى والمناطق ▪ معدل الربط بشبكة الكهرباء (90,87%) أقل من المعدل الوطني (91,6%)
القطاعات الاقتصادية	

الفلاحة والمنتجات المحلية	▪ توفر موارد طبيعية مهمة ومؤهلات غير مستغلة (التين والزيتون، المنتجات المحلية، إلخ) ▪ مشروع التنمية القروية المندمجة، مكنت الإقليم من تحقيق تراكم للتجربة في ميدان التنمية الفلاحية والقروية، يمكن أن يسهل إنجاز مشروع تنموي مندمج ▪ نظام تقليدي للإنتاج الفلاحي قابل للتنمية، وخاصة عنصر الزيتون الذي تنامى استهلاكه في السوق الوطنية والدولية، سواء على شكل زيوت غذائية أو على شكل منتوجات مصبرة ▪ غرس الأشجار المثمرة يمكن أن يشكل رافعة تعطي دفعة جديدة للاقتصاد القروي ▪ تفاقم تدهور التربة وموارد الوسط الطبيعي تحت تأثير ضغط النشاط البشري، والنزوع المسترسل نحو التخلي عن التقاليد القروية المحلية ▪ ضرورة إنشاء هيئة لترويج وتسويق المنتوجات الفلاحية والعمل على إبراز الهوية لكل إقليم حسب خصوصيته
الصناعة والتجارة	▪ يتوفر إقليم وزان على أزيد من 340 معصرة للزيتون، منها عصرية وتقليدية، وتشكل هذه الأخيرة ما يزيد عن 80% من المعاصر المتواجدة بالمنطقة ▪ تلوث بشكل جوهري وواضح للمياه السطحية والجوفية والتربة عبر النفايات خاصة المعاض ▪ غياب بنية تحتية لتصنيع وتثمين المنتوج الفلاحي خاصة الزيتون
السياحة والصناعة التقليدية	▪ شهد الإقليم خلال عدة قرون من التاريخ تبلور تراث ثقافي غني، مما أعطاه هوية متميزة في النسيج البشري المغربي. وتتجسد هذه المسألة سواء في اللهجة، والفلكلور، والطبخ، واللباس، والمعمار، والحياة الروحية والاجتماعية أو في الحرف التقليدية والممارسات الزراعية ▪ مناطق جذب سياحي بفضل ما تتوفر عليه من وغابات فسيحة وغنى بيولوجي وإيكولوجي... إلخ ▪ مؤهلات طبيعية يمكن تجنيدها من أجل تنويع الاقتصاد القروي، ومنها: المناظر والمواقع الطبيعية، الغطاء النباتي والوحيش، المسطحات المائية ▪ تراث ثقافي غني ومتنوع: آثار تاريخية، تراث معماري (السكن القروي التقليدي)، صناعة تقليدية، مواسم وتقاليد شفوية مختلفة ▪ بنية مهمة لقطاع الصناعة التقليدية التي تضم مجموعة من الحرف المتنوعة (حياكة، طراز، خياطة) ▪ قطاع مندمج في نظام الإنتاج المحلي، يمكن استغلاله كعامل إضافي يدعم القدرة الاستقطابية للمجال

4.7. إقليم العرائش

1.4.7. التقسيم الإداري لإقليم العرائش

إقليم العرائش هو أحد الأقاليم المنتمية الى جهة طنجة تطوان الحسيمة ويقع شمال البلاد في جبال الريف، على الساحل الاطلسي، يحد شمالا بإقليمي طنجة-أصيلا وتطوان وشرقا بإقليم شفشاون وجنوبا بإقليم القنيطرة ووزان. يضم الإقليم 2

جماعات حضرية (العرائش والقصر الكبير) بالإضافة الى 17 جماعة قروية أهمها العوامرة، خميس الساحل، ريصانة... تبلغ نسبة التحضر في الإقليم 53% (3ème جهويا) بحيث تمثل فقط 12,5% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال الحضري و16,2% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال القروي. يعتمد اقتصاد الإقليم بالأساس على قطاع الفلاحة والصيد البحري.

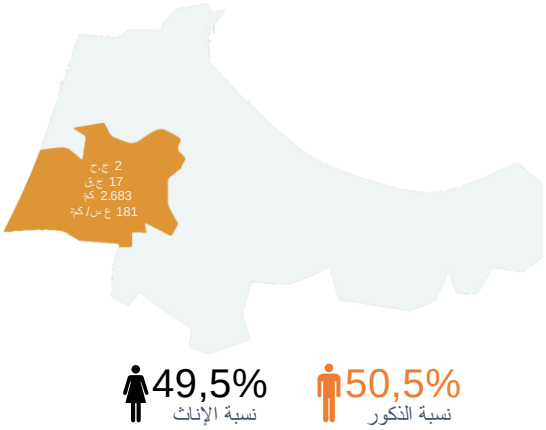

الساكنة

%13,9

من مجموع الساكنة الجهوية (496.687 نسمة).
تمثل فئة السن ما بين 15 و 59 سنة، نسبة 62,4% من إجمالي عدد السكان.

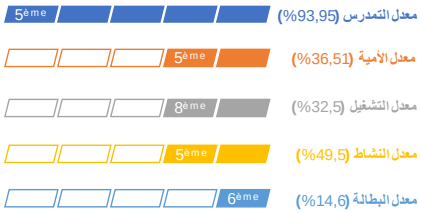

مبيان 53: معطيات عامة لإقليم العرائش حسب إحصائيات 2014

جدول 53: التقسيم الإداري لإقليم العرائش

الإقليم	الجماعات	القيادات	الدوائر
العرائش	بلدية العرائش		
	بلدية القصر الكبير		
	العوامرة	العوامرة	اللوكوس
	زوادة	سيدي سلامة	
	قصر ابجير		
	بوجديان	تطفت	
	تطفت		
	سوق القلة	القلة	
	عياشة	عياشة	مولاي عبد السلام بن مشيش
	بني عروس	بني عروس	
	تازروت		
	بني كرفط	بني كرفط	
	زعرورة		
	الساحل	خميس الساحل	وادي المخازن
	ريصانة الشمالية	ريصانة	
	ريصانة الجنوبية		
	أولاد أوشيح	الطلبة	
	السواكن		
	سوق الطلبة		

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 6147 الصادرة بتاريخ 29 أبريل 2013

2.4.7. *البنية التحتية*

الشبكة الطرقية: يتوفر إقليم العرائش على شبكة طرقية مصنفة يبلغ طولها الإجمالي 445,7 كم مبنية ومعبدة. معدل المسافة إلى أقرب طريق معبد في المجال القروي: 2,97 كم (أقل من المعدل الوطني: 3 كم).

تتصنف شبكة الطرق في إقليم العرائش كما يلي:

- ✓ 62,25 كم مصنفة في إطار الطرق الوطنية
- ✓ 117,79 كم مصنفة كطرق جهوية
- ✓ 221,10 كم مصنفة كطرق إقليمية
- ✓ 44,4 كم مصنفة كطريق سيار

شبكة السكك الحديدية: يحتوي إقليم العرائش على 4 محطات (القصر الكبير مولاي المهدي، القصر الكبير المدينة، السواكن وثلاثاء ريصانة) بحيث يمتد خط السكك الحديدية على طول 44 كم. وتقدر حركة المرور ب 10 قطارات يومية

و70 رحلات أسبوعية، والتي يتم استكمالها باستخدام الحافلات لضمان الاتصال مع مدينة تطوان، التي لا تخدمها شبكة القطارات. كما سيشكل الإقليم نقطة عبور القطار فائق السرعة (TGV) المتوقع اتمامه في السنة المقبلة.

الموانئ: يحتوي ميناء العرائش على سد يزيد عن 2.000 متر و1.138 متر من أرصفة الصيد (بما في ذلك 268 متر في طور البناء). ويشمل أيضا منصة للرافعة الجسرية بطاقة 200 طن (بطول 35 م وعرض 8,6 وعمق 2,50 أمتار)

كما يحتوي الميناء على البنية التحتية التالية:

- حوض مائي 23 هكتار؛
- مسطحات 45 هكتار؛
- 5 محطات للوقود؛
- سوق سمك 735 متر مربع ومساحة 2030 متر مربع مخصصة لبناء سوق السمك الجديد؛
- 6 مصانع ثلج بطاقة إجمالية تفوق 60 طن في يوم؛
- 5 أحواض لبناء السفن؛
- 29 ورشة عمل (ميكانيكية وكهربائية والتلحيم الخ)؛
- شبكة الصرف الصحي للمياه المستعملة ومحطة ضخ؛
- وحدة صناعية لحفظ المنتوج البحري في وضعية طرية؛
- 04 وحدات مختصة في عملية نصف تصبير السمك؛
- 03 وحدات لتجميد وحفظ المنتوج البحري؛
- مصيدات لصيد سمك التونة.

مناطق الأنشطة الاقتصادية: يضم إقليم العرائش منطقتين صناعيتين هامتين هما المنطقة الصناعية (الأوسطال) والمنطقة الصناعية (الملالح) وتضمان العديد من الانشطة الصناعية المرتبطة بالصيد البحري وأيضا بالقطاع الفلاحي. كما تجاورهما جملة من الصناعات الأخرى الموجهة للبناء والتجهيز والاستهلاك...وفضلا عن ذلك يتوفر الميناء على بعض الوحدات الصناعية الأخرى تضم صناعة السفن والصناعة التصبيرية.

- **المنطقة الصناعية (الأوسطال)**

أحدثت في 1989 على مساحة قدرها 27 هكتار وتمت تهيئتها بعد توقيع اتفاقية شراكة بين مجموعة من الأطراف سنة 2002 وتضم 41 قطعة مجهزة منها 25 وحدة صناعية نشيطة و04 في طور الإنجاز.

- **المنطقة الصناعية (الملالح)**

توجد بمدخل العرائش من جهة طنجة على الطريق الوطنية رقم 1 إلا أنها لا تزال غير مجهزة بالماء والكهرباء والطرق والتطهير. تضم المنطقة 24 قطعة أرضية بحيث تستقطب 12 وحدة صناعية نشيطة و03 في طور الإنجاز.

الماء الصالح للشرب: يتم توفير إمدادات الماء الصالح للشرب في إقليم العرائش بشكل مشترك من قبل الوكالة المستقلة لتوزيع المياه والكهرباء في إقليم العرائش (راديل) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONE). تبلغ نسبة الربط بالماء الصالح للشرب في إقليم العرائش 94% حسب الوكالة الوطنية للماء والكهرباء بحيث نلاحظ تفاوت مهم مع معطيات المندوبية السامية للتخطيط (59,03%).

جدول 54: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لإقليم العرائش

	عدد الدواوير	الساكنة المستفيدة	الميزانية م. د	الجماعات
المشاريع المنجزة	109	49.818	146	زوادة، تازروت، عياشة...
المشاريع في طور الإنجاز	166	105.452	340	تطفت، بوجديان، تازروت...
المشاريع في طور الدراسة	115	78.199	315	سوق القلة، العوامرة، الساحل...
المجموع	**390**	**233.451**	**801**	

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء

الكهرباء: وصلت مبيعات المكتب الوطني للماء والكهرباء – شق الكهرباء في إقليم العرائش 279,6 مليون كيلوواط ساعة (2,3% من إجمالي المبيعات لسنة 2015) بحيث بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 91,27% (أقل من المعدل الوطني 91,6%).

القطاعات الاقتصادية: يتميز إقليم العرائش باقتصاد متنوع بحيث يعتمد بالأساس على قطاعين أساسيين هما قطاعي الفلاحة والصيد البحري.

- **الفلاحة**

الموارد الطبيعية (الأراضي الفلاحية)

في إطار مجال عمل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للوكوس (ORMVAL) ونطاق عمل المديرية الجهوية للفلاحة (DRA)، تصنف الأراضي الفلاحية كما يلي:

جدول 55: تقسيم الأراضي الفلاحية في إقليم العرائش

الصنف	نطاق عمل ORMVAL المساحة بالهكتار	نطاق عمل DRA المساحة بالهكتار
المساحة الفلاحية المفيدة	**105.100**	**36.711**
• المساحة المجهزة بالموارد المائية الكبرى	20.800	-
• الموارد المائية الصغرى والمتوسطة	6.000	-
• الأراضي البورية المجهزة	18.200	-
• الباقي	60.100	-
الغابات والمساحات الغير المزروعة	**72.900**	**61.289**
المجموع	**178.000**	**98.000**

المصدر: مندوبية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

الإنتاج الفلاحي

تمثل الحبوب أكبر نسبة مزروعة بحيث تمتد على 89.000 هكتار، تليها الزراعات السكرية على مساحة 57.570 هكتار، الزراعات البواكر على مساحة 10.410 هكتار، ثم الزراعات العلفية على مساحة 17.470 هكتار، والزراعات الزيتية على مساحة 5.880 هكتار، والقطاني على مساحة 17.660 هكتار، وأشجار الفواكه على مساحة 22.350 هكتار، وزراعة الورديات على مساحة 1.900 هكتار.

فيما يخص تربية الماشية، يمثل الإقليم نسبة 22,5% على الصعيد الجهوي بما يقرب 519.400 رأس (131.100 رأس من الأبقار، 251.700 رأس من الغنم و136.600 رأس من الماعز).

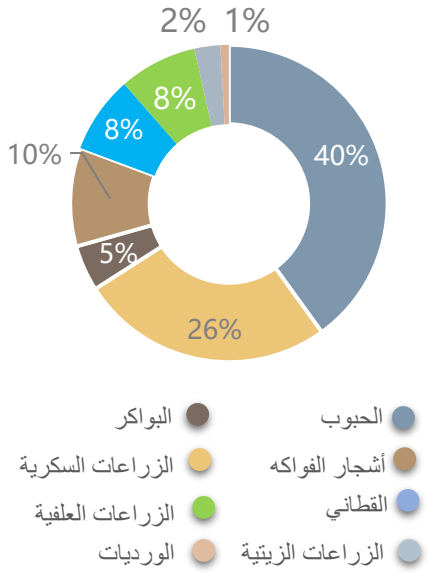

مبيان 54: الإنتاج الزراعي لإقليم العرائش 2015-2016

- **الصيد البحري**

يلعب قطاع الصيد البحري في إقليم العرائش دورا مهما واستراتيجيا في اقتصاد المنطقة بحيث يشغل ما يفوق 4.000 من اليد العاملة والتي تتوزع على الشكل الآتي: 3.645 بحار في الصيد الساحلي، و525 بحار في الصيد التقليدي، و07 بحار في مدرسة السفن، و06 بحار في قوارب الإنقاذ وذلك حسب إحصائيات مندوبية المكتب الوطني للصيد البحري بالعرائش لسنة 2015.

جدول 56: أسطول الصيد البحري في إقليم العرائش

الصنف	2013	2014	2015
• سفن الصيد بالجر	113	128	129
• سفن الصيد بالشباك	74	66	91
• سفن الصيد بالخيط	17	30	21
• قوارب الصيد التقليدي	210	187	176
• قوارب الجماعة	-	-	12
المجموع	**414**	**411**	**429**

المصدر: المكتب الوطني للصيد البحري (مندوبية العرائش)

من ناحية الإنتاج، تمثل سفن الصيد بالجر 30% من الأسطول البحري مسجلة سنة 2015، 30,8% من مجموع الوزن و61,1% من القيمة الإجمالية. بالنسبة لسفن الصيد بالشباك، فإنها تمثل 21,2% من الأسطول البحري مسجلة 66,9% من مجموع الوزن و35,8% من القيمة الإجمالية تليها سفن الصيد بالخيط (4,9%) وقوارب الصيد التقليدي (41%) وقوارب الجماعة (2,8%) مسجلة على التوالي 0,53% و0,86% و0,56% من مجموع الوزن و0,46% و2,05% و0,37% من القيمة الإجمالية.

جدول 57: الإنتاج السمكي حسب الأسطول

الصنف	2013		2014		2015	
	الوزن (طن)	القيمة (ألف د.م)	الوزن (طن)	القيمة (ألف د.م)	الوزن (طن)	القيمة (ألف د.م)
• سفن الصيد بالجر	3.751	116.754	3.233	123.590	5.259	138.295
• سفن الصيد بالشباك	16.016	81.965	8.130	51.425	11.410	81.006
• سفن الصيد بالخيط	90	1.606	202	2.360	91	1.029
• قوارب الصيد التقليدي	86	3.483	97	4.430	147	4.621
• قوارب الجماعة	-	-	-	-	96	847
• VSB	354	1.213	170	842	49	217
المجموع	**20.297**	**205.021**	**11.832**	**182.647**	**17.052**	**226.015**

المصدر: المكتب الوطني للصيد البحري (مندوبية العرائش)

3.4.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل

جدول 58: حدة العجز حسب الجماعات

	الجماعات	عدد السكان	المجموع
3 نقط العجز على 5	عياشة	7192 نسمة	111955 نسمة
	بني عروس	8193 نسمة	
	زعرورة	9953 نسمة	
	بني كرفط	12994 نسمة	
	سوق القلة	14965 نسمة	
	ريصانة الجنوبية	16357 نسمة	
	العوامرة	32774 نسمة	
	تطفت	9527 نسمة	
2 نقط العجز على 5	تازروت	5974 نسمة	68870 نسمة
	ريصانة الشمالية	12484 نسمة	
	الساحل	10890 نسمة	
	زوادة	23214 نسمة	
	قصر ابجير	16308 نسمة	
1 نقط العجز على 5	بوجديان	11166 نسمة	49430 نسمة
	سوق الطلبة	13049 نسمة	
	السواكن	12625 نسمة	
	أولاد أوشيح	12590 نسمة	

المصدر: برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2017-2022

يمثل عدد سكان الجماعات المسجلة ل3 نقاط من أصل 5، 111.955 نسمة (22,54% من إجمالي ساكنة الإقليم)، 68.870 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة لنقطتين من أصل 5 فما فوق (13,87% من إجمالي ساكنة الإقليم) و49.430 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة لنقطة من أصل 5 فما فوق (9,95% من إجمالي ساكنة الإقليم). نستنتج أن أكثر من 46,35% من إجمالي ساكنة الإقليم تعاني نوعا من أنواع العجز مسجلة رابع أعلى نسبة على الصعيد الجهوي.

4.4.7. التشخيص الإقليمي

جدول 59: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية

التعليم والتكوين	
التعليم العالي	**المؤسسات:** ▪ وجود العديد من مؤسسات التعليم العالي ولكنها ذات طاقة استيعابية ضعيفة ▪ نسبة الازدحام عالية (مثلا الطاقة الاستيعابية لكلية العلوم بتطوان تبلغ 1.500 تلميذا في حين تستقطب ما يقرب 7.000 تلميذا) ▪ عدم وجود مؤسسات التعليم العالي في إقليم العرائش **الموارد البشرية:** ▪ ضعف الموارد البشرية: نسب مقلقة تلاميذ/موظفون إداريون بالنسبة لمعظم المؤسسات (تتراوح بين 28 و898 تلميذ لكل مدرس) ▪ نسبة ضعيفة من عدد الخريجين من التعليم العالي (فقط 2,5% من الساكنة الجهوية) **عروض التعليم:** ▪ رغم تعدد الديبلومات والشعب التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فإن معظمها يسجل نسب إدراج جد منخفضة ▪ عدم ملائمة عروض التعليم العالي مع احتياجات سوق الشغل
التكوين المهني	**المؤسسات:** ▪ عدم التوازن في توزيع مؤسسات التكوين المهني (15 مؤسسة في عمالة طنجة-أصيلة مقابل مؤسستين في إقليم العرائش) **الموارد البشرية:** ▪ نسبة ضعيفة من عدد المتدربين (فقط 0,98% من الساكنة الإقليمية) **عروض التكوين:** ▪ عدم ملائمة عروض التكوين المهني مع احتياجات سوق الشغل
البنية التحتية	
الطرق	▪ لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع (تطفت، بوجديان وسوق القلة) ▪ متوسط المسافة إلى أقرب طريق معبدة في الوسط القروي: 2,97 كم (أقل من المعدل الوطني 3 كم)
الماء والكهرباء	▪ معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب جد ضعيف (59,03%) مقارنة مع المعدل الوطني (73%) وخصوصا في الوسط القروي (22,22%) ▪ معدل الربط بشبكة الكهرباء (91,27%) اقل من المعدل الوطني (91,6%)
القطاعات الاقتصادية	
الفلاحة والمنتجات المحلية	▪ 53% من ساكنة الإقليم تعيش في المجال القروي وتعتبر الفلاحة النشاط الاقتصادي الأساسي

	▪ يبرز إقليم العرائش بزراعة المحاصيل الزيتية التي ترتكز به 92% من الإنتاج الجهوي على مساحة 81% من مجموع الأراضي ▪ إنتاج مكثف للفُول السُّوداني بنسبة 93% من الإنتاج الجهوي ▪ يتصدر إقليم العرائش تربية البقر والغنم بنسب 36% و30% على المستوى الجهوي ▪ توفر موارد طبيعية مهمة ومؤهلات غير مستغلة (الفاكهة الحمراء في العرائش، المنتجات المحلية، الخ) ▪ توفر سهل اللوكوس على مؤهلات بنيوية جد مهمة لتطوير زراعة ذات القيمة المضافة العالية ▪ مزارع ذات قيمة مضافة عالية – (تصدير 80% من إنتاج توت الأرض- الزراعات السكرية الشمندر وقصب السكر) ▪ 83% من الفلاحين يعملون في المزارع التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات، والتي تمثل 27% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة ▪ تأخير كبير في تنفيذ مشروع العرائش أغروبول (Agropôle).
الصيد البحري	▪ معظم المنتجات السمكية تفرغ بميناء العرائش بما يقرب من 41% من إجمالي الإنتاج الجهوي ▪ وضعية مساعدة وهامة لنشاط الصيد البحري الساحلي والتقليدي مما يؤهلها لتكون واحدة من أهم موانئ جهة طنجة تطوان الحسيمة ▪ هيمنة الصيد التقليدي حيث يمثل تقريبا 50% من عدد القوارب وما يفوق 80% من اليد العاملة في الصيد الساحلي ▪ ضعف السعة التخزينية والخدمات اللوجستية بميناء العرائش.
الصناعة والتجارة	▪ يتوفر الإقليم على ما يقرب من 100 وحدة صناعية ذات حجم متواضع نسبيا وافتقار شبه كلي للأنشطة والصناعات التصديرية موزعة على 5 مناطق صناعية ▪ هيمنة القطاع الفلاحي على الصناعة، وبالتالي يعتمد على خيارات وأداء القطاع الأولي ▪ يحتضن إقليم العرائش منطقتين صناعيتين هامتين هما المنطقة الصناعية الأوسطال والمنطقة الصناعية الملالح، تضمّان العديد من الأنشطة الصناعية المرتبطة بالصيد البحري وبالقطاع الفلاحي ▪ يتوفر الميناء على بعض الوحدات الصناعية الأخرى تضم صناعة السفن صناعة المصبرات ▪ يشغل قطاع التجارة والخدمات نسبة عالية والذي تطغى عليه ظاهرة القطاع غير المهيكل
السياحة والصناعة التقليدية	▪ يتميز إقليم العرائش على عوامل ومؤهلات جذب سياحي مهمة كموقع طبيعي ومناخ معتدل، تراث ثقافي مادي ومعنوي غني كما تعرف تنوعا بيئيا وثقافيا ▪ يعرف قطاع السياحة اهتماما عاما متزايدا على المواقع الأثرية ▪ ضعف الطاقة الإيوائية ممثلة في ثلاث مطاعم مصنفة و26 فندق، 18 منهم بمدينة العرائش ▪ يواجه تطوير وتنمية القطاع السياحي إكراهات عديدة، لا سيما على مستوى البنيات التحتية ▪ تعثر المشروع السياحي ميناء ليكسوس، واحدة من بين ست محطات بالمغرب التي تدخل في إطار" المخطط الأزرق" ناتج عن عدم وضوح رؤية لنموذج اقتصادي

- تمثل الصناعة التقليدية المشغل الأول للقطاع الثانوي إذ يتوفر القطاع على ما يقرب من 600 وحدة لأكثر من 2.000 حرفيين.

5.7. إقليم تطوان

1.5.7. التقسيم الإداري لإقليم تطوان

إقليم تطوان هو أحد الأقاليم المنتمية إلى جهة طنجة تطوان الحسيمة ويقع شمال البلاد في جبال الريف، على الساحل المتوسطي وجنوبا بإقليمي شفشاون والعرائش وشمالا بإقليمي المضيق الفنيدق والفحص أنجرة وغربا بإقليم طنجة. يضم الإقليم 2 جماعات حضرية (تطوان وواد لو) بالإضافة إلى 20 جماعة قروية أهمها أزلا، زاوية سيدي قاسم، الحمراء، بني حرشن... تبلغ نسبة التحضر في الإقليم 72% (2ème جهويا) بحيث تمثل فقط 18,7% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال الحضري و10,7% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال القروي. يعتمد اقتصاد الإقليم على قطاعين بالأساس: السياحة والتجارة.

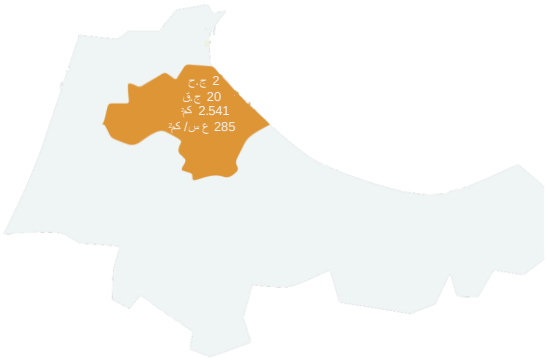

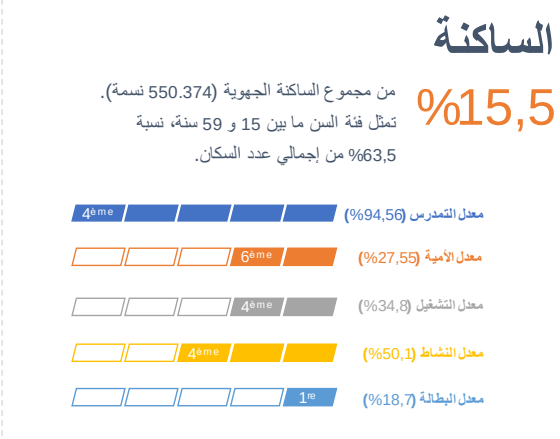

مبيان 55: معطيات عامة لإقليم تطوان حسب إحصائيات 2014

جدول 60: التقسيم الإداري لإقليم تطوان

الإقليم	الجماعات	القيادات	الدوائر
تطوان	بلدية تطوان		
	بلدية واد لو		
	بني ليت	بني حسان	تطوان
	الحمراء		
	الواد		
	أولاد علي منصور		
	الزيتون	أزلا-الزيتون	
	أزلا		
	الزينات	بني قريش	
	دار بني قريش		
	بني سعيد	بني سعيد	
	زاوية سيدي قاسم		
	عين لحصن	عين لحصن	جبالة
	السوق القديم		
	جبل الحبيب	جبل الحبيب	
	بني حرشن		
	الخروب		
	الملاليين	الملاليين	
	صدينة		
	بني ايدر	بني ايدر	
	السحتريين		
	بغاغزة		

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 6147 الصادرة بتاريخ 29 أبريل 2013

2.5.7. البنية التحتية

الشبكة الطرقية: يتوفر إقليم تطوان على شبكة طرقية مصنفة يبلغ طولها الإجمالي 317,6 كم، منها 297,1 كم مبنية ومعبدة (93,5%). معدل المسافة إلى أقرب طريق معبد في المجال القروي: 3,36 كم (أقل من المعدل الوطني: 3 كم).

تتصنف شبكة الطرق في إقليم تطوان كما يلي:

- ✓ 131,0 كم مصنفة في إطار الطرق الوطنية
- ✓ 23,8 كم مصنفة كطرق جهوية
- ✓ 153,8 كم مصنفة كطرق إقليمية (منها 133,3 كم معبدة)
- ✓ 9 كم مصنفة كطريق سيار

المطارات: يعتبر مطار سانية الرمل بتطوان مطارا دوليا يقع على بعد 6 كم شمال مدينة تطوان، تم تجديده في عام 2008، وتبلغ مساحته 3.000 م² وقدرته الاستيعابية 50.000 مسافر سنويا. بلغ عدد المسافرين في 2016, 24.776 مسافرا بحيث سجل نموا ملحوظا ب 11,89% مقارنة مع سنة 2015.

مناطق الأنشطة الاقتصادية: يعد إقليم تطوان ثاني قطب صناعي على الصعيد الجهوي بحيث تم تعزيز الأنشطة الاقتصادية بالإقليم بفضل إنشاء منطقتين صناعيتين جديدتين (تطوان شور وتطوان بارك). ورغم وجود هاتين المنطقتين، فقد عرفت مدينة تطوان انتشارا عشوائيا لبعض الشركات والمعامل، كتلك الموجودة في أحياء كويلما وطبولة والمناقع والطويلع، وبوجراح مقر وجود شركة "بريمرا بوا"، المعمل المخصص لنجارة الخشب، رغم الشكايات العديدة للسكان، لرفع الضرر عنهم، لا زالت تلك المعامل قابعة في أماكنها الآهلة بالسكان، تقض مضاجعهم ليل نهار.. من اهم المناطق الصناعية نعد:

- **المنطقة الصناعية بتطوان**

تعد المنطقة الصناعية بتطوان أول منطقة في الإقليم بحيث تم إنشاؤها سنة 1980. تبلغ مساحتها 38 هكتارا وتتموقع على طريق مرتيل. يوجد في المنطقة 178 وحدة، ويبلغ عدد الوظائف التي يتم توليدها حاليا حوالي 4.000 منصب شغل مستقر، على الرغم من أن التوقعات كانت أكثر تفاؤلا. وتعاني المنطقة من مشاكل مختلفة كان أخطرها عدم صيانة هياكلها الأساسية. في فصل الشتاء، أصبحت الطرق، لعدم وجود إصلاح، مسارات الطين الحقيقية. وهي تستضيف مختلف الشركات في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، والصناعة المعدنية وصناعة الأغذية الزراعية.

- **المنطقة الصناعية تطوان بارك**

تُعتبر هاته المنطقة الصناعية مُحركا هاما للتنمية الاقتصادية لمدينة تطوان، حيث أنها مُتخصصة في إنشاء الوحدات الصناعية والخدمات اللوجستية التي تستهدف السوق الإقليمي في شمال المغرب، كما أنها تأتي مكملة للنسيج الصناعي الجهوي وخصوصا صناعة السيارات بحيث تهدف إلى إنشاء وحدات من الصنف 3 كالخدمات الهندسية ووحدات الصيانة وما إلى ذلك. تمتد منطقة تطوان بارك على مساحة 156 هكتار وتم انطلاق تشغيلها في 2015.

- **منطقة الخدمات تطوان شور (Offshoring)**

إن مركب منطقة تطوان للأوفشورينغ، المتخصص في مهن بالتعهد الخارجي للخدمات (مراكز الاتصال، خدمات التعهد الخارجي الخاصة بالعمليات التجارية (BPO) وخدمات التعهد الخارجي لتكنولوجيا المعلومات (ITO)، يعتبر منشأة مندمجة، وتقدر مساحته بـ 6 هكتارات مجهزة من إجمالي 20 هكتارات، تغطي منها المكاتب والخدمات 22.000 م²، وتساهم في توفير 1.500 منصب شغل. وبفضل موقعها الجغرافي وجودة البنى التحتية والعديد من الحوافز الضريبية التي يخولها لها موقعها كمجمع أوفشورينغ، تمكنت منطقة تطوان للأوفشورينغ من كسب جاذبية قوية بالمقارنة مع النيرشورينغ الأوروبي.

الماء الصالح للشرب: تبلغ نسبة الربط بالماء الصالح للشرب في إقليم تطوان 77% حسب الوكالة الوطنية للماء والكهرباء بحيث نلاحظ تفاوت مهم مع معطيات المندوبية السامية للتخطيط (75,28%).

جدول 61: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لإقليم تطوان

	عدد الدواوير	الساكنة المستفيدة	الميزانية م. د	الجماعات
المشاريع المنجزة	45	17.219	50	عين لحصن، بني حرشن، بني ليت
المشاريع في طور الإنجاز	92	32.816	130	الزينات، السحتريين، بني ايدر...
المشاريع في طور الدراسة	149	99.530	260	زاوية سيدي قاسم، بني سعيد، أزلا
المجموع	**286**	**149.565**	**440**	

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء

الكهرباء: وصلت مبيعات المكتب الوطني للماء والكهرباء – شق الكهرباء في إقليم تطوان 591 مليون كيلوواط ساعة (4,8% من إجمالي المبيعات لسنة 2015) بحيث بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 94,05% (أعلى من المعدل الوطني 91,6%).

القطاعات الاقتصادية: يعتمد اقتصاد إقليم تطوان بالأساس على قطاعين أساسيين هما قطاعي السياحة والتجارة مع وجود قطاع صناعي عشوائي وضعيف يعتمد على بعض الصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية وقطاع الفلاحة بالأساس معاشية.

- **السياحة**

يتوفر إقليم تطوان على 38 وحدة إيوائية مصنفة موزعة على الشكل التالي:

جدول 62: تصنيف المنشآت الإيوائية في إقليم تطوان لسنة 2015

نوع المؤسسة	الصنف	العدد	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد المستخدمين
الفنادق	فنادق 1*	07	151	353	46
	فنادق 2*	06	272	504	77
	فنادق 3*	05	253	473	119
	فنادق 4*	03	285	565	191
دور الضيافة	الدرجة الأولى	03	23	57	18
	الدرجة الثانية	05	37	82	37
الفنادق العائلية	الدرجة الثانية	03	31	57	12
الملاجئ	الدرجة الأولى	02	07	24	8
	الدرجة الثانية	04	11	37	18
المجموع		**38**	**1.070**	**2.152**	**526**

المصدر: وزارة السياحة (احصاءات السياحة في المغرب 2015)

ما بين سنتي 2012 و2015 تم تصنيف 29 وحدة فندقية، أي بزيادة تفوق 100%، منها 08 وحدات جديدة و21 كانت غير مصنفة وتم تصنيفها بعد استيفائها للمعايير التقنية لتصنيف المؤسسات السياحية (الدورية المشتركة بين وزارتي السياحة والداخلية حول الإيواء السياحي غير المهيكل).

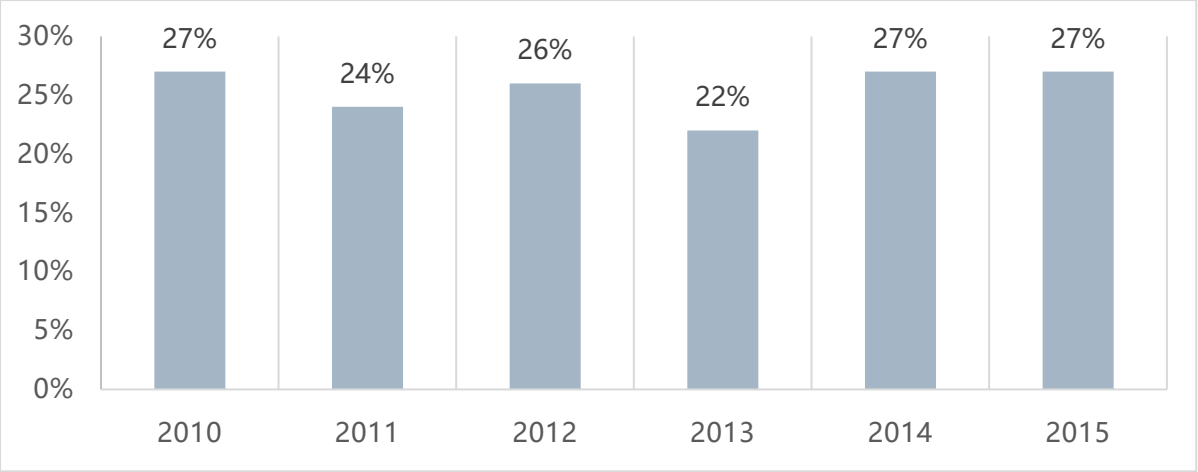

مبيان 56: تطور نسبة الملء بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بإقليم تطوان من سنة 2010 إلى 2015

من خلال الجدول يتبين أن نسبة الملء عرفت استقرارا خلال هذه الفترة بوحدات الإيواء المصنفة، وذلك في حدود 27%.

هذه النسبة مردها على وجه الخصوص إلى موسمية النشاط السياحي بالإقليم من جهة، ولا تعكس حقيقة عدد الوافدين على الإقليم خاصة خلال العطلة الصيفية والذين يقصدون وحدات الإيواء غير المهيكلة من جهة أخرى.

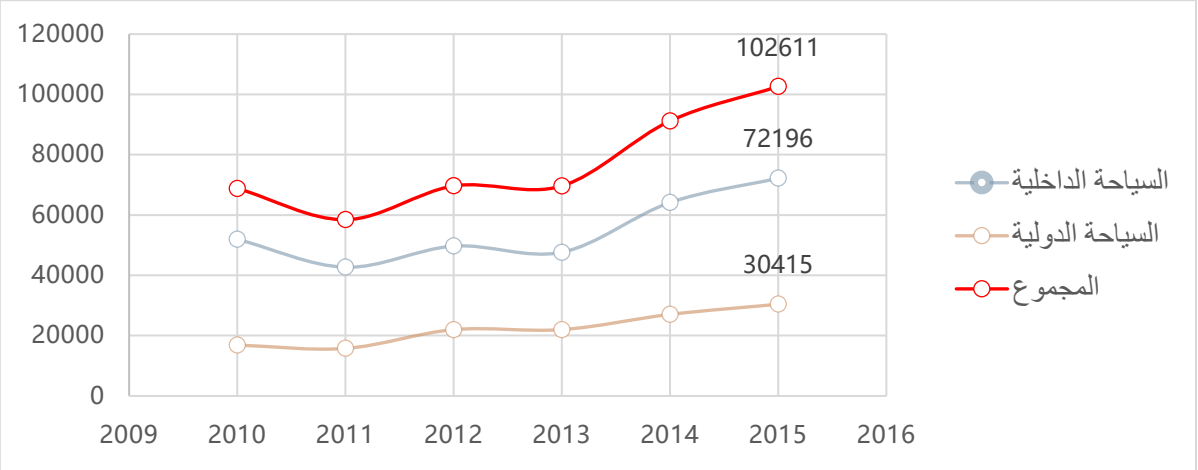

مبيان 57: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بإقليم تطوان من سنة 2010 إلى 2015

خلال الفترة الممتدة من 2010 و2015، بلغ عدد السياح الوافدين على الفنادق المصنفة بإقليم تطوان 435.979 وافد. قياسا مع الحجم الإجمالي للوافدين والذي تم تسجيله خلال الفترة المذكورة على مستوى الفنادق المصنفة، يلاحظ أن السياحة الداخلية تشكل 72% من المجموع العام للوافدين.

- **الفلاحة**

الموارد الطبيعية (الأراضي الفلاحية)

تمتد المساحات الصالحة للزراعة بإقليم تطوان على مساحة إجمالية تقدر ب 55.314 هكتار منها 51.688 هكتار تمثلها أراضي الملك، و1.793 و1.778هكتار من الأراضي الجماعية والحبوس على التوالي. الأراضي المسقية تمثل فقط 5.140 هكتار (9,29% من المساحات الصالحة للزراعة) مما يدل على الطابع المعاشي الذي يتميز به قطاع الفلاحة بالإقليم.

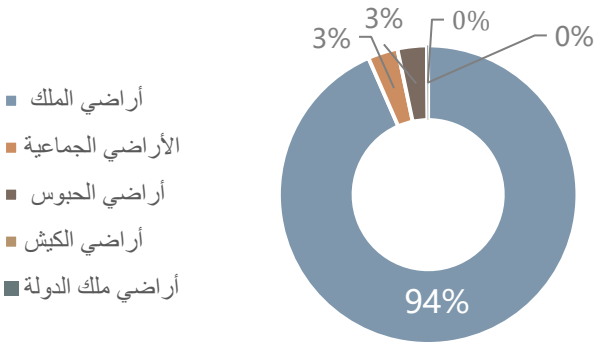

مبيان 58: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري

الإنتاج الفلاحي

تمثل الحبوب أكبر نسبة مزروعة بحيث تمتد على 59.160 هكتار، تليها الزراعات البواكر على مساحة 4.220 هكتار، ثم الزراعات العلفية على مساحة 13.830 هكتار، والقطاني على مساحة 2.480 هكتار، وأشجار الفواكه على مساحة 17.810 هكتار، وزراعة الورديات على مساحة 4.610 هكتار.

فيما يخص تربية الماشية، يمثل الإقليم نسبة 20,6% على الصعيد الجهوي بما يقرب 475.200 رأس (100.300 رأس من الأبقار، 95.600 رأس من الغنم و279.300 رأس من الماعز).

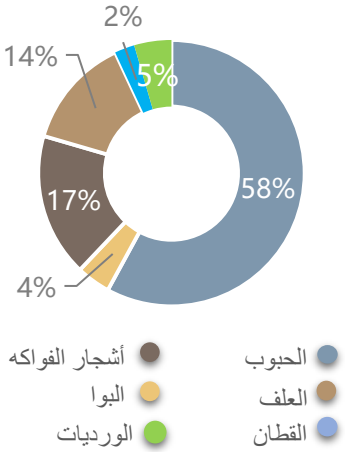

مبيان 59: الإنتاج الزراعي لإقليم تطوان 2015-2016

- **الصيد البحري**

رغم عدم وجود ميناء للصيد على الصعيد الإقليمي، فإن نشاط الصيد يمارس على مستوى مراكز الصيد الستة التي تنتمي جميعها لجماعة واد لاو (مراكز واد لاو، تمغارت، أوشتام، تامرنوت، تمربت وأمسا).

في هذا السياق، فإن أسطول الصيد المسجل في عام 2016 يحتوي على 113 وحدة، جميعها قوارب الصيد التقليدية. أما بالنسبة لكميات الأسماك المصطادة، فقد بلغت في عام 2016، 228 طنا، بقيمة 5,6 مليون درهم مسجلة نموا مهما بنسبة 46% مقارنة مع سنة 2015، وهي مخصصة حصرا للاستهلاك المحلي.

ومن ناحية أخرى، ومن أجل تعزيز نشاط الصيد في الإقليم وتحسين ظروف عمل الصيادين، تم بناء نقطة إفراغ في واد لاو بتكلفة 43 مليون من الدرهم. وتشمل المحطة، من بين أمور أخرى، سوقا للأسماك، وأماكن للصيادين وتجار الجملة، ومستودع للصناديق، ومصنع للثلج، وغرفة باردة، ومتجر لتصليح القوارب.

- **الصناعة**

يتكون النسيج الصناعي بإقليم تطوان من 273 وحدة صناعية مسجلا نموا 3,4% مقارنة مع سنة 2012، 80% منها من المقاولات المتوسطة والصغرى. يبلغ عدد المستخدمين في القطاع 11.765 عاملا أو ما يعادل 10,57% من الإجمالي الجهوي. ويعكس توزيع هذه الوحدات حسب النشاط، تنوع النشاط الصناعي في الإقليم، حيث بلغت نسبتها 32,6% في قطاع الصناعات الغذائية، و32,6% في قطاع الصناعة الميكانيكية والمعدنية و24,9% في الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية، و7,7% في صناعة النسيج والجلد، و2,2% في الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

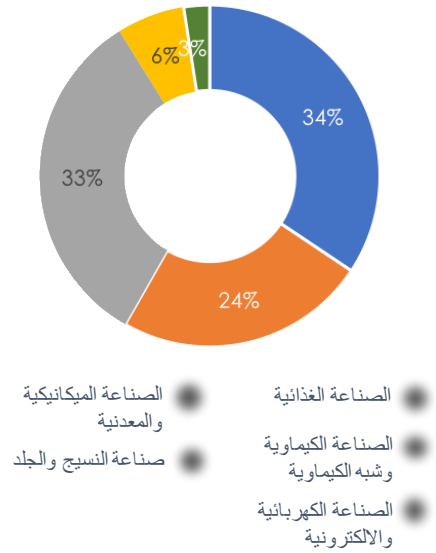

مبيان 60: الهيكل الصناعي لإقليم تطوان لسنة 2013

يتميز القطاع الصناعي في الإقليم بهيمنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بأكثر من 80% من النسيج الصناعي. ووفقا لهذا القطاع، يلاحظ أن قطاع الصناعات الغذائية وحده يشغل نصف العاملين، تليها الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية وصناعة النسيج والجلد بنسبة 23 في المائة و 18 في المائة على التوالي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وحدات صناعة النسيج والجلد تشغل متوسط 96 عاملا لكل وحدة.

أما بالنسبة للإنتاج الصناعي، فقد قدر في عام 2013 ب 3,3 مليار درهم مقابل 3,6 مليار في عام 2012. أما المبيعات فبلغت 4,8 مليار درهم، بزيادة قدرها 21,6% مقارنة بعام 2012 (3,9 مليار درهم)، وهو ما يمثل 46% من الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية، و 26% للصناعات الميكانيكية والمعدنية، و25% من الصناعات الغذائية.

أما بالنسبة للقيمة المضافة الصناعية، فقد بلغت قيمتها 1,5 مليار درهم، ويعزى نصفها إلى قطاع الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية.

من حيث الاستثمار، جلبت الصناعة الإقليمية في عام 2013 ما يقرب من 208,1 مليون درهم من الاستثمارات مقابل 131 مليون درهم في عام 2012، منها 43% في الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية و 38% في الصناعات الغذائية.

جدول 63: نتائج قطاع الصناعة حسب الأنشطة بإقليم تطوان لسنة 2013 (القيمة بألف درهم)

القطاع	عدد المؤسسات	العمال	المبيعات	الإنتاج	القيمة المضافة	الاستثمار
الصناعات الغذائية	89	5.671	1.200.494	1.158.091	327.537	78.251
الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية	68	2.574	2.210.085	1.713.619	717.944	89.557
صناعة النسيج والجلد	21	2.015	144.840	146.475	100.439	4.996
الصناعة الميكانيكية والمعدنية	89	928	1.251.397	243.283	337.701	34.151
الصناعة الكهربائية والإلكترونية	6	95	13.719	14.243	4.824	1.123
المجموع	273	11.283	4.820.535	3.275.711	1.488.444	208.078

المصدر: مندوبية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي

3.5.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل

جدول 64: حدة العجز حسب الجماعات

	الجماعات	عدد السكان	المجموع
5 نقط العجز على 5	زاوية سيدي قاسم	11537 نسمة	24879 نسمة
	أولاد علي منصور	5306 نسمة	
	السحتريين	8036 نسمة	
4 نقط العجز على 5	الخروب	2510 نسمة	12657 نسمة
	بني ايدر	4823 نسمة	
	بني ليت	5324 نسمة	
3 نقط العجز على 5	بني حرشن	6953 نسمة	33701 نسمة
	السوق القديم	7823 نسمة	
	الزينات	7669 نسمة	
	الواد	11256 نسمة	
2 نقط العجز على 5	عين لحصن	6734 نسمة	25196 نسمة
	صدينة	6670 نسمة	
	جبل الحبيب	2689 نسمة	
	بني سعيد	9103 نسمة	
1 نقط العجز على 5	بغاغزة	6955 نسمة	27621 نسمة
	الحمراء	11118 نسمة	
	واد لو	9548 نسمة	

المصدر: برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2017-2022

يمثل عدد سكان الجماعات المسجلة ل 5 نقاط من أصل 5، 24.879 نسمة (4,52% من إجمالي ساكنة الإقليم)، 12.657 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة ل 4 نقاط من أصل 5 فما فوق (2,3% من إجمالي ساكنة الإقليم) و33.701 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة ل 3 نقاط من أصل 5 فما فوق (6,12% من إجمالي ساكنة الإقليم). نستنتج ان أكثر من 22,53% من إجمالي ساكنة الاقليم تعاني نوعا من أنواع العجز مسجلة ثالث أدنى نسبة على الصعيد الجهوي.

4.5.7. *التشخيص الإقليمي*

جدول 65: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية

التعليم والتكوين	
التعليم العالي	**المؤسسات:** ▪ وجود العديد من مؤسسات التعليم العالي ولكنها ذات طاقة استيعابية ضعيفة ▪ نسبة الازدحام عالية (مثلا الطاقة الاستيعابية لكلية العلوم بتطوان تبلغ 1.500 تلميذا في حين تستقطب ما يقرب 7.000 تلميذا) **الموارد البشرية:** ▪ ضعف الموارد البشرية: نسب مقلقة تلاميذ/موظفون إداريون بالنسبة لمعظم المؤسسات (تتراوح بين 28 و898 تلميذ لكل مدرس) ▪ نسبة ضعيفة من عدد الخريجين من التعليم العالي (فقط 2,5% من الساكنة الجهوية) **عروض التعليم:** ▪ رغم تعدد الديبلومات والشعب التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فإن معظمها يسجل نسب إدراج جد منخفضة ▪ عدم ملائمة عروض التعليم العالي مع احتياجات سوق الشغل
التكوين المهني	**المؤسسات:** ▪ عدم التوازن في توزيع مؤسسات التكوين المهني (15 مؤسسة في عمالة طنجة-أصيلة مقابل 7 مؤسسات في إقليم تطوان) **الموارد البشرية:** ▪ نسبة ضعيفة من عدد المتدربين (فقط 1,54% من الساكنة الإقليمية) **عروض التكوين:** ▪ عدم ملائمة عروض التكوين المهني مع احتياجات سوق الشغل
البنية التحتية	
الطرق	▪ لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع (أولاد علي منصور، بني ليت، الخروب...) ▪ متوسط المسافة إلى أقرب طريق معبدة في الوسط القروي: 3,36 كم (أعلى من المعدل الوطني 3 كم)
الماء والكهرباء	▪ معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب متوسط (75,28%) لكن أعلى من المعدل الوطني (73%). الوسط القروي يسجل نسبة جد ضعيفة (20,05%) ▪ معدل الربط بشبكة الكهرباء (94,05%) أعلى من المعدل الوطني (91,6%)
القطاعات الاقتصادية	
الفلاحة والمنتجات المحلية	▪ فلاحة معاشية وتعتمد أساسا على الحبوب التي تمثل 41% من الإنتاج الزراعي ▪ انعدام زراعة المنتجات الزيتية والزراعات الصناعية على الصعيد الإقليمي ▪ نسبة الأراضي المسقية ضعيفة بحيث تمثل فقط 9,3% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ▪ هيمنة الضيعات الصغرى، إضافة إلى تنظيم مهني ضعيف لا يوازي مؤهلات المنطقة

	▪ نقص موارد التمويل للاستثمارات الفلاحية ▪ نقص التأطير واستغلال جل الضيعات الفلاحية بطرق تقليدية ▪ غياب استراتيجية التثمين والتسويق ▪ عزلة بعض مناطق الإنتاج
الصيد البحري	▪ عدم وجود ميناء الصيد على الصعيد الإقليمي ▪ هيمنة الصيد التقليدي حيث يمثل تقريبا 100% من عدد القوارب ▪ وحدات أسطول الصيد غير متطورة وغير مجهزة ▪ ضعف البنية التحتية مع وجود نقطة إفراغ واحدة في جماعة واد لاو ▪ ارتفاع تكاليف التشغيل والمواد الأولية وتأثيرها سلبا على مردودية الصيادين ▪ غياب سياسات الدعم الاقتصادي والاجتماعي
الصناعة والتجارة	▪ يتوفر الإقليم على ما يقرب من 273 وحدة صناعية ذات حجم متواضع نسبيا وافتقار شبه كلي للأنشطة والصناعات التصديرية ▪ هيمنة الصناعات الغذائية من ناحية اليد العاملة مشغلة نصف العاملين في القطاع ▪ يحتضن إقليم تطوان منطقتين صناعيتين هامتين هما المنطقة الصناعية لتطوان والمنطقة الصناعية تطوان بارك، تضمّان العديد من الأنشطة الصناعية المرتبطة بالصناعات الغذائية والصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية وصناعات أخرى ▪ ضعف الاستثمارات في قطاع الصناعة ▪ ارتفاع قيمة الأراضي الصناعية (مثلا في تطوان بارك ب 1.200 درهم / م²) ▪ يشغل قطاع التجارة والخدمات نسبة عالية والذي تطغى عليه ظاهرة القطاع غير المهيكل
السياحة والصناعة التقليدية	▪ يتميز إقليم تطوان على عوامل ومؤهلات جذب سياحي مهمة كموقع طبيعي ومناخ معتدل، تراث ثقافي مادي ومعنوي غني كما تعرف تنوعا بيئيا وثقافيا ▪ ضعف الطاقة الاستيعابية لمطارات الجهة ونسبة الربط بجهات وطنية ودولية ▪ ضعف الطاقة الإيوائية ممثلة في 38 منشأة سياحية و2.152 سريرا ▪ يواجه تطوير وتنمية القطاع السياحي إكراهات عديدة، لا سيما على مستوى البنيات التحتية وضعف السياحة الترفيهية ▪ سياحة يغلب عليها الطابع الموسمي ▪ يشغل قطاع الصناعة التقليدية ما يقرب 1.400 حرفي. كما يتكون القطاع على ما يقرب من 29 جمعية تجمع 1.107 منخرط و22 تعاونية 1.300 يمثلها 713 حرفي.

6.7. عمالة طنجة - أصيلة

1.6.7. *التقسيم الإداري لعمالة طنجة - أصيلة*

عمالة طنجة - أصيلة هي أحد الأقاليم المنتمية إلى جهة طنجة تطوان الحسيمة وتقع أقصى الشمال الغربي للبلاد، تطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الاطلسي وتمثل الحدود الجنوبية لمضيق جبل طارق.، تحد شرقا بإقليمي الفحص-أنجرة وتطوان وجنوبا بإقليم العرائش. يضم الإقليم 3 جماعات حضرية (طنجة وأصيلة واكزناية) بالإضافة الى 9 جماعة قروية أهمها الزينات، سيدي اليماني، بوخالف... تبلغ نسبة التحضر في الإقليم 94% (1re جهويا) بحيث تمثل 47,1% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال الحضري و4,2% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال القروي. يعتمد اقتصاد الإقليم بالأساس على قطاع الصناعة والخدمات.

جدول 66: التقسيم الإداري لعمالة طنجة - أصيلة

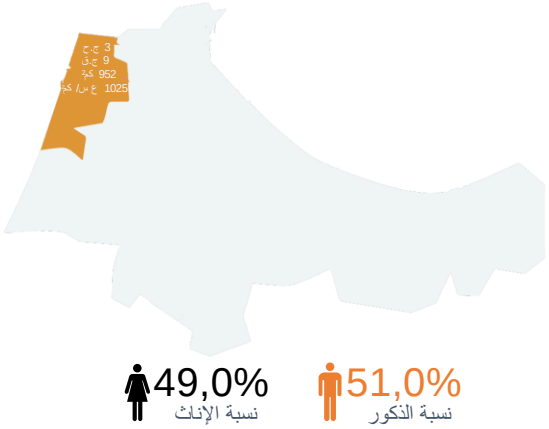

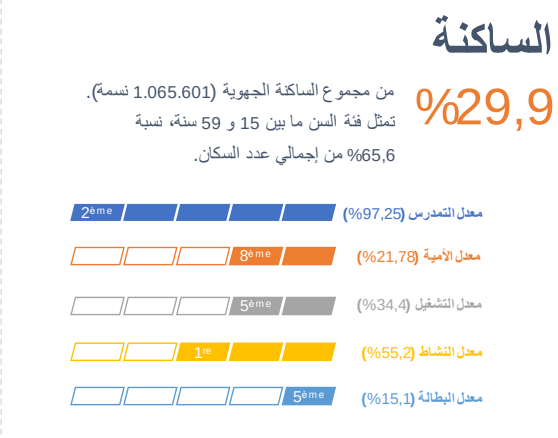

مبيان 61: معطيات عامة لعمالة طنجة – أصيلة تطوان حسب إحصائيات 2014

الإقليم	الجماعات	القيادات	الدوائر
طنجة - أصيلة	بلدية طنجة		
	بلدية اكزناية		
	بلدية أصيلة		
	حجر النحل	بوخالف	أصيلة
	دار الشاوي	دار الشاوي	
	المنزلة		
	العوامة	العوامة	
	السبت الزينات		
	أقواس بريش	غربية	
	حد الغربية		
	الساحل الشمالي	سيدي اليمني	
	سيدي اليمني		

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 6147 الصادرة بتاريخ 29 أبريل 2013

2.6.7. *البنية التحتية*

الشبكة الطرقية: تتوفر عمالة طنجة – أصيلة على شبكة طرقية مصنفة يبلغ طولها الإجمالي 289,1 كم مبنية ومعبدة منها 283,3 كم مبنية ومعبدة (98%). معدل المسافة إلى أقرب طريق معبد في المجال القروي: 1,27 كم (أقل من المعدل الوطني: 3 كم).

تتصنف شبكة الطرق في عمالة طنجة – أصيلة كما يلي:

- ✓ 80,7 كم مصنفة في إطار الطرق الوطنية
- ✓ 24,4 كم مصنفة كطرق جهوية
- ✓ 136,0 كم مصنفة كطرق إقليمية (منها 130,2 كم معبدة)
- ✓ 48 كم مصنفة كطريق سيار

شبكة السكك الحديدية: تحتوي عمالة طنجة-أصيلة على 5 محطات (طنجة المغوغة، مدينة طنجة، العقبة الحمراء، أصيلة وسيدي اليمني) بحيث يمتد خط السكك الحديدية على طول 56 كم. وتقدر حركة المرور ب 10 قطارات يومية و70 رحلات أسبوعية، والتي يتم استكمالها باستخدام الحافلات لضمان الاتصال مع مدينة تطوان، التي لا تخدمها شبكة القطارات.

محطة طنجة المدينة تضمن تقريبا جل حركة السكك الحديدية لنقل الركاب على الصعيد الجهوي. أعيد فتحها في 10 غشت 2015 بعد الانتهاء من تعديلها ووضع خطوط السكك الحديدية جديدة التي أطلقت في يناير 2015. خط سكة حديد جديد بين طنجة وميناء طنجة المتوسطي قيد الاستخدام حاليا.

المطارات: مطار ابن بطوطة في طنجة هو مطار دولي يقع في بوخالف، على بعد 10 كم في جنوب طنجة. وقد تم تجديده بالكامل. افتتح في يوليو 2008، وله طاقة استيعابية لمليون مسافر سنويا، وتبلغ مساحته 12.000 م^2 بحيث يستقطب 96% من حركة النقل الجوي على الصعيد الجهوي. في 2016 صنف هذا المطار حسب المسافرين كسادس مطار للمملكة بعد مطار محمد الخامس في الدار البيضاء، المنارة في مراكش، المسيرة بأكادير، مطار الرباط سلا ومطار فاس سايس الدولي (انظر جدول 17). يربط مطار ابن بطوطة بعدد من الوجهات أهمها: لشبونة، برشلونة، مدريد، أمستردام، روتردام، بروكسيل، لندن (مطاري كاتويك وهيثرو)، إسطنبول (مطار صبيحة)، الدار البيضاء، باريس اورلي، مارسيليا، مون بوليي، مالقا، جبل طارق، كولونيا وشار لوروا.

الموانئ: طور العرض المينائي لميناء طنجة المدينة مع بدء استغلال ميناء طنجة المتوسطي. وحاليا تتركز الخدمات المينائية التي يقدمها الميناء في المقام الأول حول الرحلات السياحية وركوب القوارب وركاب السفن السريعة والصيد وستتطور هذه الخدمات من خلال مشروع اعادة توظيف الميناء (2011-2016).

- **الرحلات السياحية**

عرف ميناء طنجة خلال 2011، 107 توقف للسفن السياحية أي ما يعادل رواجا بلغ 102.504 مُسافر. حاليا يمكن للميناء استيعاب سفن سياحية بطول 260 متر. مع نهاية أشغال إعادة التهيئة سيتوفر الميناء على ثلاث محطات قادرة على استقبال سفن الجيل الحديث (360 متر).

- **ركوب القوارب**

حاليا يقدم الميناء خدمة محدودة لركوب القوارب. بحلول سنة 2016 سيوفر ميناء طنجة عروضا أفضل لخدمات المبحرين وقوارب النزهة مع دمج خدمات مختلفة (إصلاح القوارب ومحلات بيع اليخوت والمدارس البحرية ...). ستمكن الأشغال التي تقوم بها شركة تهيئة ميناء طنجة من توفير طاقة استيعابية للميناء تصل 1.610 حلقة.

- **ركاب السفن السريعة**

اعتبارا من 2011 تم نقل كل حركة الركاب إلى ميناء طنجة المتوسطي باستثناء الخط التاريخي بين طريفة / طنجة المدينة. خلال سنة 2011 استعمل 1.227.320 مسافر هذا الخط. حاليا يتوفر الميناء على 3 مواقف لرسو العبارات السريعة التي تشغل هذا الخط وكذا محطة بحرية سيجرى تحديثها وتجديدها.

- **صيد السمك**

يوجد ميناء الصيد الحالي لطنجة في الميناء الداخلي ويحتل المنصة الجنوبية بأكملها وجزء من الرصيف الجنوبي للمنصة الغربية. وهو يغطي مساحة برية من 5 هكتارات وحوض مائي من 7 هكتارات. يحتوي الميناء على 775 متر كرصيف لرسو وتفريغ الأسماك. في إطار مشروع إعادة توظيف الميناء سيتم نقل نشاط الصيد إلى حوض جديد بجوار الميناء الحالي حيث سيقدم منشآت حديثة وجذابة لفائدة مهنيي الصيد. كما سيوفر ميناء الصيد المستقبلي على مقربة من الحاجز الرئيسي لفائدة المهنيين رصيف يصل 1.900 متر و13 هكتار من المسطحات و13 هكتار من الأحواض المائية. بدأت أشغال البناء منذ 2011 وتم تشغيله أواخر سنة 2014.

مناطق الأنشطة الاقتصادية: تعد عمالة طنجة – أصيلة ثاني قطب صناعي بعد الدار البيضاء بحيث يعتبر قطاع صناعة السيارات من القطاعات الاستراتيجية التي عرفت نموا كبيرا بفضل وجود مناطق صناعية خاصة، فضلا عن الاستفادة من مزايا مشتركة للبنية التحتية والولوج إلى الأسواق (الأوروبية) واقتصادات التوطين. بالإضافة الى قطاع الصناعة، تعتبر المنطقة قطبا واعدا لنمو الأنشطة التجارية واللوجستية. من أهم المناطق الصناعية نعد:

- **المنطقة الحرة لطنجة**

تقدم المنطقة الحرة لطنجة (TFZ)، المنجزة سنة 1999 على مساحة إجمالية قدرها 500 هكتارا، فضاء مناسبا لفائدة المستثمرين في القطاع الصناعي والخدماتي بحيث توفر بنيات تحتية ذات جودة عالية ومزايا هامة تتجلى في نظام منطقة التصدير الحرة، الشباك الوحيد، عرض تجاري متنوع والربط الأمثل بمدينة طنجة. تستوعب المنطقة الحرة أكثر من 475 وحدة إنتاجية من مختلف الأحجام والجنسيات من السوق الأوربية المشتركة، الولايات المتحدة الأمريكية، الشرق الاوسط

بالإضافة إلى دول المغرب ودول أخرى. تشغل المنطقة حوالي 47.000 شخص بشكل مباشر كما عرفت منذ نشأتها استثمارات إجمالية ب 6 مليارات درهم.

- **المنطقة الصناعية اكزناية**

تمتد المنطقة الصناعية لكزناية على مساحة 130 هكتار وتتوفر على 463 وحدة صناعية تتوزع على مختلف القطاعات على النحو التالي:

جدول 67: توزيع الوحدات الصناعية حسب القطاع

القطاع	عدد الوحدات	عدد العمال
صناعة النسيج والجلد	284	14.780
الصناعات الغذائية	47	3.563
صناعة الخشب	9	712
صناعة الصباغة	14	1.120
صناعة مواد البناء	11	996
صناعة ميكانيكية (ألياف السيارات)	28	2.432
الصناعة الكهربائية والإلكترونية	48	3.795
الصناعة الكيماوية	30	3.229
صناعة الإشهار	18	1.296
قطاعات أخرى	10	2.026
المجموع	**463**	**30.154**

- **المنطقة الصناعية مغوغة**

تمتد المنطقة الصناعية مغوغة على مساحة 138 هكتار وتتكون من 146 قسيمة أرضية و107 وحدة صناعية مشغلة، تتوزع هاته الوحدات على النحو التالي:

48 وحدة في قطاع النسيج والجلد (45%)، 15 وحدة في قطاع الصناعة الكيماوية (14%)، 12 وحدة في قطاع البناء (11%)، 11 وحدة في كل من قطاعي الصناعة الغذائية وقطاعات أخرى (20%).

- **المنطقة الصناعية المجد**

تمتد المنطقة الصناعية المجد على مساحة 23 هكتار وتتكون من 138 وحدة صناعية مشغلة، معظم هاته الوحدات تشتغل في قطاع النسيج. يوجد في طور الدراسة مشروع إنشاء منطقة صناعية خاصة بقطاع النسيج بحيث سيتم نقل الوحدات الصناعية الموجودة في منطقة المجد وتحويل هاته الأخيرة إلى وحدات سكنية.

- **المنطقة الصناعية عين الدالية**

سيتم إنشاء منطقة جديدة جنوب مدينة طنجة في منطقة عين الدالية بحيث قرر مسؤولو «مجموعة هايت» الصينية، بناء قرية صناعية خاصة، لتشييد وحدات للإنتاج الصناعي المتعدد الهدف، ومراكز لتجميع قطاع غيار السيارات والطائرات، ومخازن لإعادة التصدير ومختبرات للبحث العلمي. ويشمل المشروع بناء أحياء سكنية ومكتبية وترفيهية للعمال والمستخدمين الذين سيُستقدمون من الصين على غرار تجربة «تشاينا تاون» في عدد من المدن الأميركية. تقدر تكلفة هذا المشروع بعشرة بلايين دولار وسيسمح بخلق نحو 300 ألف منصب شغل.

الماء الصالح للشرب: تبلغ نسبة الربط بالماء الصالح للشرب في عمالة طنجة – أصيلة 83% حسب الوكالة الوطنية للماء والكهرباء بحيث نلاحظ تفاوت مهم مع معطيات المندوبية السامية للتخطيط (87,21%).

جدول 68: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لعمالة طنجة ـ أصيلة

	عدد الدواوير	الساكنة المستفيدة	الميزانية م. د	الجماعات
المشاريع المنجزة	144	70.099	161	حد الغربية، حجر النحل، اكزناية..
المجموع	**144**	**70.099**	**161**	

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء

الكهرباء: وصلت مبيعات المكتب الوطني للماء والكهرباء – شق الكهرباء في إقليم تطوان 1.375,3 مليون كيلوواط ساعة (11,1% من اجمالي المبيعات لسنة 2015) بحيث بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 95,39% (أعلى من المعدل الوطني 91,6% وثاني أعلى نسبة جهويا بعد عمالة المضيق - الفنيدق).

القطاعات الاقتصادية: تتميز عمالة طنجة – أصيلة باقتصاد يعتمد بالأساس على قطاعين أساسيين هما قطاعي الصناعة والتجارة والخدمات مع وجود قطاع السياحة مهم وقطاع فلاحي معاشي بالأساس.

- **السياحة**

تتوفر عمالة طنجة – أصيلة على 88 وحدة إيوائية مصنفة موزعة على الشكل التالي:

جدول 69: تصنيف المنشآت الإيوائية في عمالة طنجة – أصيلة لسنة 2015

نوع المؤسسة	الصنف	العدد	عدد الأسرة
الفنادق	فنادق 1*	11	770
	فنادق 2*	11	1.297
	فنادق 3*	11	2.524
	فنادق 4*	06	1.998
	فنادق 5*	08	2.593
دور الضيافة		33	696
الإقامات الفندقية		08	1.158
المجموع		88	11.036

المصدر: وزارة السياحة (إحصاءات السياحة في المغرب 2015)

بالإضافة إلى الوحدات الإيوائية أعلاه، توجد عدة مشاريع في طور الإنجاز أو في طور الدراسة بحيث ستعزز عدد الوحدات ب 40 وحدة إضافية، منها 12 منشأة فندقية من 5 نجوم، و4 وحدات من 4 و3 نجوم على التوالي بالإضافة إلى 7 إقامات فندقية و13 دور الضيافة. هاته المشاريع سوف توفر 4.601 غرفة إضافية و7.806 سرير.

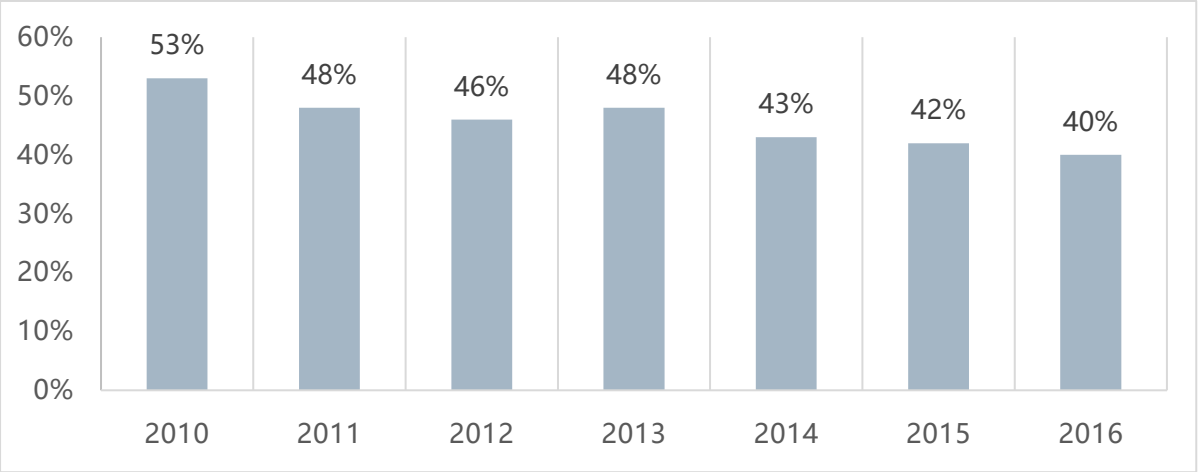

مبيان 62: تطور نسبة الملء بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بعمالة طنجة – أصيلة من سنة 2010 إلى 2016

كما بلغت نسبة الملء في 2016، 40% في فترة ما بين يناير وغشت مسجلة انخفاضا ب 9,09% بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 2015.

هذه النسبة مردها على وجه الخصوص إلى موسمية النشاط السياحي بالإقليم من جهة، ولا تعكس حقيقة عدد الوافدين على الإقليم خاصة خلال العطلة الصيفية والذين يقصدون وحدات الإيواء غير المهيكلة من جهة أخرى.

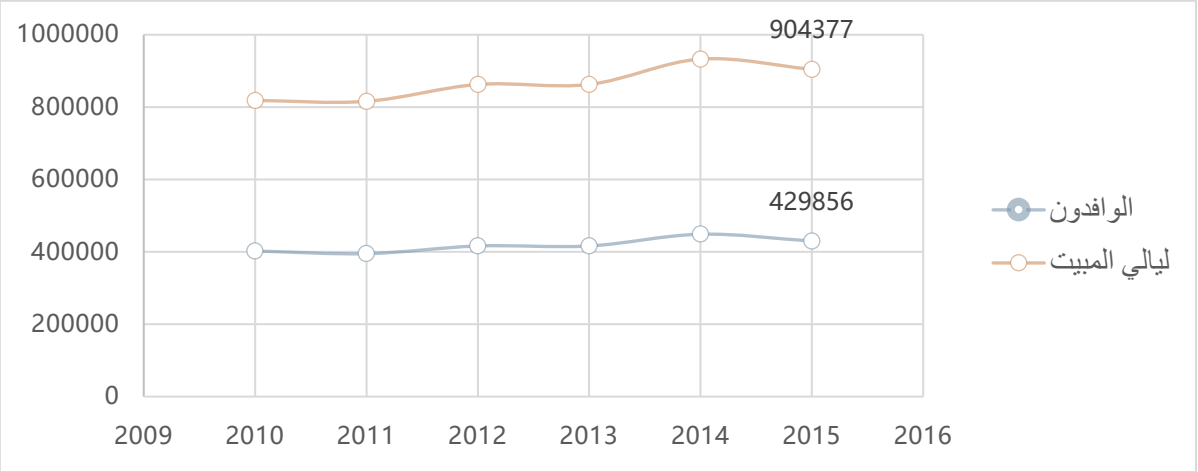

مبيان 63: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحة المصنفة بعمالة طنجة – أصيلة من سنة 2010 إلى 2015

خلال الفترة الممتدة من 2010 و2015، بلغ عدد السياح الوافدين على الفنادق المصنفة بعمالة طنجة – أصيلة 2.508.140 وافد. نلاحظ أيضا أن ليالي المبيت عرفت استقرارا خلال الفترة 2014 و2015، وذلك في حدود 2,10 ليال/الإقامة.

- **الفلاحة**

الموارد الطبيعية (الأراضي الفلاحية)

تمتد المساحات الصالحة للزراعة بعمالة طنجة – أصيلة على **مساحة** إجمالية تقدر ب 50.957 هكتار منها 46.358 هكتار تمثلها الأراضي البورية، و4.599 هكتار من الأراضي المسقية. ما تبقى من المساحة الإجمالية (89.100 هكتار) يتكون من الغابات ب 19.895 هكتار، والمراعي والأراضي الغير المزروعة ب 18.248 هكتار.

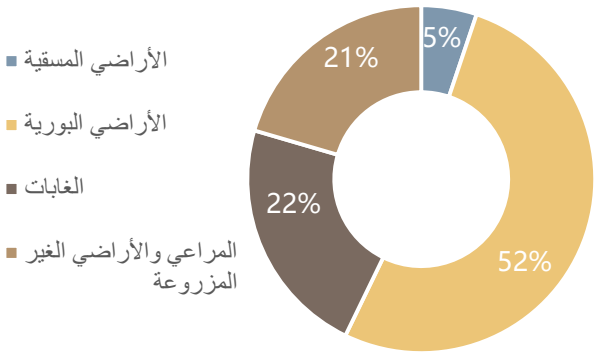

مبيان 64: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري

الإنتاج الفلاحي

تمثل الحبوب أكبر نسبة مزروعة بحيث تمتد على 33.920 هكتار، تليها الزراعات البواكر على مساحة 1.730 هكتار ثم الزراعات الزيتية على مساحة 1.070 هكتار والزراعات العلفية على مساحة 8.790 هكتار، والقطاني على مساحة 3.400 هكتار، والزراعات السكرية على مساحة 500 هكتار، وأشجار الفواكه على مساحة 3.180 هكتار، وزراعة الورديات على مساحة 700 هكتار.

فيما يخص تربية الماشية، تمثل العمالة نسبة 7,2% على الصعيد الجهوي بما يقرب 166.400رأس (44.000 رأس من الأبقار، 77.300 رأس من الغنم و45.100 رأس من الماعز).

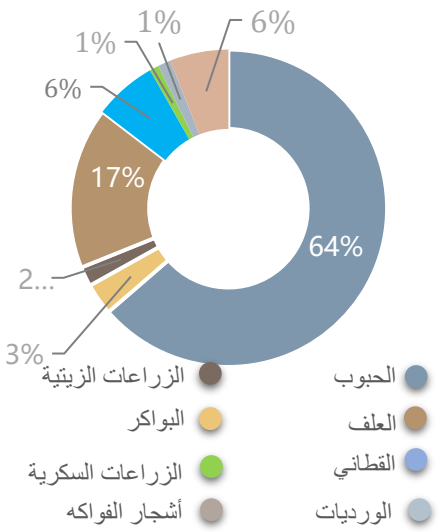

مبيان 65: الإنتاج الزراعي لعمالة طنجة-أصيلة 2015-2016

- **الصيد البحري**

في هذا السياق، فإن أسطول الصيد المسجل في عام 2016 يحتوي على 471 وحدة (342 بطنجة و129 بأصيلة)، تتكون من 66 سفن الصيد بالجر، و11 سفن لصيد السردين، و142 سفن الصيد بالخيط و252 قارب للصيد التقليدي. أما بالنسبة لكميات الأسماك المصطادة، فقد بلغت في عام 2016، 10.201 طنا، بقيمة 228,7 مليون درهم، مسجلة انخفاضا في الكمية والقيمة ب 16,3% و10,4% على التوالي مقارنة مع سنة 2015.

بالنسبة للبنيات التحتية فقد اكتملت في هذه السنة الأشغال المتعلقة بميناء الصيد الجديد حيث بني على مساحة تبلغ 11 هكتارا، ويضم ازيد من 1.000 رصيف مخصص لمراكب الصيد.

3.6.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل

جدول 70: حدة العجز حسب الجماعات

	الجماعات	عدد السكان	المجموع
3 نقط العجز على 5	السبت الزينات	5153 نسمة	8173 نسمة
	دار الشاوي	3020 نسمة	
2 نقط العجز على 5	حجر النحل	9792 نسمة	17800 نسمة
	المنزلة	2650 نسمة	
	الساحل الشمالي	5358 نسمة	
1 نقط العجز على 5	البحرويين	8440 نسمة	24339 نسمة
	أنجرة	15899 نسمة	

المصدر: برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة 2017-2022

يمثل عدد سكان الجماعات المسجلة ل 3 نقاط من أصل 5، 8.173 نسمة (0,77% من إجمالي ساكنة الإقليم)، 17.800 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة لنقطتين من أصل 5 فما فوق (1,67% من إجمالي ساكنة العمالة) و24.339 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة لنقطة من أصل 5 فما فوق (2,28% من إجمالي ساكنة العمالة). نستنتج أن أكثر من 4,72% من إجمالي ساكنة العمالة تعاني نوعا من أنواع العجز مسجلة أدنى نسبة على الصعيد الجهوي.

4.6.7. التشخيص الإقليمي

جدول 71: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية

	التعليم والتكوين
التعليم العالي	**المؤسسات:** ▪ وجود العديد من مؤسسات التعليم العالي ولكنها ذات طاقة استيعابية ضعيفة ▪ نسبة الازدحام عالية (مثلا الطاقة الاستيعابية لكلية العلوم بتطوان تبلغ 1.500 تلميذا في حين تستقطب ما يقرب 7.000 تلميذا) **الموارد البشرية:** ▪ ضعف الموارد البشرية: نسب مقلقة تلاميذ/موظفون إداريون بالنسبة لمعظم المؤسسات (تتراوح بين 28 و898 تلميذ لكل مدرس) ▪ نسبة ضعيفة من عدد الخريجين من التعليم العالي (فقط 2,5% من الساكنة الجهوية) **عروض التعليم:** ▪ رغم تعدد الديبلومات والشعب التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فإن معظمها يسجل نسب إدراج جد منخفضة ▪ عدم ملائمة عروض التعليم العالي مع احتياجات سوق الشغل
التكوين المهني	**المؤسسات:**

	▪ عدد غير كافي من مؤسسات التكوين المهني (15 مؤسسة في عمالة طنجة-أصيلة) **الموارد البشرية:** ▪ نسبة ضعيفة من عدد المتدربين (فقط 1,87% من الساكنة الإقليمية) **عروض التكوين:** ▪ عدم ملائمة عروض التكوين المهني مع احتياجات سوق الشغل
البنية التحتية	
الطرق	▪ لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع (السبت الزينات، دار الشاوي، الساحل الشمالي...) ▪ متوسط المسافة إلى أقرب طريق معبدة في الوسط القروي: 1,27 كم (أقل من المعدل الوطني 3 كم)
الماء والكهرباء	▪ معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب جيد (87,21%)، أعلى من المعدل الوطني (73%). الوسط القروي يسجل نسبة جد ضعيفة (14,74%) ▪ معدل الربط بشبكة الكهرباء (95,39%) أعلى من المعدل الوطني (91,6%)
القطاعات الاقتصادية	
الفلاحة والمنتجات المحلية	▪ فلاحة معاشية وتعتمد أساسا على الحبوب التي تمثل 60% من الإنتاج الزراعي ▪ انعدام الزراعات الصناعية على صعيد العمالة ▪ نسبة الأراضي المسقية ضعيفة بحيث تمثل فقط 5% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ▪ هيمنة الضيعات الصغرى، إضافة إلى تنظيم مهني ضعيف لا يوازي مؤهلات المنطقة ▪ نقص موارد التمويل للاستثمارات الفلاحية ▪ نقص التأطير واستغلال جل الضيعات الفلاحية بطرق تقليدية ▪ غياب استراتيجية التثمين والتسويق ▪ عزلة بعض مناطق الإنتاج
الصيد البحري	▪ إتمام أشغال ميناء الصيد الجديد ▪ هيمنة الصيد التقليدي حيث يمثل تقريبا 53,5% من عدد القوارب ▪ وحدات أسطول الصيد غير متطورة وغير مجهزة ▪ ضعف التسويق وتثمين المنتجات البحرية المحلية ▪ ارتفاع تكاليف التشغيل والمواد الأولية وتأثيرها سلبا على مردودية الصيادين ▪ غياب سياسات الدعم الاقتصادي والاجتماعي
الصناعة والتجارة	▪ يتوفر الإقليم على ما يقرب من 370 وحدة صناعية متوزعة بالخصوص في المنطقة الحرة التي تحتكر الأنشطة والصناعات التصديرية ومشغلة ما يفوق من 42% من اليد العاملة على صعيد العمالة ▪ هيمنة صناعة النسيج والجلد من ناحية عدد الوحدات واليد العاملة مشغلة تقريبا نصف العاملين في القطاع (48,6%) ▪ ستحتضن عمالة طنجة – أصيلة أكبر منطقة صناعية في المغرب وهي المنطقة الصناعية عين الدالية (1.190 هكتار) والتي ستضم أضخم مشروع صيني بشمال إفريقيا لتشييد وحدات للإنتاج الصناعي المتعدد الهدف، ومراكز لتجميع قطاع السيارات والطائرات، ومخازن لإعادة التصدير ومختبرات للبحث العلمي ▪ قلة اليد العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات سوق الشغل المحلية ▪ ارتفاع قيمة الأراضي الصناعية ▪ يشغل قطاع التجارة والخدمات نسبة عالية والذي تطغى عليه ظاهرة القطاع غير المهيكل

السياحة	▪ تتميز عمالة طنجة – أصيلة على عوامل ومؤهلات جذب سياحي مهمة كموقع طبيعي ومناخ معتدل، تراث ثقافي مادي ومعنوي غني كما تعرف تنوعا بيئيا وثقافيا ▪ ضعف الطاقة الاستيعابية لمطار ابن بطوطة ونسبة الربط بجهات وطنية ودولية ▪ ضعف الطاقة الإيوائية ممثلة في 88 منشأة سياحية و11.036 سريرا ▪ يواجه تطوير وتنمية القطاع السياحي إكراهات عديدة، لا سيما على مستوى البنيات التحتية وضعف السياحة الترفيهية ▪ سياحة يغلب عليها الطابع الموسمي ▪ تتوفر العمالة على مؤهلات عالية لتطوير وتعزيز سياحة المؤتمرات لكونها قطبا صناعيا وتجاريا بامتياز

7.7. إقليم الفحص – أنجرة

1.7.7. التقسيم الإداري لإقليم الفحص - أنجرة

إقليم الفحص - أنجرة هي أحد الأقاليم المنتمية الى جهة طنجة تطوان الحسيمة وتقع أقصى الشمال للبلاد، تطل على البحر الأبيض المتوسط وتمثل الحدود الجنوبية لمضيق جبل طارق.، تحد شرقا بإقليم المضيق-الفنيدق وغربا بإقليم طنجة-أصيلة وجنوبا بإقليم تطوان. يضم الإقليم 7 جماعات قروية أهمها أنجرة، الجوامعة، قصر المجاز...تمثل 5,2% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال القروي. يعتمد اقتصاد الإقليم بالأساس على المنتوجات المحلية

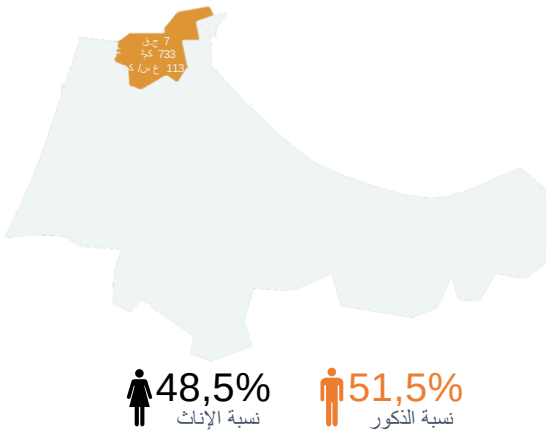

الساكنة

%2,1

من مجموع الساكنة الجهوية (76.447 نسمة).
تمثل فئة السن ما بين 15 و 59 سنة، نسبة 60,9% من إجمالي عدد السكان.

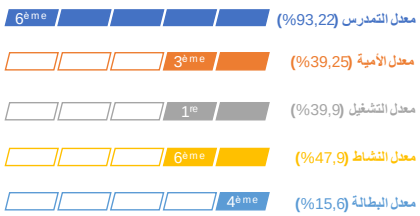

مبيان 66: معطيات عامة لعمالة الفحص - أنجرة حسب إحصائيات 2014

جدول 72: التقسيم الإداري لإقليم الفحص - أنجرة

الإقليم	الجماعات	القيادات	الدوائر
الفحص – أنجرة	ملوسة	ملوسة	الفحص
	البحراويين	البحراويين	
	القصر الصغير	القصر الصغير	
	الجوامعة	الجوامعة	أنجرة
	أنجرة	أنجرة	
	تغرامت	تغرامت	
	القصر المجاز	القصر المجاز	

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 6147 الصادرة بتاريخ 29 أبريل 2013

2.7.7. البنية التحتية

الشبكة الطرقية: يتوفر إقليم الفحص - أنجرة على شبكة طرقية مصنفة يبلغ طولها الإجمالي 197,3 كم مبنية ومعبدة. معدل المسافة إلى أقرب طريق معبد في المجال القروي: 2,35 كم (أقل من المعدل الوطني: 3 كم).

تتصنف شبكة الطرق في إقليم الفحص - أنجرة كما يلي:

- ✓ 58,9 كم مصنفة في إطار الطرق الوطنية
- ✓ 94,4 كم مصنفة كطرق إقليمية
- ✓ 44 كم مصنفة كطريق سيار

شبكة السكك الحديدية: تنتمي محطة السكك الحديدية الى المركب المينائي طنجة المتوسط وهي تمتد على 10 هكتارات وتحتوي على 3 مسالك يبلغ طولها 800 متر.

القدرة السنوية: 400.000 وحدة مكافئة لعشرين قدمًا وتربط هذه السكك بين المدن الرئيسية للمملكة المغربية.

الموانئ: يمتد المركب المينائي طنجة المتوسط على مساحة 1.000 هكتار ويشمل:

- **ميناء طنجة المتوسط 1**: والذي يضم محطتين للحاويات (TC1 وTC2)، ومحطة للسكك الحديدية، ومحطة للهيدروكربونات، ومحطة للبضائع المختلفة ومحطة للسيارات. بالنسبة لمحطة الحاويات 1، فتديرها شركة (APM Terminals) بحيث بلغ مجموع الاستثمار 150 مليون يورو ويبلغ حجم رواج الحاويات 1,6 مليون وحدة. يبلغ طول الرصيف 800 متر. أما بالنسبة لمحطة الحاويات 2، فتديرها شركة (Eurogate) بحيث بلغ مجموع الاستثمار 150 مليون يورو أيضا ويبلغ حجم رواج الحاويات 1,4 مليون وحدة. يبلغ طول الرصيف 800 متر.

- **ميناء طنجة المتوسط 2**: والذي يضم محطتين للحاويات (TC3 وTC4). بالنسبة لمحطة الحاويات 3، فتديرها شركة (Marsa Maroc) بحيث بلغ مجموع الاستثمار 240 مليون يورو ويبلغ حجم رواج الحاويات 1 مليون وحدة. يبلغ طول الرصيف 800 متر. انطلاق التشغيل يرتقب في نوفمبر 2019. أما بالنسبة لمحطة الحاويات 4، فتديرها شركة (alsAPM Termin) بحيث بلغ مجموع الاستثمار 758 مليون يورو ويبلغ حجم رواج الحاويات 5 مليون وحدة. يبلغ طول الرصيف 2000 متر. انطلاق التشغيل يرتقب في يناير 2019.
- **ميناء طنجة المتوسط للرُكاب**: والذي يضم مناطق الدخول ونقاط للتفتيش الحدودية، وأرصفة صعود الركاب وصعود شاحنات النقل الدولي، ومناطق الإجراءات، والمرفأ البحري.
- **المنطقة الحرة اللوجستية (Medhub)**: الشركة التي تدير المنطقة الحرة اللوجستية لميناء طنجة المتوسط.
- **مركز الأعمال طنجة المتوسط**: مُخصص لاستقبال الشركات وتحديد أماكن الأنشطة الضمنية اللازمة لإدارة المركب الميناني طنجة المتوسط.

يوفر ميناء طنجة المتوسط، من خلال العديد من المُجهزين البحريين ربط دولي يغطي ما يقرب عن 174 ميناء و74 دولة في 5 قارات. على سبيل المثال، ميناء طنجة المتوسط على بعد 10 أيام من أمريكا و20 يومًا من الصين. محور إفريقيا، يخدم ما يقرُب عن 35 ميناء و21 دولة في غرب إفريقيا عن طريق الرحلات الأسبوعية.

يُعد طنجة المتوسط أكبر من مجرد ميناء كبير لنقل البضائع والركاب، فهو يضم أيضًا ميناء للركاب والسيارات يتمتع بسعة كبيرة للغاية، وهو مزود بثمانية (8) مواقف يمكن أن تستقبل ما يزيد عن 7 مليون راكب و700.000 شاحنة للنقل الدولي (TIR)، فهو جسر بحري حقيقي يربط بين أوربا وأفريقيا، حيث يسمح بعبور السفن البحرية في المضيق في أقل من 45 دقيقة. بالإضافة إلى كونه ميناءً، فإن طنجة المتوسط عبارة عن منصة لوجستية وصناعية متكاملة، مُتصلة بشبكة نقل مُتعددة الوسائط (خطوط سكك حديدية، طرق سيارة) من أجل نقل البضائع والركاب إلى كافة المناطق الاقتصادية بالمملكة.

يتم تشغيل المحطات وكذلك جميع أنشطة الميناء بموجب عقود الامتياز يتم إبرامها مع شركات معروفة على المستوى العالمي. يضم ميناء طنجة المتوسط في صفوفه أكبر الترسانات العالمية لتجهيز السفن (Maersk وCMA CGM وMSC...) بالإضافة إلى شركات رائدة في مجال الموانئ مثل APM TERMINALS وEUROGATE.

مناطق الأنشطة الاقتصادية: يعد إقليم الفحص – أنجرة من أهم الاقطاب الصناعية على الصعيد الوطني والذي يرتكز بالأساس على صناعة السيارات بفضل وجود مناطق صناعية خاصة ومصنع السيارات رونو المتوسط، فضلا عن الاستفادة من مزايا مشتركة للبنية التحتية والولوج إلى الأسواق (الأوروبية) واقتصادات التوطين. بالإضافة الى قطاع الصناعة، تعتبر المنطقة قطبا استراتيجيا لنمو الأنشطة التجارية واللوجستية بفضل ميناء صنجة المتوسط. من أهم المناطق الصناعية نعد:

- **المنطقة الحرة رونو المتوسط**

انتعش قطاع السيارات باستثمار قدره 2,1 مليار دولار أنجزته رونو في موقع يمتد على 280 هكتار على بعد 30 كيلومترا من طنجة، مع ربط طرقي وسككي جيد بميناء هذه المدينة. وبدأ تشغيل المصنع سنة 2012 ليصل في عام

2015 إلى إنتاج 288 ألف و53 سيارة. وفي نهاية 2015، شغل المصنع 9.600 عامل بشكل مباشر بتوظيف محلي وتم تكوينهم في معهد التكوين في مهن السيارات الذي أنشئ بدعم مشترك من رونو والحكومة المغربية. تصدر رونو بالأساس السيارات نحو أوروبا (وقريبا نحو أمريكا الجنوبية)، إلى جانب مبيعاتها في السوق المحلية التي حققت فيها حصة 39 في المئة في 2013. وزاد إطلاق صناعة السيارات بقوة من القدرة التصديرية للمغرب وغذى أنشطة موانئه وأسفر عن سلسلة عرض تضم مجموعة إنتاج للتجهيزات، كالإكسسوارات الداخلية والخارجية، والمقاعد، والنظام الكهربائي، وأنظمة الأمن والتكييف وغيرها. وهكذا استقر 30 مقاولا دوليا قرب مصنع رونو، وأسسوا لإنتاجهم في طنجة، خصوصا في المنطقة الحرة لمدينة السيارات بطنجة. إلى جانب إرساء فورد في المنطقة لمصنعها للمكونات الذي يمد مصانع السيارات فورد في إسبانيا بحيث ان ثمانين في المئة من مقاولات قطاع السيارات المغربية توجد في طنجة وتوظف حوالي 60 ألف عامل.

- **منطقة السيارات بطنجة**

تمثل منطقة السيارات بطنجة او طنجة أوتوموتيف سيتي مركز التميز في مجال أنشطة صناعة السيارات بفضل وجودها حول أكبر موقع تجميع في أفريقيا والذي تمتلكه شركة رونو الفرنسية. هذا الموقع مُجهَّز بكل ما يلزم صناعة السيارات ويغطي جميع سلسلة المهن عالية القيمة. تمتد المنطقة على مساحة 300 هكتار بحيث تم انطلاق تشغيلها في 2012. من اهم الوحدات نجد سيمنس لصناعة معدات الطاقة الهوائية، فاليو المتخصصة في صناعة أجزاء السيارات ووحدات أخرى.

- **المنطقة الحرة اللوجستية طنجة المتوسط**

توفر المنطقة الحرة اللوجستية طنجة المتوسط مستودعات مجهزة ومحطات للشحن البري والبحري في اتجاه افريقيا وأوروبا والصين والولايات المتحدة. هذه المنطقة المخصصة حصرا للأنشطة اللوجستية ذات القيمة المضافة (التركيب والتعبئة والتغليف والتركيب وما إلى ذلك) تقع على مساحة 250 هكتار بمحاذاة جنوب موقع طنجة ميد 1. مستودعات تستهدف المنطقة مشغلي الخدمات اللوجستية والشركات المتعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأراضي الجاهزة رهن إشارة مسيري المناطق الشريكة (من أجل تقديم منتجات "بناء" مخصصة لزبائنهم).

الماء الصالح للشرب: تبلغ نسبة الربط بالماء الصالح للشرب في إقليم الفحص - أنجرة 83% حسب الوكالة الوطنية للماء والكهرباء بحيث نلاحظ تفاوت مهم مع معطيات المندوبية السامية للتخطيط (17,36%).

جدول 73: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لإقليم الفحص - أنجرة

	عدد الدواوير	الساكنة المستفيدة	الميزانية م. د	الجماعات
المشاريع المنجزة	22	11.000	23	الجوامعة، ملوسة
المشاريع في طور الإنجاز	106	49.506	148	أنجرة، البحراويين، ملوسة، الجوامعة
المشاريع في طور الدراسة	19	8.483	58	القصر الصغير، القصر المجاز، تغمارت
المجموع	**147**	**68.765**	**229**	

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء

الكهرباء: بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 91,87% (أعلى من المعدل الوطني 91,6%).

القطاعات الاقتصادية: يتميز إقليم الفحص – أنجرة باقتصاد يعتمد بالأساس على قطاعين أساسيين هما قطاعي الصناعة والتجارة والخدمات مع وجود قطاع السياحة مهم وقطاع فلاحي معاشي بالأساس.

- **الفلاحة**

الموارد الطبيعية (الأراضي الفلاحية)

يمتد إقليم الفحص – أنجرة على مساحة إجمالية تقدر ب 73.700 هكتار منها 27.027 هكتار كمساحات صالحة للزراعة تمثلها الأراضي البورية ب 25.732 هكتار، و1.295 هكتار من الأراضي المسقية. ما تبقى من المساحة الإجمالية يتكون من الغابات ب 20.356 هكتار، والمراعي والأراضي الغير المزروعة ب 26.317 هكتار.

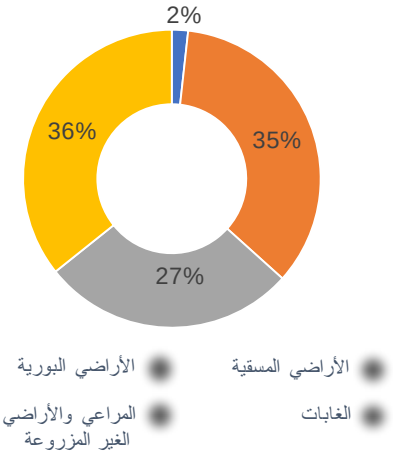

مبيان 67: المساحات الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري

تمثل الأراضي الملك 91,35% من المساحات الصالحة للزراعة بالإقليم، تليها الأراضي الجماعية ب 5,4% ثم أراضي الحبوس وملك الدولة ب 2,6% و0,64% على التوالي.

الإنتاج الفلاحي

تمثل الزراعات العلفية أكبر نسبة مزروعة بحيث تمتد على مساحة 5.700 هكتار ثم القطاني على مساحة 2.190 هكتار وزراعات البواكر على مساحة 850 هكتار، وأشجار الفواكه على مساحة 1.100 هكتار.

فيما يخص تربية الماشية، يمثل الإقليم نسبة 4,28% على الصعيد الجهوي بما يقرب 98.642 رأس (22.888 رأس من الأبقار، 45.019 رأس من الغنم و30.735 رأس من الماعز).

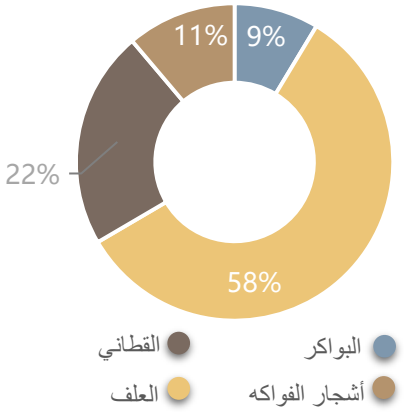

مبيان 68: الإنتاج الزراعي لإقليم الفحص-أنجرة 2015-2016

- **الصيد البحري**

في هذا السياق، فإن أسطول الصيد المسجل في عام 2016 يحتوي على 73 وحدة تتكون بالأساس من سفن الصيد بالخيط. أما بالنسبة لكميات الأسماك المصطادة، فقد بلغت في عام 2016، 117 طنا، بقيمة 5,7 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا في الكمية والقيمة ب 21,9% و28,07% على التوالي مقارنة مع سنة 2015. وهي مخصصة حصرا للاستهلاك المحلي.

بالنسبة للبنيات التحتية فتتوفر جماعة القصر الصغير على نقطة التفريغ المجهزة لكنها تفتقر إلى بعض المرافق الضرورية كمحطة البنزين.

3.7.7. ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل

على الصعيد الإقليمي، ثلاث جماعات فقط تسجل نسبة عجز (الجوامعة بنقطتين من أصل 5 والبحراويين وأنجرة بنقطة أصل 5)، بحيث يمثل عدد السكان المسجلة لنقطتين من أصل 5، 7.711 نسمة (10,09% من اجمالي ساكنة الإقليم)، 24.339 نسمة بالنسبة لسكان الجماعات المسجلة لنقطة من أصل 5 فما فوق (31,84% من اجمالي ساكنة الإقليم). نستنتج ان أكثر من 41,92% من اجمالي ساكنة الاقليم تعاني نوعا من أنواع العجز مسجلة المرتبة الخامسة على الصعيد الجهوي.

4.7.7. التشخيص الإقليمي

جدول 74: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية

التعليم والتكوين	
التعليم العالي	**المؤسسات:** ▪ وجود العديد من مؤسسات التعليم العالي ولكنها ذات طاقة استيعابية ضعيفة ▪ نسبة الازدحام عالية (مثلا الطاقة الاستيعابية لكلية العلوم بتطوان تبلغ 1.500 تلميذا في حين تستقطب ما يقرب 7.000 تلميذا) **الموارد البشرية:** ▪ ضعف الموارد البشرية: نسب مقلقة تلاميذ/موظفون إداريون بالنسبة لمعظم المؤسسات (تتراوح بين 28 و898 تلميذ لكل مدرس) ▪ نسبة ضعيفة من عدد الخريجين من التعليم العالي (فقط 2,5% من الساكنة الجهوية) **عروض التعليم:** ▪ رغم تعدد الديبلومات والشعب التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فإن معظمها يسجل نسب إدراج جد منخفضة ▪ عدم ملائمة عروض التعليم العالي مع احتياجات سوق الشغل
التكوين المهني	**المؤسسات:**

	▪ عدم التوازن في توزيع مؤسسات التكوين المهني (15 مؤسسة في عمالة طنجة-أصيلة مقابل مؤسسة واحدة في إقليم الفحص - أنجرة) **الموارد البشرية:** ▪ نسبة ضعيفة من عدد المتدربين (فقط 0,20% من الساكنة الإقليمية) **عروض التكوين:** ▪ عدم ملائمة عروض التكوين المهني مع احتياجات سوق الشغل
البنية التحتية	
الطرق	▪ لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع (ملوسة والجوامعة) ▪ متوسط المسافة إلى أقرب طريق معبدة في الوسط القروي: 2,35 كم (أقل من المعدل الوطني 3 كم)
الماء والكهرباء	▪ معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب ضعيف جدا (17,36%)، أقل بكثير من المعدل الوطني (73%) ▪ معدل الربط بشبكة الكهرباء (91,87%) أعلى من المعدل الوطني (91,6%)
القطاعات الاقتصادية	
الفلاحة والمنتجات المحلية	▪ فلاحة معاشية وتعتمد أساسا على الحبوب التي تمثل 49% من الإنتاج الزراعي ▪ انعدام الزراعات الزيتية والصناعية على الصعيد الإقليمي ▪ نسبة الأراضي المسقية ضعيفة بحيث تمثل فقط 3% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ▪ هيمنة الضيعات الصغرى، إضافة إلى تنظيم مهني ضعيف لا يوازي مؤهلات المنطقة ▪ نقص موارد التمويل للاستثمارات الفلاحية ▪ نقص التأطير واستغلال جل الضيعات الفلاحية بطرق تقليدية ▪ غياب استراتيجية التثمين والتسويق ▪ عزلة بعض مناطق الإنتاج
الصيد البحري	▪ إتمام أشغال ميناء الصيد الجديد ▪ هيمنة الصيد التقليدي حيث يمثل تقريبا 100% من عدد القوارب ▪ ضعف البنية التحتية ووحدات أسطول الصيد غير متطورة وغير مجهزة ▪ ضعف التسويق وتثمين المنتجات البحرية المحلية ▪ ارتفاع تكاليف التشغيل والمواد الأولية وتأثيرها سلبا على مردودية الصيادين ▪ غياب سياسات الدعم الاقتصادي والاجتماعي
الصناعة واللوجستيك	▪ يتوفر الإقليم على ما يقرب من 100 وحدة صناعية ولوجستية متوزعة بين رونو طنجة المتوسط والمركب المينائي طنجة المتوسط والمنطقة الصناعية المندمجة للسيارات ▪ هيمنة صناعة السيارات والخدمات اللوجستية من ناحية عدد الوحدات واليد العاملة ▪ نمو الانشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة من خلال تطوير محركات النمو مثل قطاعات النسيج وصناعة السيارات والطائرات والخدمات اللوجستية ▪ في طور الإنجاز ميناء طنجة المتوسط 2 الذي ستصل سعته إلى 5 مليون حاوية ▪ قلة اليد العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات سوق الشغل المحلية ▪ ارتفاع قيمة الأراضي الصناعية

- ربط بحري قوي بفضل المركب المينائي طنجة المتوسط

8.7. عمالة المضيق - الفنيدق

1.8.7. *التقسيم الإداري لعمالة طنجة – أصيلة*

عمالة المضيق - الفنيدق هي إحدى العمالات المنتمية الى جهة طنجة تطوان الحسيمة وتقع أقصى الشمال الشرقي للبلاد، تطل على الساحل المتوسطي وتمثل الحدود الشمالية لمدينة سبتة المحتلة، تحد غربا بإقليم الفحص-أنجرة وجنوبا بإقليم تطوان. يضم الإقليم 3 جماعات حضرية (المضيق، الفنيدق، مرتيل) وجماعتين قرويتين (عليين، بليونش). تبلغ نسبة التحضر في الإقليم 94% (1re جهويا) بحيث تمثل 9,3% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال الحضري و0,8% من مجموع الساكنة الجهوية في المجال القروي. يعتمد اقتصاد الإقليم بالأساس على قطاعي السياحة والصيد البحري.

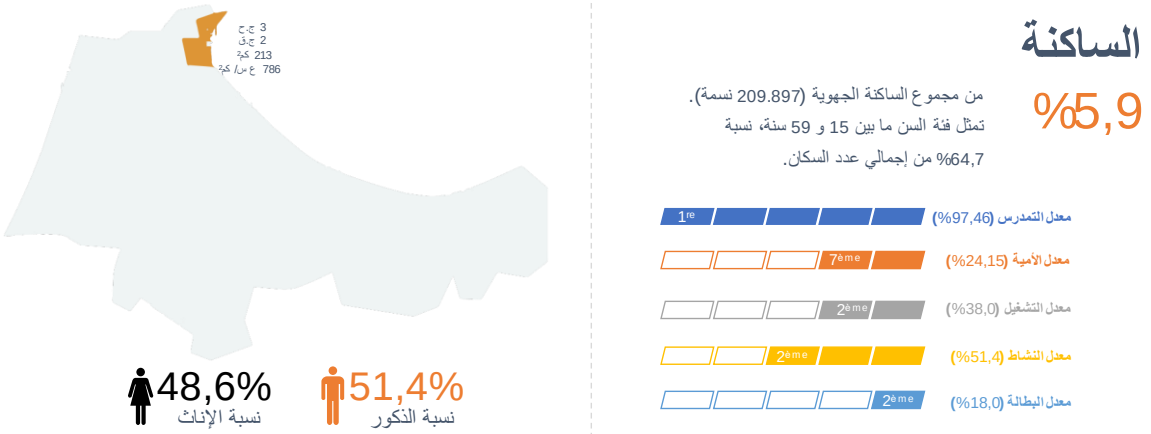

مبيان 69: معطيات عامة لعمالة المضيق - الفنيدق حسب إحصائيات 2014

جدول 75: التقسيم الإداري لعمالة المضيق - الفنيدق

الإقليم	الجماعات	القيادات	الدوائر
المضيق – الفنيدق	بلدية المضيق		
	بلدية الفنيدق		
	بلدية مرتيل		
	عليين	عليين	
	بليونش	بليونش	

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 6147 الصادرة بتاريخ 29 أبريل 2013

2.8.7. *البنية التحتية*

الشبكة الطرقية: يتوفر عمالة المضيق – الفنيدق على شبكة طرقية مصنفة يبلغ طولها الإجمالي 76,5 كم مبنية ومعبدة.

معدل المسافة إلى أقرب طريق معبد في المجال القروي: 4,41 كم (أعلى من المعدل الوطني: 3 كم).

تتصنف شبكة الطرق في عمالة المضيق - الفنيدق كما يلي:

- ✓ 50,7 كم مصنفة في إطار الطرق الوطنية
- ✓ 6,8 كم مصنفة كطرق إقليمية
- ✓ 19 كم مصنفة كطريق سيار

الموانئ: يتوفر ميناء الصيد على حوض مائي مساحته 4,1 هكتار محمي من قبل حاجز بطول 530 متر وسد مضاد بطول 60 متر ومعبر طوله 120 متر. يتجسد طول الأرصفة كما يلي:

- رصيف رئيسي: 240 متر بعمق 5,5 أمتار؛
- رصيف رقم 1: 120 متر بعمق 5 أمتار؛
- رصيف رقم 2: 240 متر بعمق 1,50 أمتار.

كما يوجد بالميناء 10 هكتارات من المسطحات تشمل المرافق التالية بغض النظر عن الطرق ومناطق التخزين:

- 58 مستودعات لمعدات صيد قوارب الصيد الساحلي؛
- 240 صندوقا لأرباب المراكب العاملين في قطاع الصيد التقليدي؛
- 11 ورشة عمل ميكانيكية وخشبية؛
- مصنع علب السمك؛
- حوض للقشريات؛
- مخزنين لصناديق السمك؛
- 7 محلات لبائعي الجملة؛
- 3 مصانع ثلج بينها واحد معطل؛
- 3 وحدات التجميد؛
- محلين لبيع معدات الصيد؛
- 4 محطات توزيع الوقود واحدة تديرها البحرية الملكية؛
- 14 مبنى إداريا؛
- نادي بحري يديره النادي الملكي لليخوت بالمضيق؛

- رافعة بواخر لتجفيف وإصلاح القوارب مرخصة لشركة خاصة؛
- مختبر أبحاث الثروة السمكية؛
- وحدة طبية؛
- سوق سمك؛
- مصيدة؛
- سطح مائل لتجفيف قوارب الصيد التقليدي.

الماء الصالح للشرب: تبلغ نسبة الربط بالماء الصالح للشرب في عمالة المضيق – الفنيدق 69% حسب الوكالة الوطنية للماء والكهرباء بحيث نلاحظ تفاوت مهم مع معطيات المندوبية السامية للتخطيط (82,84%).

جدول 76: برنامج تعميم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لعمالة المضيق - الفنيدق

	عدد الدواوير	الساكنة المستفيدة	الميزانية م. د	الجماعات
المشاريع المنجزة	6	4.045	10	عليين
المشاريع في طور الدراسة	9	7.200	18	عليين، بليونش
المجموع	**15**	**11.254**	**28**	

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء

الكهرباء: بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 95,84% (أعلى من المعدل الوطني 91,6% وأعلى نسبة جهويا).

القطاعات الاقتصادية: يعتمد اقتصاد عمالة المضيق-الفنيدق بالأساس على قطاعين أساسيين هما قطاعي السياحة والصيد البحري مع وجود قطاع التجارة عشوائي وضعيف يعتمد على التهريب

- **السياحة**

تتوفر عمالة المضيق-الفنيدق على 29 وحدة إيوائية مصنفة موزعة على الشكل التالي:

جدول 77: تصنيف المنشآت الإيوائية في عمالة المضيق-الفنيدق لسنة 2015

نوع المؤسسة	الصنف	العدد	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد المستخدمين
الفنادق	فنادق 1*	05	152	284	43
	فنادق 2*	06	172	318	67
	فنادق 3*	08	375	717	180
	فنادق 4*	04	387	766	243
	فنادق 5*	01	104	208	115
	ممتاز	01	92	276	117
النوادي الفندقية	الدرجة الأولى	01	450	900	270
الإقامات الفندقية	الدرجة الأولى	02	163	372	34
الفنادق الطرقية	الدرجة الثانية	01	30	44	08
المجموع		29	1.925	3.885	1.077

المصدر: وزارة السياحة (إحصاءات السياحة في المغرب 2015)

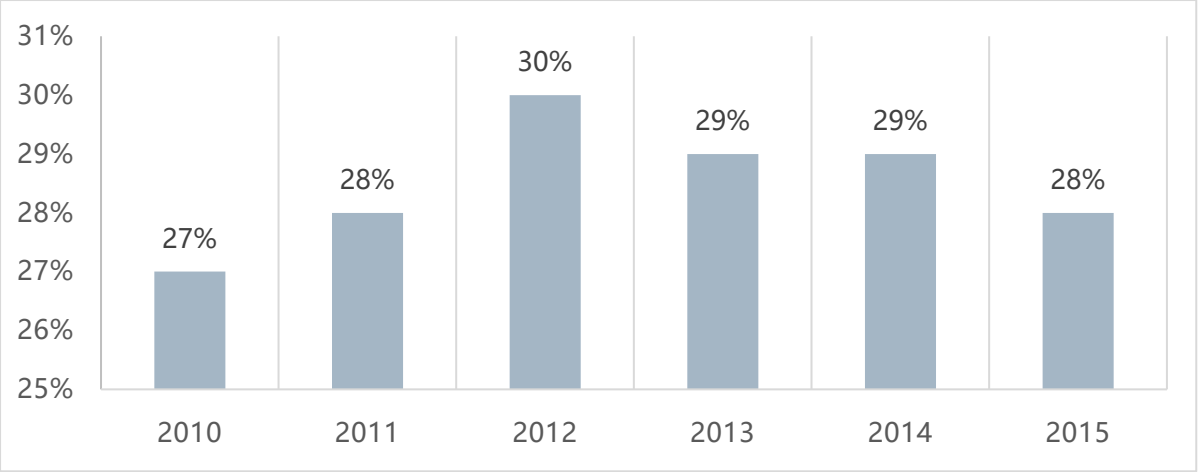

مبيان 70: تطور نسبة الملء بمؤسسات الإيواء السياحة المصنفة بعمالة المضيق-الفنيدق من سنة 2010 إلى 2015

من خلال الجدول يتبين أن نسبة الملء عرفت استقرارا خلال هذه الفترة بوحدات الإيواء المصنفة، وذلك في حدود 28%.

هذه النسبة مردها على وجه الخصوص إلى موسمية النشاط السياحي بالعمالة من جهة، ولا تعكس حقيقة عدد الوافدين عليها خاصة خلال العطلة الصيفية والذين يقصدون الدور الخاصة والشقق المفروشة.

يتضح كذلك موسمية النشاط السياحي بالعمالة، على غرار إقليم تطوان، بحيث شهدت العمالة توافد أعداد كبيرة من السياح خلال شهري يوليوز وغشت من كل سنة ماعدا الأشهر التي تزامنت مع شهر رمضان المبارك، مما يستدعي تنويع المنتوج السياحي الذي يظل فيه العرض الشاطئي المنتوج المهيمن.

لتعزيز القطاع السياحي في العمالة، توجد 33 مشروع سياحي في طور الإنجاز بحيث يتوقع أن توفر 7.268 سريرا إضافيا وخلق 2.324 منصب شغل. مبلغ الاستثمار المتوقع لإتمام هاته المشاريع، 5.698 مليون درهم.

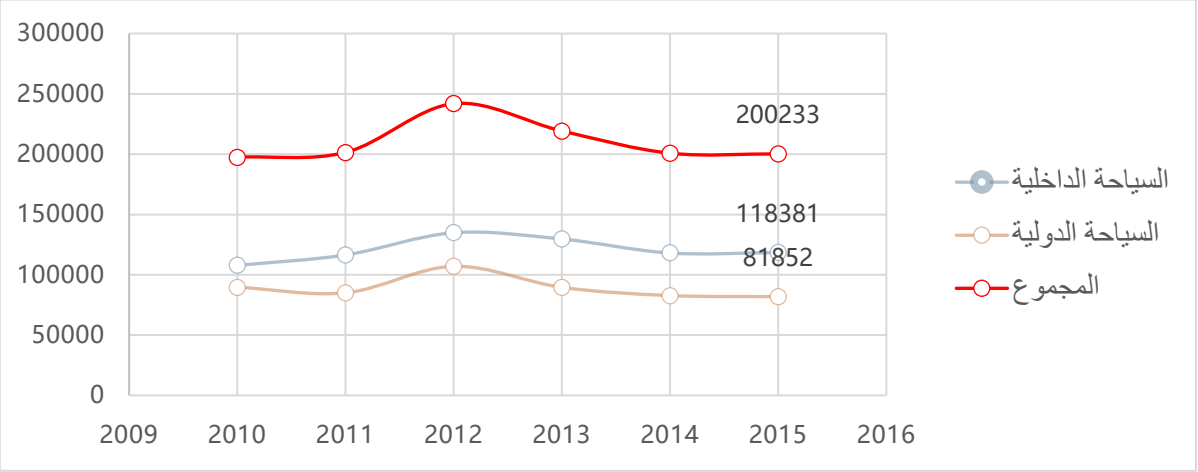

مبيان 71: تطور ليالي المبيت بمؤسسات الايواء السياحة المصنفة بعمالة المضيق-الفنيدق من سنة 2010 إلى 2015

خلال الفترة الممتدة من 2010 و2015، بلغ عدد السياح الوافدين على الفنادق المصنفة بعمالة المضيق-الفنيدق 1.261.115 وافد. قياسا مع الحجم الإجمالي للوافدين والذي تم تسجيله خلال الفترة المذكورة على مستوى الفنادق المصنفة، يلاحظ أن السياحة الداخلية تشكل 57,5% من المجموع العام للوافدين.

- **الصيد البحري**

يعتبر الصيد البحري من القطاعات الأولية على صعيد العمالة بحيث يحتل ميناء مضيق المرتبة الرابعة في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة. ويعمل به أكثر من 280 صيادا على ما يقرب من 250 قاربا منها 75% من الزوارق. إن الصيد الساحلي يغذي السوق المحلية، وهو مصدر النشاط السياحي: المطاعم المتخصصة في الأسماك (الموجودة في الميناء وحوله على وجه الخصوص). بالإضافة إلى ميناء المضيق، تتوفر جماعة الفنيدق أعلى نقطة تفريغ السمك المجهزة.

سجل متوسط الإنتاج لسنة 2016 حوالي 3.705 طن، بحيث عرف نموا طفيفا (3,6%) مقارنة مع سنة 2015. بلغت القيمة الإجمالية لسنة 2016، 84,7 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا ب 19,6% مقارنة بعام 2015.

3.8.7. *ترسيم العجز وتجزئة مساحة التدخل*

على صعيد عمالة المضيق - الفنيدق، جماعتين فقط تسجلان نسبة عجز بنقطة من أصل 5 (بليونش والعليين)، بحيث يمثل عدد السكان 11367 نسمة (5,41% من اجمالي ساكنة العمالة)، مسجلة ثاني أدنى على الصعيد الجهوي.

4.8.7. *التشخيص الإقليمي*

جدول 78: التشخيص الإقليمي - التعليم والتكوين والبنية التحتية

التعليم والتكوين	
التعليم العالي	**المؤسسات:** ▪ وجود العديد من مؤسسات التعليم العالي ولكنها ذات طاقة استيعابية ضعيفة نسبة الازدحام عالية (مثلا الطاقة الاستيعابية لكلية العلوم بتطوان تبلغ 1.500 تلميذا في حين تستقطب ما يقرب 7.000 تلميذا) **الموارد البشرية:** ▪ ضعف الموارد البشرية: نسب مقلقة تلاميذ/موظفون إداريون بالنسبة لمعظم المؤسسات (تتراوح بين 28 و898 تلميذ لكل مدرس) ▪ نسبة ضعيفة من عدد الخريجين من التعليم العالي (فقط 2,5% من الساكنة الجهوية) **عروض التعليم:** ▪ رغم تعدد الديبلومات والشعب التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فإن معظمها يسجل نسب إدراج جد منخفضة

التكوين المهني	**المؤسسات:** ▪ عدم التوازن في توزيع مؤسسات التكوين المهني (15 مؤسسة في عمالة طنجة- أصيلة مقابل 4 مؤسسات في عمالة المضيق - الفنيدق) **الموارد البشرية:** ▪ نسبة ضعيفة من عدد المتدربين (فقط 1,49% من الساكنة الإقليمية) **عروض التكوين:** ▪ عدم ملائمة عروض التكوين المهني مع احتياجات سوق الشغل
البنية التحتية	
الطرق	▪ لا تغطي شبكة الطرق كافة المواقع (العليين) ▪ متوسط المسافة إلى أقرب طريق معبدة في الوسط القروي: 4,41 كم (أعلى من المعدل الوطني 3 كم)
الماء والكهرباء	▪ معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب ضعيف جدا (82,84%)، أعلى من المعدل الوطني (73%). الوسط القروي يسجل نسبة جد ضعيفة (12,03%) ▪ معدل الربط بشبكة الكهرباء (95,84%) أعلى من المعدل الوطني (91,6%) وأعلى نسبة على الصعيد الجهوي
القطاعات الاقتصادية	
الصيد البحري	▪ قطاع الصيد البحري رافعة للاقتصاد المحلي: ميناء الصيد يحتل المرتبة الرابعة على مستوى جهة طنجة-تطوان تحيط به منطقة الأنشطة البحرية (بناء وإصلاح سفن الصيد، بيع مواد ومنتوجات الصيد، صنع وبيع الثلج...) سوق لبيع السمك، تربية الأسماك، معهد للأبحاث البحرية، مؤسسة لتأهيل البحارة والتكوين في مهن الصيد، مركز للأعمال الاجتماعية للصيادين... ▪ يمثل قطاع الصيد البحري دعامة أساسية للاقتصاد المحلي لخلق فرص الشغل سواء كانت مباشرة او غير مباشرة رغم الأهمية التي يمثل هدا القطاع بالنسبة لساكنة عمالة المضيق الفنيدق يواجه إكراهات تتجلى في ضعف البنيات التحتية والآليات المتعلقة بالاستغلال وكذا التنظيم اللازمة لحسن الأداء ▪ المضيق ميناء رئيسي للصيد ببنيات تجهيزية حديثة
الصناعة والتجارة	▪ قطاع التجارة جد حيوي يتصدر المرتبة الأولى من حيث توفير فرص الشغل، ويتطور هذا القطاع بشكل سريع جدا بسبب "التهريب" ▪ تطور حجم التجارة غير المنظمة التي تعرف بدورها نموا كبير ▪ حيوية قطاع البناء والأشغال العامة نظرا للارتفاع الهام للساكنة الذي تعرفه العمالة وتنفيذ مجموعة من المشاريع الاستثمارية الكبرى خصوصا في المجال السياحي ▪ غياب فضاءات تجارية كبرى ومناطق للأنشطة المهنية والحرفية بالإضافة إلى تنامي وتطور القطاعات الاقتصادية غير المهيكلة: التهريب، الباعة المتجولون...
السياحة والصناعة التقليدية	▪ توفر مؤهلات طبيعية هامة للاستغلال: غابات، منطقة رطبة "مرجة اسمير"، جبال، موقع ذو أهمية ايكولوجية من أجل تنويع المنتوج السياحي (الشريط الساحلي " تمودة بي" السياحة الجبلية، السياحة البيئية، السياحة الرياضية) وتمديده على طول السنة من جهة، وتوفر (مساحات كبيرة قبالة البحر)، أراضي شاسعة مطلة على البحر تجعل من عمالة المضيق الفنيدق قطب لجذب الاستثمارات العقارية والسياحية من جهة أخرى ▪ يشهد ساحل تمودة باي التابع لعمالة المضيق الفنيدق في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في المجال السياحي نتيجة إقدام عدد من العلامات السياحية العالمية بإنشاء وافتتاح وحداتها الفندقية بهذه المنطقة المغربية بشواطئها الجذابة ▪ يتوفر الإقليم على بنية تحتية سياحية جد مهمة لتطوير أفكار جديدة تغير مستقبل صناعة السياحة وابتكار أنماط ومنتوجات خاصة السياحة المائية

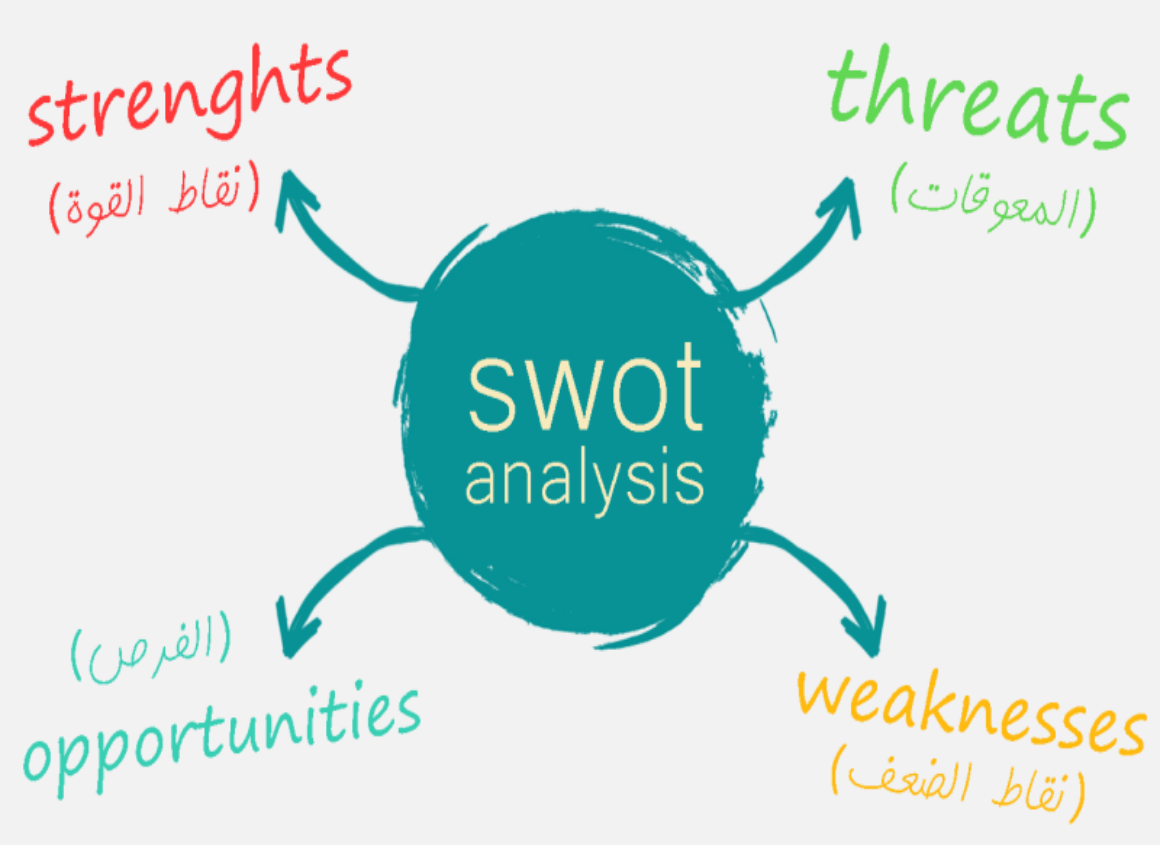

التحليل الرباعي SWOT

8. التحليل الرباعي SWOT وتحليل بيستل

تم الاعتماد في هاته الدراسة على تحليلين أساسيين هما التحليل الرباعي SWOT وتحليل بيستل (PESTEL) كأداة مكملة للتحليل SWOT بحيث يستخدم لعمل مسح وتحليل بعض العوامل الخارجية والتي تؤثر على أي عمل جديد.

1.8. منهجية التحليل الرباعي SWOT

منهجية التحليل الرباعي SWOT كما هو معلوم تتم من خلال محورين أساسيين، المحور الداخلي والمحور الخارجي. والمحور الداخلي يتضمن أمرين مهمين هما:

- تحليل نقاط القوة: وهي كل ما يتميز به الإقليم أو المنطقة لتطوير منظومات اقتصادية قوية سواء كانت نقاط مادية أو غير مادية من كفاءات بشرية متوفرة، وموارد طبيعية وتموقع جيوغرافي، موارد مالية متوفرة، وبنيات تحتية متطورة وخدمات وإنتاجات مقدمة وغيرها.
- تحليل نقاط الضعف: وهي كل ما يحول دون تحقيق أو تطوير المنظومات الاقتصادية في مختلف أقاليم وعمالات الجهة وتقلص من القدرة على استخدام كامل لطاقاتها وإمكانياتها، كحدة العجز الاجتماعي والاقتصادي وعدم توفر الدراسات أو عدم كفايتها وغيرها.

وأما المحور الخارجي فيتم من خلاله رصد العوامل الخارجية والتي تتمثل في:

- الفرص: وهي كل عامل خارجي قد ينتج عنه زيادة في المنفعة مما يمكن الإقليم أو العمالة من استغلالها والاستفادة منه لتطوير منظومات اقتصادية ملائمة، كالتطورات التكنولوجية والتوجهات العامة وغيرها.
- التهديدات: وهي عكس ما سبق، بحيث تظهر حين يصبح المحيط الخارجي مصدر تهديد لتطوير منظومات اقتصادية في أقاليم وعمالات الجهة، والذي قد يوثر سلبا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، مما يسبب اضطرابات فيها، كعدم توظيف موارد بشرية جديدة، أو ضعف السياسات لتطوير البنية التحتية والتطورات التكنولوجية السريعة وغيرها.

2.8. منهجية أداة التحليل بيست (PEST)

تحليل بيست (PEST analysis) ويسمى أيضا تحليل بيستل (PESTEL analysis) هو إحدى الأدوات المستخدمة لعمل مسح وتحليل بعض العوامل الخارجية والتي تؤثر على أي عمل جديد أما عن التسمية فهي اختصار للأحرف الأولى للعوامل الأساسية (السياسة / Political) و (الاقتصاد / Economical) و (المجتمع / Social) و (التقنية / Technological) وأما في المسمى الأخر(PESTEL) فإنه يتم إضافة معيارين إضافيين وهما (البيئة / Environmental) و (القوانين / Legal). توفر لنا هاته الأداة، المعلومات الضرورية لتصنيفها ضمن قائمة (SWOT).

3.8. نتائج التحليل الرباعي (SWOT)

نقاط القوة

الموارد الطبيعية والموقع الجيوغرافي:

- الوضع الاستراتيجي للجهة (مفترق الطرق بين أوروبا وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي)
- إمكانات مهمة للطاقة الهوائية التي يتم استغلالها من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الهيكلية
- إمكانية تطوير صناعة حول قطاع الطاقات المتجددة لفائدة المناطق القروية (مثلا التنقل الكهربائي)
- تنوع الموارد السمكية على طول خط ساحلي يبلغ 447 كم
- موارد فلاحية متنوعة خاصة بالجهة: النباتات العطرية والطبية، قصب السكر، الفواكه الحمراء، اللوز، التين، العسل وغيرها من المنتجات المحلية
- تراث طبيعي مهم يتميز بتنوع النباتات والحيوانات
- وفرة الموارد المائية التي ستساهم، عند تنظيمها واستغلالها بصورة عقلانية، في تلبية الاحتياجات المتزايدة للمياه
- تضاريس جبلية تتميز بتنوع المناظر الطبيعية مما يسمح لتطوير الأنشطة الاقتصادية والسياحية

الاقتصاد والبنية التحتية:

- اقتصاد محلي متنوع (الصناعة بطنجة، السياحة بتطوان، الفلاحة والصناعة الغذائية بالعرائش ووزان، السياحة والمنتجات المحلية شفشاون الخ..)
- قطب سياحي وطني بامتياز في نمو مستمر
- توفر مناطق صناعية ولوجستية حديثة
- تواجد بنية تحتية مهمة فيما يخص وسائل النقل الطرقي والسيار والسكك الحديدية والمطارات (محور طنجة - تطوان)
- ربط بحري قوي وذلك بفضل المركب المينائي طنجة المتوسط
- نمو الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة من خلال تطوير محركات النمو مثل قطاعات النسيج وصناعة السيارات والطائرات والخدمات اللوجستية

مؤهلات ثقافة:

- وجود تراث ثقافي غني بجذوره في تاريخ المغرب
- توفر هوية خاصة بالجهة من خلال تنظيم مناسبات ثقافية ومهرجانات وطنية ودولية

مؤهلات بشرية واجتماعية:

- هيمنة الساكنة الشابة مع مؤشرات النشاط تفوق النسبة الوطنية والبطالة تحت المعدل الوطني
- تعاونيات ونسيج جمعوي للتنمية الاقتصادية والبشرية (ثاني جهة على الصعيد الوطني من حيث التعاونيات) يعد مكسبا كبيرا يمكن توظيفه لوضع خطط تنموية اقتصادية واجتماعية لكل من أقاليم العرائش وشفشاون ووزان

نقاط الضعف

المؤشرات الاجتماعية:

- ارتفاع معدلات التسرب والأمية مع تفاوتات كبيرة بين الأقاليم والعمالات وكذلك بين الرجال والنساء
- ضعف معدلات التسجيل بالمؤسسات التعليمية والتكوين المهني
- قلة اليد العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات سوق الشغل المحلية (اللجوء إلى اليد العاملة خارج محيط جهة طنجة – تطوان – الحسيمة)
- ضعف البحث والتطوير مع التنسيق على مستوى الجامعة
- ارتفاع معدلات البطالة وخصوصا في المجال الحضري / أنشطة اقتصادية متوسطة
- تفشي ظاهرة التسول والمشاكل الاجتماعية
- سوء جودة البنية التحتية في المناطق القروية
- نسبة منخفضة من السكان الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي (2,5% من سكان الجهة)
- تركز المؤسسات الأكاديمية ومعاهد التكوين على محور طنجة تطوان
- ارتفاع معدل العزلة في المناطق القروية
- انخفاض معدل الربط بشبكة مياه الشرب
- عدم وضوح رؤية لبرامج الحد من العزلة، ولا سيما في المجال القروي
- انخفاض تأثير السياسات الاجتماعية للفاعلين على الصعيد الجهوي
- ضعف سعة تخزين المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في الجهة
- غياب مطارح النفايات الخاضعة للمراقبة في الجهة
- ضعف انخراط الحرفيين وبعض المهنيين في إطار قانوني للضمان الاجتماعي

الاقتصاد والبنية التحتية:

- عدم التوازن في توزيع المناطق الصناعية على الصعيد الجهوي (نسبة التركيز عالية على مستوى محور طنجة تطوان)
- ضعف تطوير وهيكلة الطرق القروية
- ضعف الطاقة الاستيعابية لمطارات الجهة ونسبة الربط بجهات وطنية ودولية
- انخفاض قيمة المنتجات الفلاحية والاستغلال المفرط للموارد المائية
- عدم وجود مناطق الصناعة الغذائية (Agropoles) وأعداد منخفضة للوحدات لتثمين المنتجات الفلاحية والسمكية في إقليمي العرائش ووزان على الرغم من وجود إمكانات كبيرة
- ضعف القدرة التخزينية للمنتجات الفلاحية
- ضعف تنظيم قنوات التسويق والتوزيع
- هيمنة الشغل الموسمي في بعض الأقاليم وبالخصوص في قطاعي الفلاحة والصيد البحري (43% من القوة العاملة)
- هيمنة زراعة القنب الهندي في بعض مناطق الجهة
- تبقى الفلاحة المسقية ضعيفة معاشية تقليدية لا يعتمد عليها في توفير دخلا قار للساكنة
- الإزعاج الذي يسببه المرشدون السياحيون غير المعتمدون، والباعة المتجولون
- صعوبة التزويد من المواد الخام عالية الجودة، يد عاملة غير مؤهلة، وضعف تسويق وتصدير منتجات الصناعة التقليدية
- ضعف الطاقة الاستيعابية من ناحية عدد الأسرة والفنادق مع تمركز هاته الأخيرة على مستوى محور طنجة تطوان
- ضعف جانب التنشيط والترفيه في القطاع السياحي
- وحدات صناعية غير مهيكلة وضعف القدرة التنافسية (مثلا فرع صناعة الآجور بتطوان)

- سوء جودة البنية التحتية لتطوير وتثمين المنتجات السمكية واستغلال فوضوي للموارد المائية
- سوء المراقبة على نقط الإفراغ مما يزيد من تطور النشاط غير الرسمي في مصائد الأسماك
- ضعف تطور البنية التحتية الأساسية في بعض الجماعات القروية (عقبة رئيسية أمام استغلال الإمكانيات السياحية وتطوير الأنشطة المدرة للدخل)
- عدم تثمين الآثار والتراث التاريخي والثقافي
- ارتفاع قيمة الأراضي الصناعية الكبيرة (على سبيل المثال في تطوان بارك ب 1.200 درهم / م²)
- ارتفاع موسمية النشاط السياحي في الجهة

الفرص

الموارد الطبيعية والبيئية:

- تعدد وتنوع المواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية
- احتياطي المياه مهم والذي يمكن تعزيزه من خلال مشاريع مائية لتنمية طاقة تخزين المياه
- خاصية مناخية (الرياح القوية) مناسبة لممارسة الرياضات المائية مثل ركوب الأمواج وركوب الأمواج الشراعية وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة وخصوصا الهوائية منها
- توفر واجهتين بحريتين على طول إجمالي يبلغ 447 كم لتطوير إمكانات قطاعي الصيد البحري والسياحة

الاقتصاد والبنية التحتية:

- موقع جيوغرافي استراتيجي قريب من الأسواق الأوروبية
- انفتاح الجهة على السوق الدولية على مدى العقد الأخير
- توفر الأراضي لتطوير مناطق الأنشطة الاقتصادية (مثل عين داليا) وإنشاء محركات نمو جديدة (إمكانية إنشاء منصات لتثمين وتحويل المنتجات الزراعية والبحرية)
- إمكانات قوية من حيث السياحة التضامنية والمستدامة (المسارات القروية، والمنتجات المحلية، وما إلى ذلك) التي يمكن استغلالها كجزء من خطة استعادة السياحة والتي، على المدى الطويل، يمكن أن تقلل من موسمية النشاط السياحي
- منطقة مؤهلة لإنشاء وتطوير الوحدات الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد من الطرق الرئيسية والطرق السيارة والسكك الحديدية وشبكات المطار وكذلك من موقع استراتيجي يسهل استيراد المواد الخام
- وفرة الرأس المال غير المادي وبالتالي جلب فوائد اقتصادية هامة على قطاعات الصناعة التقليدية والسياحة والثقافة
- تعزيز الربط بفضل مشروع القطار الفائق للسرعة (TGV) في إطار ما يسمى سياسة الأوراش الكبرى، والذي ستنعكس آثاره على نمو المردودية الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى "مساهمته في تطوير السياحة الوطنية من خلال تنمية الإقامة القصيرة"
- سياسات واستراتيجيات وطنية للإقلاع الاقتصادي: برنامج المغرب الأخضر، برنامج التسريع الصناعي، رؤية 2020، اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من دول العالم...

التهديدات

الموارد الطبيعية والبيئية:

- التأثيرات السلبية للتحولات المناخية على التربة؛ الموارد المائية والغطاء النباتي
- ظواهر التصحر واستنزاف المياه الجوفية ناتجة عن زراعة القنب الهندي تشكل تهديدا قد تحول الاراضي الفلاحية إلى أراضي عقيمة
- ضعف الموارد السمكية بسبب الاستغلال المفرط للموارد البحرية وعدم احترام الراحة البيولوجية
- مخاطر التعرض للزلازل خصوصا في إقليم الحسيمة
- مخاطر التعرض للفيضانات بحيث تم تحديد عدد من النقاط السوداء في الجهة
- ضغوط قوية على البيئة: صناعية وفلاحية وسياحية والضغوط المتعلقة بالمقالع والصيد البحري
- انتشار الدلفين الأسود (نيكرو) في منطقة البحر الأبيض المتوسط مما يؤثر سلبيا على مردودات الصيد
- خزانات المياه الجوفية محدودة: التهديدات المتعلقة بالتحضر والاستخدام المكثف للأسمدة لخزانات المياه الجوفية ريس، نكور ورمل

الاقتصاد والبنية التحتية:

- تراجع الاستثمارات بسبب الهجمات الإرهابية في عدد من الدول الأوروبية والتهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة والأزمة الاقتصادية العالمية
- الإقبال السياحي على دول جنوب أوروبا معظمها من داخل القارة الأوروبية وشمالها بسبب جاذبية العروض وتطوير القطاع السياحي
- التأخير في إعداد وثائق التخطيط الحضري مما يتيح تخطيط وإدارة أفضل للأراضي
- ضعف فعالية البرامج الوطنية الاقتصادية لتطوير معظم القطاعات الاستراتيجية كالسياحة والصناعة والصيد البحري
- عدم وجود تحفيزات وإعفاءات ضريبية لتشجيع بعض القطاعات
- ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية
- نسبة الهجرة في تزايد مستمر
- تفشي التجارة العشوائية والغير المهيكلة والتي تحتل الملك العام
- سوء توزيع مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني على مستوى الجهة
- تراجع مستوى التعليم في العقد الأخير غياب سياسات لتحسين جودة وإصلاح التعليم والتكوين المهني
- عدم ملائمة برامج التعليم العالي والتكوين المهني باحتياجات سوق الشغل المحلية
- منافسة شرسة خصوصا فيما يخص صناعة الآجور بتطوان

المنظومات الاقتصادية المقترحة

9. المنظومات الاقتصادية المقترحة

ملخص

تعتبر المؤسسات الصغرى و المتوسطة احد أهم مداخل التنمية ، فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها و تهيئة المناخ الاستثماري لها وذلك من اجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية ، وإذا كانت المؤسسات الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة ، إلا أن الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية و المهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية في الدول النامية تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغرى والمتوسطة في عملية التنمية ، وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات الكبيرة الحجم . ولكي يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة ومساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني يجب أن تعتمد تنميتها وتطويرها على استراتيجيات واضحة، ومن بينها استراتيجية العناقيد او المنظومات الصناعية التي يمكن ان تمثل حل للعديد من المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا دون تطور هذه المؤسسات وترقية دورها خاصة في الدول النامية.

مقدمة

شهدت العقود الثالثة المنقضية اهتماما كبريا بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة كأداة للتنمية في العديد من دول العامل، إذ شكلت مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، بل وإن الثورة الصناعية في أوروبا اعتمدت في بداياتها على المؤسسات الصغرى التي لم يتعد عدد عمالها في الغالب عشرون عاملا، كما برزت أهميتها أيضا خلال مرحلة البناء الاقتصادي إثر الحرب العالمية الثانية.

فالمؤسسات الصغرى والمتوسطة يمكن أن يكون لها دور هام في النشاط الاقتصادي، لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل وخلق فرص العمل، إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية.

كما أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تتميز بقدرتها على التجاوب بسرعة مع خصائص السوق الصغيرة الحجم، و بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط.

غير أن الكثير من التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغرى والمتوسطة تشير الى وجود العديد من المخاطر التي تؤدي إلى فشل تلك المؤسسات في تحقيق مزايا وفورات الحجم عند شراء المواد اللازمة للإنتاج مثل المواد الخام والمعدات، بالإضافة إلى مخاطر ضعف التمويل والخدمات الاستشارية، الأمر الذي يحول دون إحراز تلك المشروعات الفرص السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة.

كما تؤكد العديد من الدراسات على أن السبب الرئيسي لفشل المؤسسات الصغرى و المتوسطة و عدم استمرارية نشاطها، هو عمل تلك المؤسسات بصورة منفردة وبشكل منفصل، وليس بسبب الحجم لذلك فإن التقارب والتعاون بين المشارع الصغرى والمتوسطة يمثل العامل الرئيسي لنجاحها و تحسين قدرتها على المنافسة ، ومن هنا نشأ مفهوم العناقيد الصناعية و اصبح يحظى بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول

العالم، وتتبنى معظم دول العالم اليوم برامج تنمية التجمعات الصناعية في خططها التنموية لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصاداتها.
و من اهم و ابرز الأمثلة على العناقيد الصناعية التي حققت نجاحا كبريا على المستوى العالمي تجمع صناعة السيارات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا، و تجمع صناعة الاتصالات في فنلندا ، و الحاسبات و البرامج الحديثة في كل من وادي السيليكون في الولايات المتحدة و بنجالور في الهند، كما تعتبر التجربة الإيطالية من ابرز و انجح تجارب العناقيد الصناعية حيث حققت المؤسسات الصغرية و المتوسطة نجاحا باهرا في انتاج السلع التقليدية مثل الأحذية و الأثاث و الملابس.

مفهوم العناقيد الصناعية The industrial Clusters

تعرف الأدبيات الاقتصادية العناقيد الصناعية بأنها تجمعات جغرافية (محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج.
كما يمكن تعريف العنقود على أنه: مجموعة شركات مركزة قطاعيا وجغرافيا، تنتج وتبيع تشكيلة من المنتجات المترابطة أو المتكاملة وبالتالي تواجه تحديات وفرصا مشتركة وتبعا لذلك فإن العناقيد تتكون من المصنعين والموردين للخدمات كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة.
ويتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليضم هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات ومراكز التسهيل والتكوين المهني والدعم الفني بما يعبر عن علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود، هذا ويمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة ولكن تختلف العناقيدً من حيث العمق ودرجة التعقيد ولكن غالبا ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية.
ورغم اختلاف أحجام وأشكال وأنواع العناقيد الصناعية في العديد من الدول إلا أن هناك العديد من المميزات التي تتوفر في العناقيد أهمها:

- تجمع جغرافي لمجموعة من الشركات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة.
- علاقات ترابط راسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية.
- شبكة من المعاهد العمومية والخاصة التي تساند الكيانات الاقتصادية المختلفة والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية.

ويؤدي تجمع وحدات متخصصة في مجالات متقاربة أو متكاملة إلى تركز الخبرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات، ويساعد على حصول المؤسسات الصغيرة على مزايا الحجم الكبرى من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام كما يساعد هذا التجمع على تطوير البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغريها من الخدمات المتخصصة.

أصل مفهوم المنظومات الصناعية

لقد لفت Alfred Marshall في سنة 1920 الانتباه لأهمية التجمعات الصناعية والفوائد التي يمكن أن تجنيها منها الشركات ومن هذه الفوائد التي ذكرها انتشار المعرفة والمعلومة بين الشركات وبموردي المواد الخام وسهولة الحصول على المدخلات الوسيطة والعمالة والمدربة واستقطاب العملاء.

و تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات و المناطق الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت باسم إيطاليا الثالثة في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي من قبل مجموعة من الاقتصاديين الإيطاليين Becattini أولا، في وقت لاحق Brusco، ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من ايطاليا (ايطاليا الاولى) الغني تاريخيا يعاني من ازمات اقتصادية حادة و القسم الجنوبي الفقير (ايطاليا الثانية) يشهد نمواً ضعيفاً استطاع القسم الشمالي الشرقي والأوسط (ايطاليا الثالثة) تحقيق نمو سريع و ذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغرى التي تجمعت لتعمل في نفس المجال و في مواقع محددة الامرْ الذي مكنها من اقتحام الأسواق العالمية.

لن يتوقف الاقتصاديون عن الاهتمام بفكرة تكتل المؤسسات، التي سميت باللغة الإنجليزية (Cluster). وسيزداد الاعتراف بها في التسعينات من خلال منشورات Michael Porter الذي يحدد فيها عددا من العوامل التي تفسر القدرة التنافسية للبلدان التي من بينها تكتل المؤسسات على شكل (Cluster). وفي وقت لاحق، يحدد الأسباب. الجمع بين العلاقات التنافسية والتعاونية بين الشركات الموجودة في الموقع يؤدي إلى تراكم الخبرات وتحسين مستوى التكوين، زيادة انتشار الابتكار، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للصناعات الموجودة في المجموعة. وسوف يؤكد على أهمية القرب الجغرافي للجهات الفاعلة في تكوين مجموعة، شرط مسبق ضروري لمرحلة النضج التي تتسم بها تشكيل شبكة، أي شكل منهجي للتعاون يعزز المعرفة.

معايير تصنيف العناقيد الصناعية

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها والتي قد تبحث في أنواع العناقيد حسب النشأة او المنتج او درجة التخصص او نوعية الترابط او حسب الهيكل.

فحسب النشأة يمكن ان يتكون العنقود بشكل طبيعي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوفر الموارد الطبيعية اْووجود المهارات اللازمة لدى السكان وارتفاع الطلب المحلي.

وحسب النوع يمكن أن يصنف على انه عنقود صناعة السيارات او عنقود الخدمات مالية او عنقود صناعة الاتصالات ...اخل.

وقد يصنف العنقود حسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة او في تخصصهم ا بسوق جغرافي معين. وقد قسمت ماركوزن العناقيد الصناعية حسب هيكلها الى اربعة انواع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 79 مقارنة بين المشارع الصغرية والمتوسط وبين المشارع الكبيرة

نوع العنقود	نوعية الشركات	نوعية الترابط بين الشركات
مارشال	يتكون من المؤسسات الصغرى والمتوسطة المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية	تبادل تجاري كبير بين الشركات وتحالف، دعم مؤسسي وحكومي قوي
المحور و الأذرعة	تسيطر عليه شركة او عدة شركات كبرية يخدمها عدد كبري من الشركات الصغرية والمتوسطة الموردة للخدمات والخدمات، وقد يضم العديد من الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى.	تعاون بني الشركات الكبرى والصغيرة
منصات الفروع	تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع	تبادل تجاري وتشابك محدود
المراكز العامة	تواجد لمقدمي الخدمات وموردي المدخلات مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والمكاتب الحكومية	مقيدة بعلاقة البيع والشراء بين الموردين و المؤسسة العامة

أما حسب الحجم فقد يكون العنقود صغيراً او كبيراً حسب معايير الدراسة والتي قد تعتمد على حجم المبيعات او الانتشار الجغرافي او عدد الشركات ،و من حيث العدد تفترض منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ان العنقود الصناعي يجب ان يحتوي 100 منشأة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليصل إلى الحجم الحدي لمستوى الفعالية الداخلية الذي يمكنه من مقاومة أي صدمات خارجية.

المزايا التي يوفرها العنقود

يساهم العنقود الصناعي في مواجهة المخاطر على مستوى المنشآت الداخلة في العنقود، تتمثل أهم تلك الآليات في الآتي:

- زيـادة الإنـتـاجـيـة:

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أية منشأة صناعية من الدخول في عمليات إنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، لذا فإن تكوين العنقود الصناعي يساعد المنشآت الصناعية على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، وذلك بسب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المنشآت الداخلة في العنقود وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي:

- سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية:

حيث يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة حصول المنشآت على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب من العنقود، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات (Delays) وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين ، كذلك يسهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة .

وعلى الجانب الآخر فإن التعاون مع الموردين الموجودين في العنقود يتغلب على بعض المشكلات التي قد تظهر عند التعامل مع موردين من خارج العنقود، والتي تتمثل في تعقد وصعوبة المفاوضات ومشاكل التحكم والإدارة والتي قد تؤثر

سلباً على مرونة عمل المنشآت، لذا فإن العلاقات غير الرسمية التي تنشأ بين المنشآت الداخلة في العنقود تسهم في تنفيذ الصفقات بأقل مخاطرة.

- انخفاض تكاليف الصفقات :

يسهم التقارب الجغرافي للمنشآت الموجودة في العنقود في انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات، إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف.

فكلما انخفضت تكاليف الصفقات عن تكاليف الإنتاج، تزداد فرص المنشأة في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها، وعلى الجانب الآخر يؤدي انخفاض تكاليف الصفقات إلى إجبار المنشآت على توجيه طاقاتها إلى خطوط الإنتاج الأكثر ربحية.

- انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية) :

فالتركز الجغرافي للمنشآت العنقودية في مكان متقارب يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين منشآت العنقود الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية (Logistic) للعنقود، وتشير الميزة اللوجستية إلى درجة ضبط وإدارة تدفق المواد الخام، وعمليات الإنتاج والتوزيع، ثم النقل إلى أسواق الاستهلاك في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

وتؤدي هذه الميزة إلى توفير الوقت والنفقات وتحقيق جودة عالية في الإنتاج، فضلاً عن زيادة الإنتاجية والكفاءة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ويرتبط تحقيق تلك الميزة بتوافر عدد من المحددات أهمها البنية الأساسية الجيدة بالإقليم الذي يعمل به العنقود.

- انخفاض تكلفة المخزون :

ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي، والتي تعني قيام المنشأة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها منشآت أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية، كأن تقوم المؤسسة أو المنشأة بإنتاج المواد الخام أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها المنشأة الأخرى .

والذي بدوره يؤدي إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون.

وبالتالي تنخفض التكاليف والمخاطر الناجمة عن ذلك المخزون مما يسهم في دعم إنتاجية المنشأة.

- زيادة الحصة السوقية:

حيث تسعى المنشآت إلى الانضمام للعنقود من أجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالي زيادة قدرة المنشأة في الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن العناقيد تمثل أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، وبالتالي تمكن الموردين من الحصول على الأسعار المرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع، وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المتفرقة أو المنفصلة (البعيدة) التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

كما يسهم العنقود في شمولية المعرفة بالسوق فكل منشأة على حدة تعرف جزءاً عن السوق وتقوم بنشر تلك المعلومات بين المنشآت الداخلة في العنقود.

- زيادة القدرة الابتكارية :

حيث يسهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتي تمكن المنشآت من الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة، والتي تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كذلك تساعد تلك الطاقة الابتكارية في انخفاض تكاليف التجريب (Experimental Costs) ، وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يسهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المنشآت الداخلة في العنقود .

ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون في مايعرف بسلسلة الابتكارات (Innovation Chain) ، وهي تعني التعاون بين المنشآت والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة ، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة ، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وذلك كما هو موضح بالشكل رقم 1 :

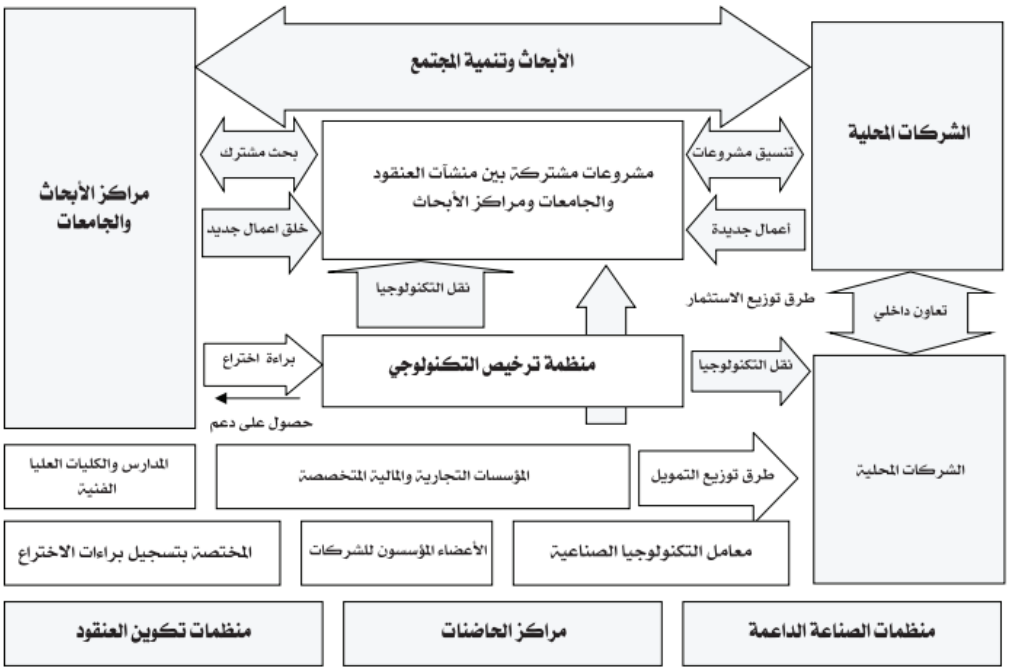

و يتضح من الشكل السابق مدى التكامل والتعاون الذي يتم بين العناقيد الصناعية وجميع الكيانات الموجودة داخل العنقود .

فكما يتضح من الشكل رقم (1)، فإنه توجد علاقة متبادلة بين مراكز الأبحاث والجامعات والمنشآت والمشارع القائمة أو الجديدة ، حيث تمد الجامعات ومراكز البحوث المشارع والأبحاث اللازمة لتطوير أعمال العنقود الصناعي ، وتحصل منهم على ما يفيد نجاح تلك الأبحاث وإمكانية التطبيق لأخذه في الاعتبار عند القيام بأبحاث جديدة .

المنظومات الصناعية والسياسات العامة

في غضون التسعينات، اعتمد عدد كبير من البلدان الصناعية سياسات عامة لتشجيع تطوير المنظومات الصناعية استنادا على المزايا التي أبرزها مجموعة من المحللين. ففي فرنسا مثلا، منذ عام 1997، تم تنفيذ هذه السياسات من قبل DATARهيئة وزارية لإعداد التراب الوطني)، وسوف تساهم في ظهور اكثر من مئة منظومة إنتاجية محلية (SPL)، والشبكات الإقليمية للمقاولات الصغرى والمتوسطة. ثم سيحدد، مع وزارة الصناعة، سياسة المجموعات التنافسية (pôles de compétitivité). وقد اعتمد هذا النوع من المبادرات في معظم البلدان الأوروبية وفي بعض البلدان الناشئة مثل الهند والبرازيل.

وتدعم معظم البلدان كلا من التنظيمات الموجودة في هذا الإطار: تجمعات صناعية تجمع بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجمعات التكنولوجية التي تهيمن عليها في الغالب عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات الا ان هذه الأخيرة تتمتع بالجزء الأكبر من المساعدات والموارد العمومية. ولكن كلاهما لديه تحديات مبتكرة للتغلب عليها: الابتكار التكنولوجي لأول وأكثر تنويع بالنسبة للثاني (ابتكار الإبداع).

أما بالنسبة للطريقة التي تستخدمها السلطات العامة لدعم ظهور المنظومات ونشاطها، يلاحظ أن التحليل يحدد عموما المجالات ذات الأولوية للنشاط ويسبق تنفيذ السياسات وتحدد هذه المنظومات من قبل أعضائها في هيئة حكامة. وغالبا ما تكون وزارة الصناعة هي المسؤولة عن هذه السياسة، مع مسؤولية هذه الأخيرة لربط، وفقا لأساليب محددة لكل بلد، الإدارات الوزارية الأكثر اهتماما: التخطيط والميزانية، والزراعة، والبيئة.

المنظومات الصناعية في الوقت الراهن

سرعان ما انتقل مفهوم المجموعة من ميدان التحليلي الأكاديمي إلى مجال السياسات العامة الهادفة للتنمية الاقتصادية، حيث رأى المسؤولون في هذا النمط من فرص التنظيم تحسين القدرة التنافسية لأنظمتهم الإنتاجية.

يجسد اليوم مصطلح Cluster، طريقة التنظيم والتعاون بين الشركات المستقلة ومؤسسات المعرفة. وتجتمع ثلاث خصائص رئيسية هي: إقامة شراكات استراتيجية محددة بعناية وذات منفعة متبادلة، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتعاون بين ومع المؤسسات الداعمة للابتكار.

يترجم هذا التنظيم حالة ذهنية خاصة من جانب الجهات الفاعلة فيه، الراغبة في تطوير ليس فقط قدرتها التنافسية، ولكن أيضا التعاون والتبادل. وقد أدى هذا الموقف بالذات إلى ولادة مفهوم " coopetition "، وهو مزيج من العلاقات التنافسية والتعاونية. وتعمل هذه الجهات معا على رفع القدرة التنافسية، على وضع مشاريع مشتركة تتعلق بالانفتاح الدولي والابتكار التكنولوجي والتنمية التجارية والتدريب وإدارة الموارد البشرية والمهارات، والأداء الصناعي، والتيقظ الاستراتيجي، وما إلى ذلك.

وفي هذا السياق يمكن للتجمعات أن تغطي الحقائق القديمة نسبيا (مثل المناطق الصناعية الإيطالية) أو التي تنتج عن مخططات السياسات العامة.

المنظومات الصناعية في المغرب :الحالة الراهنة

- ظهور اولى التكتلات الانتاجية

تعود الدراسات الأولى في المغرب حول المنظومات الصناعية إلى بداية سنة 2000 ناتجة عن الميثاق الوطني لإعداد التراب المنبثق من اللجنة الوزارية الصاهرة على انجاز مخطط إعداد التراب. ومكنت هذه الدراسات الإحصائية والمسح الميداني بقيادة مجموعة من الأكاديميون حول المنظومات الإنتاجية المحلية (SPL) تحديد أكثر من خمسين تجمعات متخصصة المسؤولة على احتواء 35% من اليد العاملة في القطاع الصناعي. ابانت نتائج هذه الدراسات هيمنة بعض القطاعات كصناعة النسيج في كل من (طنجة،الدار البيضاء، جرسيف و تازة) الصناعات الميكانيكية والمعدنية و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (الدار البيضاء) صناعة الجلد والاواني المعدنية بفاس والسياحة في واحة زيز.وتقاربت دراسة أجرتها مديرية الدراسات و التوقعات المالية على نفس الملاحظة، وهي التركيز العالي لليد العاملة في الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعة الملابس والفراء (32٪) والصناعات الغذائية (16٪) .

- منظومات ذات إمكانيات البحث والتطوير مدعومة بالسياسات العمومية

بعد فترة وجيزة من مبادرة مديرية التخطيط، شرعت وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات في مسار سياسة موجهة نحو تقديم الدعم للمجموعات المبتكرة ذات الإمكانيات التكنولوجية العالية في القطاعين الصناعي والتكنولوجي.

سياق برنامجي : انطلق المغرب على درب طريق الانفتاح والتقدم بفضل اختياراته الاستراتيجية في مجال التنمية، ووضع استراتيجيات قطاعية هادفة سيكون من شأنه تسريع دعم هذا التوجه تعززت بقوة منذ انطلاق مخطط "إقلاع" ، خطة المغرب الأخضر للزراعة، خطة أزور للسياحة، خطة هاليوتيس للصيد البحري، مخطط النجاعة الطاقية، الى الخ.

ومنذ انطلاق مخطط "إقلاع" سنة 2006 تم تسجيل إنجازات بارزة منها إحداث 110 آلاف منصب شغل في مجال الصناعة ما بين 2008 و2011، وزيادة صادرات القطاع بنسبة 22 بالمائة، وتطور ملحوظ في البنيات التحتية واستقرار شركات رائدة في الصناعة العالمية في المغرب، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى 23 بالمائة كنسبة سنوية متوسطة منذ 2009.وقد مكنت هذه الإنجازات المغرب من البروز على الخريطة العالمية كوجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية عالية.

أطلقت سنة 2009 استراتيجية "المغرب ابتكار" مكملا للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي. ويتمثل هدفها على المدى المتوسط في "وضع المغرب في ناد البلدان المنتجة للتكنولوجيات، للسماح بظهور اقتصاد ذو قيمة مضافة عالية، وأيضا لتعزيز صورة المغرب على المستوى الدولي وجاذبيته الاستثمارات. وعلى المدى الأطول، تتمثل مسألة إعداد مرحلات النمو التي ستصبح حيوية للاقتصاد الوطني ". وترافق هذه الاستراتيجية أهداف محددة كميا: إنتاج 000 1 براءة اختراع مغربية وإنشاء 200 شركة ابتكارية جديدة بحلول عام 2014. ويشكل تعزيز المنظومات الصناعية أحد هذه المشاريع الرئيسية.

في أبريل 2014، تم إطلاق استراتيجية جديدة، استراتيجية تسريع الصناعي للفترة 2014-2020: الهادفة الى تعزيز المنظومات الصناعية وجعل من الصناعة رافعة تنموية أساسية.

سياسة : أحد أدوات استراتيجية الابتكار وخلق المظومات كان الهدف هو بلوغ 15 بحلول نهاية عام 2013 ، وذلك تلبية للشروط التالية:

- ✓ الانتماء إلى القطاعات ذات الأولوية.
- ✓ أن تكون قادرة على إنتاج مشاريع تعاونية عالية المحتوى من حيث البحث والتطوير في القطاعات والمجالات المحددة.
- ✓ أن تكون مرئية على الصعيد الدولي وتساهم في إبراز القطاعات والأنشط المذكورة أعلاه مما تساهم في تحسين موقع المغرب على المستوى الدولي.

منذ إطلاق استراتيجية "المغرب ابتكار" ، تم دعم ثلاث مجموعات رائدة: واحدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (TIC) ، واحدة في مجال هندسة الإلكترونيات الدقيقة و الثالثة. في الإلكترونيات و هندسة ميكاترونيات.

وقد اعتمد نظام دفتر التحملات للدعوة إلى المشاريع التي تم اقرارها لإنشاء المنظومات الجديدة في القطاع الصناعي والتكنولوجي. ليحدد المواصفات والشروط الواجب توفرها إضافة الى المزايا على النحو التالي: توقيع عقد أداء مع الدولة يحدد التزامات الطرفين، وترتيبات تحفيز الاستثمارات وأحكام التقييم. وتتألف هذه المعونة على منحة مدتها ثلاث سنوات من أجل إنشاء وتشغيل هيكل للتنشيط والتمويل المشترك للمشاريع التعاونية وذلك من خلال إنشاء صندوق دعم هذه المنظومات في الوقت نفسه تم انشاء أدوات مالية أخرى لدعم المشاريع التعاونية الصادرة من هده المنظومات، على سبيل المثال برنامج تطوير.

وتلزم البرامج التعاقدية المبرمة انجاز مجموعة من المؤشرات الدقيقة مثل:عدد مشاريع البحث والتطوير التعاونية، وعدد البراءات، وعدد الشركات الناشئة ، وعدد وظائف البحث والتطوير التي تم إنشاؤها وعدد الدورات التدريبية المنجزة.

- المنظومات الصناعية القائمة

<u>الصناعة الإلكترونية</u>

تقع الصناعة الالكترونية عند بداية سلسلة صناعات الطيران والسيارات والسكك الحديدية، فضلا عن مجالات الدفاع والأمن.

وقد شهد هذا القطاع في المغرب نموا مستداما خلال السنوات الماضية مع بروز فرص متنامية، ويتعلق الأمر بما يلي:

- ✓ تطوير متزايد لمنتوجات ذات قيمة مضافة عالية ؛
- ✓ ظهور مناولين أفضل اندماجا ؛

زيادة حصة الصناعة الالكترونية في قطاعات السيارات والطيران والسكك الحديدية والطاقات المتجددة والدفاع.

والقطاع هو قابل أيضا للاستفادة من امكانيات نقل جزء هام من الصناعات القابلة للترحيل من أوروبا الغربية إلى المغرب والخاصة بالإليكترونيك.

وسيشجع استهداف هذه السوق بروز تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية مثل الإضاءة والنجاعة الطاقية، والقطاع الكهربائي، والأمن الخاص والعام والطاقات المتجددة.

ولبلوغ أوج مؤهلات المغرب في مجال الصناعة الالكترونية، تعتزم الدولة مواكبة تنمية هذا القطاع من خلال إحداث عرض يتمحور حول تطوير الإلكترونيات المتخصصة، مما سيسمح للبلاد بأن تصبح قاعدة إنتاج وتصدير نحو أوروبا.

صناعات الطيران

أبان قطاع صناعة الطيران المغربي، خلال السنوات الأخيرة، عن دينامية أكيدة وشهد ازدهارا ملحوظا . وقد سمح تطوير تخصصات متنوعة - وخاصة الاسلاك الكهربائية والميكانيك وتصنيع المعادن والتركيب والتجميع الميكانيكي - للمغرب بأن يتبوأ مكانته كوجهة متميزة للمناولة في مجال صناعات الطيران.

ومن الامثلة الواضحة على ازدهار قطاع الطيران بالمغرب استقرار العملاق بومبارديه الذي يشكل اليوم قاطرة لنمو القطاع بفضل انعكاساته الاقتصادية الناجمة عن تنمية الصادرات المغربية والنسيج الصناعي المحلي. وباستثمار تبلغ قيمته 200 مليون دولار، سيسمح مشروع بومبارديه على المدى البعيد بإحداث 850 فرصة عمل مباشرة و4400 فرصة عمل غير مباشرة.

صناعة السيارات

ارتقت صناعة السيارات المغربية إلى مستويات نمو مستدامة خلال العقد الأخير. ويبرز أداؤها بشكل ملحوظ بالخصوص على مستوى التصدير وعلى مستوى إحداث فرص الشغل. وهما مؤشران يحقق القطاع من خلالهما نموا سنويا مهما.

وقد تعزز موقع المغرب كمحطة إنتاجية وتصديرية للمعدات والسيارات باستقرار مجموعات أجنبية ذات صيت عالمي مثل RENAULTو SNOP وGMD وBAMESA و DELPHI و YAZAKI و SEWS وSAINT-GOBAIN ومؤخرا PSA PEUGEOT CITROËN .

ترحيل الخدمات

قطاع ترحيل الخدمات هو قطاع واعد في الاقتصاد الوطني نظرا لقدرته على إحداث فرص العمل للشباب ومساهمته في الميزان التجاري للبلاد.

وتنقسم أنشطة ترحيل الخدمات إلى ميدانين كبيرين اثنين، وستة قطاعات:

- ✓ التعاقد الخارجي في مجال نظم الإدارة الذي يشمل أنشطة الوظائف الإدارية العامة، وأنشطة تسيير العلاقات مع الزبون، وأنشطة مهنية خاصة ؛
- ✓ التعاقد الخارجي في مجال تقنيات المعلومات الذي يجمع بين أنشطة تسيير البنية التحتية وأنشطة تطوير البرمجيات وأنشطة الصيانة التطبيقية.

وقد اختير المغرب كأفضل وجهة لترحيل الخدمات لعام 2012 من طرف الجمعية الأوروبية لترحيل الخدمات . والهدف الذي يحدده مخطط تسريع التنمية الصناعية في أفق 2020 هو بلوغ ناتج داخلي خام بقيمة 16 مليار درهم، و100 ألف فرصة عمل.

1.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم العرائش

1.1.9. منظومة الصناعات الغذائية

في إطار خلق تكامل بين سلاسل القيمة في قطاع الصناعات الغذائية في إقليم العرائش، يبلغ أن النهج الجديد لصناعة الأغذية الفلاحية هو البحث عن مزيد من العمق والتقارب الصناعي بين برنامج المغرب الأخضر وبرنامج التسريع الصناعي.

ووفقا للمهنيين، فإن العرض المغربي يبقى أساسيا، دون تحول، وبالتالي مع قيمة مضافة قليلة، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة فيما يتعلق بالمنافسة، ولا سيما من تركيا وتونس أو الاتحاد الأوروبي. وهذا ينطبق على كل من سوق التصدير والسوق المحلية. وفي غضون عشر سنوات، ارتفع حجم الإنتاج الفلاحي المغربي من 87 مليار درهم إلى 143 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 63 في المائة. ولكن هيكل الإمدادات القابلة للتصدير لم يتغير كثيرا من حيث الجودة والقيمة المضافة للمنتجات المصدرة. وأضافت الوزارة أن الاندماج سيجعل من الممكن إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

برنامج عمل لقطاع الصناعات الغذائية

بفضل ميزانية إجمالية قدرها 12 مليار درهم، 4 مليار درهم منها من الأموال العامة، تم الاتفاق على أول عقد برنامج عمل، يهدف إلى تطوير قطاع الصناعة الغذائية في المغرب في وتسريع التكامل بدءا من المصدر الإنتاجي حتى عملية التحويل والتسويق.

ويهدف هذا البرنامج، الذي يعد جزءا من برنامج المغرب الأخضر، إلى خلق أوجه تآزر بين مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الفلاحي المغربي، وبالتالي توليد سلاسل قيمة تنافسية قادرة على تلبية توقعات الأسواق الوطنية والدولية.

ومن شأن هذا النهج القائم على التكامل الذي أسس حول فروع الصناعة الغذائية رفيعة المستوى، أن يخلق في نهاية المطاف ما يقرب من 40.000 منصب شغل إضافي و13 مليار درهم إضافية كقيمة مضافة.

واختتم هذا البرنامج عمل بين وزارة الفلاحة، ونظيرتها للصناعة، والفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية (FENAGRI)، والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية (COMADER)، والفيدرالية البيمهنية المغربية للحمضيات (Maroc Citrus)، والفيدرالية البيمهنية المغربية لإنتاج وتصدير الفواكه والخضروات (FIFEL)، والفيدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بالمغرب (FISA)، والفيدرالية البيمهنية للحوم الحمراء (FIVIAR)، والفيدرالية البيمهنية المغربية لإنتاج الحليب (FIMALAIT)، والفيدرالية البيمهنية المغربية للزيتون (INTERPROLIVE)، والفيدرالية الوطنية للمطاحن (FNM)، وفيدرالية صناعات تعليب المنتجات الفلاحية بالمغرب (FICOPAM)، والجمعية المغربية لصناعة المعجنات الغذائية والكسكس (AMIPAC)، وجمعية البسكويت والحلويات والشوكولاتة (AB2C) والفيدرالية البيمهنية للأشجار المثمرة بالمغرب (FEDAM).

يشير تطور مؤشرات القطاع الفلاحي منذ بداية تنفيذ مشاريع مخطط المغرب الأخضر، بما في ذلك المتعلقة بدينامية وهيكلة القيمة المضافة للقطاع وبأداء المبادلات التجارية الفلاحية، إلى تحول عميق في نموذج التنمية الفلاحية نحو المزيد من الإنتاجية الفلاحية. وللاستفادة من هذا التوجه الذي يميز حلقة الإنتاج الفلاحي، أضحى من الواجب تحسين فعالية باقي المكونات الممركزة في نهاية سلسلة القيمة لقطاع الصناعة الغذائية والتي تروم إلى تثمين أفضل للمنتوجات الفلاحية وتحديث نظم توزيعها وتسويقها.

وفيما يتعلق بتثمين المنتجات الفلاحية، فقد تبين أن اندماج قطاعي الصناعات الغذائية والفلاحة لا يزال غير كاف حيث ان مؤشر هذا الاندماج والذي يقاس بحصة القيمة المضافة في الإنتاج، انخفض من 23,4% في المتوسط خلال الفترة 2000-2008 الى 22% في 2008-2013. وعلاوة على ذلك، تراجع أداء الاستثمار في الصناعات الغذائية حيث انخفضت نسبته مقارنة مع رقم معاملات القطاع الى 4% سنة 2013 مقابل 5,5% سنة 2008. ويستوجب هذا الوضع، تسريع مسار اعتماد الاستراتيجية الجديدة الموجودة في طور التحضير من أجل تعزيز اندماج عالي للصناعة الغذائية بالرفع من التنسيق بين مخطط المغرب الأخضر واستراتيجية التسريع الصناعي حول الصناعات الغذائية وذلك من خلال استهداف أفضل للدعم الموجه للموارد الفلاحية باستهداف الصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية والتي تتوفر على إمكانات للتصدير، كزيت الزيتون واللحوم والفواكه والخضر والعصير ومشتقات الحليب.

أما بالنسبة للصناعات الغذائية فإنها تتكون من 30 وحدة صناعية من مختلف الفروع ممثلة أكثر من 30,6% من إجمالي الوحدات الصناعية في الإقليم، 98 وحدة صناعية منها 80 وحدة متمركزة في المنطقة الصناعية الميناء ومناطق الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

من خلال تحليل المعطيات والإحصائيات الاقتصادية المتوفرة بالإضافة إلى مميزات الإقليم الطبيعية والبشرية، نستخلص أن إقليم العرائش يتوفر على مؤهلات ومقويات مهمة لتطوير منظومة قوية للصناعات الغذائية، المعتمدة على الفواكه والمنتوجات السمكية، كأفضل وأنسب الحلول الاقتصادية لحفظ وتثمين المنتوج المحلي وتسويقه، بحيث أنها تضم العديد من المشاريع التي يمكن أن تكون ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية المحلية كصناعة المربات والعصائر وهي تمثل في مضمونها اتجاه حديث له شريحة تسويقية كبيرة في الأسواق المحلية وأيضا للتصدير.

2.1.9. منظومة الصيد البحري

يجسد الصيد البحري قطاعا اقتصاديا واستراتيجيا وبالفعل، يتوفر إقليم العرائش على ثروات طبيعية متجددة، فعلاوة على المنتجات الزراعية، هناك، منتجات الصيد البحري وتربية المائيات. هذه المكانة والدور، ذا الطابع الاقتصادي والاستراتيجي، يكتسيان أهمية بالغة في الظروف الحالية، وهذا بالنظر إلى المشاكل التي تعيشها شريحة كبيرة من سكان العالم من حيث التغذية. تحتل الموارد السمكية في هذا الصدد، باعتبار تقاليد الاستهلاك والمصادر الهائلة التي تمثلها البحار والمحيطات، مكانة الصدارة في الحفاظ على الأمن الغذائي للشعوب.

وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، الفاقد والمهدر من الأغذية السمكية في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا يسبب خسائر مادية واقتصادية تقدّر بما يتراوح بين 20 - 30 في المائة من المصيد السمكي في محطات متنوّعة على امتداد السلسلة، وهو الأمر الذي يشكّل تحدياً كبيراً في الإقليم.

وأكدت "الفاو" أن معالجة هذه القضية من الأمور الأساسية لدعم جهود التحسين الأمثل لقطاع ما بعد الحصاد، حيث يقدم الإنتاج المحلي لمنتجات ذات قيمة مضافة فرصة لتوفير منتجات سمكية للسوق المحلية، فيما يتيح في الوقت نفسه زيادة إيرادات الأعمال التجارية وتوليد فرص العمل، خاصة أن الأسماك سلعة غذائية شديدة التلف، وتُفقد نسبة مئوية مهمة من المصيد بفعل سوء المناولة خلال التجهيز والتخزين والتوزيع.

وشددت المنظمة الدولية على أن تحديث مرافق التجهيز، والحدّ من الفاقد والمهدر، وزيادة استخدام المنتجات السمكية الثانوية، وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الصغيرة في سلسلة القيمة، يوفر فرصاً مهمة لزيادة استهلاك الأسماك والإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي في الإقليم، وهما مسألتان حددتا على أنّهما من الأولويات.

من منظور الإنتاجية وضعف القدرة التسويقية، كثيرهم الصيادون الذين يشكون من الأسعار المنخفضة وظروف البيع التي يخضعون لها، صحيح أن توازن القوى بين المنتجين والموزعين للأسماك ليس لصالح المنتجين، بحيث يتكون الإنتاج من عدد كبير من الفاعلين في حين أن توزيع المنتجات السمكية يتركز بشكل متزايد في أيدي عدد قليل من التجار.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن العادات الاستهلاكية قد تغيرت بشكل حاد على مدى السنوات القليلة الماضية، بحيث أن نمط الحياة الحضرية والدينامية وبعد المستهلكين عن مستوى الإنتاج الأولي، أدى بشكل متزايد إلى عدم الاهتمام وحتى الاشمئزاز بالأسماك الطازجة لصالح المنتجات المستحضرة التي تتطلب القليل من الوقت للتحضير.

في هذا السياق، إنشاء منظومة الصيد البحري يندرج في خطط التنمية الاقتصادية للجهة، والتي تهدف إلى إضافة قيمة إلى الإنتاج بحيث سيمكن من استعادة جزء من قيمة المنتج وإعادة توازن بين حلقات سلسلة الإنتاج.

من أهم الأهداف لإحداث منظومة قوية في القطاع السمكي:

- زيادة الإنتاج السمكي مع ضمان الاستغلال الأمثل للمصائد السمكية
- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل للمواطنين في قراهم
- تطوير الصناعات السمكية وتشجيع صادرات المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة
- رفع كفاءة أسطول الصيد وتطوير البنية الأساسية في الموانئ والمرافئ ومواقع الإفراغ وقرى الصيادين
- زيادة مساهمة قطاع تربية الأحياء السمكية التجاري والتكاملي في الإنتاج السمكي
- تطوير نظام التسويق السمكي واستكمال بناء أسواق الجملة والتجزئة وضمان جودة الأسماك لتقليل الفاقد
- تعزيز البحث والتطوير العلمي لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع السمكي
- تطوير نظام فعال لإدارة المصائد السمكية وتعزيز مشاركة الصيادين والمنتفعين بالقطاع لضمان استدامة المخازن السمكية
- تطوير برامج تأهيل وتدريب الصيادين والعاملين بالقطاع السمكي لضمان رفع مستواهم المعيشي.

2.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم تطوان

1.2.9. منظومة السياحة

يزخر إقليم تطوان بمؤهلات سياحية متنوعة، تتنوع ما بين جبال وشواطئ ومناطق خضراء ومنتجعات طبيعية ومواقع أثرية وثقافية وقرى سياحية، بالإضافة إلى ما تم إنجازه من مباني سياحية كالفنادق ودور الضيافة.

كما أن الإقليم يعد من الأقاليم المغربية التي تمتلك إرثا تاريخيا مهما متجسدا في بعض مبانيها ومآثرها التاريخية، هذا بالإضافة إلى اعتبار المدينة العتيقة لتطوان إرثا عالميا من طرف منظمة اليونيسكو يتوجب الحفاظ عليه، وهذه المؤهلات كلها تلعب دورا مهما في جذب السياح.

لكن رغم هاته المؤهلات المتنوعة التي يتميز بها الإقليم، إلا أنه غير مؤهل بشكل جيد لإغراء وجذب السياح، كما أن التسويق لهذه المؤهلات السياحية لا يتم بالشكل المطلوب، بحيث أنه يجب تأهيل المناطق السياحية بطريقة عصرية والابتعاد عن العشوائية التي تعيشها المنطقة، كتنظيف الشواطئ وتشوير المعالم السياحية وإنجاز الطرقات والمسالك وتجهيز المحميات الطبيعية بشكل يجذب السياح.

بالإضافة إلى ما ذكرنا فقد بلغت الطاقة الاستيعابية في إقليم تطوان في سنة 2015، 38 منشأة فندقية مصنفة موفرة بذلك 2.152 سريرا (المرتبة السابعة وطنيا).

تبقى الطاقة الاستيعابية في إقليم تطوان محدودة مقارنة مع المدن الأخرى كمراكش واكادير والدار البيضاء، زيادة على ذلك نلاحظ أن نسبة المبيت سجلت سنة 2015، متوسط 27%، أقل من المعدل الوطني (38%) وذلك نظرا للطابع الموسمي للسياحة في الإقليم.

في هذا السياق، يغلب على السياحة بإقليم تطوان الطابع العائلي التقليدي بحيث أن هذا النوع من السياح يفضلون كراء فضاءات وشقق خاصة أقل تكلفة وأكثر ملائمة لحاجياتهم العائلية مما يجعل الحصول على الإحصائيات أمرا صعبا. لتشجيع السياحة الدولية يجب تشجيع الاستثمارات في الفنادق والمنشآت السياحية ذات معايير دولية لاستقطاب السياح الأجانب.

كما أن عدد المطاعم والمقاهي ذات معايير دولية والمصنفة يبقى شبه منعدم في الإقليم رغم المؤهلات والتراث الحضاري المحلي في فن الطبخ. بحيث يمثل الطبخ المحلي التراثي أحد مكونات دعم النشاط السياحي بالمنطقة، والذي يتجاوب مع أهداف التنمية المستدامة المحترمة للبيئة، والمخططات الوطنية في مجال السياحة الرامية إلى استغلال المؤهلات المجالية والحضارية والثقافية للرفع من حجم الاستقطاب السياحي وتقديم منتوج سياحي راق يثمن خصوصيات المناطق، بما فيها فنون الطبخ الصحي والمنتوجات المجالية التي تمتاز بها منطقة جبالة.

في هذا الصدد، تعتبر الاستثمارات في قطاع المطاعم ذات معايير دولية والمصنفة أمرا ملحا لتعزيز الوجهة السياحية للمنطقة والتعريف بمؤهلاتها السياحية بمختلف روافدها الطبيعية والحضارية والتراثية والمطبخية، وكذا المحافظة على الإرث الحضاري والتنوع الفلاحي البيولوجي من خلال تثمين المنتوجات المجالية الزراعية المحلية (كزيت الزيتون والعسل وجبن الماعز والأعشاب الطبية) وفنون الطبخ الصحي، وعرض وصفات صحية من الطبخ المغربي الأصيل، والنهوض ب"الاقتصاد الأخضر" الذي يعتمد على الفلاحة الملتزمة بالشروط البيئية، وكذا تشبيك جهود الفعاليات المحلية لتنمية قطاع السياحة والقطاعات الخدماتية المرتبطة بها.

كما أنه أصبح من اللازم تأهيل الفاعلين في المجال السياحي كتقنين عمل المرشدين السياحيين وتكوينهم في مجال الاضطلاع على تاريخ المنطقة، بالإضافة إلى تخصيص فرق أمنية خاصة بالأمن السياحي.

التسويق بدوره يلعب دورا مهما في استقطاب السياح من خلال التعريف بالمؤهلات السياحية للإقليم وإشهار معالمها وهذا ما لا يتم بالشكل المطلوب كما يحدث في إسبانيا التي تعمل على تسويق مناطقها السياحية بشكل كبير جدا، ولعل منطقة كوستا ديل سول أبرز مثال.

ومن خلال تحليلنا للمؤهلات والمقومات التي يتميز بها إقليم تطوان، نستخلص أن أنواع السياحة التي يمكن تطويرها في إطار منظومة شاملة ومتكاملة هي كما يلي:

1.1.2.9. السياحة البيئية

تشكل الجبال ما يناهز 70% من المساحة الإجمالية لإقليم تطوان كما يتمتع الإقليم بغطاء غابوي مهم يغطي من يناهز 37% من المساحة الإجمالية. بالإضافة إلى ذلك فإن التساقطات المطرية الهامة التي يعرفها الإقليم، تعزز تواجد عدة وديان وعيون وتساهم في إغناء الفرشات المائية. لتعبئة هاته الموارد المائية الهامة، يتوفر الإقليم على سدي النخلة وأجراس كما سيستفيد مستقبلا من سدين آخرين (سد مرتيل وسد مولاي بوشتى) في طور الإنجاز. أيضا يزخر الوسط القروي للإقليم بالعديد من المواسم والأسواق الأسبوعية، وكذا العادات والتقاليد المميزة، والتي بإمكانها أن تشكل مصادر للجذب السياحي؛ ويتوفر على مغارات وبنايات ريفية ذات هندسة معمارية قروية تقليدية بالإضافة إلى معاصر الزيتون التقليدية. يتوفر الإقليم على واجهة بحرية تمتد من جماعة أزلا إلى جماعة واد لاو. من أهم المنتزهات الطبيعية للإقليم نذكر:

- منتزه الزرقاء: أو بالأحرى مدشر الزرقاء لا يبعد عن مدينة تطوان إلا ب 7 كم فقط، ويقع في جبل غرغيز. يتميز بطبيعته الخلابة ووديانه المائية.
- جبل بوهاشم: يضم جبل بوهاشم جماعتين منتميتين لإقليم تطوان (بني ليث والواد)، كما أنه يتمتع بطبيعة بيولوجية وإيكولوجية تأهله ليصبح وجهة مفضلة للسياح الذين يعشقون الجبال والمنتزهات الطبيعية.

وقد دلت الدراسات التي أجريت حديثا على أن السياحة الايكولوجية تدر موارد مالية مباشرة مهمة على الساكنة المحلية. فالهدف الرئيسي من السياحة الايكولوجية هو الرقي والتقدم بمستويات المعيشة للمجتمع المحلي، ولتحقيق هذا الهدف يجب العمل على تحقيق الحفاظ على جاذبية الطبيعة والبيئة، وإنجاح العمل بالسياحة البيئية وتطويرها لتصبح حرفة لأبناء المجتمع المحلي المحيط بالمواقع البيئية، والعمل على تحسين وسائل الاستقبال والضيافة للسائحين، وتنمية الوعي وتطوير الأداء ومراقبة تصرفات السائح نفسه وإرشاده للمحافظة على هذه المواقع الحيوية الطبيعية والمرافق العامة لخدمة السياحة. إن السياحة البيئية تعد صناعة رئيسية على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نموا متواصلا. من أبعاد السياحة البيئية نذكر:

أبعاد اجتماعية

باعتبارها مصدرًا للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي، مما يقلل فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة، ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم، حيث يقلل نزوحهم إلى المناطق الحضرية وزيادة فرص العمل. ويقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النزوح، ويساعد على التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق للدولة، مما يقلل الضغط على الخدمات في المدن الكبيرة في مجالات التعليم والصحة والإسكان، فضلاً عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية.

أبعاد اقتصادية

يتمحور الدعم الاقتصادي للمناطق القروية عن طريق السياحة البيئية حول عدد من العوامل منها: إزالة المعوقات التي تعتري الفعالية السياحية لهذه المناطق، وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي، وتكامل المنتج السياحي بحيث يكون متناسبًا مع المواصفات المطلوبة، بجانب تناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها للمرافق الأخرى داخلياً وخارجياً. وتحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة المفاهيم السياحية البيئية المتطورة، وأن يتناسب الهدف مع الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة، وتوفر الخبرات السياحية المتخصصة.

أبعاد بيئية

الحد من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية، اقتصاد منخفض الكربون، نجاعة الموارد، والتقليل من انبعاثات الكربون والتلوث، والنجاعة الطاقية، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. كما ينمي روح المسؤولية البيئية والحماية والمحافظة على الموارد الطبيعية والخدمات البيئية، وتوفير الموارد والخدمات باستخدام موارد أقل وتقليل الانبعاثات: الانسجام بين الاقتصاد والبيئة وحمايتها، والحد من غازات الاحتباس الحراري.

9.2.1.2. سياحة المغامرات

تعتبر سياحة المغامرات من أكثر الأنماط السياحية الواعدة من ناحية النمو على الصعيد العالمي. وتكمن أهميتها كمنتج سياحي في كونها نمط السياحة الذي يغطي عنصرين على الأقل من عناصر ثلاثة وذلك حسب تعريف جمعية سياحة المغامرات العالمية ATTA؛ نشاط بدني واستمتاع بالبيئة وخوض تجربة ثقافية محلية. حسب الجمعية فإن معدل إنفاق سائح المغامرة يقدر ب 3000 دولار عالميا إذ أن متوسط مدة رحلة المغامرة في العالم تصل إلى 8 أيام ومتوسط عمر سائح المغامرة 48 سنة حيث يشكل الذكور ممن يشاركون في سياحة المغامرات حول العالم 47%.

9.2.1.3. سياحة المسنين

طبقا للإحصائيات العالمية، فإنه بحلول عام 2025 سيكون معظم سكان العالم من المسنين ولذلك فمن المهم توجيه الاهتمام بالتخطيط لأنشطة خاصة بكبار السن ودعم برامج سياحة المسنين. ويكون هذا الاهتمام بسياحة كبار السن من حيث توفير برامج مناسبة لهم لممارسة أنشطة تناسب أعمارهم، وضرورة توفير الطعام الصحي الخاص بهم والرعاية الصحية اللازمة. يمكن هذا النوع من السياحة من الحد من الموسمية التي يعاني منها القطاع في إقليم تطوان وذلك من خلال تنشيط هذا النوع من السياحة العمرية في أوقات انخفاض الإقبال السياحي وبعيدا عن ذروة المواسم السياحية لإرضاء متطلباتهم الخاصة.

9.2.1.4. السياحة الثقافية والدينية

السياحة الدينية من أقدم أنواع السياحة والهدف منها هو القيام بشعائر دينية كما هو الحال عند المسلمين من حج والعمرة أو زيارة أضرحة الأنبياء والأولياء والصالحين، في هذا السياق يزخر المغرب عامة وإقليم تطوان خاصة بالمعالم الدينية والأضرحة والزوايا سواء بالنسبة للمسلمين واليهود والمسيحيين مما يجب الاعتناء بهاته المعالم لكونها أساسا لتطوير وتنمية هذا النوع من السياحة.

- جامع القصبة: يطلق عليه اسم (جامع المنظري)، وهو من أقدم المساجد الموجودة في المدينة.
- ضريح سيدي عبد القادر التابين: يعتبر هذا الضريح قبلةً للباحثين عن السياحة الروحيّة من كافة أرجاء العالم، وهذا الضريح هو مرقدُ باني المدينة عام ألفٍ ومئة وسبعين (القرن الثاني عشر للميلاد) خلال فترة حكم الدولة الموحديّة.
- الزاوية الحراقية: تعتبر الطريقة الحراقية من الطرق الصوفية التي حافظت على استمراريتها ونشاطها منذ تأسيسها الى يومنا هذا، بحيث لعبت دورا رائدا في ترسيخ أسس التربية الروحية بمدينة تطوان كما هو الحال بالنسبة لباقي الزوايا، كالزاوية التيجانية، والكتانية، والقادرية، والناصرية، والعيساوية، والفاسية.

من الجانب الثقافي تحفل تطوان بتاريخٍ عريقٍ ضاربٍ في القدم، فإلى الغرب منها عُثر على مدينةٍ رومانيّة تسمّى (تمودة)، وقد أظهرت الحفريات أثاراً للمدينة تعود في تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، دُمرت عام أربعين ميلاديّاً؛ بسبب الأحداث التي وقعت نتيجة ثورة إيديمون التي لا تزال شواهد أسوار الحصن الرومانيّ الذي أقيم فيها ماثلةً حتّى يومنا هذا.

أطلق على المدينة اسم (تطوان) -حسب المراجع – في القرن الحادي عشر للميلاد، وقد أعيد بناء المدينة كقلعةٍ حصينةٍ عام ألفٍ وثلاثمئةٍ وسبعة ميلادياً (أوائل القرن الرابع عشر)، وكان الهدف من إعادة بنائها هو جعلها نقطةَ انطلاقٍ لتحرير مدينة (سبتة)، لكنّ الملك الإسبانيّ (هنري الثالث) في عام ألفٍ وثلاثمئةٍ وتسعٍ وتسعين دمّر المدينة عن آخرها. كانت بداية التاريخ الحديث للمدينة في أواخر القرن الخامس عشر للميلاد، أي إبان سقوط مدينة غرناطة، آخر معاقل المسلمين في الأندلس على يد الملك فرديناند والملكة إيزابيل، حيث نزح الآلاف من المسلمين، واليهود باتجاه شمال المغرب بشكلٍ عام قادمين من الأندلس، وعلى أنقاض المدينة المدمرة تطوان بدأ الإعمار والنمو، حيث شهدت ازدهاراً في شتّى الميادين، لتتحوّل بعدها إلى مركزٍ لاستقبال، واحتضان الحضارة الأندلسيّة، وتحول ميناء المدينة إلى واحدٍ من أهمّ الموانئ في بلاد المغرب.

في هذا السياق، تحتوي مدينة تطوان على حضارة عريقة وتراث خالد لكن يجب الحفاظ عليه وصيانته والاهتمام بمعالمه لجعلها منارة ونموذجا وطنيا وعالميا في السياحة الثقافية وخصوصا أنها تنتمي منذ 1997 إلى قائمة التراث العالمي التي أقرتها اليونسكو.

- حيّ الملاح: كان هذا الحيّ فيما مضى لليهود، أمّا في الوقت الحاضر فيعتبر مزاراً للعديد من السيّاح.
- متحف الآثار: يُعرض في هذا المتحف الآثار، والشواهد القديمة في المدينة في فترة ما قبل التاريخ الإسلاميّ، والفتوحات الإسلاميّة للبلاد، وتكشف القطع الأثريّة الموجودة نمطَ الحياة في المدينة في تلك الفترة.
- الجامع الأعظم: يُعتبر هذا الجامع الذي بني في القرن الخامس عشر للميلاد، من أهمّ المعالم الجاذبة للسيّاح في المدينة، ويقع إلى القرب من الحيّ اليهوديّ (حي الملاح).
- كنيسة سجن المطاطير: تقبع هذه الكنيسة تحت الأرض، هي من أهمّ المآثر التاريخيّة في المدينة، كانت هذه الكنيسة مكاناً للعبادة يخصّ السجناء المسيحيين في القرن السادس عشر للميلاد.
- قصبة سيدي المنظري: تقع هذه القصبة في شمال مدينة تطوان، وقد كانت مكاناً لمراقبة الممرات التجاريّة وكافة التحركات الخارجيّة، تمّ بناء تلك القصبة في القرن الخامس عشر للميلاد.
- سقّاية باب العقلة: توجد هذه السقّاية بباب العقلة في مدينة تطوان القديمة، وتعدّ من أجمل السقّايات العامّة المتواجدة في المدينة، تتميّز بزخرفتها التي تعتمد على (الزليج)، وهي مقصدٌ للعديد من السياح.

5.1.2.9. *السياحة الرياضية*

تعتبر السياحة الرياضية من أهم أنواع السياحة التي تساهم بشكل فعال في تنشيط حركة السياحة سواء الداخلية أو الخارجية، وبالتالي رفع مستوي الاقتصاد الوطني عن طريق إقامة البطولات والمسابقات الرياضية، لجذب أعداد كبيرة من السائحين بغرض المشاركة أو في هذه المناسبات أو البطولات الرياضية أو لممارسة نوع أو أنواع الرياضة بفضل البنيات التحتية المتوفرة أو المميزات الطبيعية لتلك المنطقة.

6.1.2.9. *سياحة الملاهي*

من أهم مكونات النشاط السياحي نذكر سياحة الملاهي أو السياحة الترفيهية. نذكر على سبيل المثال أماكن الترفيه للأطفال، الحدائق الترفيهية، أحواض الأسماك والثروات البحرية، حدائق الحيوانات، مدائن الملاهي، الحدائق المائية، المحلات التجارية والمساحات الكبرى للتسوق إلخ.

تعتبر سياحة الملاهي من الجوانب التي يجب تطويرها بإلحاح والتي تساهم بشكل كبير في استقطاب السياح وبالتالي تطوير وتنمية القطاع في إقليم تطوان.

7.1.2.9. *سياحة الشواطئ والشمس*

يتوفر إقليم تطوان على وجهتين مهمين تطلان على البحر الأبيض المتوسط، واد لو وازلا مما يجعل منه وجهة مفضلة من وجهات هواة السياحة، مغاربة وأجانب. جدير بالذكر أن شاطئ واد لو يعد من أنظف الشواطئ على الصعيد الوطني بحصوله خمس مرات على اللواء الأزرق.

3.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم الحسيمة

1.3.9. *منظومة السياحة*

يمتاز قطاع السياحة بإقليم الحسيمة بمقومات جد مهمة وغير مستغلة تخول للقطاع إمكانية صدارة منظومة اقتصادية مفادها تغير الهيكل الاقتصادي للمجتمع نحو الأفضل وتحقيق إقلاع اقتصادي وتنموي من خلال إبراز كافة الثروات والمؤهلات الطبيعية والتاريخية والسياحية التي يزخر بها الإقليم وتوطيد العلاقة الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض.

يشهد القطاع السياحي بإقليم الحسيمة، تطورا مهما بفضل البنيات التحتية التي أصبح يتوفر عليها. وتعرف الحسيمة حالة من الرواج، في ظل الإقبال المتزايد للمغاربة والأجانب، ما انعكس إيجابا على القطاع السياحي بالمدينة. وتصبح الحسيمة خلال كل صيف، قبلة للزوار والسياح من داخل المغرب وخارجه لما تمتاز به من جو معتدل وهادئ، ولما توفره لهؤلاء من متعة الاستجمام عبر حوالي 30 شاطئا، من أهمها شاطئ كيمادو وصفيحة وكالابونيتا وكالايريس وتلايوسف وبومهدي، وشواطئ أخرى لا تقل أهمية.

كما يتوفر إقليم الحسيمة على العديد من المؤهلات السياحية، التي تجعل منه منطقة جذب سياحي، إذا ما تم استغلالها استغلالا إيجابيا، وتسويق صورة الإقليم بالشكل المطلوب سواء من طرف المؤسسات المنتخبة أو الوزارة الوصية على القطاع، أو الإعلام باعتباره شريكا أساسيا في إبراز مؤهلات المنطقة.

لهذا فإن إيجاد ثقافة سياحية جديدة لدى النشء تؤسس لمفاهيم حديثه لمدى أهمية السياحة للاقتصاد المحلي ومقدار العائد المادي والمعنوي للجهة مطلب أساسي وضروري حتى نساهم في تغير وجهات نظر خاطئة وسلوكيات غير مسؤولة تجاه السياحة وبناء مفاهيم ومهارات جديدة تدعم الثقافة الإيجابية للسياحة وترفع الوعي الثقافي للأفراد والجماعات على المستوى الرسمي والمجتمعي بهدف الحفاظ على هذا المورد الهام المدر للدخل.

لكن رغم توفر إقليم الحسيمة على عوامل مؤهلات جذب سياحي مهمة كالشواطئ والمناطق الجبلية، والمعالم الأثرية و التاريخية، إلا أنه غير مؤهل بشكل جيد لإغراء وجذب السياح، مما يجعل من مساهمة القطاع هامشية باستثناء بعض المجالات الساحلية التي تمارس جاذبية موسمية خلال موسم الصيف، ومن بين أسباب الحالة الراهنة غياب استراتيجية لتعزيز وتأهيل وتسويق المنتوج السياحي وابتكار أساليب جديدة، خاصة للسياحة الخدماتية والدولية وإعطاء السياحة القروية والجبلية حقها في الاهتمام جهويا ووطنيا، إضافة الى ذلك عائقين هيكليين هما ضعف القطاعات المعنية بالسياحة خصوصا الطاقة الإيوائية وصعوبة الولوج إلى المنطقة.

وفي هذا السياق جاء خيار تنزيل منظومة سياحية من خلال إبراز وجدر المنتجات السياحية التي يمكن تطويرها على المساحة الجغرافية التي تتركز فيها عوامل الجذب أي المقومات التجهيزية والطبيعية لتكون دعامات أساسية لهاته المنظومة وقاطرة تنموية لجل مكونات القطاع، ونذكر على سبيل المثال تطوير أنماط سياحية جديدة، وسائل النقل، الطاقة الاستيعابية (الفنادق والشقق السياحية والمخيمات ودور الإيواء...)، المطاعم والمقاهي، ووكالات الأسفار، ومكاتب الإرشاد السياحي.

تهدف المنظومة للبحث عن الظروف العامة لدعم القدرة التنافسية للقطاع من خلال:

- جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- العمل كقناة اتصال لنقل احتياجات القطاع ليس فقط إلى الإدارة، ولكن أيضا لعملاء آخرين في النظام الاقتصادي الإقليمي
- تشخيص احتياجات جل مكونات القطاع وتوفير حلول عملية والشخصية
- معالجة المشاكل بطريقة شمولية ومنهجية دمج جميع مكونات سلسلة القيمة والمستخدمين
- خلق بوابة إلى الموارد والعمليات والتكنولوجيات والأسواق العالمية
- توفير الشركات سلسلة من الخدمات والدعم التي تعمل مباشرة على قدرتها التنافسية، والتي لا يسهلها نوع آخر من تنظيم الأعمال
- تحقيق مستوى أكبر من الابتكار مع نشر المعرفة والتفاعل الوثيق مع العملاء والشركات الأخرى، وخلق أفكار جديدة وخفض تكلفة التجارب..
- زيادة القدرة على تسريع عملية التعلم للموارد البشرية والتنظيم
- مضاعفة حجم القطاع وطاقته الاستيعابية وعدد السياح الوافدين من أوروبا والبلدان الناشئة
- الانفتاح على أسواق جديدة وشرائح جديدة من السياح.

ومن أبرز الأنماط السياحية التي يمكن تطويرها ضمن هذه المنظومة نذكر:

9.1.3.1. *السياحة البيئية*

يتوفر إقليم الحسيمة على منتزهات ومواقع ذات أهمية بيولوجية وذات قيمة كبيرة فيما يتعلق بتنوع النباتات والحيوانات، وكذا تنوع الأسماك، وهذه المؤهلات تساهم في التعريف بالمنطقة التي تتوفر على مناظر غاية في الجمالية، المنتزه الوطني يمتد على ساحل البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة الحسيمة في شمال المغرب، على مسافة 150 كم إلى الشرق من مضيق جبل طارق. وقد أنجز هدا المنتزه في أكتوبر 2004 جنوب بحر البوران على مساحة تقدر بحوالي 48.460 هك، منها 19.000 هك منطقة بحرية، وهي أكبر منطقة محمية في الساحل المتوسطي للمغرب. ومنتزه الحسيمة هو الوحيد في المغرب المطل على ساحل البحر المتوسط، ويتألف من عدة جزر وصخور ضخمة.

يقع المنتزه في قلب الريف الاوسط، ويعتبر امتدادا للسلسلة الإيبيرية بجنوب إسبانيا. ويجعله موقعه هذا زاخرا بتنوع طبيعي كبير وموارد طبيعية استثنائية. فالموقع يتميز بتضاريسه الجيولوجية وتعرضه للرطوبة والتأثيرات البحرية، وكلها عوامل تزيد في قيمته الطبيعية. يضم المنتزه مجموعة من الموائل ذات القيمة البيولوجية العالية. ومما يميزه أيضا اشتماله على جزء من الساحل الصخري، إضافة الى جبال الحجر الكلسي التي تشكل جزءا من الساحل وتمتد في عمق البحر مشكلة منحدرات حادة ومناظر طبيعية خلابة.

9.1.3.2. *سياحة الشواطئ والشمس*

يتوفر إقليم الحسيمة على أجمل الشواطئ من أبرزها: شاطئ قوس قزح (كلا يريس) – شاطئ (تاغزويت) بمسطاسة – شاطئ الطريس – شاطئ بادس – شاطئ بوسكور – شاطئ تلا يوسف – شاطئ صبابديا – شاطئ كيمادو – شاطئ كلابونيطا

– شاطئ إسلي – شاطئ الصفيحة وشاطئ السواني، ويمتد هذا الحزام الساحلي على مساحة 72 كلم مربع، وقد تم اختيار خليج الحسيمة، من بين أجمل خلجان العالم، بعد قبول ترشيحه بالأغلبية للانضمام إلى نادي أجمل خلجان العالم. ويعلق مهنيو السياحة بالمنطقة آمالهم على التعبئة وروح المبادرة على مستوى الأسواق الرئيسية المزودة، وتأهيل حقيقي للمنتوج على أمل إنعاش قطاع استراتيجي للتنمية الجهوية وابتكار أساليب جديدة، خاصة السياحة الخدماتية والدولية.

3.1.3.9. السياحة الرياضية

تعتبر السياحة الرياضية من أهم أنواع السياحة التي تساهم بشكل فعال في تنشيط حركة السياحة سواء الداخلية أو الخارجية، وبالتالي رفع مستوي الاقتصاد الوطني عن طريق إقامة البطولات والمسابقات الرياضية، لجذب أعداد كبيرة من السائحين بغرض المشاركة أو في هذه المناسبات أو البطولات الرياضية أو لممارسة نوع أو أنواع الرياضة بفضل البنيات التحتية المتوفرة أو المميزات الطبيعية لتلك المنطقة.

4.1.3.9. سياحة المغامرات

تعتبر سياحة المغامرات من أكثر الأنماط السياحية الواعدة من ناحية النمو على الصعيد العالمي. وتكمن أهميتها كمنتج سياحي في كونها نمط السياحة الذي يغطي عنصرين على الأقل من عناصر ثلاثة وذلك حسب تعريف جمعية سياحة المغامرات العالمية ATTA؛ نشاط بدني واستمتاع بالبيئة وخوض تجربة ثقافية محلية. حسب الجمعية فإن معدل إنفاق سائح المغامرة يقدر ب 3000 دولار عالميا إذ أن متوسط مدة رحلة المغامرة في العالم تصل إلى 8 أيام ومتوسط عمر سائح المغامرة 48 سنة حيث يشكل الذكور ممن يشاركون في سياحة المغامرات حول العالم 47%.

5.1.3.9. سياحة الملاهي

من أهم مكونات النشاط السياحي نذكر سياحة الملاهي أو السياحة الترفيهية. نذكر على سبيل المثال أماكن الترفيه للأطفال، الحدائق الترفيهية، أحواض الأسماك والثروات البحرية، حدائق الحيوانات، مدائن الملاهي، الحدائق المائية، المحلات التجارية والمساحات الكبرى للتسوق إلخ.

تعتبر سياحة الملاهي من الجوانب التي يجب تطويرها بإلحاح والتي تساهم بشكل كبير في استقطاب السياح وبالتالي تطوير وتنمية القطاع في إقليم تطوان.

2.3.9. منظومة الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يمكن اعتبار الصيد التقليدي النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان الحسيمة والمناطق المجاورة. ويمارس الصيد التقليدي في اثنين من الموانئ الرئيسية هما الحسيمة وكالا إيريس، وكذلك في سبع مواقع للصيد البحري (طوريس بادس وتاوسارت وثقيت وبوسكور وأذوز وإنوارن)، ويتألف أسطول الصيد البحري في ساحل الإقليم من أربعة أنواع من القوارب.

وثمة ثلاثة أنواع من الأسماك التي يتم اصطيادها هي:

- أسماك العمق، ويتم اصطيادها بواسطة سفن الصيد والقوارب
- أسماك السطح الصغيرة، ويتم اصطيادها بواسطة قوارب الباك السردينية
- الأسماك الكبيرة وأسماك التونة، ويتم اصطيادها بواسطة زوارق الصيد باستخدام الخيوط الطويلة.

ومن بين الأنواع التي يتم اصطيادها وتسويقها بالإقليم: أسماك البوقة، الأسقمري والأسقمري الحصان، الربيان الوردي، (الزريقة)، أبو سيف، الشبوط، البوري الأحمر، السردين.

إن الأهمية التي يكتسيها هدا القطاع لعدد جد مهم من ساكنة الإقليم عامل أساسي لإنزال منظومة اقتصادية هدفها الحد من أوجه القصور والمحددات الدي يعاني منها القطاع والتي تتجلى في مجموعة من الإكراهات تشمل كافة السلسلة الإنتاجية إضافة الى الخطر البيئي نتيجة الاستغلال المفرط للموارد البحرية وللحد من هذه المعوقات التي تهدد الاستقرار المعاشي والأمن الغذائي لشريحة مهمة من مجتمع الإقليم.

تقترح منظومة الصيد البحري مقاربة جديدة تعتمد بالأساس على تسليط الضوء على مدى أهمية كافة المساهمات التي تتداخل والتعامل معها بمنظور جديد يتجلى في ترسيخ بنية متطورة واحدة مفادها التكامل وتعزيز العلاقة التفاعلية بين جل المتداخلين في القطاع.

أبان التشخيص القطاعي أن أهم الإكراهات التي يعاني منها الصيد البحري بإقليم الحسيمة يمكن اختصار أهمها كما يلي:

سوء التدبير:

يعيش القطاع حالات تعتيم وعدم وضوح في تدبير معظم القضايا العالقة وأهمها الملف الاجتماعي، وما تطرحه الوضعية السوسيو اقتصادية لليد العاملة البحرية من إشكالات كبرى، لازالت عالقة إلى يومنا هذا.

الثروة السمكية وإشكالية الاستغلال غير العقلاني:

الاستغلال العشوائي من طرف أرباب قوارب الصيد، وما تستعمله هذه الأساطيل من أدوات صيد واستعمال الشباك الممنوعة والمتفجرات مدمرة للثروة السمكية. وفي مقابل ذلك ينعكس هذا الاستغلال العشوائي للثروات البحرية سلبا على الاقتصاد المحلي والوطني، ومن ثم على وضعية اليد العاملة البحرية، التي تعاني الأمرين نتيجة تقلص الثروة السمكية في المياه الإقليمية، وبالتالي تصبح في بطالة قد تكون دائمة أو نصف دائمة.

ضعف بنيات الموانئ البحرية ونقط الافراغ:

تعاني جملة من المشاكل لعل أهمها إشكالية الاكتظاظ وضيق المساحات وتلوث الأرصفة والأحواض، وافتقارها إلى المرافق الضرورية من قبيل مراكز التخزين والتبريد والمداومة الأمنية وأقسام العلاج والإسعافات الأولية وسيارات الإسعاف وغيرها. وهذه المشاكل وغيرها لا شك تنعكس على فعالية هذه الموانئ ونقط الإفراغ، وهو ما يؤثر سلبا على دورة العمل البحري ككل، وبالتالي على وضعية اليد العاملة البحرية.

ضعف وعتاقة الأسطول البحري:

أسطول يعاني من ضعف وعتاقة بنياته الإنتاجية، وتقادم معظم وحداته وضآلة أعدادها مقارنة مثلا مع أساطيل الدول التي تربطها المغرب اتفاقيات ثنائية في مجال الصيد البحري. فأصبح ملحا إعادة عصرنة وتحديث هذا الأسطول الذي يعتبر أداة فعالة لاستخراج الثروة السمكية، وبدون أسطول متين وفعال لا يمكننا الحديث عن قطاع بحري باستطاعته المساهمة بقوة في الاقتصاد الوطني.

المقاولة الصناعية البحرية وإشكالية التطور:

تعاني المقاولة الصناعية البحرية كباقي مكونات القطاع البحري من عدة عوائق بنيوية، ويأتي في طليعتها مشكل التموين وما يخلفه من انعكاسات سلبية على استمرارية هذا النسيج الصناعي، بالإضافة إلى سياسة سوء التدبير، وانعكاساتها الجوهرية على مكانة هذه المقاولات ليس فقط على المستوى المحلي والجهوي، وإنما أيضا على المستوى الوطني. إن هذه المقاولات في حاجة ماسة إلى تحديث كل هياكلها التنظيمية والتسييرية، وإعادة هيكلة كل بنياتها، وتصحيح علاقتها مع محيطها الخارجي، وخاصة علاقتها بالتنظيمات الإدارية سواء كانت عمومية أو خاصة. إن أزمة القطاع البحري تلقي بظلالها على المقاولات البحرية باعتبارها أداة فعالة لتحويل وتثمين الثروة السمكية، وعاملا أساسيا لخلق القيمة المضافة المدعمة لإنتاجية هذا القطاع الحيوي.

استنادا لهذه المعطيات تهدف المنظومة المقترحة تقوية القطاع الصيد البحري من خلال:

- زيادة الإنتاج السمكي مع ضمان الاستغلال الأمثل للمصائد السمكية
- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل للمواطنين في قراهم
- تطوير الصناعات السمكية وتشجيع صادرات المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة
- رفع كفاءة أسطول الصيد وتطوير البنية الأساسية في الموانئ والمرافئ ومواقع الإفراغ وقرى الصيادين
- زيادة مساهمة قطاع تربية الأحياء السمكية التجاري والتكاملي في الإنتاج السمكي
- تطوير نظام التسويق السمكي واستكمال بناء أسواق الجملة والتجزئة وضمان جودة الأسماك لتقليل الفاقد
- تعزيز البحث والتطوير العلمي لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع السمكي
- تطوير نظام فعال لإدارة المصائد السمكية وتعزيز مشاركة الصيادين والمنتفعين بالقطاع لضمان استدامة المخازن السمكية
- تطوير برامج تأهيل وتدريب الصيادين والعاملين بالقطاع السمكي لضمان رفع مستواهم المعيشي.

4.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم شفشاون

1.4.9. منظومة السياحة

عرفت بنية استقبال السياح بمدينة شفشاون تطورا مهما في السنوات الأخيرة حيث أن عدد الوافدين في تزايد مستمر وذلك ناتج عن الإشعاع الوطني والدولي التي عرفته المدينة في الآونة الأخيرة نظرا للمقومات الطبيعية والأثرية والدينية والتاريخية التي تزخر بها المدينة والجانب الحضاري الذي تمتلكه.

تمثل الجاذبية التي تعرفها المدينة فرصة لاستخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية من خلال تشجيع الرأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي كأساس للتنمية المستقبلية ومكافحة تغير المناخ من خلال تقييم خدمات النظام الإيكولوجي للاقتصاد وإنشاء أنظمة لحمايتهم.

تهدف المنظومة الاقتصادية «**السياحة المستدامة و تنمية المنتوجات المجالية**» إلى تعزيز المقومات التي ساهمت في تطوير القطاع السياحي بالإقليم في السنوات الأخيرة من خلال مقاربة جديدة تسعى إلى استغلال جاذبية القطاع وجعل

السياحة البيئة والجبلية أحد محركات التنمية المستدامة وذلك بإدراج أهم المكونات القطاعية كالمنتوجات المجالية (المنتوجات الفلاحية والصناعة التقليدية) داخل منظومة وحيدة تعزز أشكال وأنماط السفر والإقامة للمنتوج السياحي الحالي وذلك بارتكازها على تدابير ملموسة وميدانية و كذا باعتمادها على الاستراتيجيات والمخططات والبرامج التي هي في طور التنفيذ، ولا تتناقض هذه الاستراتيجية بأي حال من الأحوال مع الاختيارات التنموية التي تبنتها المملكة.

تكمن أهمية المنظومة المقترحة في كون القطاع السياحي يمكن أن يصبح بديلا تنمويا فعال، إذ تساهم السياحة في تنويع مصادر الدخل، وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية، وعليه يتوقف دعم المسيرة التنموية بشكل عام وهو ما يتجلى من خلال الاهتمام المتزايد للدراسات العلمية الأكاديمية حول أهمية السياحة على مستوى الاقتصاد العالمي أو المحلي، ونحن نعلم مدى أهمية المؤهلات التي يمتلكها إقليم شفشاون في مجال السياحة، وما يمكن أن تدره على الساكنة لو يتم استغلال هذه الإمكانات على أحسن وجه.

إن الحركية التي ميزت القطاع السياحي بالإقليم في السنوات الأخيرة تتطلب تدعيما من كل الشركاء والقطاعات المعنية بما فيها القطاع الخاص كونه يشارك ويساهم بقوة في التنمية المحلية الشاملة كما أنه مصدر أساسي في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل.

وفي هذا الصدد تم التركيز خلال عملية التشخيص على مجموعة من المؤهلات السياحية والطبيعية والثقافية والتاريخية التي يمتاز بها الإقليم من أبرزها:

1. الصناعة التقليدية: تكتسي الصناعة التقليدية أهمية خاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمساهمتها الملموسة في شق التنمية البشرية المرتبط أساسا بالممارسين لها والمحافظين على استمراريتها كمنتوج وطني ومحلي معد للتسويق على المستويين المحلي والخارجي وأيضا لارتباطها بقطاعات أخرى كالسياحة والتجارة وغيرها. يعد هذا القطاع أهم مصدر للموارد بشفشاون، خاصة المنسوجات، ومنتجات الصوف والجلود والأثاث الخشبي والحديد المطاوع والفخار وتعتبر شفشاون رائدة في تجارة الصناعة التقليدية في المغرب نظرا لتاريخها ولموقعها الاستراتيجي والجغرافي الذي يجعل منها مدينة يمكنك العثور بها على منتوجات بأسعار معقولة. وبالإضافة إلى ذلك، يتوفر إقليم شفشاون على المواد الخامة الرئيسية واللازمة لصناعة هده المنتوجات. صناعة المنديل الشفشاوني وابتكار نماذج جديدة للأغطية بما فيها أغطية المصابيح، وأغلفة الوسادات، واللوحات النسيجية على مختلف الألوان والأشكال، وهي منتوجات غاية في الدقة والجمال ما يعبر عن مدى قدرة المرأة الشفشاونية أو ما يعرف بـ «المعلمة» على الخلق والإبداع.

2. الفلاحة والمنتوجات المجالية: تشتهر بعض المنتجات المجالية المتواجدة في إقليم شفشاون بمميزات وخاصيات مرتبطة بالمناطق التي تنتج فيها. وتعزى هذه الخاصيات إلى تعدد النظم البيئية (جبال، هضاب، وغابات...) (والتنوع البيولوجي أصناف نباتية وحيوانية عديدة ومتميزة). وهذا ما يمكن من توفير منتجات متنوعة ومختلفة وذات قيمة عالية بالإقليم كما تشهد على رصيد معرفي متجدر وتقاليد عريقة للساكنة المحلية. والمنتجات التي تشتهر بهده المميزات كثيرة ومتنوعة، نذكر منها على سبيل المثال جبن الماعز الدي يحظى بعلامة المميزة للمنشأ والجودة والمنتجات الواعدة كزيت الزيتون التي تتميز بخاصيات حسية وغذائية تكتسيها من الظروف البيئية المحلية ونمط الإنتاج التقليدي الخاص بالمنطقة، وإنتاج الصامت الدي يعتبر نوعا من عمليات تثمين العنب ذي الجودة المتوسطة أو الرديئة والذي لا يمكن تقديمه للأكل أو للبيع. إلا أن جل هذه المنتجات لا تلقى النجاح التجاري المنشود نظرا لعوامل مرتبطة أساسا بالتسويق، حيث لا تقدم للمستهلك الضمانات الكافية على أصالة المنتوج

وجودته المنتظرة. فعدم الثقة في ماهية المنتوج لا تمكن من تسويقه كثيرا خارج منطقة الإنتاج. وتبقى العلاقة المباشرة مع المنتج هي الضامن للمشتري للجودة المتوخاة.

3. الحمية المتوسطية: يمثل الطبخ المحلي التراثي كأحد مكونات دعم النشاط السياحي بالمنطقة، يتجاوب مع أهداف التنمية المستدامة المحترمة للبيئة، والمخططات الوطنية في مجال السياحة الرامية إلى استغلال المؤهلات المجالية والحضارية والثقافية للرفع من حجم الاستقطاب السياحي وتقديم منتوج سياحي راق يثمن خصوصيات المناطق، بما فيها فنون الطبخ الصحي والمنتوجات المجالية التي تمتاز بها منطقة جبالة.

ومن أبرز الأنماط السياحية التي يمكن تطويرها ضمن هذه المنظومة:

9.1.4.1. *السياحة البيئية*

يمتاز إقليم شفشاون بمقومات طبيعية وبيئية جد مهمة لخلق أنشطة سياحية جديدة والبحث عن زبناء جدد لتطوير السياحة الخضراء والبيئية، لمواجهة السياحة الموسمية التي يعرفها الإقليم. يكمن تطوير السياحة البيئية في إقليم شفشاون بتنمية السياحة الزراعية وهي السياحة المرتبطة بالمزرعة وتكون على أساس الرحلات التي يقصد فيها السائح مزرعة خاصة أو مشروعا زراعيا للاستمتاع بعدد من الأنشطة التي يتم تنظيمها أو تنفيذها على ارض المزرعة، وقد تشمل الإقامة وخدمات أخرى. ولا يعني هدا تغيير في نشاط المزرعة وإنما نشاط إضافي يتمكن من خلاله المزارعين من استقبال الزوار) من سياح ومقيمين (في مزارعهم وتنظيم برامج وأنشطة مفيدة وممتعة لهم على ارض المزرعة وحولها. تكمن أهمية هذا النشاط المساهمة في تطوير برامج ومنتجات وأنشطة سياحية في «المزارع» وإيجاد عناصر للترفيه والمتعة والتعليم للسائح مما يساهم في تنمية الحركة السياحية ويوفر دخلا إضافيا وفرصا وظيفية للمواطنين. والسياحة الزراعية من الأنماط التي يتوقع لها نموا كبيرا في المنطقة بما يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئة على المناطق الزراعية.

9.1.4.2. *سياحة الشواطئ والشمس*

يمتد إقليم شفشاون على واجهة بحرية يتعدى طولها 120 كم وبنظام بيئي غني ومتنوع ودائما في علاقة مع الطبيعة التي تشجع السياحة البيئية، وتتميز سواحل الإقليم بنظافتها وشاسعتها، بالإضافة إلى المعاملة الجيدة والأخلاق الطيبة لسكان هذه السواحل، الذين يسعون بكل الطرق إلى إرضاء المصطافين وتقديم لهم ما يحتاجونه، الأمر الذي يجعل قضاء عطل الصيف بهذه السواحل له نكهة خاصة. وتمثل إمكانية ربط المناطق الساحلية بمواقعها الخلفية فرصة لتعزيز المنتوج السياحي عن طريق خلق انسجام بين الوجهتين وتمديد فترات الإقامة للسياح.

9.1.4.3. *سياحة المغامرات*

تعتبر سياحة المغامرات من أكثر الأنماط السياحية الواعدة من ناحية النمو على الصعيد العالمي. وتكمن أهميتها كمنتج سياحي في كونها نمط السياحة الذي يغطي عنصرين على الأقل من عناصر ثلاثة وذلك حسب تعريف جمعية سياحة المغامرات العالمية ATTA؛ نشاط بدني واستمتاع بالبيئة وخوض تجربة ثقافية محلية. حسب الجمعية فإن معدل إنفاق سائح المغامرة يقدر ب 3000 دولار عالميا إذ أن متوسط مدة رحلة المغامرة في العالم تصل إلى 8 أيام ومتوسط عمر سائح المغامرة 48 سنة حيث يشكل الذكور ممن يشاركون في سياحة المغامرات حول العالم 47%.

يمكن المنتزه الوطني تلسمطان اكتشاف فضاءات خاصة للسياحة الجبلية. يتميز بخصوصيات ثقافية تحترم التقاليد العريقة بما فيها جانب الصناعة التقليدية والنمط المعماري البدوي وفن الطبخ. كما يمكن من ممارسة جميع انواع الرياضات بالمنطقة مثل رياضة المشي وركوب قوارب النهر والتسلق والاستغوار وركوب الدراجات.

5.9. المنظومات الاقتصادية في إقليم وزان

1.5.9. منظومة الصناعة الخضراء

يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى تحسين رفاهة الانسان والحد من عدم المساواة على المدى الطويل، مع عدم تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية خطيرة وندرة ايكولوجية.

الصناعات الخضراء هي" تلك الصناعات التي تعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية دون الأضرار بالبيئة والموارد الطبيعية، من خلال حسن الاستفادة من المصادر المتجددة وتدوير المواد وتقليص النفايات وإعادة الاستخدام للتقليل من التلوث من ناحية، وتحسين كفاءة الطاقة من ناحية أخرى، يؤدي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وكذلك الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة اعتمادًا على استخدام تكنولوجيات متوافقة مع البيئة.

ترابطات هدا القطاع الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى وتوفير مدخلات الإنتاج لهذه القطاعات كقطاع الصناعات الغذائية التي يعتبر الزيتون عماد قيامها وبقائها.

تظهر نتائج البحث ونتائج التحليل أن قطاع الزيتون في إقليم وزان بشكل عام يتمتع بفرص جيدة لتحقيق النمو والتوسع، خاصة في ظل التطورات الأخيرة التي شهدها القطاع في إطار بلورة الأهداف المسطرة للمخطط الفلاحي الجهوي في تنمية سلسلة الزيتون، انسجاما مع دينامية مخطط المغرب الأخضر، الذي يرمي بالأساس، ضمن أهدافه الكبرى، إلى خلق فضاءات لإنعاش الاستثمارات وتطوير الشراكات والتواصل بين المهنيين، للارتقاء بمنتوج الزيتون والتحسيس بأهمية الجودة في إنتاج وتثمين الزيتون ومشتقاته.

وتكمن فرص نمو هذا القطاع في أن المستهلكين في الأسواق المحلية والإقليمية باتوا أكثر وعيا من الناحية الصحية، ولذلك فإنهم يحاولون اعتماد أساليب صحية في الحياة واستخدام المنتجات الغذائية المفيدة للصحة. ومن الناحية الصحية المتوقع أن يساعد تعزيز المؤشر الجغرافي وزيادة الإنتاج العضوي للزيتون على زيادة القدرة التسويقية لهذه السلعة في أسواق جديدة.

إلا أن هذا القطاع يعاني من عدد من نقاط الضعف التي تحول دون تحقيق إمكاناته بشكل كامل. وهذه الجوانب تتعلق بحالة التشظي الموجودة في القطاع، وتوافر العمالة ومهارتها وأخلاقيات العمل، والتسويق وبناء العلامة التجارية، والتغليف والتخزين وضعف التنسيق مع المعاصر بالإضافة إلى ضعف التخطيط المالي والإداري. وهنالك عدد من التحديات والتهديدات التي تؤثر سلبا وبشكل متزايد على القطاع، خاصة التلوث الناجم عن نشاط بعض معاصر الزيتون بإقليم وزان.

إن الغرض من إنزال هذه المنظومة هو مساعدة الفاعلين الاقتصاديين المحليين والمنتجين على تطوير إنتاجهم بمواصفات حديثة وناجعة، ودعم المشاريع الفلاحية والصناعية الخاصة بزيت الزيتون بأساليب وقائية تحترم البيئة المحيطة، وكذا اتخاذ قرارات جماعية كفيلة بالمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

إن تقييم التلوث الناجم عن نشاط بعض معاصر الزيتون بإقليم وزان سيمكن من وضع مخطط مديري محلي وجهوي لإزالة مختلف أنواع التلوث ،خاصة التلوث الناجم عن مادة المرجان وغيرها من المواد الملوثة، وتأهيل المحيط البيئي لمعاصر الزيتون الموجودة بكثرة بمنطقة وزان، والتي لا تتوفر في غالبيتها على دفتر التحملات البيئية، وكذا التشجيع على الاستفادة

من الدعم المادي والامتيازات المالية التي يقدمها صندوق إزالة التلوث الصناعي، الذي تشرف عليه وزارة البيئة والذي يساعد المنتجين المعنيين بنحو 40 بالمائة من قيمة المشاريع التي تمتلك مواصفات تحترم الشروط البيئية .

تكمن أهمية هذه المبادرات في مرافقة الفعاليات المحلية في وضع وتنفيذ السياسات البيئية، وتحسين الحكامة البيئية بالوسط القروي ومواقع تثمين الزيتون، مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي والضرورة الاقتصادية وموقع هذا المنتوج الفلاحي والصناعي في الخريطة الاقتصادية المحلية والجهوية والوطنية.

تسعى المنظومة المقترحة إلى اقتراح نماذج من الممارسات الناجحة والسليمة للتدبير العقلاني في تثمين الزيتون وإنتاج زيت الزيتون، وطرق تحديد مخاطر التلوث الناجمة عن بعض الممارسات، والوسائل والأنظمة التقنية الواجب اعتمادها لتجنب التلوث وفق نظم مراقبة الجودة النوعية الحديثة ومقاربة تشاركية ومندمجة تستدعي انخراط السلطات والهيئات المنتخبة والتعاونيات والجمعيات المهنية والمصالح الوزارية المعنية بقطاع الفلاحة.

إن التلوث الناجم عن معاصر الزيتون عامة يمثل نصف الحمولة الملوثة الناتجة عن قطاع الصناعة الغذائية، ويؤثر هذا التلوث بشكل جوهري وواضح على المياه السطحية والجوفية والتربة وعلى عالية وسافلة حقينة بعض السدود، مما يستدعي من جهة مضاعفة الجهود للوقاية وصيانة الموارد المائية، ومن جهة أخرى تعميم أنظمة التدبير البيئي في صناعة تثمين الزيتون.

إن هذا النوع من الزراعات يبقى أساسيا ليس فقط في بعده الاقتصادي والاجتماعي وخلق فرص الشغل وتحسين دخل الفلاحين خاصة منهم الصغار، بل وأيضا لدور في الحفاظ على استقرار الساكنة المحلية والحد من الهجرة القروية.

توجد بإقليم وزان 343 معصرة للزيتون، منها 285 معصرة تقليدية و58 معصرة عصرية، وتشكل هذه الأخيرة 20 بالمائة فقط من المعاصر المتواجدة بالمنطقة إلا أنها تتسبب في 90 بالمائة من حالات التلوث.

وتصل المساحة المزروعة بأشجار الزيتون بإقليم وزان 185 ألف هكتار، فيما يبلغ إنتاج المنطقة من الزيتون 230 ألف طن في أفق إنتاج 647 ألف طن سنة 2020 بتطور سيصل إلى نحو 181 بالمائة.

2.5.9. منظومة السياحة البيئية والدينية

احتلت التنمية الاقتصـــادية أهمية خاصـه في دول العالم كافة على اختلاف نظمها السياسية وايدولوجياتها ويرد الاســتثمار (المحلي والدولي) ركنا أساسيا من أركان تحقيق هذه التنمية أي التنمية الاقتصادية والسـياحية وغيرها، حيث أن قطاع السياحة قطاع مهم وذو إمكانية لاستقطاب وجذب الاستثمارات إليه وبما أن إقليم وزان يحتضن مجموعة من الأماكن أو المواقع السياحية وخاصة الدينية منها والحضارية والتاريخية.

ولهذا تبحث المنظومة المقترحة تقديم كيفية اســتثمار هذه المواقع وإبراز دورها ومكانتها عن طريق التخطيط بتفعيل استراتيجية لترويج الاسـتثمار السياحي وتكوين مجمعات سـياحية وعمرانية تدعم السـياحة الدينية خاصة بتوفير أماكن سكن كمدن داعمة للمراقد الدينية بالاعتماد على مناهج وتطبيقات الفكر الاستراتيجي المعاصر وتوظيف الفكر والتخطيط السليم لجذب السـياح وحيث يكون رافد اســاسيا مضافا نحو إرساء أسس التنمية الاقتصادية بما ينعكس على تحسين مؤشرات التنمية المحلية واستدامة المواقع السياحية فيها وإبراز دور السياحة المستدامة في تعزيز تلك الواقع .

برز التشخيص وجود العديد من المعالم السياحية والدينية منها في إقليم وزان إلا أن الاهتمام بها اهتمام جزئي يقتصر على المعلم نفسه دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى المكملة للمعلم كسكن السائح وتقديم الخدمات له فيتطلب إيجاد الحلول وتخطيط لراحة السائح وانعكاس حضارة المواقع من خلال توفير الخدمات ومتطلبات السائح في تلك المواقع.

إن السياحة الدينية والروحية والثقافية تشكل مكونا أساسيا ومحوريا من أجل دعم وتعزيز إقليم وزان كوجهة سياحية مهمة بحيث تزخر المنطقة بالمعالم الدينية والأضرحة والزوايا سواء بالنسبة للمسلمين واليهود مما يجب الاعتناء بهاته المعالم لكونها أساسا لتطوير وتنمية هذا النوع من السياحة.

- موسم مولاي عبد الله الشريف: يعتبر موسم مولاي عبد الله الشريف بمثابة عمق روحي ووجداني يخلق ارتباط الوزانيين بدار الضمانة، المدينة التي كان لحلول الشريف مولاي عبد الله الشريف بها، حجر الرحى في جذب سياحي وروحي للعديد من الزوار من داخل الوطن وخارجه.
- "الهيلولة": تعرف مدينة وزان وبالضبط منطقة أسجن، توافد المئات من اليهود المغاربة والعالم، من أجل الاحتفال بموسم الهيلولة الذي يقام كل سنة حيث يعتبره يهود المغرب والعالم بمثابة حج لهم عن طريق إحياء مجموعة من الطقوس الدينية. ويحتفل اليهود القادمين من مختلف أنحاء المعمور، في ضريح ربي عمران بن ديوان بممارسة عدة طقوس دينية من أبرزها ليلة الشعالة والتي تعتبر بمثابة الليلة الكبرى، إذ يقومون بإشعال كميات كبيرة من الشموع من أجل إضاءة كافة القبور وجنبات المقبرة، ويقدمون على إخراج الصدقة ومنحها لفقرائهم، كما يرددون ابتهالات وأذكار وأدعية مرتبطة بالديانة اليهودية.
- منزه بلوطة للسياحة الإيكولوجية: يحظى مشروع منزه بلوطة للسياحة الإيكولوجية والتضامنية بجماعة بريكشة، بجاذبية للسياح الأجانب والمغاربة وأبناء المنطقة ببساطته وأطباقه ومشروباته الإيكولوجية. فالمبادرة هي ثمرة لشباب المنطقة لتنمية السياحة التضامنية، له من المؤهلات ما يجعله فضاء يستهوي المتيمين بسحر الطبيعة، فالموقع متميز بمناظر تضفي على المكان رحابة يستمتع فيها الزائر بالهدوء والسكينة اضافة الى تغطية تعتمد على المنتجات المجالية في تحضير المأكولات والمشروبات. ويضم المنتزه أروقة عديدة، حيث يوجد بأحدها مجموعة من منتجات التعاونيات مثل العسل وبعض مواد التجميل الطبيعية والزيتون المصبر وزيت الزيتون البكر والتين المجفف والكسكس بأنواعه والأعشاب الطبية والعطرية ومربى فواكه محلية وطبيعية، وبعض الخضروات الطازجة المحلية المنتجة في إطار الفلاحة البيولوجية. إضافة إلى ركن لمنتجات الصناعة التقليدية المحلية، حيث يضم هذا الجناح الطرز والخياطة والمنديل التقليدي، وصناعة الدوم والخشب والفخار، وكذا ركن لدار الضيافة الذي يضم مطعما محليا ومبيتا في حلة تقليدية أنيقة، يتسع لسبعة عشر فردا.

6.9. المنظومات الاقتصادية في عمالة المضيق الفنيدق

1.6.9. منظومة السياحة

تتوفر عمالة المضيق الفنيدق على موقع جغرافي واستراتيجي جد هام نظرا للقرب من أوروبا وميناء طنجة المتوسط، إضافة إلى مؤهلات طبيعية هامة للاستغلال: غابات، منطقة رطبة، "مرجة أسمير"، جبال، مواقع ذو أهمية إيكولوجية من أجل تنويع المنتوج السياحي خاصة السياحة الجبلية والبيئية، السياحة الرياضية وتمديده على طول السنة من جهة، وتوفر مساحات كبيرة قبالة البحر (أراضي شاسعة مطلة على البحر تجعل من العمالة قطب جدب للاستثمارات العقارية والسياحية من جهة أخرى).

وتمتاز العمالة ببنية تحتية سياحية مهمة: فنادق مصنفة: قرى سياحية، مركبات سياحية، تجهيزات ترفيهية، مطاعم مصنفة ومتخصصة، ثلاث موانئ ترفيهية...، مؤسستان للتكوين المهني في مجال السياحة والفندقة مع تنظيم مهرجانات وتظاهرات ثقافية وفنية هامة (الأسبوع الثقافي، العنصرة، الزوارق الشراعية، سباق الدراجات النارية ومهرجان الشواطئ).

رغم كل هذه المؤهلات تضل السياحة بالعمالة موسمية وشاطئية حوالي ثلاثة أشهر خلال فترة الصيف، تعتمد على البحر والشمس وتتميز بتبعية كبيرة لقطاع العقار.

وفي هذا السياق جاء خيار تنزيل منظومة سياحية من خلال إبراز وجدر المنتجات السياحية التي يمكن تطويرها على المساحة الجغرافية التي تتركز فيها عوامل الجذب أي المقومات التجهيزية والطبيعية لتكون دعامات أساسية لهاته المنظومة وقاطرة تنموية لجل مكونات القطاع، ونذكر على سبيل المثال تطوير أنماط سياحية جديدة خاصة.

9.1.6.1. السياحة البيئية

تتوفر العمالة على موقعين صنفا في قائمة المواقع ذات الأهمية البيوليوجية والبيئية: بحيرة أسمير وغابة كدية الطيفور (625) هكتار. كما توجد في العمالة مساحة غابوية مهمة 10.800 هكتار (سنديان الفلين والأوكاليتوس والصنوبر والثوية إضافة إلى أجناس أخرى) كما تتوفر العمالة على سد أسمير الذي يزود العمالة بالماء الصالح للشرب وبحيرة أسمير التي تعتبر موقعا سياحيا متميزا تستقطب عدة أجناس من الطيور المهاجرة وكمية كبيرة من الأسماك. إضافة إلى موقع جبل موسى بالجماعة القروية بليونش الذي يعد من المحميات الطبيعية كل هذا يعزز من القدرات والإمكانات في مجال السياحة القروية والبيئية داخل نفوذ تراب عمالة المضيق الفنيدق.

9.2.6.2. سياحة الشواطئ والشمس

شهد ساحل تمودة باي التابع لعمالة المضيق الفنيدق في السنوات الاخيرة، تطورا ملحوظا في المجال السياحي، نتيجة إقدام عدد من العلامات السياحية العالمية على إنشاء وافتتاح وحداتها الفندقية بهذه المنطقة الغنية بشواطئها الجذابة مما ساعد على تطوير بنية تحتية سياحية جد مهمة تساعد على الابتكار وخلق أنماط ومنتوجات خاصة السياحة المائية تغير مستقبل صناعة السياحة.

9.2.6.3. منظومة الصيد البحري

يعتبر الصيد البحري القطاع الرئيسي المهيكل للاقتصاد المحلي، وتتوفر العمالة على رابع ميناء للصيد على صعيد جهة طنجة تطوان ويلعب أدوارا مختلفة هامة على عدة مستويات تحيط به منطقة للأنشطة البحرية) بناء وإصلاح سفن الصيد، بيع مواد ومنتوجات الصيد، صنع وبيع الثلج... (سوق لبيع السمك، تربية الأسماك، معهد للأبحاث البحرية مؤسسة لتأهيل البحارة والتكوين في مهن الصيد، مركز للأعمال الاجتماعية للصيادين...

تقترح منظومة الصيد البحري مقاربة جديدة تعتمد بالأساس على تسليط الضوء على مدى أهمية كافة المساهمات التي تتداخل والتعامل معها بمنظور جديد يتجلى في ترسيخ بنية متطورة واحدة مفادها التكامل وتعزيز العلاقة التفاعلية بين جل المتداخلين في القطاع.

إبان التشخيص القطاعي أن أهم الاكراهات التي يعاني منها الصيد البحري بإقليم الحسيمة يمكن اختصار أهمها في الآتي:

سوء التدبير:

يعيش القطاع حالات تعتيم وعدم وضوح في تدبير معظم القضايا العالقة وأهمها الملف الاجتماعي، وما تطرحه الوضعية السوسيو اقتصادية لليد العاملة البحرية من إشكالات كبرى، لازالت عالقة إلى يومنا هذا.

الثروة السمكية وإشكالية الاستغلال غير العقلاني:

استغلال العشوائي من طرف أرباب قوارب الصيد، وما تستعمله هذه الأساطيل من أدوات صيد واستعمال الشباك الممنوعة والمتفجرات مدمرة للثروة السمكية. وفي مقابل ذلك ينعكس هذا الاستغلال العشوائي للثروات البحرية سلبا على الاقتصاد المحلي والوطني، ومن ثم على وضعية اليد العاملة البحرية، التي تعاني الأمرين نتيجة تقلص الثروة السمكية في المياه الإقليمية، وبالتالي تصبح في بطالة قد تكون دائمة أو نصف دائمة.

ضعف بنيات الموانئ البحرية ونقط الافراغ:

تعاني جملة من المشاكل لعل أهمها إشكالية الاكتظاظ وضيق المساحات وتلوث الأرصفة والأحواض، وافتقارها إلى المرافق الضرورية من قبيل مراكز التخزين والتبريد والمداومة الأمنية وأقسام العلاج والإسعافات الأولية وسيارات الإسعاف وغيرها. وهذه المشاكل وغيرها لا شك تنعكس على فعالية هذه الموانئ ونقط الإفراغ، وهو ما يؤثر سلبا على دورة العمل البحري ككل، وبالتالي على وضعية اليد العاملة البحرية.

ضعف وعتاقة الأسطول البحري:

أسطول يعاني من ضعف وعتاقة بنياته الإنتاجية، وتقادم معظم وحداته وضآلة أعدادها مقارنة مثلا مع أساطيل الدول التي تربطها المغرب اتفاقيات ثنائية في مجال الصيد البحري. فأصبح ملحا إعادة عصرنة وتحديث هذا الأسطول الذي يعتبر أداة فعالة لاستخراج الثروة السمكية، وبدون أسطول متين وفعال لا يمكننا الحديث عن قطاع بحري باستطاعته المساهمة بقوة في الاقتصاد الوطني.

المقاولة الصناعية البحرية وإشكالية التطور:

تعاني المقاولة الصناعية البحرية كباقي مكونات القطاع البحري من عدة عوائق بنيوية، ويأتي في طليعتها مشكل التموين وما يخلفه من انعكاسات سلبية على استمرارية هذا النسيج الصناعي، بالإضافة إلى سياسة سوء التدبير، وانعكاساتها الجوهرية على مكانة هذه المقاولات ليس فقط على المستوى المحلي والجهوي، وإنما أيضا على المستوى الوطني. إن هذه المقاولات في حاجة ماسة إلى تحديث كل هياكلها التنظيمية والتسييرية، وإعادة هيكلة كل بنياتها، وتصحيح علاقتها مع محيطها الخارجي، وخاصة علاقتها بالتنظيمات الإدارية سواء كانت عمومية أو خاصة. إن أزمة القطاع البحري تلقي بظلالها على المقاولات البحرية باعتبارها أداة فعالة لتحويل وتثمين الثروة السمكية، وعاملا أساسيا لخلق القيمة المضافة المدعمة لإنتاجية هذا القطاع الحيوي.

استنادا لهده المعطيات تهدف منظومة المقترحة تقوية القطاع الصيد البحري من خلال:

- زيادة الإنتاج السمكي مع ضمان الاستغلال الأمثل للمصائد السمكية
- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل للمواطنين في قراهم
- تطوير الصناعات السمكية وتشجيع صادرات المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة
- رفع كفاءة أسطول الصيد وتطوير البنية الأساسية في الموانئ والمرافئ ومواقع الإفراغ وقرى الصيادين

- زيادة مساهمة قطاع تربية الأحياء السمكية التجاري والتكاملي في الإنتاج السمكي
- تطوير نظام التسويق السمكي واستكمال بناء أسواق الجملة والتجزئة وضمان جودة الأسماك لتقليل الفاقد
- تعزيز البحث والتطوير العلمي لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع السمكي
- تطوير نظام فعال لإدارة المصائد السمكية وتعزيز مشاركة الصيادين والمنتفعين بالقطاع لضمان استدامة المخازن السمكية
- تطوير برامج تأهيل وتدريب الصيادين والعاملين بالقطاع السمكي لضمان رفع مستواهم المعيشي.

3.6.9. منظومة التجارة

يحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى من حيث توفير فرص الشغل بالعمالة، ويتطور هذا القطاع بشكل سريع جدا بسبب "التهريب"، دون إغفال حجم التجارة غير المنظمة التي تعرف بدورها نموا كبيرا بجانب تجارة القرب التي تتطور بشكل متوازي مع النمو الديموغرافي المتزايد الذي تعرفه مدن العمالة.

تهدف المنظومة المقترحة ادماج القطاع الغير المهيكل نضرا للأهمية التي يكتسيها هذا الأخير بالنسبة لشريحة كبيرة من ساكنة العمالة من جهة وتعزيز الجدب الذي تعرفه العمالة طوال السنة في مجال سياحة المشتريات والتي تقصد بالخصوص مدينة سبتة المحتلة وذلك من خلال:

- تنظيم وتثبيت الباعة المتجولين، كنموذج صارخ للقطاع غير المهيكل، كخطوة أولى لإدماجهم في النسيج الاقتصادي، بخلق مراكز تجارية قارة وثابتة وخاضعة للمراقبة
- وضع إطار تشريعي وتنظيمي للقطاع التجاري، بشكل يضمن استقرار الأنشطة التجارية وحماية الملكية
- سن سياسة تمويلية مصاحبة، بتبسيط مساطر التمويل وتوفير آليات تتلاءم مع طبيعة نشاط التجار إحداث نظام ضريبي وجبائي تحفيزي
- تشجيع تبادل الأهداف والمعلومات التي تسمح ببناء علاقة فعالة بين الشباب الباحثين عن العمل واحتياجات سوق الشغل المحلية
- تأهيل اليد العاملة لتلبية احتياجات سوق الشغل المحلية
- تعزيز جودة الخدمات والمهارات الشخصية والمهنية خاصة فيما يخص القطاع غير المنظم
- توفير الحوافز الهادفة الى تشجيع الاستثمار في مجال التجارة خاصة الفضاءات التجارية الكبرى
- تقنين وإحداث أسواق القرب والأسواق النموذجية
- تصميم وتنفيذ برامج ارشادية تسويقية وترويجية محلية ووطنية
- زيادة الوعي التسويقي بين فئات المتعاملين
- تعريف المتعالمين من تجار ومهنيين بالمواصفات المطلوبة في الأسواق التصديرية والأجنبية

7.9. إنشاء منظومة جهوية لتثمين وتسويق المنتجات المجالية

في استجابة للتغيرات السريعة التي أحدثتها العولمة، يسعى الكثير من المستهلكين إلى البحث عن المنتجات المحلية التي تحتفظ بأصالتها والتي لا تزال متجذرة في الثقافة الشعبية في مناطقهم الأصلية. تتميز هاته المنتجات بكونها تجمع بين التاريخ

والتراث الأصيل وعادات المنطقة المنشأ، مما يعطيها طابعا خاصا وميزة تنافسية فريدة من نوعها. تعتبر هاته التغيرات في سلوكيات المستهلكين، فرصة ثمينة بالنسبة لصغار المنتجين في المناطق القروية لتثمين منتجاتهم والمساهمة في التنمية المحلية لمناطقهم.

في هذا الصدد، تعد التجمعات التعاونية الاقتصادية، الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بفتح الأسلوب التعاوني آفاقا جديدة لإحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية، تساهم بصورة فعالة في محاربة البطالة والفقر وإدماج صغار المنتجين في السوق.

تعريف اتحاد تثمين المنتجات المجالية

إن اتحاد تثمين المنتجات المجالية هي تحالفات طوعية لفرادى المنتجين أو الشركات أو التعاونيات في نفس المنطقة/الجهة، والتي تهدف إلى تثمين جماعي لمنتج أصلي. يمكن لهذا الاتحاد الجمع بين الفاعلين الاقتصاديين من فرع واحد أو عدة فروع القطاع الإنتاجي. لا يقوم الائتلاف عموما بأنشطة تجارية مباشرة؛ بحيث أن الأعضاء يحتفظون باستقلاليتهم المالية والقانونية ويحافظون على حريتهم في العمل التجاري والفني والإداري إلى الحد الذي لا يؤثر فيه ذلك على سمعة المنتج ونجاح استراتيجية التثمين الجماعي.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ولتحسين سمعة المنتج المحلي وبالتالي قيمته في الأسواق، يجب على المنتجين المحليين تنفيذ أربعة أنواع من الأنشطة:

1) تحسين متوسط جودة المنتج المجالي لتلبية توقعات ومتطلبات الزبناء
2) وضع استراتيجية تسويقية حول المنتج على المستوى الإقليمي/الجهوي من أجل "بيعه" كعنصر متخصص
3) إبراز المنتج على المستوى الإقليمي والجهوي من خلال الشراكات مع الجهات العمومية والخاصة بحيث يمكن للمستهلك "تذوق وتجربة" المنتج في منطقة المنشأ
4) ضمان، من خلال الحصول على علامة الجودة والمنشأ، أن فقط المنتجات التي ترقى إلى مستوى سمعة منتج نموذجي يمكن استخدام اسمه.

نجاح هذه الأنشطة يتطلب مستوى عال من التنسيق بين المنتجين المحليين، والقدرة على حشد والضغط وكذلك استثمارات كبيرة من حيث الوقت والمال الذي غالبا ما تفتقر إليه الشركات الفردية الصغرى. ولكن تجميع الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية والإنتاجية في نطاق اتحاد جهوي يسمح تنفيذ استراتيجية التنمية الجماعية (انظر جدول 79). وعلاوة على ذلك، اقتصادات الحجم من حيث التمويل والخبرات وخفض تكاليف المعاملات التي يتم تحقيقها في سياق الاتحاد، تسمح بزيادة القدرة التنافسية للأعضاء. يتعلق الأمر بعوامل تحفيزية تعمل على تشجيع المنتجين الذين لا ينتمون إلى الاتحاد، للتغلب على ترددهم والانضمام إلى المبادرة الجماعية.

جدول 80: عملية تحسين سمعة المنتج النموذجي - أمثلة على الأنشطة التي تقوم بها الاتحادات لتثمين المنتجات المجالية

فئة النشاط	أمثلة الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد
الجودة	الإنشاء الجماعي لقواعد الإنتاج؛ برامج التكوين الجماعي؛ مسابقات الجودة الجهوية؛ ونظم التصنيف الجودة والمكافأة حسب الجودة بين مختلف روابط السلسلة؛ تجميع مشتريات المعدات؛ والبحث والتطوير.
التسويق	تعريف استراتيجية التسويق الجماعي؛ والترويج الجماعي للمنتج (كتيبات، ومواقع إلكترونية، وحملات إعلانية، ومعارض، وما إلى ذلك)؛ العلاقات العامة (وسائل الإعلام).
إبراز المنتج	التعاون مع أطراف ثالثة لتشجيع السياحة من المنتج المحلي؛ التعاون مع البلديات وغيرها من الهيئات العمومية / الفنادق / محلات بيع الهدايا التذكارية / الجامعات / المدارس المحلية / الفنانون المحليون / المتاحف / منظمات تشجيع السياحة القروية / الجمعيات الثقافية / وسائل الإعلام؛ لوحات إعلانية في الطرق لترويج المنتج؛ وتعزيز وتطوير منتجات جديدة تتعلق بالمنتج المحلي.
الحماية القانونية لسمعة المنتج	إيداع وإدارة البيانات الجغرافية في بعض الأحيان؛ والدفاع ومراقبة استخدامها؛ تنسيق عملية التصديق.

خلق صورة مميزة للمنتج المحلي وقبوله من طرف المستهلك ليست كافية وحدها لضمان دخل أعلى للمنتجين المحليين، لمبيعات أكثر استقرارا جهويا ولتعزيز التنمية القروية. وفي كثير من الأحيان، وجود منتج بسمعة جيدة لا يعني تحسن كبير في الظروف المعيشية للفاعلين الاقتصاديين المحليين.

منافسة الأسعار بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين، والإفراط في الإنتاج على المستوى الجهوي، والزيادة المحتملة في تكاليف الإنتاج، صعوبة الحصول على علامات الجودة من طرف المنتجين أقل قدرة تنافسية، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتكثيف ممارسات الإنتاج التي تدمر البيئة والمناظر الطبيعية، وصول شركات خارجية كبيرة التي تحتكر نسبة كبيرة في السوق، وتركيز الأرباح في روابط التوزيع والتحويل على حساب المواد الأولية - كلها أمثلة عن التطورات المحتملة التي تحول دون استفادة الفاعلين الاقتصاديين المحليين من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وبالتالي عدم حصولهم على فوائد ملموسة مما يؤثر سلبا على التنمية الإقليمية والجهوية.

الحصول على الفوائد من طرف المنتجين المحليين من خلال مشاركتهم في مبادرة التثمين الجماعي يتطلب إلى حد كبير ديناميات التعاون وحسن تدبير الاتحاد. هذا يمكن أن يكون بمثابة منصة لتنسيق متوازن للمصالح والجهود الإقليمية وأداء الوظائف التي يمكن الاستعاضة عنها بسهولة من خلال معاملات السوق بسيطة بين عدد كبير جدا من الفاعلين الاقتصاديين (انظر المبيان 72). التوزيع العادل للفوائد على طول القطاع نفسه، وضع معايير أسعار البيع، والسيطرة على حجم الإنتاج

للبقاء بشكل جماعي على شريحة أعلى من السوق أو مأسسة الممارسات إنتاجية التي تحترم التقاليد والبيئة هي أمثلة عن بعض النتائج التي يمكن تحقيقها بصعوبة دون هيكل تنظيمي وتشاوري.

مبيان 72: تثمين المنتجات المجالية شاملة ومستدامة - أمثلة للأنشطة التي تقوم بها اتحاد تثمين المنتجات المحلية

المشاريع الأولية والدعامات

10. المشاريع الأولية والدعامات الأساسية

1.10. منظومة الصناعات الغذائية

1.1.10. المشاريع الأولية

في إطار خلق منظومة قوية ومتكاملة، فإن تثمين الفواكه في شكل منتجات مجففة ومركزة ومجمدة وما إلى ذلك، يؤدي إلى ظهور مجموعة متنوعة من المنتجات الثانوية ومنتجات النفايات التي تتألف بشكل خاص من لب الفواكه، والجلود، والبذور وهذه المنتجات الثانوية قابلة للتحلل بسهولة بحيث يمكن تخزينها واستخدامها في إطار أسس قانونية.

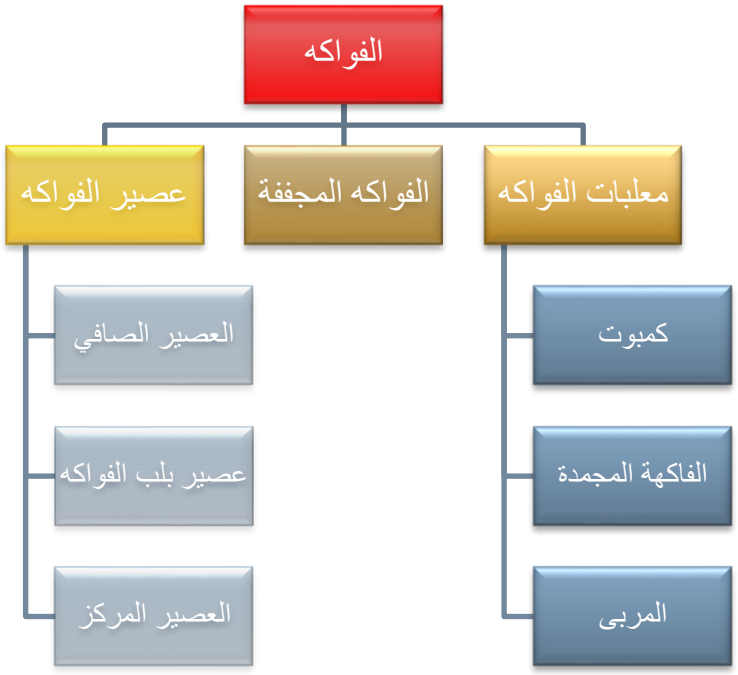

مبيان 73: مشتقات الصناعات الغذائية لتثمين الفواكه

يحظى قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كافة دول العالم المتقدمة لما يوفره من الفائدة التي تتكامل مع القطاع الزراعي بالإضافة إلى أهميته على الصعيد الاستراتيجي والأمن الغذائي ومساهمته في الاكتفاء الذاتي للدول، ولهذا يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصرا داعما ومحفزا لتطوير القطاع الزراعي وركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي على حساب الواردات التي ترتفع وللأسف يوما بعد يوما لضعف تثمين المواد الأولية والاستثمارات في الصناعات الغذائية على الصعيد المحلي والجهوي والإقليمي.

من المشاريع التي يمكن تطويرها في مجال الصناعات الغذائية التي تعتمد على الفواكه الطازجة بأنواعها نذكر على سبيل المثال:

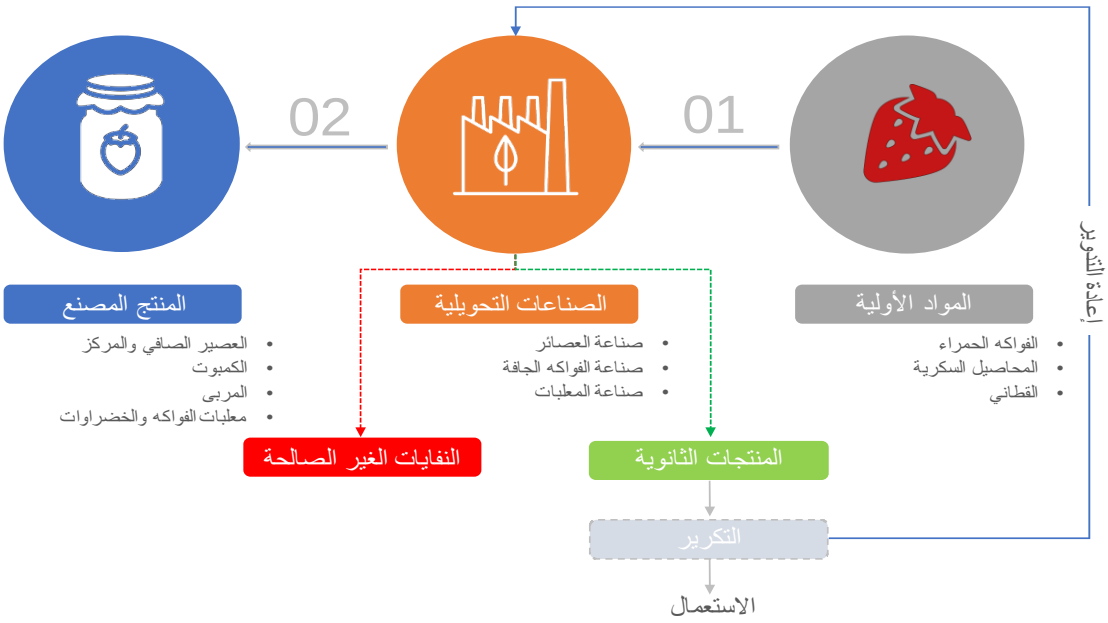

مبيان 74: منظومة الصناعات الغذائية للمنتجات الفلاحية

من المشاريع التي يمكن تطويرها في مجال الصناعات الغذائية التي تعتمد على الفواكه الطازجة بأنواعها نذكر على سبيل المثال:

مشروع تعبئة وتغليف المواد الغذائية: مشروع تعبئة وتغليف المواد الغذائية مشروع ناجح جداً والذي لا يحتاج إلى تكاليف واستثمار كبيرين. يكتسي هذا النوع من المشاريع أهمية خاصة بحيث أنه يرفع من قيمة المنتجات الزراعية من خلال تطبيق معايير الجودة وتسويقها بعبوات جميلة وبأحجام مختلفة لتكون سهلة في متناول المستهلك.

تتمحور فكرة مشروع تغليف وتعبئة المواد الغذائية حول إنتاج عبوات صغيرة من المواد الغذائية (الأرز – السكر – الفول – العدس – الفول السوداني – فاصوليا الجافة – الحمص – الجلبانة – تين مجفف – فاكهة مجففة وغيرها من المواد الغذائية التي ينتجها إقليم العرائش).

مشروع صناعة المربى والعصائر: مشروع صناعة المربى والعصائر بالاعتماد على الفواكه الطبيعية الناتجة من الأراضي الزراعية المحلية يعتبر من المشاريع ذات أهمية كبيرة سواء من الناحية البيئية أو السوسيو اقتصادية لإقليم العرائش، باستخدامه الإنتاج الزراعي المحلي من الفواكه بدلا من تلف كميات كبيرة منه، بالإضافة إلى خلق فرص الشغل والتقليص من حدة البطالة. يعتمد هذا النوع من المشاريع لإنتاج منتجات عالية الجودة، على التكنولوجيا الحديثة التي تضمن عدم وجود أي نوع من أنواع التلوث بالإضافة إلى الاعتماد على أحدث وأفضل الأساليب المستخدمة في عمليات التعبئة وتخزين المنتجات في ظروف ملائمة.

مشروع تجفيف الفواكه: المحاصيل الزراعية سواء كانت خضرا أو فواكه لا بد أن تباع وتصل الى أيدي العملاء النهائيين خلال فترة قصيرة من جمعها وإلا ستتلف وبالتالي ستسبب خسارة كبيرة بالنسبة لصاحب المزرعة. ومن هنا تأتي أهمية مشاريع تجفيف الفواكه والخضروات والأنواع الأخرى من المحاصيل الزراعية، فالمنتجات المجففة التي توفرها تلك

المشاريع لديها قدرة عالية على مقاومة التلف وتحمل الظروف القاسية ويمكن أن تبقى على حالتها لمدة زمنية طويلة مما يضمن للتجار والموزعين عدم الخسارة وكذلك المستهلكين. الجدير بالذكر أن مشاريع تجفيف الفواكه والخضروات بالاعتماد على الطاقة الشمسية أو المجففات الصناعية تنتشر بكثرة في العديد من الدول الاوروبية والعالمية التي تنتج كميات وفيرة من المحاصيل الزراعية، ولكن للأسف لا يوجد انتشار كبير لتلك المشاريع على الصعيد الوطني والمحلي على الرغم من وفرة الإنتاج. من الناحية البيئية يستحب أن يعتمد المشروع على مجفف شمسي بحيث يمكن من خلاله التحكم في درجات الرطوبة والحرارة وبالتالي يتم الحصول على منتجات مجففة بشكل صحيح وتتوافر فيها الجوانب الصحية والشكلية المطلوبة والتي لم تكن متوافرة في طرق التجفيف القديمة والتقليدية.

مشروع تعليب الفواكه والخضروات: يعتبر تعليب الفواكه والخضروات من المشاريع المهمة لتثمين المنتجات الزراعية المحلية وحفاظها من التلف كما أنها تتأقلم مع العادات الغذائية الحديثة بكونها سهلة التحضير ولا تتطلب جهدا كبيرا لإعدادها. بالإضافة إلى ذلك، فالخضر والفواكه المعلبة هي وسيلة فعالة لتأمين هاته المنتجات في الأنظمة الغذائية التي تفتقر إليها وعلى عكس المنتجات الطازجة، يمكن الاحتفاظ بالخضروات المعلبة لمدة تصل إلى خمس سنوات، وهو ما يتيح تناول جميع أنواع الخضروات حتى في غير مواسمها.

مشروع تحضير الخضروات وتجميدها: تجهيز الخضروات وإعدادها للطهي. وهو من المشاريع الناجحة والمطلوبة حالياً مع ازدياد عدد السيدات العاملات، فليس لدى المرأة العاملة الوقت الكافي لتجهيز الخضروات للطهي، فلا مانع لدى الكثيرات من دفع زيادة قليلة في السعر، في مقابل الحصول على مواد الطبخ جاهزة. المشروع هو عبارة عن إنشاء مصنع لتجهيز وتجميد الخضروات المستخدمة في عملية التغذية في قطاع الفنادق والمطاعم والمستشفيات والمحلات التجارية حيث يستخدم المصنع جميع أنواع الخضروات مثل الخضروات الدرنية والتي تتمثل في (البطاطس والبطاطا الحلوة والجزر) والخضروات القرنية والتي تتمثل في (الجلبانة والفاصوليا) والخضروات الورقية (الملوخية والسبانخ والقرع الأخضر والباذنجان والقرنبيط) ويستهدف المصنع العديد من القطاعات مثل المطاعم والفنادق والمحلات التجارية ومحلات الجملة والتجزئة.

في إطار خلق منظومة قوية ومتكاملة، فإن تثمين الفواكه والخضروات في شكل منتجات مجففة ومركزة ومجمدة وما إلى ذلك، يؤدي إلى ظهور مجموعة متنوعة من المنتجات الثانوية ومنتجات النفايات التي تتألف بشكل خاص من لب الفواكه، والجلود، والبذور وهذه المنتجات الثانوية قابلة للتحلل بسهولة بحيث يمكن تخزينها واستخدامها في إطار أسس قانونية.

وفيما يلي سوف نحدد النفايات الناتجة عن العمليات الإنتاجية، والتي يمكن إعادة تدويرها أو استردادها أو التخلص منها.

التغذية الحيوانية: يعتبر من الطرق الكلاسيكية لاستخدام بقايا الفاكهة وغالبا ما يتطلب استثمارات تقنية لتوفير منتج صحي ذو قيمة غذائية جيدة؛ ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يلغي تماما النفايات على البيئة، فهو فقط يقللها ولكن ينقلها إلى نفايات الحيوانات.

صناعة الأسمدة؛

إنتاج الطاقة: عن طريق الحرق أو إنتاج الغاز الحيوي (في التوليد المشترك للطاقة، على سبيل المثال مع نفايات الحيوانات)؛ إمكانية إنتاج البيوإيثانول من قصب السكر والشمندر كطاقة بديلة للمحروقات النفطية.

استعادة المكونات المختلفة في المنتجات الجديدة الغذائية، مستحضرات التجميل أو المستحضرات الصيدلانية (الهلام (gelée)، الزيوت النباتية، الخل والكحول النباتي، الخميرة...).

2.1.10. الدعامات الأساسية

البنية التحتية

يتميز العقار الفلاحي بالتجزئة المفرطة مع ضعف نسبة التسجيل والتحفيظ، حيث أن 70 في المائة من الاستغلاليات الفلاحية مساحتها أقل من هكتارين، مما يمنع أي إمكانية لضخ استثمارات في هذه الاستغلاليات، وأي محاولة للمكننة والعصرنة، وتحصر بالتالي عمل أغلب الفلاحين في زراعات معاشية كزراعة الحبوب التي لا تكاد تغطي حتى الحاجيات الأساسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بموسم جاف. في هذا السياق وبهدف تنمية سريعة للفلاحة ذات القيمة المضافة القوية والإنتاجية العالية، فإن إحداث أقطاب التنمية الفلاحية والصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستجيب بصورة كبيرة لمتطلبات السوق، يعتبر من الدعامات الرئيسية لخلق بنية تحتية متطورة وتشجيع التجميع كأحد ركائز المخطط الأخضر.

الإجراء 1 إحداث مناطق صناعية فلاحية من الجيل الجديد لجلب الاستثمارات ولتشجيع التجميع الفلاحي

التكوين الفلاحي

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تعزيز التنمية الفلاحية وقدرتها التنافسية

في إطار الدور الذي يلعبه التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي في تفعيل استراتيجية مخطط المغرب الأخضر على أرض الواقع، عن طريق التكوين وتوفير الأطر، على المستوى المتوسط والبعيد، التي تكون قادرة على تسيير وتأطير البرامج والمشاريع المبرمجة على الصعيد الإقليمي، والرفع من المستوى التقني والتنافسي للمقاولات والضيعات الفلاحية بوضع رهن إشارتها يد عاملة مؤهلة وقادرة على رفع التحدي، لمواكبة مشاريع مخطط المغرب الأخضر على الصعيد المحلي، فإن تعزيز التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي أصبح أمرا ملحا خصوصا أن الفلاحة الوطنية تعاني من تدبير تقليدي للاستغلاليات مع اعتماد أنظمة للتأطير غير ملائمة. وتلعب مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي دورا أساسيا في تكوين أبناء وبنات الفلاحين والشباب القروي في مجالات متعددة، خاصة الإنتاج الحيواني والنباتي وإنتاج الخضروات والأشجار المثمرة والسقي.

الإجراء 2 تعزيز التكوين الفلاحي لمواكبة التطورات والتحولات ودعم التنمية الفلاحية

تعزيز الاستراتيجية المرتبطة بتطوير "الإرشاد الفلاحي" التي تم بلورتها من طرف وزارة الفلاحة، إلى مرافقة الفلاحين ونقل الخبرة الفلاحية إلى الميدان. ويَسعى تفعيل هذه الاستراتيجية إلى تجاوز النواقص المتعددة المُرتبطة بِمنظومة الإرشاد الفلاحي، والتي تعاني أساسا من الضُّعف على مُستوى التغطية الجهوية والوسائل غير الملائمة وقِلّة الموارد البشرية والمالية المخصصة لها. وتهدف هاته الاستراتيجية إلى تثمين هذه الحلقة الأساسية داخل سلسلة الإنتاج في أفق عصرنة الممارسات التطبيقية للفلاحين. وتستند استراتيجية الإرشاد الفلاحي، المستوحاة من العديد من التجارب العالمية، على ثلاث محاور:

- تطوير الإرشاد الفلاحي الخاص عبر تمكينه من إطار قانوني ملائم، إلى جانب الدعم التدريجي لخدمات الإرشاد الفلاحي وفق شروط محددة.
- ضخ دينامية جديدة في أداءِ مصالح الدولة، عبر عصرنة هياكل القرب وإعادة هيكلة الشبكة حول المراكز الجهوية وتعزيز وتكوين منظومة المرشدين الفلاحيين ووضع آليات جديدة للتواصل وتدبير المعارف.

- مساءلة الهيآت التمثيلية للفلاحين (الغرف الفلاحية والبيمهنية) عبر وضع التزام تعاقدي حول خارطة طريق واضحة، وتعزيز التنسيق الشمولي بين مكونات هذه المنظومة.

الإجراء 3 تعزيز الإرشاد الفلاحي لدعم وعصرنة الممارسات التطبيقية للفلاحين

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بخصوص البحث العلمي وإصلاح مجال الأبحاث والتطوير وكذا التكوين الفلاحي من أجل ضمان تنمية القطاع من خلال نشر العلوم والتقنيات الفلاحية والبيطرية.

الصناعات الغذائية والتحويلية

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تعزيز تنمية قطاع الصناعات الغذائية وقدرته التنافسية

تمثل شعبة الصناعة الغذائية الفلاحية إحدى القطاعات الصناعية المحركة للاقتصاد المغربي. فهو أول قطاع صناعي يستفيد من طلب واسع داخلي ودولي. يساهم هذا القطاع بنسبة 35 في المائة من الإنتاج الداخلي الخام الصناعي (4 في المائة من الناتج الداخلي الوطني) وينتج أكثر من 80 مليار درهم، 25 في المائة منها موجهة إلى التصدير. وبلغت صادرات هذا القطاع سنة 2016، 21,3 مليار درهم في حين أن عدد الواردات بلغ 42,5 مليار درهم. لكن وبالرغم من مكانة وأهمية القطاع فإن المنتج المحلي لازال يعاني من ضآلة القيمة المضافة. وهذا الأمر ناتج بالأساس عن طرق التصنيع والتعبئة والتسويق المعتمدين والتي لا تقدر على مسايرة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العالمي.

الإجراء 4 تطوير الصناعات الغذائية لضمان الأمن الغذائي وتطوير القيمة المضافة وتثمين المنتجات الزراعية

تعاني المنتجات الزراعية من ضعف التنويع وأيضا من ضعف القيمة المضافة والإنتاجية بكون الفلاحة المغربية تعتمد بشكل كبير على زراعة الحبوب التي تهيمن على مجموع المساحات الفلاحية بالمغرب بنسبة 75 في المائة ولا تساهم إلا ب 10 إلى 15 في المائة من رقم المعاملات الفلاحية وكما تجدر الإشارة إلى أن الدول المنافسة وخصوصا الدول المجاورة تؤثر سلبا على صادرات المغرب. في هذا السياق وللرفع من القدرة التنافسية، يجب الرفع من القيمة المضافة وتثمين المنتجات المحلية من خلال تطوير منتجات جديدة ذات قيمة إضافية عالية.

الإجراء 5 تطوير منتجات زراعية جديدة ذات قيمة مضافة قوية وإنتاجية عالية

الهدف: تعزيز تنمية المنتجات الزراعية

تتميز الفلاحة المحلية بضعف استعمال وسائل الإنتاج، على سبيل المثال استعمال الأسمدة مقارنة مع دول أخرى يبقى في حدود ضعيفة، 4 مرات أقل إذا قارناه مع فرنسا. وكذلك ضعف نسبة المكننة، 11 مرة أقل إذا قارناه مع إسبانيا. بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع يعرف ضعف مساهمة الأبناك في تمويل المشاريع الفلاحية بحيث لا تتعدى نسبة الفلاحين المستفيدين

من القروض البنكية 18 في المائة، كما أن دعم الفلاحة المغربية مقارنة مع مجموعة من الدول، يمثل فقط 8 في المائة من مداخيل الفلاحين بينما يتجاوز 30 في المائة لتصل إلى أكثر من 70 في المائة بمجموعة من الدول. في هذا السياق، يجب دعم المشاريع الهادفة إلى هيكلة وتحسين البنية التحتية وتكييف أساليب ووسائل الإنتاج للرفع من الإنتاجية وبالتالي تعزيز وتنمية صناعات غذائية قوية.

الإجراء 6 دعم تطوير وهيكلة البنية التحتية وتكييف أساليب ووسائل الإنتاج للرفع من الإنتاجية

التسويق

الأولوية تعزيز تنمية المنتجات السمكية

الهدف: التعريف بالمنتجات الزراعية المحلية

يعاني قطاع التسويق الزراعي عامة، من قصور واضح، حيث إنه يفتقر إلى الكثير من المقومات التي تجعله قادرا على الوصول إلى مستوى المنافسة لدى القطاعات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يعاني القطاع عدم كفاءة المهمات والخدمات التسويقية التي تتم للمنتج من مرحلة الإنتاج وحتى وصولها إلى المستهلك، صعوبة إتمام عملية الفرز والتعبئة والتخزين بأساليب علمية، ضعف البنية التحتية المناسبة في المناطق الزراعية، الافتقار إلى التقنيات الملائمة، الافتقار إلى النظم والمعلومات والتشريعات اللازمة لحماية الأسواق، علاوة على كون المنتجات الزراعية في الإقليم تعاني من ضعف التنويع ولا تتضمن قيمة مضافة عالية وكما تجدر الإشارة إلى أن الدول المنافسة وخصوصا الدول المجاورة تؤثر سلبا على صادرات المغرب. لتشجيع استهلاك المنتج في الأسواق المحلية والخارجية، يجب إصدار علامات مميزة وتطوير الاستراتيجيات التسويقية للتعريف بخاصيات المنتج المحلي كالجودة، والقيمة الغذائية والمعلومات البيئية، الخ.

الإجراء 7 إصدار علامات مميزة وتطوير استراتيجيات تسويقية فعالة

تتزايد متطلبات وشروط استهلاك الأسواق المحلية والخارجية من حيث الاستغلال المستدام للموارد وأصل المنتجات التي يشترونها. في هذا المنظور، تعتبر الشهادة البيئية للمنتجات الزراعية شرطا للوصول إلى هاته الأسواق. ويتيح نظام التتبع إمكانية تتبع المنتج من نقطة المنشأ إلى المستهلك بحيث يضمن لهذا الأخير مصدر المنتج. ولبلوغ هذا الهدف، يجب دعم المشاريع الرامية إلى تنفيذ التتبع وإصدار الشهادات البيئية للمنتجات الزراعية في إقليم العرائش.

الإجراء 8 دعم المشاريع الرامية الى تنفيذ التتبع وإصدار الشهادات البيئية للمنتجات الزراعية المحلية

الهدف: تعزيز القدرات التسويقية للشركات المحلية

يعتبر بناء القدرات التجارية مهما جدا لتمكين الشركات من وضع منتجاتها بشكل أفضل في الأسواق والاستجابة لمتطلبات التسويق الجديدة. ومن الضروري أن تقوم الشركات في هذا القطاع بتطوير استراتيجية تسويقية تتكيف مع بيئة أعمالها، وتوطيد وإقامة صلات مع مختلف الجهات الفاعلة في الشبكات التجارية، والوصول إلى معلومات استراتيجية لتسهيلها القرارات. وبالتالي، سبل الدعم للشركات في القطاع لتطوير مواردها التسويقية أو تطوير استراتيجية تسويقية، يعتبر أمرا ضروريا.

الإجراء 9 دعم الشركات لتطوير مواردها التسويقية وتطوير استراتيجية تسويقية فعالة

التجمع الزراعي

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تشجيع انخراط الفلاحين في التجمع الزراعي

يتميز العقار الفلاحي بالتجزئة المفرطة مع ضعف نسبة التسجيل والتحفيظ، حيث أن 70 في المائة من الاستغلاليات الفلاحية مساحتها أقل من هكتارين، مما يمنع أي إمكانية لضخ استثمارات في هذه الاستغلاليات، وأي محاولة للمكننة والعصرنة، وتحصر بالتالي عمل أغلب الفلاحين في زراعات معاشية كزراعة الحبوب التي لا تكاد تغطي حتى الحاجيات الأساسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بموسم جاف.

يمثل التجمع أحد ركائز المخطط الأخضر، ونموذجا مبتكرا لتنظيم الفلاحين حول فاعلين خواص أو مجموعات مهنية ذات قدرات تدبيرية قوية. وهو بمثابة شراكة مربحة للطرفين بين الفعلين في مختلف المراحل انطلاقا من الإنتاج إلى التسويق، مرورا بالتصنيع، والتي تمكن على الخصوص من التغلب على المعيقات المرتبطة بتجزئة البنيات العقارية، مع ضمان استفادة الاستغلاليات المُجَمَّعة من التقنيات الحديثة للإنتاج والتمويل والولوج إلى السوق الداخلي والدولي.

تمكن هذه الطريقة أيضا من تحسين الروابط بين السوق ومرحلة الإنتاج ومجموع أجزاء سلسلة القيمة، عبر كفاءات المُجَمِّع في مجال معرفة الأسواق والرابط اللوجستيكي ذي ثمن تنافسي بين الإنتاج والسوق المستهدف.

يساهم هذا النسق في تعميم التقنيات الجيدة من خلال تمكين فرق التأطير المعبأة من طرف المُجَمِّع من جهة، ووحدات الإنتاج المسيرة من طرف المُجَمِّع والتي تشكل منصات للعرض من جهة أخرى.

الإجراء 10 تشجيع خلق نماذج التجمع الزراعي لتنظيم وهيكلة الفاعلين المحليين

يعد التجميع حلا لولوج الفلاحين الصغار إلى التمويل من خلال إمكانيات التمويل المباشر التي تمنحها البنوك للفلاحين على أساس عقود التجميع و/أو التسبيقات والمدخلات التي يخصصها المُجَمِّع للمُجَمَّعِين. كما يمكن التجميع من التقاسم الطبيعي للمخاطر بين المُجَمِّع والمُجَمَّعِين، بمعنى أن المُجَمَّعِين يتحملون المخاطر المرتبطة بالإنتاج، في حين يتحمل المُجَمِّع تلك المرتبطة بالتسويق. ويمكن اللجوء إلى تأمينات ملائمة من التحكم في هذه المخاطر من قبل الطرفين.

الإجراء 11 دعم التجمع الزراعي للحصول على إمكانات التمويل ولتقسيم المخاطر

تمكن هذه الطريقة أيضا من تحسين الروابط بين السوق ومرحلة الإنتاج ومجموع أجزاء سلسلة القيمة، عبر كفاءات المُجَمِّع في مجال معرفة الأسواق والرابط اللوجستيكي ذي ثمن تنافسي بين الإنتاج والسوق المستهدف. ويساهم هذا النسق في تعميم التقنيات الجيدة من خلال تمكين فرق التأطير المعبأة من طرف المُجَمِّع من جهة، ووحدات الإنتاج المسيرة من طرف المُجَمِّع والتي تشكل منصات للعرض من جهة أخرى.

الإجراء 12 تحسين الروابط بين السوق ومرحلة الإنتاج ومجموع أجزاء سلسلة القيمة

2.10. منظومة الصيد البحري

1.2.10. المشاريع الأولية

تنمو تربية الأنواع السمكية واللافقاريات التجارية الثمينة بشكل سريع عالميا وهي تشكل إحدى الطرق الإضافية المهمة جدا لإنتاج الأغذية البحرية وأغذية المياه العذبة في وقت تتناقص فيه المخازن الطبيعية للعديد من الموارد السمكية. في هذا السياق ونظرا للتأثيرات الفعلية والإيجابية سواء الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية فإننا سوف نتطرق إلى المشاريع التي يمكن تطويرها في مجال تربية الأحياء المائية.

- **تربية الأسماك البحرية وتربية الأصداف:**

يعد الشريط الساحلي القليل الارتفاع عموما، مناسبا للتربية المكثفة للأسماك، وذلك ببناء أحواض لتربية الأسماك في مياه البحر عن طريق ضخها. وبما أن هذه العملية لا تحتاج إلى مساحات كبيرة، يمكن حصرها في الساحل الكثير الاستعمال. ورغم قلة عدد المواقع المائية التي تأوي الأسماك، إلا أننا يمكن أن نذكر:

- تربية مكثفة للأسماك البحرية في الأقفاص العائمة في أعماق تصل إلى 35 متر؛
- تربية الأصداف موجهة لتربية بلح البحر والمحار في وسائل عائمة وأخرى مغمورة ما بين 7 و30 متر وما بين 10و35 مترا من العمق.

يجب تطوير هاته العمليات وإنشاء مؤسسات حقيقية لتربية الأصداف وتجهيزها بهياكل تنقية الرخويات. بفضل التكنولوجيات المستعملة والتنافس بين النشاطات ستكتسي تربية الأسماك البحرية على الساحل شكلا مكثفا يعتمد على استثمارات صغيرة ومتوسطة أكثر من اعتماده على مركبات الإنتاج الكبيرة.

- **النشاطات الملحقة:**
  - نشاطات دعم الإنتاج

لقد رفع التقدم التكنولوجي المحقق في مجال التبريد وتوفر منتجات التصبير، كل العراقيل المتعلقة بعمليات تصبير السمك. تسمح منتجات التصبير بهذا الصدد بالمحافظة على المورد ضد التلف. كما أنها تحافظ على السمة الأولية لمنتجات الصيد البحري من حيث طبيعتها ونوعيتها. وبالتالي لا يمكن ضياع قيمتها التجارية. تتعدد نشاطات دعم الإنتاج، نذكر من أهمها: إنتاج الجليد، مخازن التبريد، أنفاق التجميد. إلا أنه يسجل نقص في نشاطات دعم الإنتاج في موانئ الصيد البحري. وتعتبر هذه الوضعية رغم ما يتجر عنها من خسائر أساسية في الإنتاج، إيجابية بالنسبة للاستثمار. وفيما يتعلق بتربية المائيات، ستتمثل نشاطات الدعم، أساسا فيما يلي:

- مراكز تصفية المنتجات الناجمة عن تربية الصدفيات والموافقة لمعايير النظافة
- مراكز التكييف (التغليف الخالي من الهواء، التدخين...) التي تكسب المنتجات المائية قيمة تجارية مضافة
- صناعة الأغذية الخاصة بالتربية المكثفة للأسماك

  - نشاطات دعم وسائل الإنتاج

من بين النشاطات الرئيسية في هذا المجال، نذكر:

- صناعة معدات وتجهيزات الصيد البحري
- صناعة وصيانة السفن

هذه النشاطات هي من أهم نشاطات الصيد البحري، لأن عملية الصيد البحري تمارس أساسا بواسطة آلات خاصة مثل الشبك الجيبي وحبل الصنار... وغيرها. كما أن أي عملية إنتاجية تستعمل فيها آلة أو تجهيزات بمحركات، تتطلب وجوبا ما يلي:

- صناعتها المسبقة
- صيانتها في إطار استغلالها. في معظم الأحوال، تحتاج وسيلة الصيد أو وحدة الإنتاج إلى صيانة دورية مرة كل سنة على الأقل، وذلك حسب طبيعة وعامل التآكل للوسط البحري.

كما أن قطاع الصيد البحري الذي عرف تهميشا لمدة طويلة بالنسبة للمساعدات والدعم الاقتصادي، يعاني من تأخر كبير فيما يتعلق بتجديد التجهيزات ووسائل الإنتاج. وتبعا لذلك، تشكل هذه الوضعية حاليا سوقا للاستثمار ذات قدرات هامة، إذا عرفنا أن نسبة 40% من أسطول الصيد البحري تعتبر قديمة (أكثر من 20 سنة). وأما فيما يخص تربية المائيات، فإن أهم نشاطات دعم وسيلة الإنتاج، ستتعلق بما يلي:

- صناعة أقفاص عائمة وبناء أحواض بالألياف الزجاجية وغيرها من الملحقات الموجهة لتربية الأسماك في المياه العذبة والمياه المالحة
- تجهيز الفروع وصناعة تجهيزات لتربية الرخويات.

2.2.10. الدعامات الأساسية

أسطول الصيد البحري

وحدات أسطول الصيد الساحلي والتقليدي غير متطورة وتحتاج إلى إعادة تأهيلها وعصرنتها بطريقة أنها تحافظ على البيئة والتنوع البيولوجي كما أنها نادرا ما تكون مجهزة أو مجهزة بتقنيات قديمة للحفاظ على الأسماك في الظروف المثلى.

الإجراء 1 إعادة تأهيل وعصرنة أسطول الصيد البحري للزيادة من المردودية ومن صلاحية المنتج

صيد الأسماك

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تعزيز تنمية قطاع الصيد البحري وقدرته التنافسية

تؤثر الزيادة المستمرة في تكاليف التشغيل على ربحية شركات الصيد. ولتحسين أداء ومردودية هذه المؤسسات، يجب أن تواصل الإدارة تقديم الدعم التقني والمالي لمختلف المبادرات مثل الدعم على الوقود، وتحسين معدات الصيد والتكوين والتسيير.

الإجراء 2 دعم المبادرات الرامية إلى خفض النفقات والتكاليف التشغيلية المرتبطة بالقطاع

انخفاض المخزونات السمكية وعدم احترام الراحة البيولوجية، بحيث أنه لا يزال هناك تفاوت بين القدرة على الصيد (عدد الصيادين) وتوافر الموارد السمكية. في هذا السياق يعتبر الحد من القدرة المفرطة على الصيد تحديا من أجل القدرة التنافسية وتنمية مشاريع الصيد. ومن ثم، يجب على الإدارة أن تدعم المبادرات الرامية إلى إعادة هياكل القدرات القائمة وإنشاء حلول وشبكات للضمان الاجتماعي مناسبة لوضعية الصيادين.

الإجراء 3 دعم المبادرات الرامية إلى إعادة هياكل القدرات القائمة وإنشاء شبكات للضمان الاجتماعي خاصة بالقطاع

الأولوية التنمية المستدامة لمصايد الأسماك

الهدف: ضمان استدامة قطاع الصيد البحري

يتميز قطاع الصيد البحري بتقدم سن العاملين به وإلى صعوبة توفير يد عاملة مؤهلة وذات كفاءات. ويبلغ متوسط عمر الصيادين نحو 50 عاما، بينما يمثل عدد المنخرطين في القطاع نسبة ضعيفة. من بين الأسباب الرئيسية التي تهدد استدامة القطاع، نذكر ارتفاع تكلفة الإبحار الناتجة بدورها عن ارتفاع أثمنة المحروقات التي أصبحت تشكل 75 % من الدخل العام لرجال البحر، وارتفاع تكلفة المواد الأولية وكثرة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على كاهل المهنيين وتحد من نشاطهم اليومي هذا بالإضافة إلى كون السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة حاليا، وكذا الأولويات المرسومة لها غير مندمجة بالمجتمع البحري وحاجيات رجاله.

الإجراء 4 ضمان آليات و هياكل التكوين بالقطاع والدعم المالي لتشجيع الاستثمارات

الهدف: الموارد السمكية والتنمية المستدامة

يعتبر الحصول على الموارد السمكية مسألة ذات أولوية بالنسبة للصيادين وأرباب المصانع التحويلية بصفة خاصة ولاقتصاد المنطقة بصفة عامة بحيث ويؤثر أن توافر الموارد له تأثير مباشر على الوضع المالي لمؤسسات الصيد وعلى مستوى النشاط الاقتصادي في إقليم العرائش. في هذا السياق يعتبر تطوير قطاع تربية الأسماك والأحياء المائية في المغرب من الأولويات للحفاظ على مخزونات الثورات السمكية وتأمين الحاجيات الغذائية المستقبلية وضمان التنمية المستدامة للقطاع.

الإجراء 5 احترام الراحة البيولوجية وحصص الصيد لضمان الوصول إلى الموارد السمكية

الهدف: تشجيع التنمية المستدامة للقطاع

للحفاظ على الموارد السمكية المحلية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، يتعين على الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين وضع خطط وسياسات فعالة لتحسين نظم الإدارة التي ترتكز على النظم الايكولوجية تجاه التنمية المستدامة من خلال:

- تحقيق استدامة حصيلة الصيد ونشاطات التصنيع استنادا إلى نظم ايكولوجية بحرية محددة ومعروفة؛
- ضمان السلامة طويلة الأمد للموارد التي تدعم هذه النشاطات؛
- مراعاة رفاهية اليد العاملة في المصايد ضمن المجتمع الأوسع نطاقا والسياق الاقتصادي الأشمل؛

- المحافظة على صحة وسلامة النظم الايكولوجية البحرية بما في ذلك التنوع البيولوجي من خلال الاهتمام والبحث العلمي.

الإجراء 6 دعم المبادرات والسياسات التي ترتكز على النظم الايكولوجية تجاه التنمية المستدامة

تربية الأسماك والأحياء المائية

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تعزيز تنمية قطاع تربية الأسماك والأحياء المائية وقدرته التنافسية

يعتبر قطاع تربية الأحياء المائية أمرا ضروريا لنمو قطاع الصيد البحري بهدف تحقيق تنمية مستدامة بقطاع الصيد البحري، وذلك من خلال المحافظة على الثروة السمكية بالانفتاح على بدائل جديدة، وتخفيف الضغط على المصايد بسبب الاعتماد على الصيد لتلبية الطلب الدولي المتزايد على السمك والمنتوجات البحرية الأخرى. ولتعزيز وتنمية هذا القطاع الذي يمثل فقط 0,1% من الإنتاج السمكي في المغرب، فلا بد من تفعيل المخططات والسياسات التي تندمج في إطار مخطط أليوتيس للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

الإجراء 7 تفعيل المخططات والسياسات لتعزيز وتنمية قطاع تربية الأحياء المائية

الهدف: ضمان استدامة والقدرة التنافسية لقطاع تربية الأحياء المائية

تتميز منتجات تربية الأحياء المائية في المغرب بانخفاض القدرة التنافسية، في مواجهة المنافسين الأقوياء الذين استفادوا من مساعدات عمومية، خاصة في أوروبا، وصعوبة أخرى تتمثل في أن تربية الأحياء المائية تعتبر استثمارا ذا تكلفة رأسمالية عالية، لأن وحدات الإنتاج تتطلب أشغال تهيئة وإعداد المواقع وتجهيزات أخرى، ما يعني تكاليف مرتفعة في بداية المشروع، فضلا عن أن دورة الإنتاج في الأنشطة تبقى طويلة نسبيا، إذ أن التسويق لا يبدأ إلا بعد سنتين أو ثلاث سنوات من بداية المشروع. لتنمية القدرة التنافسية للقطاع يجب وضع تحفيزات وتسهيلات ضريبية وخلق صندوق الدعم المالي لتشجيع الاستثمارات سواء الداخلية منها أو الخارجية. ولضمان شروط نجاح المغرب في هذا القطاع، يجب وضع استراتيجية فعالة لتكوين الموارد البشرية المتخصصة في إقامة وتطوير مزارع تربية الأسماك وأيضا في ميادين أخرى كالبيولوجيا.

الإجراء 8 وضع تحفيزات ضريبية وخلق صندوق الدعم المالي لتشجيع الاستثمارات

إنشاء مراكز متخصصة في تربية الأسماك والأحياء المائية لإجراء الدراسات والأبحاث بالإضافة إلى القيام بالمراقبة المستمرة لحالة البيئة البحرية وتقييم الموارد البحرية الحية وإعداد بيانات عن حالة مخزونات هذه الموارد وتحديد مستويات استغلالها.

الإجراء 9 إنشاء مراكز متخصصة في تربية الأسماك والأحياء المائية لدعم البحث الدراسي في القطاع

الصناعات الغذائية والتحويلية

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تعزيز تنمية قطاع الصناعات الغذائية وقدرته التنافسية

تحتل صناعة تحويل وتثمين المنتجات السمكية مكانة مهمة في المشهد الاقتصادي المغربي اذ تساهم ب 50% من صادرات الصناعات الغذائية و12% من مجموع الصادرات المغربية وتبلغ صادرات قطاع التصنيع السمكي 85% من الإنتاج الإجمالي بحيث يتم ترويجها في أكثر من مائة سوق أجنبية منتشرة بالقارات الخمس. وتبلغ صادرات هذ القطاع 10 مليار درهم سنويا. لكن وبالرغم من مكانة وأهمية القطاع فإن المنتج المحلي لازال يعاني من ضآلة القيمة المضافة. وهذا الأمر ناتج بالأساس عن طرق التصنيع والتعبئة والتسويق المعتمدين والتي لا تقدر على مسايرة التطورات التي تصيب أهم الأسواق العالمية للمنتجات السمكية.

الإجراء 10 تطوير الصناعات السمكية من خلال الدعم المالي والتقني لاقتناء المعدات والتقنيات الحديثة

تعاني المنتجات المغربية من ضعف التنويع وباعتمادها بشكل كبير على صناعة المعلبات علاوة على كون المنتجات السمكية المغربية لا تتضمن قيمة مضافة عالية وكما تجدر الإشارة إلى أن الدول المنافسة وخصوصا الدول المجاورة تؤثر سلبا على صادرات المغرب. في هذا السياق وللرفع من القدرة التنافسية، يجب الرفع من القيمة المضافة وتثمين المنتجات المحلية من خلال تطوير منتجات جديدة ذات قيمة إضافية عالية.

الإجراء 11 تطوير منتجات سمكية جديدة ذات قيمة مضافة عالية

الهدف: تعزيز تنمية المنتجات السمكية

يعرف سوق المنتجات السمكية الدولي استبدالا تدريجيا للحواجز الجمركية بحواجز صحية وبيئية واجتماعية. كما أن هاته المتطلبات المرتبطة بالسلامة الصحية والجودة في السوق العالمية، تتطلب بذل جهود وتحمل تكلفة إضافية للحفاظ على حصص الأسواق التقليدية. في هذا السياق، يجب دعم المشاريع الهادفة إلى هيكلة وتحسين البنية التحتية وتكييف أساليب وطرق التصنيع.

الإجراء 12 دعم تطوير وهيكلة البنية التحتية وتكييف أساليب وطرق التصنيع

التسويق

الأولوية تعزيز تنمية المنتجات السمكية

الهدف: التعريف بالمنتجات السمكية المحلية

ينطوي نظام تحديد أسعار المواد الخام القائم حاليا على عدة نواقص وتعاني المنتجات المغربية من ضعف التنويع وباعتمادها بشكل كبير على صناعة المعلبات علاوة على كون المنتجات السمكية المغربية لا تتضمن قيمة مضافة عالية وكما تجدر الإشارة إلى أن الدول المنافسة وخصوصا الدول المجاورة تؤثر سلبا على صادرات المغرب. لتشجيع استهلاك المنتج في

السوق المحلية، يجب إصدار علامات مميزة وتطوير الاستراتيجيات التسويقية للتعريف بخاصيات المنتج المحلي كالجودة، والقيمة الغذائية والمعلومات البيئية، الخ.

الإجراء 13 إصدار علامات مميزة وتطوير استراتيجيات تسويقية فعالة

تتزايد متطلبات وشروط استهلاك الأسواق المحلية والخارجية من حيث الاستغلال المستدام للموارد وأصل المنتجات التي يشترونها. في هذا المنظور، تعتبر الشهادة البيئية للمنتجات السمكية شرطا للوصول إلى هاته الأسواق. ويتيح نظام التتبع إمكانية تتبع المنتج من مراكب الصيد إلى المستهلك بحيث يضمن لهذا الأخير مصدر المنتج. ولبلوغ هذا الهدف، يجب دعم المشاريع الرامية إلى تنفيذ التتبع وإصدار الشهادات البيئية للمنتجات السمكية في إقليم العرائش.

الإجراء 14 دعم المشاريع الرامية الى تنفيذ التتبع وإصدار الشهادات البيئية للمنتجات السمكية المحلية

الهدف: تعزيز القدرات التسويقية للشركات المحلية

يعتبر بناء القدرات التجارية مهما جدا لتمكين الشركات من وضع منتجاتها بشكل أفضل في الأسواق والاستجابة لمتطلبات التسويق الجديدة. ومن الضروري أن تقوم الشركات في هذا القطاع بتطوير استراتيجية تسويقية تتكيف مع بيئة أعمالها، وتوطيد وإقامة صلات مع مختلف الجهات الفاعلة في الشبكات التجارية، والوصول إلى معلومات استراتيجية لتسهيلها القرارات. وبالتالي، سبل الدعم للشركات في القطاع لتطوير مواردها التسويقية أو تطوير استراتيجية تسويقية، يعتبر أمرا ضروريا.

الإجراء 15 دعم الشركات لتطوير مواردها التسويقية وتطوير استراتيجية تسويقية فعالة

اتحاد الفاعلين الاقتصاديين في القطاع

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تشجيع إنشاء اتحاد للمنتجين في قطاع الصيد البحري

من أجل الدفاع عن مصالح المنتجين والفاعلين الاقتصاديين في قطاع الصيد البحري، يجب خلق اتحاد جهوي كبنية استراتيجية قائمة على التوزيع العادل للعائدات على طول القطاع، ووضع معايير أسعار البيع، ومراقبة حجم الإنتاج أو ترسيخ الممارسات الإنتاجية المحافظة على البيئة.

الإجراء 15 تشجيع خلق اتحاد المنتجين الجهويين في قطاع الصيد البحري

لضمان النمو الاقتصادي والمستدام للقطاع، وتنمية قدراتها التنافسية، يجب العمل في نطاق موحد وشامل بحيث يكون هناك تعاون وتكامل بين جميع الشركاء في سلسلة القيمة.

الإجراء 16 دعم المشاريع التشاركية في نطاق الاتحاد الجهوي

وقد أصبح جذب واستبقاء اليد العاملة في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية قضية هامة في السنوات الأخيرة. وتؤثر التغيرات الديمغرافية وجاذبية القطاعات الاقتصادية الأخرى سلبيا على الشغل في هذا القطاع.

لذلك يجب مواصلة تشجيع تنمية اليد العاملة وتحسين تلبية احتياجات الفاعلين الاقتصاديين في القطاع من خلال دعم الإدارة إلى المبادرات التعاونية الرامية إلى جذب اليد العاملة والاحتفاظ بها في هذا القطاع.

الإجراء 17 دعم المبادرات التعاونية الرامية إلى جذب اليد العاملة والاحتفاظ بها

الابتكار

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تعزيز القدرة التنافسية للقطاع

يعتبر الابتكار من أسس الحفاظ على القدرة التنافسية للشركات على المدى الطويل. لذلك يجب خلق مخططات واستراتيجيات لدعم الابتكار والبحث والتطوير في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

الإجراء 18 دعم الابتكار والبحث العلمي في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتمثل إحدى أولويات الدعم في تعزيز التعاون بين قطاع الصناعة السمكية ومراكز البحث العلمي والتطوير من أجل تحسين استهداف المشاريع البحثية ذات الصلة باحتياجات الصناعة.

الإجراء 19 دعم التعاون بين قطاع الصناعة السمكية ومراكز البحث العلمي والتطوير من اجل تحسين استهداف المشاريع البحثية ذات الصلة باحتياجات الصناعة

3.10. منظومة السياحة

1.3.10. المشاريع الأولية

- **السياحة البيئية**

السياحة البيئية أو السياحة الطبيعية إن جاز القول عليها هي تلك النوع الترفيهي والترويحي عن النفس والذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة. أو بمعنى آخر كيف يتم توظيف البيئة من حولنا لكى تمثل نمطاً من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد للاستمتاع، فالسياحة البيئية ما هي إلا متعة طبيعية، كما تعني السياحة البيئية بمفهومها العام الخروج من روتين العمل اليومي أيا كان إلى الراحة والاستجمام والاستمتاع، وقد تكون في أبسط صورها كارتياد الصحراء للتمتع بجمالها وطبيعتها بما فيها من حياة فطرية نباتية وحيوانية وممارسة كافة الأنشطة المعتادة فيها أو للسياحة في المدن الساحلية والمناطق الأثرية أو المناطق الجبلية لجمال طبيعتها ولبرودة طقسها واعتدال مناخها، وقد تكون سياحة البحر

للنزهة والاستمتاع بالصيد وللكشف عن ما في أعماقه من كائنات بحرية فريدة وشعاب وأحجار مرجانية نادرة قلما توجد في بحار أخرى، وحتى يمكن الاستفادة من منهج السياحة البيئية بصفة عملية تساهم في استثمار وتنمية الجوانب الإيجابية والحد من التجاوزات السلبية بما يضمن التفعيل الأمثل لهذا المنهج من خلال:

- رفع مستوى الثقافة والإدراك للإقليم على المناطق الطبيعية
- تنمية وتشجيع الاستثمار السياحي من خلال منظومة عمل متعاونة ومتفاهمة في القطاعات الحكومية والخاصة
- رصد وتقييم ومعاجلة الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية والاجتماعية
- تشجيع الأبحاث والدراسات السياحية والبيئية والاجتماعية
- الاستفادة من الموارد والمواد المتناغمة مع تأسيس بنية تنمية تنسجم مع المحيط والظروف البيئية المتوافرة
- مراعاة التوازن في التطوير والتسارع السياحي مع مختلف الجمالات (الاجتماعية، الثقافية، التاريخية، البيئية ...)
- العمل على تحقيق المردود المادي المناسب للمنطقة التي يتم الاستثمار فيها بما يحفظ التنمية والتطوير المستقبل
- تنمية روح المسؤولية والاندماج والتعرف بمكونات الطبيعة ومواردها للزائر والمقيم بصفة عامة.

المشاريع

المنتزهات والمحميات الطبيعية

- تعزيز وتطوير البنيات التحتية الأساسية من طرق معبدة والإنارة للحفاظ على المكونات الطبيعية لمختلف المنتزهات والمحميات الطبيعية ورونقها وجماليتا
- هيكلة الأنشطة السياحية الجبلية لاسترجاع الأهمية البيوإيكولوجية للمناطق الجبلية المعروفة بشلالاتها ومسابحها الطبيعية
- تأهيل المنتزهات من خلال بناء المسالك الطرقية المؤدية إلى الموقع
- إنشاء مرافق الاستقبال وتوسيع ممرات خاصة بالمدار السياحي وممارسي رياضة المشي واستكشاف المواقع البيئية
- تجهيز وتأهيل دور الاستقبال السياحي وتكوين المشرفين عليها من أبناء المنطقة
- وضع تشوير خاص للزائرين ولوحات تعريفية بمؤهلات هاته المنطقة الجبلية
- إحداث نقاط لعرض وبيع المنتجات

- **سياحة المغامرات**

قد أظهرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أن سوق رحلات المغامرة قفزت بنسبة 65%، إلى 263 مليار دولار في 3 أعوام، بين عامي 2009 و2012.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي لهذه السوق 46%، بين عامي 2016 و2020، وفقا لبحث أصدرته شركة Technavio وتشمل الأنشطة المتعلقة برحلات المغامرة على مخاطر عالية مثل القفز بالمظلات وركوب الأمواج والغوص في أعماق بالبحار وتسلق الجبال.

من المشاريع التي يمكن تطويرها في مجال سياحة المغامرات في جهة طنجة – تطوان – الحسيمة نذكر:

المشي والتنزه

- خلق مسارات جبلية ذات مؤهلات طبيعية غنية
- إحداث مراكز للاستراحة أو للمبيت تقليدية ذات معايير جودة عالية والتي بدورها سوف تلعب منصة لعرض المنتجات المجالية المحلية سواء عن طريق الطبخ والمأكولات المحلية أو المنتجات الفلاحية والصناعة التقليدية
- بناء قناطر صغيرة وجسور متينة ومشيدة وفق معايير تقنية عالية للربط والولوج الى المناطق الوعرة
- إحداث المخيمات الغابوية أو القريبة من منابع المياه

تسلق الجبال

- تحديد المناطق المؤهلة لممارسة رياضة تسلق الجبال وإعداد الخرائط والارشادات
- تأهيل وترخيص المرشدين المتخصصين في تسلق الجبال لإرشاد السياح
- إنشاء مراكز خاصة بالتدريب
- إنشاء محلات ونقط لكراء أو شراء المعدات الضرورية لتسلق الجبال
- إنشاء مرافق طبية والإسعافات
- إحداث مراكز للاستراحة والمخيمات ذات معايير جودة عالية والتي بدورها سوف تلعب منصة لعرض المنتجات المجالية المحلية سواء عن طريق الطبخ والمأكولات المحلية أو المنتجات الفلاحية والصناعة التقليدية
- إنجاز التليفريك وربط مسارها بنقاط التسلق

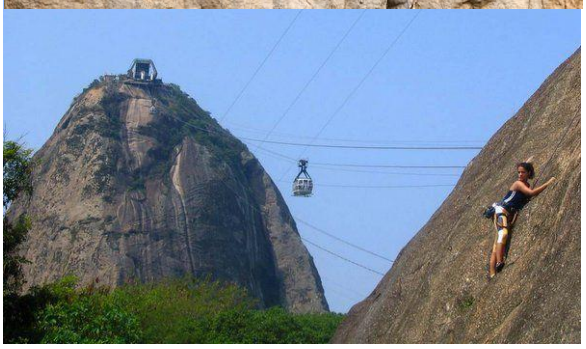

القفز بالمظلات

- تشجيع الاستثمارات الخاصة في ميدان القفز بالمظلات
- تأسيس نادي الرياضات الجوية لتطوان
- إنشاء مراكز خاصة بالتدريب
- استغلال مطار سانية الرمل كقاعدة لانطلاق الطائرات
- تحديد وتأهيل الأماكن ذات مزايا طبيعية لتكون محطات النزول
- تنظيم مهرجانات وملتقيات وبطولات وطنية ودولية

- **سياحة المسنين**

تعتبر سياحة المسنين أو كبار السن من أهم الانماط الحديثة التي قد تساهم في القضاء على موسمية النشاط السياحي بشكل عام حيث أن المسنين دائما ما يحتاجون فترات الهدوء للاستمتاع بوقتهم دون التواجد في المناطق المزدحمة والتي لا تتناسب مع طبيعتهم الهادئة وعلينا أن نعرف أن فئة كبار السن تعتبر من أهم الفئات المستقبلية والتي متوقع وصولها الى 70% من نسبة السائحين في المستقبل حيث سيكونون هم المحرك الأساسي لحركة السياحة الدولية، لأنهم تسنح لهم الفرصة والوقت فى قضاء فترات طويله فى المنتجعات السياحية أو التي توفر لهم الراحة التي يحتاجونها بعد عدد كبير من سنوات التعب والإرهاق والعمل ولذا فهم لا يترددوا إطلاقا في صرف مبالغ طائلة للاستمتاع بما بقى لديهم من العمر في السفر والترحال وقضاء الوقت الممتع والاستفادة من الأطعمة الصحية وممارسة رياضة المشي.

لجلب وتطوير هذا النوع من السياحة يجب الاستثمار في البرامج الترفيهية المناسبة لأعمار السياح وفي المشاريع الصحية وتوفير الخدمات الخاصة لإرضاء متطلباتهم.

- **السياحة الثقافية والدينية**

من الجانب الديني والثقافي تحفل تطوان بتاريخٍ عريقٍ ضاربٍ في القدم وتراث خالد لكن يجب الحفاظ عليه وصيانته والاهتمام بمعالمه لجعلها منارة ونموذجا وطنيا وعالميا. بالإضافة إلى أعمال الترميم والصيانة يجب:

- خلق فضاءات ثقافية وإنشاء المتاحف للتعريف بالتاريخ العريق وتراث المنطقة
- وضع دليل سياحي شامل وخرائط لأماكن الآثار والمتاحف يسير على هديها ويسترشد بها السائح
- خلق مسارات ثقافية للتعريف بالمعالم التاريخية والثقافية لمدينة تطوان. لذلك يجب تأهيل وترخيص المرشدين السياحيين

- **السياحة الرياضية**

يتوفر إقليم تطوان على مؤهلات طبيعية مهمة والمقومات اللازمة لتطوير السياحة الرياضية وبالتالي رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال جلب أعداد كبيرة من السياح. من المشاريع التي يجب تطويرها والتركيز عليها في إقليم تطوان نذكر:

رياضة الغولف

- إنشاء ملاعب رياضة الغولف باعتبارها رياضة كبار رجال المال والأعمال
- بناء قرى سياحية حول سلسلة من ملاعب الغولف وتنظيم بطولات ودوريات لجلب السياح ومحبي هذه الرياضة
- إنشاء محلات ونقط لكراء أو شراء المعدات الضرورية لرياضة الغولف

الرياضات المائية

- إنشاء نادي الرياضات المائية لتطوان والذي سيشمل رياضات التزلج على الماء وركوب الأمواج وركوب القوارب الشراعية وركوب الطوافات Rafting، والملاحة الشراعية، والتجديف، بالإضافة إلى سباق القوارب وسباق اليخوت وركوب الكاياك وقارب الكانو، وكرة ماء الكان والغوص
- إنشاء محلات ونقط لكراء أو شراء المعدات الضرورية للرياضات المائية
- تنظيم بطولات ودوريات وطنية ودولية لجلب السياح ومحبي هذه الرياضة

رياضة القنص

- إحداث مزارع للقنص الرياضية والمكثفة لجلب السياح وكبار رجال المال والأعمال. لهذا النوع من السياحة تأثير اقتصادي كبير بحيث أن في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر العائدات ب 22.900 مليون دولار، بينما في إسبانيا وفرنسا تصل الى 2.229 و2.000 مليون يورو على التوالي

النفقات المتعلقة بسفر الصيادين، بما في ذلك الوجبات والسكن والنقل ونفقات السفر الأخرى.

النفقات المتعلقة بشراء معدات الصيد، بما في ذلك معدات الصيد، والمعدات المساعدة والمعدات الخاصة

النفقات المتعلقة بالمبالغ المدفوعة لشراء الكتب والمجلات والتراخيص ودفع الرسوم واستئجار الأكشاك والتصاريح وما إلى ذلك.

- تنظيم بطولات ومعارض والاستثمار في الوكالات والمجلات المتخصصة وفي التكنولوجيا الحديثة لتنويع العرض والوصول إلى أكبر ممكن من الزبائن

- **سياحة الملاهي**

- إنشاء أماكن الترفيه للأطفال، والحدائق الترفيهية، وأحواض الأسماك والثروات البحرية، وحدائق الحيوانات، ومدائن الملاهي، والحدائق المائية.

- إنشاء وتطوير مراكز التسوق بمختلف الأحجام والأنواع وفق خطة استراتيجية تلبي الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للسوق المحلية والخارجية. في هذا السياق يجب تطوير مراكز تسوق بمواصفات عالمية، تقدم تجربة

تسوق مميزة وممتعة للزوار من خلال ما تضمه من علامات تجارية ومرافق ترفيهية فريدة مثل أماكن ترفيه للأطفال، ومطاعم ومقاهي ودور سينما. كما يجب بدل الجهود اللازمة لاستقطاب علامات التجزئة الأكثر شهرة بالعالم مثل كارفور، وإتش آند إم، وزارا وعلامات أخرى. فمن خلال توفير أرقى مراكز التسوق لجميع الزوار والعملاء، يسعى إقليم تطوان إلى الأهداف التالية: أولاً، الاستمرار بإحاطة المتسوقين بالمتعة والبهجة حتى يغادروا وقلوبهم مليئة بالسعادة والرضى. ثانياً، العمل على إعادة تعريف معايير صناعة التسوق وإحراز مكانة مرموقة على الصعيد الجهوي والوطني. ثالثاً، دفع مسيرة النمو في السياحة والتجارة في المنطقة بأكملها.

- **سياحة الشواطئ والشمس**

في هذا السياق يجب تطوير الخدمات الضرورية وتوفير الإمكانات لرواد الشواطئ كما يتعين تطبيق معايير الأمن والسلامة على الشواطئ، مثل وضع العلامات والإرشادات التي توضح الاماكن المسموح فيها بالسباحة، فضلا عن توفير العناصر المادية والبشرية اللازمة لخدمات الإنقاذ المائي والإسعاف الطبي، والمراقبين المؤهلين لذلك، ووضع منصات للمراقبة ولوحات إرشادية وأعلام توجيهية، بالإضافة إلى توعية الجمهور، بكافة الوسائل بمخاطر السباحة في غير الأماكن المخصصة لذلك، فضلا عن إصدار كتيبات إرشادية تبين آلية الوقاية من الغرق.

2.3.10. الدعامات الأساسية

التكوين في مهن السياحة

يعتبر التكوين من الدعامات الأساسية التي يرتكز عليها قطاع السياحة لتوفير المهارات والكفاءات للاستجابة لحاجيات القطاع وذلك من خلال هيكلة وتحسين التكوين المهني وإحداث منظومة للتوجيه والإعلام حول التكوين والتدريب لتطوير الكفاءات.

الإجراء 1 هيكلة التكوين المهني وإحداث منظومة للتوجيه والإعلام حول التكوين والتدريب لتطوير الكفاءات

الخدمات السياحية

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: رفع كفاءة خدمات النقل

إن تحسين خدمات النقل السياحي يتطلب أكثر من السرعة والتكلفة المناسبة والانضباط في المواعيد بحيث أن كثيرا من السياح قد يتضررون من أمور تفصيلية مثل عدم تأكدهم مما إذا كان عليهم أن يدفعوا رسم المغادرة أم لا أو لانتظارهم مددا طويلة في محطات السكك الحديدية أو بالمطارات عند الوصول الى المقصد السياحي. من هذا المنظار يجب الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- تفادي فوضى الأسعار بتشديد المراقبة
- تزويد السياح بمعلومات كاملة عن خدمات النقل
- وضع اللافتات الإرشادية الكافية في المطارات وفي محطات السكك الحديدية والموانئ وعلى الطرق مع تحسين مستوى الراحة والنظافة في تلك الأماكن وفي وسائل النقل المختلفة
- تسهيل الانتقال من وسيلة نقل إلى أخرى وبوجه خاص في وسط المدينة
- رفع مستوى خدمات المطاعم في الطائرات والقطارات وفي مطاعم وكافيتريات محطات النقل الطرقي والسكك الحديدية والمطارات

الإجراء 2 تحسين البنية التحتية والمرافق ورفع مستوى الخدمات المتعلقة بوسائل النقل

الهدف: رفع مستوى التسهيلات والخدمات وتبسيط الإجراءات في نقط العبور

قد يتطلب ممارسة سيادة الدولة وتحقيق أمنها فرض الرقابة الدقيقة على دخول وخروج السياح وبخاصة في أوقات الأزمات في حين يستلزم التوسع السياحي تبسيط هذه الإجراءات لتسهيل عمليات الدخول والخروج على السياح للرفع من مستوى الرضا أو السعادة لهؤلاء الزائرين وبالتالي زيادة وضمان إقبالهم.

الإجراء 3 دعم المبادرات الرامية إلى الرفع من مستوى التسهيلات وتبسيط الاجراءات في الحدود ونقط العبور

يتعين أن يندرج مبدأ حسن الضيافة في السياسة السياحية للدولة، وأن تنظم تسهيلات الضيافة وحسن الاستقبال بشكل يجعلها عنصرا متميزا من عناصر خطط وبرامج التنمية السياحية واستراتيجيات التسويق ومن برامج التكوين السياحي لموظفي

الجوازات والجمارك في المطارات والموانئ ونقاط العبور البرية. وطالما أن الضيافة هي إحساس واتجاه وسلوك فإنه يمكن التفكير في مبادى معينة يجب تبنيها للرفع من مستوى الخدمات:

- إعطاء كم أوفى من المعلومات عن العرض السياحي المحلي مع معلومات واضحة عن مستوى كفاءة وجودة الخدمات والأسعار، وعرض صورة سياحية جذابة للإقليم.
- الترحيب بالزائرين عند نقط العبور أو في المناطق السياحية عن طريق اللافتات الإرشادية والترحيبية ومكاتب الاستعلامات السياحية وتقديم مشروب الضيافة داخل الفنادق وفي مختلف مناطق الجذب السياحي.
- الاهتمام بالشكاوى التي يقدمها السياح بمعالجة أسباب الشكاوى والرد على مقدميها بسرعة.
- إقامة مكاتب استعلامات سياحية بالمناطق الاستراتيجية السياحية تزود بمضيفين ومضيفات يتقنون عدة لغات.
- تزويد الطرق المختلفة بلافتات كافية وباللغتين العربية والفرنسية.

الإجراء 4 الرفع من مستوى خدمات الاستقبال وحسن الضيافة عند نقاط العبور وفي المنشآت السياحية

الهدف: تحسين مستوى الخدمات الفندقية وخدمات الأغذية والمشروبات

إن قطاع الخدمات الفندقية له قدرة تنافسية عالية، وأن الحاجة إلى تحقيق الرضا للضيوف أمر ضروري للبقاء والاستمرار والتنافس في السوق. وأن رضا الضيوف يتكون من خلال الحصول على الخدمة وتجربتها ومقارنتها، مع ما كان يتوقع، لذلك، على العاملين في الفنادق أن يتعرفوا على العوامل التي تؤثر في تحقيق الرضا وبالأخص، محددات جودة الخدمة والعوامل الشخصية للضيوف.

من أجل تحسين مستوى الخدمات الفندقية، نخرج بالتوصيات التالية:

- تشجيع الاستثمارات في المنشآت والفنادق السياحية ذات جودة وأيضا في المطاعم
- ضرورة تجانس واتساق المباني مع طبيعة الموقع والبيئة من الناحيتين المعمارية والإنشائية وأن تتوافق مع الجوانب الاجتماعية والحضارية للمجتمع.
- تقييم أماكن الإقامة السياحية من حيث اتساقها مع التطورات الحديثة في احتياجات ورغبات الزبائن التي تزداد عمقا وتنوعا وتنمو بصفة مستمرة بسبب اشتراك شرائح وقطاعات اجتماعية أكبر من السكان في النشاط السياحي.
- الاستجابة إلى الاحتياجات المحددة لكل شريحة معينة مثل الشباب والعائلات وكبار السن ومحبي الرياضات المختلفة، إلخ.
- تحسين مستوى المعلومات المتاحة عن تسويق الخدمات الفندقية وتوزيعها عن طريق قنوات التوزيع المختلفة مع شرح أسباب وحجم العمولات المطلوبة.
- تكوين مسئولي المنشآت الفندقية على طرق الإدارة الحديثة ورقابة الجودة.
- الحيلولة دون أن تصبح الخدمات آلية (غير شخصية) نتيجة سيطرة مبدأ الكم على مبدأ الكيف، وسيادة ما هو وظيفي على ما هو إنساني، والتطور التكنولوجي نحو الآلية.

الإجراء 5 تحسين الخدمات الفندقية على أساس تحقيق رضا الضيوف واستبقائهم كزبائن دائمين

الهدف: تحسين خدمات شركات السياحة ومنظمي برامج الرحلات الشاملة

كانت خدمات شركات السياحة ووكالات الأسفار في الأصل محددة وتتلخص في خدمات الوسيط بين السائح أو المسافر وبين موردي الخدمات السياحية المختلفة كشركات الطيران والفنادق وغيرها. وكانت هذه الخدمات بسيطة إذا ما قورنت بالتي كانت تقدمها شركات السياحة ومنظمي الرحلات. في الوقت الحاضر أصبح هؤلاء موزعون للخدمات التي ينتجها موردو الخدمات السياحية مما دفع بكثير من الدول السياحية إلى إصدار التشريعات المنظمة لأعمال شركات السياحة ومنظمي برامج الرحلات السياحية الشاملة. من المقترحات التي يمكن تنفيذها لرفع مستوى هذه الخدمات وبالتالي تحقيق أعلى درجة من الرضا لدى السياح من حيث جودة البرامج السياحية ذاتها وتقديم مختلف الخدمات المتعاقد عليها بدقة وانضباط أو من حيث اختيار مقاصد سياحية متميزة تستطيع أن تقدم للسائح تجربة سياحية مثالية لا تنسى، مع تعدد واختلاف أنماط السياحة في الوقت الحاضر:

- تقديم المعلومات الكافية والصادقة للسائحين عن البرامج السياحية بمختلف مكوناتها
- القيام بدور مستشارين للسفر والسياحة إلى جانب دورهم كموزعي خدمات سياحية مع تدريب العاملين على هاتين الصفتين
- الاهتمام بتأكيد الحجوزات طبقا للبرامج والإسراع في تنفيذ الخدمات قبل مواعيد السفر بمدة كافية
- ممارسة الرقابة على جودة الخدمات الموعود بها والمقدرة
- تحسين العلاقات ودعم الثقة بين وكالات السفر والسياحة وموردي الخدمات السياحية
- زيادة عدد رحلات من خلال دراسة المقاصد السياحية المختلفة للحصول على معلومات كاملة وحقيقية عنها لإفادة عملائهم بتشخيص أدق للمنتجات السياحية المختلفة
- الاهتمام بدراسة شكاوى العملاء والعمل الجاد على حل المشكلات
- تنويع أسعار الخدمات تبعا لاختلاف البرامج مع التأكد من أن تكون أسعار البيع متناسبة مع مستوى الخدمات المختلفة المقدمة

الإجراء 6 رفع مستوى خدمات شركات السياحة ومنظمي الرحلات الشاملة

الهدف: تعزيز الاستثمار السياحي في الجانب الترفيهي

تعتبر الأنشطة الثقافية والترفيهية من الدعامات الرئيسية لتطوير القطاع السياحي، ولتعزيز قدرته التنافسية ولجلب السياح، بحيث أن ما هو متوفر حاليا في الإقليم من فرص ثقافية وترفيهية، لا ترتقي إلى تطلعات المواطنين والسياح، كما لا يتلاءم مع المخططات الوطنية لإنعاش القطاع. من الدعامات الأساسية التي يجب تفعيلها نذكر على سبيل المثال:

- تفعيل دور الصناديق الحكومية للمساهمة في تأسيس وتطوير المراكز الترفيهية
- إقامة مهرجانات ومظاهرات ثقافية للتعريف بالإرث الحضاري والثقافي لإقليم تطوان كالموسيقى الأندلسية مثلا
- إقامة المساحات التجارية الكبرى التي تضم مرافق لألعاب الأطفال ودور السينما وملاهي أخرى. سوف تلعب هاته الملاهي دورا مهما في تعزيز قطاع السياحة وخلق فرص التجارة والشغل للساكنة المحلية
- إنشاء متاحف للتعريف بتاريخ الحضارات المتعاقبة إقليميا وجهويا ووطنيا وعرض القطع الأثرية المعثور عليها في مختلف المواقع الأثرية وخاصة تلك التي تنتمي لموقع تامودا. متاحف الرسم والفنون هي أيضا إحدى وسائل الترفيه والثقافة والتعليم التي يجب المراهنة عليها لجلب السياح من خلال عرض لوحات وأعمال فنانين محليين، وطنيين ودوليين

الإجراء 7 تفعيل المخططات والسياسات لدعم الاستثمار السياحي في المشاريع الترفيهية والثقافية

الهدف: تعزيز الاستثمار السياحي لدعم اقتصاد المناطق القروية

تعتبر السياحة البيئية من أهم الحلول لدعم وتطوير اقتصاد المناطق القروية من خلال:

- الاهتمام بالبعد البيئي كمفهوم محوري لدعم اقتصاد المناطق القروية، والتركيز على ديمومة هذا الجانب
- حصر وإحصاء وتوثيق الموارد والمقومات السياحية، في إطار قاعدة بيانات معلوماتية وترويجها محلياً وخارجيًا
- تشجيع السياحة البيئية كأساس لتطوير صناعة السياحة، خاصة وأنها تمثل جزءًا مهماً من السياحة بمفهومها الشامل، وتقلل من التسرب السياحي المتمثل في الإنفاق السياحي المباشر للخارج
- الاهتمام بتوفير وتطوير مقومات السياحة الراقية التي تتمثل في البنية الأساسية من طرق وماء وكهرباء وصرف صحي في مناطق الجذب السياحي والاهتمام بإنجاز التجهيزات الضرورية والمرافق الكفيلة بضمان سلامة البيئة وجمالية المناطق السياحية ومحيطها
- وضع دليل سياحي شامل وخرائط شاملة مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية، وخرائط لأماكن الآثار والمتاحف يسير على هديها ويسترشد بها السائح
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع السياحة البيئية، وإتاحة الفرص الاستثمارية أمامه للاستثمار في هذا المجال، تنويع المنتج السياحي وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية، والساحلية، ومناطق الحياة الفطرية والتركيز على توعية المواطنين بأهمية السياحة البيئية وتوضيح حجم الفوائد من وراء هذا النشاط وضرورة دعم الحرف اليدوية السياحية والتذكارية بما يخدم البيئة السياحية وينشط الموارد المالية لسكان الإقليم
- التوسع في المحميات الطبيعية ومساحاتها، والتشدد في حمايتها، خاصة النادرة والمهددة بالانقراض، والاهتمام بإنشاء المشاريع السياحية حولها بما يخدم سكان المنطقة وزيادة مواردهم المالية

الإجراء 8 دعم السياحة البيئية كوسيلة ناجحة لتطوير اقتصاد المناطق القروية

التسويق والترويج

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تعزيز الاستثمار في التسويق والترويج

التسويق والترويج السياحي عملية مستمرة ومنتظمة لتسويق المنتج السياحي بمناطقه الجاذبة وسلعه وخدماته المتميزة بالجودة، بهدف بناء الصورة الإيجابية للبلد كمقصد سياحي في الأسواق السياحية الداخلية والخارجية، بما يعزز مناخ الثقة لدى الزوار ويزيد من الطلب السياحي على بلد المقصد السياحي. في هذا السياق، نستهدف من خلال برامج الترويج السياحي:

- إبراز جهة طنجة – تطوان – الحسيمة كوجهة سياحية جاذبة
- بناء صورة سياحية مميزة لأقاليم الجهة
- تطوير الوجهات السياحية في مختلف أقاليم الجهة

- استخدام الوسائل الترويجية والتسويقية المختلفة في كافة أسواق السياحية الدولية، والإقليمية من خلال تنفيذ حملات ترويجية في المعارض والبورصات السياحية العالمية، والإقليمية، وإعداد وإنتاج مواد ترويجية باللغات الحية مواكبة لتطور تكنولوجيا المعلومات
- دعم الدراسات السياحية والبحوث التسويقية
- التعريف بالمعالم السياحية والموروثات الحضارية والتاريخية والثقافية لأقاليم الجهة والترويج لها وتنظيم وسائل وأساليب الدعاية والإعلان السياحي
- التنسيق مع السفارات المغربية ومكاتب الخطوط الملكية المغربية بالخارج، لترويج البرامج السياحية وتسهيل إجراءات سفر الأفواج السياحية إلى جهة طنجة – تطوان – الحسيمة
- عقد ندوات ودورات تدريبية مستمرة لتطوير قدرات ومهارات القائمين على العملية الترويجية والتسويقية للمنتج السياحي

الإجراء 9 تعزيز الاستثمار في حملات التسويق والترويج للمنتج السياحي بالمنطقة

جمعية رجال أعمال الفندقة والمطاعم

الأولوية التنمية، والمنافسة، والاستدامة

الهدف: تشجيع إنشاء جمعية مهني الفندقة والمطاعم

من أجل الدفاع عن مصالح الشركات والفاعلين الاقتصاديين في قطاع الفندقة، يجب إنشاء جمعية مهني الفندقة والمطاعم كبنية استراتيجية قائمة على حماية ومساعدة مهني القطاع وتعزيز قدراتهم من خلال تنظيم دورات تكوينية وتدريبية. كما أن أهداف هذه الجمعية تكمن في تسهيل العلاقات مع المؤسسات والجمعيات الوطنية والدولية الأخرى بهدف حماية وترويج القطاع.

الإجراء 10 تشجيع إنشاء جمعية مهني الفندقة والمطاعم لتنظيم، وحماية، وتعزيز قدراتهم

لضمان النمو الاقتصادي والمستدام للقطاع، وتنمية قدراته التنافسية، يجب العمل في نطاق موحد وشامل بحيث يكون هناك تعاون وتكامل بين جميع الشركاء.

الإجراء 11 دعم المشاريع التشاركية في نطاق الجمعية

الخاتمة

الخاتمة

التنمية المحلية، عملية مجتمعية متكاملة وشاملة، تعتمد التدبير الواعي والإرادة التطبيقية، من خلال الخطط والبرامج الهادفة إلى تحسين مستوى الظروف العامة للسكان، عن طريق مقاربة تشاركية مندمجة لمختلف الأنشطة القطاعية، قصد تحقيق الرفاهية الشاملة بنظرة مجتمعية متكاملة أفقيا، لتنمية الجماعات المحلية. فهي عملية مركبة وحركة ديناميكية تتوخى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية للساكنة المحلية، لخلق بوتقة للعمل الاجتماعي، تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، مع العمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية من خارج المجتمع المحلي.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى ب " عملية التنمية "، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

لقد برز مفهوم التنمية Développement بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

فالتنمية المحلية مسلسل، من خلاله تشارك المجموعة السكانية في تهيئة محيطها البيئي الخاص، سبيلا إلى تطوير المستوى المعيشي للعناصر السكنية المنطوية تحت لوائها، وذلك بالتفاعل الإيجابي مع مختلف الأنشطة المدرة بالمصلحة والنفع العام على الحيز الترابي. فهي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من المواطنين والحكومة، بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج الكلي في حياة المجتمع والإسهام في تقدمه بالأفضل الممكن، باعتبار التنمية عنصرا أساسيا للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي.

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية، لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، لأن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشاريع التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية، لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية المستدامة الشاملة للقطر ككل.

فالمشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، مع توفير مختلف الخدمات الاجتماعية ومشروعات التنمية المحلية، بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس ومشاركة الدولة في توجهاتها السياسية، الهادفة إلى خلق تنمية اقتصادية متكاملة في البلد، عبر مختلف الميكانيزمات والآليات المتاحة، بما فيها وسائل المجتمع المدني الواعي واليقظ بالدور المنوط به في عملية البناء الوطني. هي العملية التي يتم عن طريقها إحداث تغيير متكامل مقصود للمجتمعات المحلية عن طريق إقامة المشاريع التنموية المختلفة بالمناطق القروية، وإيجاد التعاون في مجال تنفيذ هذه المشاريع بين كافة التخصصات المتاحة من الاجتماعي والطبيب والزراعي والمعلم والمهندس ورجل الدين، بالإضافة إلى جهود المواطنين المحليين، وذلك من أجل نقل هذه المجتمعات إلى وضع آخر أفضل، مع العمل على التحكم المستمر في التغيرات التلقائية التي تحدث في كل مجتمع من تلك المجتمعات، وبلورة وتطوير أساليب ضبطها، مع الالتزام في تلك العملية كلها بالإطار العام لخطة الدولة، التي تضمن تحقيق أهداف و أبعاد التنمية المحلية.

الخاتمة

إن أهداف التنمية العامة هو رفع المستوى الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، والصحي، وحل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل للأفراد والمجتمع، والانتفاع الكامل بكافة الإمكانات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع، لاستغلال موارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض، أثناء العمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير. كما تسعى التنمية إلى جانب هذا كله إلى تحقيق هدف رئيسي هو تنمية طاقات الأفراد، لكي يتحمل كل منهم مسؤولياته تجاه خطة التنمية له خاصة ومجتمعه عامة. وقد تعددت آراء الباحثين الاجتماعيين في تحديد أهداف التنمية، حيث إن البعض يرى أن أهداف التنمية تركز أساسا على أهمية التقدم الاجتماعي والاقتصادي، واعتبار ذلك من أهم أهداف التنمية على أساس أن برامج ومشاريع التنمية تهدف إلى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة. في حين يرى البعض الآخر أنه يجب التركيز على عملية تنمية قدرات أفراد المجتمع للعمل والتفكير والابتكار والتجديد والإبداع، باعتبارها جميعا قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وعلى أساس أنهم لا يعتبرون التغيير المادي الهدف النهائي للتنمية.

يرى آخرون أن التنمية تهدف إلى إيجاد الطريقة التي يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية، لكن هذه الآراء مع اختلافها مع آراء أخرى توضح لنا أن التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة تتلخص في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع مع تحقيق التجانس، بمعنى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها، عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، وكذلك الاهتمام بتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية الصحيحة للمجتمع، حتى لا يطغى جانب على آخر أثناء تنفيذ مشاريع التنمية، مع العلم أن تنمية المجتمع كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي تهدف أساسا إلى البحث عما يمكن عمله لتحسن ظروف المعيشة في حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلي المتاحة، وغايتها كسب رضا أفراد المجتمع بمساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم واكتساب مهارات جديدة، تساعدهم على زيادة إنتاجهم ودخلهم، مع التأكيد على التعاون بين الحكومة والهيئات المحلية، لمنع تكرار الخدمات وازدواجيتها، لتحقيق التكامل في مختلف المجالات وتنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجال التنمية، سواء كانت محلية أو حكومية. كما تهدف إلى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل وتدعيم الهيئات القائمة بها، بالمساعدات الفنية والمالية حتى تتمكن من تحقيق مختلف الأبعاد المرسومة في السياسات الحكومية، للوصول إلى ابعاد التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي:

1. **التنمية الاقتصادية:** هي عملية بموجبها تستخدم دولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي الى زيادة مطردة في دخلها الوطني وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، تتطلب هذه التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الاموال والخبرة الفنية والتكنولوجية. تهدف التنمية الاقتصادية إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاهية الاقتصادي للجماعة والفرد، وهذا يتأتى بالسيطرة الكاملة على مختلف موارد الطبيعة واستغلالها الأمثل.
2. **العدالة الاجتماعية:** فالهدف النهائي للتنمية إنساني ويكمن في استخدام نتائج التقدم الاقتصادي لنشر العدالة الاجتماعية مشتملة على القيم الإنسانية الرفيعة في جميع نواحي المعمورة. فالتنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل، لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد، بأسرع من معدل النمو الطبيعي. فهي التي تجعل الإنسان يحس بالمجتمع كله من حوله وكأنه أسرة واحدة بل كأنه جسد واحد.

أبعاد التنمية الاجتماعية هي:

- القضاء على الفقر المطلق أو المدقع بحلول موعد يحدد لكل بلد
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإدماجها في عملية التنمية

- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان
- الإسراع بتنفيذ ووضع خطط للتنمية الاجتماعية للبلدان الأكثر نموا
- إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي
- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية
- تمكين المجتمع على قدم المساواة مع الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية
- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق من الدراسة المتعلقة سواء ما تعلق بجانبها النظري أو التطبيقي، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

- ✓ في ظل إحتدام المنافسة وتحرير التجارة الدولية خاصة في إطار العولمة وثورة المعلومات والإتصالات فإن محور إهتمام المؤسسات الاقتصادية ومُسيريها أصبح يرتكز جوهرياً على مدى إيجاد السبل الكفيلة بخلق ميزة تنافسية لدى هذه المؤسسات والمحافظة عليها بشكل مستدام. غيرأن التغيرات السريعة والمتلاحقة في البيئة التنافسية للمؤسسات أصبحت تطرح أمام المسيرين العديد من التحديات خاصة تلك المتعلقة بالتكتلات أو التجمعات على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والمحلية أو ما يُعرف بالعناقيد الصناعية.

- ✓ أن المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة غير قادرة بمفردها على مواجهة المنافسة المتأتية خاصة من المؤسسات الكبيرة، ورأينا بأن الحل يكمن في ضرورة إقامة روابط ركزنا فيها على المنظومات الاقتصادية التي تمثل الطريقة الأمثل للارتباط والتقارب بين المؤسسات، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة ومؤسسات البحث والجماعات المحلية سلسلة قيمة خاصة بصناعة معينة أين تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مزايا تتمثل في تنمية الكفاءات المتخصصة وترقية وتشجيع الابتكار؛

- ✓ تأخذ المنظومات الاقتصادية شكلاً نظامياً يسمح لمؤسساته من الحصول على خدمات متعددة توفر لها الموارد المالية وتُتيح لها فرصاً للحصول على المعلومات الخاصة بها، والقدرة على استشراف المستقبل وتفهم أكبر لبيئة الأعمال على نحو يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتطوير المستمر؛

- ✓ إن تنافسية المؤسسات تحكمها متغيرات كثيرة من المحيط الداخلي للمؤسسة ومتغيرات من المحيط الخارجي العام والخاص وأكثرها تفسيرًا هي دخول المؤسسات في روابط للشراكة أو التعاون مع مؤسسات أخرى في إطار منظومة، ذلك أن تشكيل المنظومة سينعكس بشكل إيجابي على محركات القدرة التنافسية للمؤسسات؛

- ✓ يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد كل دولة، يفرض عليها ضرورة التدخل أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط من الفرع الصناعي، وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تُساهم مساهمة فعالة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛

- ✓ يرتبط تحسين تنافسية المؤسسات في الصناعة الخضراء بالمصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها بفروع صناعية مهمة مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية ومواد التغليف على أنواعها، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها ؛

- ✓ أن المنظومات الاقتصادية تشكل فرصة مواتية لإعادة هيكلة مؤسساتنا وتنظيمها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتمكينها من البقاء والعمل وفق شروط ومعايير دولية تفرضها الهيئات والمنظمات العالمية حسبما تتطلبه المنافسة وتحدياتها؛

توصيات واقتراحات الدراسة:

- ✓ وعلى ضوء النتائج نستطيع أن نورد مجموعة من التوصيات والاقتراحات نلخصها فيما يلي:
- ✓
- ✓ الوقوف على أفضل التجارب والخبرات الدولية، خاصة الدول التي تمكنت من التشجيع على إنشاء مؤسسات تنافسية والاستفادة منها؛
- ✓ الإسراع في توفير مناخ للأعمال مناسب ومشجع لممارسة مختلف الأنشطة، واعتماد سياسة المنظومات الصناعية ومحاولة تطبيقها على القطاع الحيوية على المستوى الإقليمي والجهوي؛
- ✓ تشجيع برامج البحث والتطوير المشترك مع المؤسسات والمنشآت الأكاديمية بشكل يمكن من خلق وفورات وفوائض معرفية تقدم دعماً قوياً للابتكار والاختراع من أجل خلق ميزة تنافسية؛
- ✓ تشجيع السوق التنافسية للمؤسسات من خلال تحسين بيئة الأعمال ممّا يُساعد على تحقيق المنافسة ممّا يعود على تطوير القدرة التنافسية؛
- ✓ توعية ونشر ثقافة التعاون التنافسي في إطار العلاقات الاقتصادية داخل المنظومات المقترحة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين على المستوى المحلّي والوطني لزيادة درجة تقبلهم لهذا المفهوم الجديد في بلادنا.

المراج

باللغة العربية

1. الاتحاد العام لمقاولات المغرب : 2016 المونوغرافيا الاقتصادية و الاجتماعية لجهة طنجة تطوان الحسيمة

2. المندوبية السامية للتخطيط : 2015 أهداف الألفية للتنمية المستدامة - الإنجازات والتحديات. 2014 الإحصاء العام للسكان و السكنى

3. جهة طنجة تطوان الحسيمة : برنامج التنمية الجهوية 2017-2022

4. وكالة إنعاش و تنمية الشمال : برنامج التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي لجهة طنجة تطوان 2014-2018. برنامج التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي لإقليم الحسيمة 2014-2018

5. وزارة الصناعة و الاستثمار و التجارة و الاقتصاد الرقمي : مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020. المرصد المغربي للصناعة

6. وزارة السياحة و النقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي : المجلس الجهوي للسياحة لطنجة تطوان الحسيمة. المكتب الوطني المغربي للسياحة

7. وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك : الطرق السيارة للمغرب. المكتب الوطني للسكك الحديدية. المكتب الوطني للموانئ

8. وزارة الطاقة و المعادن و الماء و المناخ

9. وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني

10. وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة

11. وزارة الاقتصاد و المالية : قسم الدراسات والتوقعات المالية.

البنية التحتية السوسيو اقتصادية لتنمية إقليمية عادلة وشاملة (2016)

إمكانات تربية الأحياء المائية في تعزيز الصادرات المغربية المنتوجات البحرية

(2016). الفوارق الإقليمية من خلال منظور الوصول إلى حقوق الإنسان

(2015). دراسة مقارنة للمساهمات الجهوية في خلق الثروة الوطنية (2011)

12. حصر التراث المغربي اللامادي

13. وكالة الحوض المائي اللوكوس

14. المندوبية السامية للمياه و الغابات و مكافحة التصحر

15. المركز الجهوي للاستثمار

16. المرصد الوطني للتنمية البشرية

17. برنامج الأمم المتحدة للتنمية

18. برامج التنمية الجماعية (PCD)

الاقتصاد الأخضر في الجزائر	تشجع الخطة الخمسية الجديدة 2015-2019 لنمو الجزائر، الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة.	الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية لافريقيا-مكتب شمال افريقيا
المخططات القطاعية	القطاع السياحي : رؤية إستراتيجية متجددة 2011	مجلة وزارة الاقتصاد والمالية
مونوغرافيا اقتصادية	المونوغرافيا الاقتصادية و الاجتماعية لجهة طنجة تطوان الحسيمة 2016	الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- أهداف الألفية للتنمية المستدامة 2015 الإنجازات والتحديات	الإحصاء العام للسكان و السكنى2014	المندوبية السامية للتخطيط
جهة طنجة تطوان الحسيمة	برنامج التنمية الجهوية 2017-2022	الجهة
منهجية قياس مؤشر ا ت التشابك الاقتصادي	التشابك الاقتصادي	المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية
الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية	التقرير السنوي 2016	بنك المغرب
عمليات تربية الاحياء المائية	تعزيز تطور إضافي لتربية الأحياء المائية في المملكة العربية السعودية 2017	منظمة الاغدية و الزراعة للأمم المتحدة
الأهمية الاقتصادية للزيتون في الوطن العربي	تطوير انتاج و تصنيع و تسويق الزيتون و زيت الزيتون في الوطن العربي 2003	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
السياحة المستدامة	العمارة البيئية كاحد اهم الابتكارات التسويقية في مجال السياحة المستدامة-2016	جامعة سطيف - الجزائر
تنمية القطاع السياحي	البدائل الإستر ا تيجية المقترحة لتنمية المنتج السياحي لمحافظة الإسماعيلية بإستخدام نموذج-2015	مجلة كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم-مصر
السياحة الزراعية	السياحة الزراعيةأهميتها وكيف يمكن تحقيقها	الهيئة العامة للسياحة والآثار السعودية
التهيئة العمرانية	التهيئة السياحية و دورهافي التنمية المحلية	وزارة التهيئة العمرانية ، البيئة والسياحة-
واقع الصناعة التقليدية	وضعية قطاع الصناعة الحرفية بالمملكة المغربية	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد
وضعية قطاع الصناعة الحرفية بالمغرب	عرض حول الصناعة التقليدية 2013	وزارة الصناعة التقليدية
دراسة	زيت الزيتون وإستعمالاته : الغذائية والصناعية والطبية ومقترحات لتحسين نوعيته	الجمعية الكيميائية السورية
الدليل الوطني	دليل المنتجات المحلية 2014	مديرية تنمية سلاسل الانتاج
مخطط الصناعة التقليدية	رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد
تحديد الفرص الاقتصادية في قطاع الزيتون	دراسة تحليل السوق وإستراتيجية التسويق في قطاع إنتاج الزيتون في الأردن 2014	منظمة العمل الدولية
طلب إبداء الاهتمام	تطوير مشاريع تربية الأحياء البحرية بمنطقة طنجة تطوان الحسيمة 2017	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء البحرية
السياحة البيئية المستدامة في مصر.	المفاهيم- الفرص - الامكاناتو مقترحات الاستغلال.	كلية الفنون الجميلة-جامعة حلوان.
تقرير	الاقتصاد الإبداعي-تعزيز سبل التنمية المحلية-2013	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

باللغة الأجنبية

L'artisanat et le développement durable	Synthèse des résultats de l'enquête nationale Témoignages de démarches engagées par des entreprises artisanales 2006	Centre national d'innovation pour le développement durable et l'environnement dans les petites entreprises-France
Análisis y Diagnóstico de la Evolución de la Artesanía en Andalucía	PLAN INTEGRAL PARA EL FOMENTO DE LA ARTESANÍA EN ANDALUCÍA 2007	Junta de Andalucia
Le développement du numérique au services de L'artisanat	RECUEIL DES BONNES PRATIQUES DU NUMÉRIQUE DANS L'ARTISANAT 2016	INSTITUT NATIONAL METIERS D'ART
Valorisation et Transformation de figue de Barbarie	RECHERCHESURL'EXTRACTIONDEL'HUILEDE GRAINDEFIGUESDEBARBARIE	CONECT- Tunisie
CARACTERÍSTICAS Y TRATAMIENTO DE LAS AGUAS RESIDUALES INDUSTRIALES POR SECTORES:	MOLTURADO DE ACEITUNA PARA LA OBTENCIÓN DE ACEITE DE OLIVA VIRGEN1	Instituto de Recursos Naturales y Agrobiología de Sevilla, CSIC.
Clusters au Maghreb	Vers un modèle de cluster maghrébin spécifique - 2014	L'Institut de prospective économique du monde méditerranéen, IPEMED
Les « clusters » américains	cartographie, enseignements, perspectives et opportunités pour les pôles de compétitivité français 2008	Direction générale des Entreprises (DGE)
LES CLUSTERS CANADIENS	CARTOGRAPHIE, ENSEIGNEMENTS PERSPECTIVES ET OPPORTUNITES POUR LES POLES DE COMPETITIVITE FRANÇAIS 2010	Direction générale de la compétitivité de l'industrie et de services
Revue d'économie industrielle	Industrie et dynamiques de territoires 2016	Université Pierre Mendes France
Recueil de pratiques remarquables	Mises en œuvre par les pôles de compétitivité en matière d'actions d'accompagnement de la croissance des PME et ETI 2013	Direction générale de la compétitivité de l'industrie et de services
Colloque International "Tourisme oasien	Les produits du terroir au service de tourisme dans la vallée du Draa: Un levier de valorisation des oasis marginales.	Archives-ouvertes.fr

Annuaire Statistique du Tourisme	Panorama des Performances Touristiques au titre de l'année 2015	OBSERVATOIRE DU TOURISME MAROC
la chasse et intégrant l'objectif de développement durable.	SCHÉMA DÉPARTEMENTAL DE GESTION CYNÉGÉTIQUE 2016-2022	Fédération Départementale des Chasseurs des Pyrénées-Orientales
Guide pour la conduite d'une étude de zone	Impact des activités humaines sur les milieux et la santé	l'Institut National de l'Environnement industriel et des Risques (INERIS)
Programme d'infrastructures et de promotion du Tissu Economique	Inventaire des ressources et potentialités touristiques de la province de chefchaouen	IPADE
Guide pratique	Le marketing des produits de l'artisanat et des arts visuels : Le rôle de la propriété intellectuelle	Centre du commerce international (CCI)
Rapport sur le développement humain en Afrique 2016	Accélérer les progrès en faveur de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes en Afrique	PNUD
RAPPORT FINAL 2016-2030	Stratégie Nationale de Développement Durable	Ministère délégué auprès du Ministère de l'Energie, des Mines de l'Eau et de l'Environnement, chargé de l'Environnement
GUIDE MÉTHODOLOGIQUE	DÉVELOPPEMENT DES STRATÉGIES RÉGIONALES D'ÉCONOMIE CIRCULAIRE EN France 2014	l'ADEME
RAPPORT	ACQUIS ET ENSEIGNEMENTS	Observatoire National Du Développement Humain
DIAGNOSTIC RAPPORT DE SYNTHESE	Programme d'Action Integré pour le Développement et l'Aménagement de la Région Méditerranéenne Marocaine 1996	P.A.I.D.A.R. - Med
RAPPORT	NOTE DE CONJONCTURE-Janvier 2017	INSTITUT NATIONAL D'ANALYSE DE LA CONJONCTURE

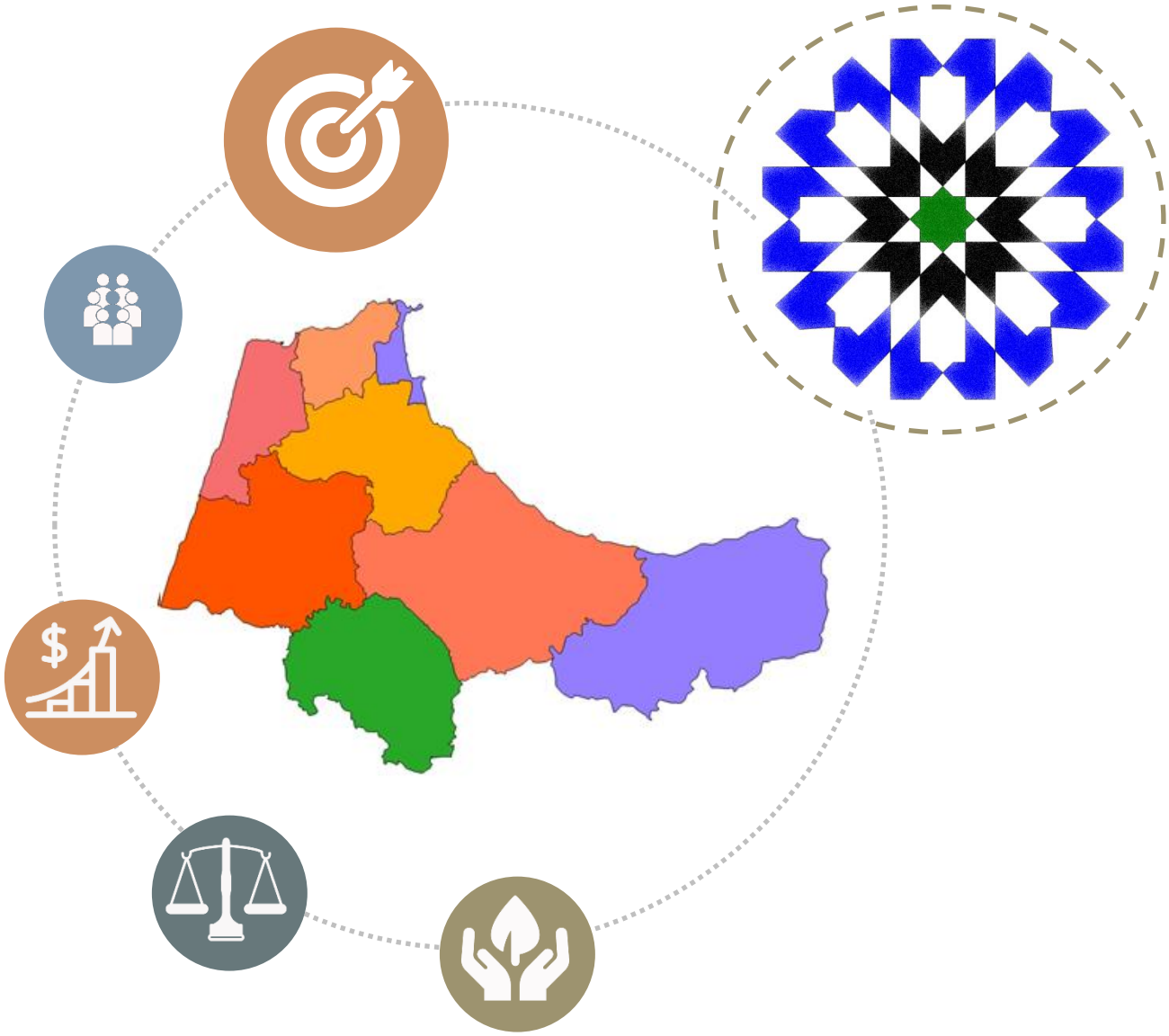

المنظومات الاقتصادية

لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة

نوفمبر 2017